رايموند هينبوش

سورية
ثورة من فوق

ثورة
سورية

رياض الريس للكتب والنشر
RIAD EL-RAYYES BOOKS

5385

سورية
ثورة من فوق

رايموند هينبوش

سورية
ثورة من فوق

ترجمة
د. حازم نهار

مراجعة
د. رضوان زيادة

رياض الريس للكتب والنشر
RIAD EL-RAYYES BOOKS

SYRIA THE REVOLUTION FROM ABOVE

Raymond Hinnebusch

First Published in November 2011
Copyright © **Riad El-Rayyes Books S.A.L.**
BEIRUT- LEBANON
elrayyes@sodetel.net.lb . www.elrayyes-books.com
www.elrayyesbooks.com

ISBN 9953-21-515-0

All rights reserved. No part of this publication may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, electronic, mechanical, photocopying, recording or otherwise, without prior permission in writing of the publishers

الطبعة الأولى: تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠١١

لشراء النسخة الإلكترونية:
www.arabicebook.com

تصميم الغلاف: هوساك كومبيوتر برس

المحتويات

سورية	١٣
تأريخ الأحداث	١٥
المقدمة	١٩
المصطلحات	٢٣
خريطة سورية	٢٥
مقدمة الطبعة العربية: سورية تحت حكم بشار	٢٧
الفصل الأول: مقدمة: بناء فكرة عامة عن دولة البعث في سورية	٣٧
الفصل الثاني: تشكّل سورية الحديثة	٥٩
الفصل الثالث: ثورة البعث من فوق (١٩٦٣ ـ ١٩٧٠)	١١١
الفصل الرابع: السلطة والسياسة في ظل قيادة الأسد	١٤١
الفصل الخامس: علاقات المجتمع ـ الدولة في ظل نظام الأسد	١٨١

الفصل السادس: الاقتصاد السياسي للتنمية ٢٢٥
الفصل السابع: السياسة الخارجية السورية ٢٦٥
فهرس الأعلام ٣١٣
فهرس الأماكن ٣١٧

المركز السوري للدراسات
السياسية والاستراتيجية ـ واشنطن

مركز مستقل غير حكومي، غير حزبي، تأسس في عام ٢٠٠٨، ويهدف بشكل رئيسي إلى تشجيع وتعميق الدراسات والبحوث السياسية والاقتصادية والاجتماعية والاستراتيجية المتعلقة بسورية خصوصاً ومنطقة الشرق الأوسط عموماً. للمزيد: www.scpss.org

الهيئة الاستشارية:

- البرفيسور ستيفن هايدمان: أستاذ العلوم السياسية في جامعة جورجتاون، ونائب رئيس معهد الولايات المتحدة للسلام في واشنطن.

- البرفيسور ريموند هينبوش: أستاذ في جامعة سانت أندروز في اسكتلندا، ورئيس مركز الدراسات السورية في اسكتلندا.

- السيد فريدريك هوف: رئيس مجلس إدارة شركة AALC، وهي شركة استشارات خاصة، وعضو الهيئة الاستشارية في مجلس سياسة الشرق الأوسط في واشنطن.

- البرفسور جوشوا لانديز: أستاذ دراسات الشرق الأوسط في جامعة أوكلاهوما، والمدير المشارك لمركز تاريخ الشرق الأوسط، ورئيس تحرير موقع (Syriacomment.com) وهو عبارة عن نشرة يومية تعنى بالسياسة السورية.

- البرفسور ديفيد ليش: أستاذ الشرق الأوسط في جامعة ترينتي في ولاية تكساس ـ الولايات المتحدة، ومؤلف السيرة الذاتية للرئيس بشار الأسد.

- البرفسور باتريك سيل: كاتب وخبير متخصص في قضايا الشرق الأوسط، مؤلف السيرة الذاتية للرئيس حافظ الأسد. مقيم حالياً في باريس.

- البرفسور كارستين ويلاند: أستاذ علوم سياسية، وصحافي، عمل مديراً لمؤسسة كونراد أيدناور ـ ألمانيا.

- البرفسور فريد لاوسن أستاذ دراسات الشرق الأوسط في كلية ميلز ـ كاليفورنيا.

- السيد عمار عبد الحميد: مدير مؤسسة ثروة في واشنطن.

- البرفسور نجيب الغضبان: أستاذ العلوم السياسية ودراسات الشرق الأوسط في جامعة آركنسا ـ الولايات المتحدة.

- البرفسور مازن هاشم: أستاذ العلوم الاجتماعية ـ جامعة جنوب كاليفورنيا ـ الولايات المتحدة.

- البرفسور لؤي صافي: أستاذ العلوم السياسية، ورئيس مجلس إدارة الكونغرس السوري ـ الأميركي في شيكاغو ـ الولايات المتحدة.

المدير التنفيذي: الرئيس:

د. رضوان زيادة د. أسامة قاضي

سورية

تشرح هذه الدراسة تطوّر الدولة السورية كما ظهرت تحت الحكم العسكري للبعث خلال خمسة وثلاثين عاماً، وتحديداً تحت حكم الرئيس حافظ الأسد. وتحلّل الطريقة التي من خلالها فتحت هشاشة دولة ما بعد الاستقلال، التي لم تكن قادرة على احتواء الكفاح القومي المتصاعد والصراع الطبقي، الطريق لصعود حزب البعث إلى السلطة، وتتفحّص كيف حولت «ثورة البعث من فوق» تضاريس سورية السياسية ـ الاجتماعية. بعد ذلك شرحت الاستراتيجية المختلطة لتركيز السلطة تحت حكم الأسد، والطريقة التي من خلالها جرت عملية الجمع بين خلق حكم ملكي رئاسي (Presidential Monarchy) مدعوم من أقرباء

والتعاون وعملاء يقودون أجهزة القمع، وبين خلق منظمات سياسية شبه لينينية تضم جمهوراً من الناخبين الريفيين. وبعد ذلك عرضت الدراسة العلاقات اللاحقة بين الدولة والمجتمع، بما فيها صعود الطبقة الجديدة، والتمرد الإسلامي، وبقاء المجتمع المدني، ولجوء الأسد إلى التخفيف من الضغط السياسي بديلاً للديموقراطية. ينتقل المؤلف لتقويم الاقتصاد السياسي للتنمية الاقتصادية، ويظهر كيف أن الإصلاح الزراعي، التصنيع، والتحرر الاقتصادي، قد خلقت اقتصاداً أكثر تنوعاً وعدلاً، لكنه كان بشكل أساسي اقتصاداً متصدعاً تهيمن عليه الدولة. يتناول الفصل الأخير كيف حوّلت سياسة الأسد الخارجية سورية من ضحية إلى لاعب في الصراع الإقليمي من أجل السيطرة.

رايموند هينبوش هو أستاذ العلاقات الدولية والدراسات الشرق أوسطية في جامعة القديس أندروز في اسكوتلندة. وهو مؤلف للعديد من الكتب والمقالات عن سورية، منها: السلطة الاستبدادية وتشكيل الدولة في سورية البعث، وسورية وعملية السلام في الشرق الأوسط.

ABOBADOO

تأريخ الأحداث

تشرين الأول ١٩٦٣	المؤتمر القطري السادس لحزب البعث يُجذّر أيديولوجية الحزب.
نيسان ١٩٦٤	قمع تمرّد الأخوان المسلمين في حماة ١٩٦٤.
١٩٦٤	تأسيس الاتحاد العام للفلاحين.
كانون الثاني ١٩٦٥	إعلان التأميم «التحوّل الاشتراكي».
أيار ١٩٦٥	المؤتمر القطري الثامن لحزب البعث يعكس الصراع الداخلي على السلطة.
١٩٦٥_١٩٦٦	النزاع الأردني المائي، هجوم فدائيين فلسطينيّين بدعم سوري على إسرائيل.
شباط ١٩٦٦	الانقلاب الراديكالي تحت قيادة صلاح جديد يطرد عفلق وبيطار.
حزيران ١٩٦٧	الحرب العربية الإسرائيلية الثالثة؛ إسرائيل تحتل مرتفعات الجولان.

١٩٦٩	إتمام الإصلاح الزراعي.
١٩٦٨ ـ ١٩٧٠	ثنائية القوّة: الصراع بين الراديكاليين ومجموعة حافظ الأسد البراغماتية داخل الحزب والجيش.
أيلول ١٩٧٠	التدخّل السوري في الأردن خلال أحداث «أيلول الأسود».
تشرين الثاني ١٩٧٠	الأسد يستولي على السلطة ويطرد الجناح الراديكالي من البعث.
آذار ١٩٧١	انتخاب الأسد رئيساً.
١٩٧١ ـ ٧٢	الانفتاح الأول أو التحرر الاقتصادي.
تشرين الأول ١٩٧٣	الحرب العربية الإسرائيلية الرابعة: سورية تخفق في استعادة مرتفعات الجولان.
١٩٧٣	اكتمال بناء سد الفرات، وتشكيل بحيرة الأسد.
أيار ١٩٧٤	كيسنجر يتوسّط فك الارتباط السوري الإسرائيلي على مرتفعات الجولان.
حزيران ١٩٧٦	التدخل السوري في لبنان، اشتباكات مع منظمة التحرير الفلسطينية.
١٩٧٦ ـ ١٩٨٠	الخطة الخمسية الرابعة تشدّد على التصنيع.
١٩٧٧	الأسد يشجب زيارة السادات إلى القدس.
١٩٧٨	اشتباك القوات السورية مع الميليشيات المسيحية في لبنان.
١٩٧٨	مباحثات لاتحاد سوري عراقي ضد اتفاقية كامب ديفيد.
شباط ١٩٧٩	الثورة الإيرانية؛ اعتراف سورية بالحكومة الجديدة.
تشرين الأول ١٩٨٠	مساندة سورية لإيران في الحرب العراقية الإيرانية.
١٩٧٨ ـ ١٩٨٢	التمرّد الإسلامي في سورية.
١٩٨١	إسرائيل تضم مرتفعات الجولان.
١٩٨٢	سحق التمرّد الإسلامي في حماة.
١٩٨٢	الاجتياح الإسرائيلي للبنان.

١٩٨٣	الفلسطينيون المدعومون من سورية يقاتلون عرفات ومنظمة التحرير الفلسطينية في طرابلس.
١٩٨٣	اكتمال تشكيل التعاونيات الزراعية.
١٩٨٤	سورية تحبط اتفاقية سلام إسرائيلية لبنانية.
١٩٨٤	فشل محاولة رفعت الأسد في الحصول على السلطة.
١٩٨٦ ـ ١٩٨٨	أزمة اقتصادية في سورية، بدء انفتاح ثان.
كانون الأول ١٩٨٧	بدء الانتفاضة الفلسطينية.
١٩٨٩	الجنرال اللبناني عون يتحدّى الوجود السوري في لبنان.
تشرين الأول ١٩٨٩	اتفاقية الطائف تضع مخططات لتسوية الحرب الأهلية اللبنانية.
آب ١٩٩٠	دخول سورية في التحالف الخليجي ضد العراق.
تشرين الأول ١٩٩٠	سورية تسحق ميشيل عون، وتدعم السلطة في لبنان.
أيار ١٩٩١	القانون رقم ١٠ يشجع الاستثمار الأجنبي في سورية.
أيار ١٩٩١	توقيع معاهدة الصداقة اللبنانية السورية.
تموز ١٩٩١	سورية تدخل في مباحثات مؤتمر مدريد للسلام مع إسرائيل.
أيلول ١٩٩٣	اتفاقية أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل تهدّد بعزل سورية.
كانون الثاني ١٩٩٤	لقاء الأسد ـ كلينتون ينعش مباحثات السلام السورية الإسرائيلية.
آذار ١٩٩٦	إعلان التحالف التركي الإسرائيلي.
أيار ١٩٩٦	فوز حزب الليكود في الانتخابات في إسرائيل يعتّم على مباحثات السلام السورية الإسرائيلية.
١٩٩٩	انتخاب باراك في إسرائيل ينعش مباحثات السلام السورية الإسرائيلية.

المقدمة

مثّلت وفاة الرئيس السوري حافظ الأسد في ١٠ حزيران ٢٠٠٠ نهاية مرحلة في سورية والعالم العربي. في العقد الأخير من حياته، امتلك الأسد منزلة فريدة تقريباً كحامل الراية الموثوق الأخير للقومية العربية. يشير موته، بشكل قابل للجدل، إلى نهاية هذا الحلم العربي.

يتزامن عمله مع صعود حزب البعث وتثبيت الدولة السورية الحديثة. كابن لعائلة فلاحية علوية، وصل الأسد إلى السلطة من طريق حزب البعث والجيش، وكان جزءاً من مجموعة البعث السرية العسكرية التي أسقطت حكم الأقلّية الإقطاعية في سورية عام ١٩٦٣. كان عضواً في القيادة التي أطلقت ثورة البعث من

فوق، والتي تضمنت الإصلاح الزراعي، وتوسيع التعليم والتصنيع المدعوم من الدولة الذي أفاد الطبقات الشعبية في سورية. كان الأسد أيضاً وزير الدفاع في الحكومة التي أثارت، باسم قضيّة فلسطين، الحرب الكارثية في عام ١٩٦٧ مع إسرائيل، والتي خسرت فيها سورية مرتفعات الجولان. من هذه الصدمة، ظهر تصميم الأسد على استعادة الأرض والشرف المفقودين من إسرائيل.

بعد توليه الحكم في عام ١٩٧٠، خلق الأسد في ما بعد دولة مستقرّة، محوّلاً سورية من ضحية للقوى القوية إلى لاعب إقليمي يحسب حسابه، وقام بكفاح راسخ لاحتواء الهيمنة الإسرائيلية في الشرق الأوسط. على خلاف السادات، الذي فرط بالحقوق العربية، وصدام الذي بذّر مستقبل بلاده المشرق بدخوله في مغامرات متهوّرة، احترم الأسد بحق من قبل الكثيرين؛ لأنه الزعيم العربي الوحيد الذي عمل على الجمع بين المبادئ القومية والرؤية الاستراتيجية الواقعية.

لكن هذا أنجز بتكلفة اقتصادية كبيرة وعبر التضحية بالحريات السياسية. شخصنة السلطة في الأسد أضعفت كل المؤسسات السياسية. لا شيء يشير على نحو مدهش إلى فشل التحديث السياسي في سورية أكثر من التحويل الظاهر للجمهورية الراديكالية إلى سلالة حاكمة جديدة؛ وهذا ما خطط له الأسد. إذا كانت

النتيجة هي الاستقرار المستمر لمجتمع مُمَزَّق، فإن العديد من السوريين سيعتبرون أن ثمن ذلك الاستقرار كان معقولاً. لكن الأسد يترك ابنه ووريثه بشّار الأسد في مواجهة تحديات هائلة: الانتقال بالاقتصاد إلى العالم الحديث، وتلبية رغبات الجيل الشاب بحياة أفضل وأكثر حرية وسلاماً. فشل الأسد، أيضاً، في مسعاه للوصول إلى السلام المشرّف الذي من خلاله رهن مستقبل سورية؛ وسيقع على عاتق وريثه القيام بذلك دون التضحية بمعايير التسوية المشرفة التي أسسها.

هذه هي القصّة، قصّة سورية الحديثة، التي كان فيها حافظ الأسد منتَجاً نموذجياً وصانعاً رئيسياً في آن معاً، وهو ما ستخبركم عنه الصفحات القادمة.

المصطلحات

ABSP	حزب البعث العربي الاشتراكي.
asabiya	العصبيّة: تضامن مجموعة من الناس بالاستناد إلى عامل القرابة أو الدين.
ASP	الحزب العربي الاشتراكي.
ayan	الوجهاء أو الأعيان، ملّاك الأراضي بشكل طبيعي، أصحاب المناصب الشعبية المتمتعون بالسمعة المحليّة.
bilad ash_ sham	سورية الجغرافية، بما فيها الأردن الحديثة ولبنان وإسرائيل.
comprador	الكومبرادور: وسطاء تجاريون، عادة مستوردون ـ مصدّرون، بين الاقتصاديات المتطورة «المركزية» والبلدان الأقل تطوراً «المحيطية».
ha	هكتار، المساوي ٢,٤٧ acres.
ikhwan	الإخوان المسلمون.
infisal	النظام الانفصالي في سورية بعد الجمهورية العربية المتحدة (١٩٦١ ـ ٦٣).

ISI	التصنيع البديل للاستيراد، المرحلة المبكرة من التصنيع الخفيف إلى المتوسط التي تهدف إلى تصنيع السلع محلياً، التي كانت تستورد سابقاً من الدول المتطورة.
jamaa	جماعة، تشير إلى مجموعة الأسد الشخصية.
Jazirah	المنطقة الشرقية الزراعية التي تقابل محافظة الحسكة.
muqhabarat	الشرطة السرية أو دائرة الاستخبارات.
NDP	صافي الناتج المحلي.
PA	الاستبدادية الشعبية، نظام استبدادي يريد دعماً جماعياً ضدّ حكم الأقلية القديم.
qaumi	قومي، إشارة إلى خطاب البعث لأيّ شيء يخصّ الأمة العربية الأوسع.
qutri	إقليمي، إشارة إلى خطاب البعث إزاء سورية، «منطقة» من الأمة العربية.
qutriyun	«الإقليميون»، «تشير إلى مقاتلي البعث من المحافظات الذين تركزت طموحاتهم السياسية على سورية أكثر مِن الوحدة العربية.
SAR	الجمهورية العربية السورية.
sharia	القانون الإسلامي أو الشريعة.
shura	الشورى في التعبير الإسلامي، استشارة الحاكم للمُستشارين المؤهّلين والممثلين للشعب.
S.P	الليرة السورية، الدولار الأمريكي يساوي نحو ٤٥ ليرة في التسعينيات.
suq	السوق الحضرية التقليدية.
ulama	التعبير الجماعي لعلماء الدين والخبراء المسلمين.
umma	المجتمع الإسلامي أو الحكومة الإسلامية.
zakat	الزكاة: القيام بالمساهمات الخيرية، عماد الواجب الإسلامي.

خريطة سورية

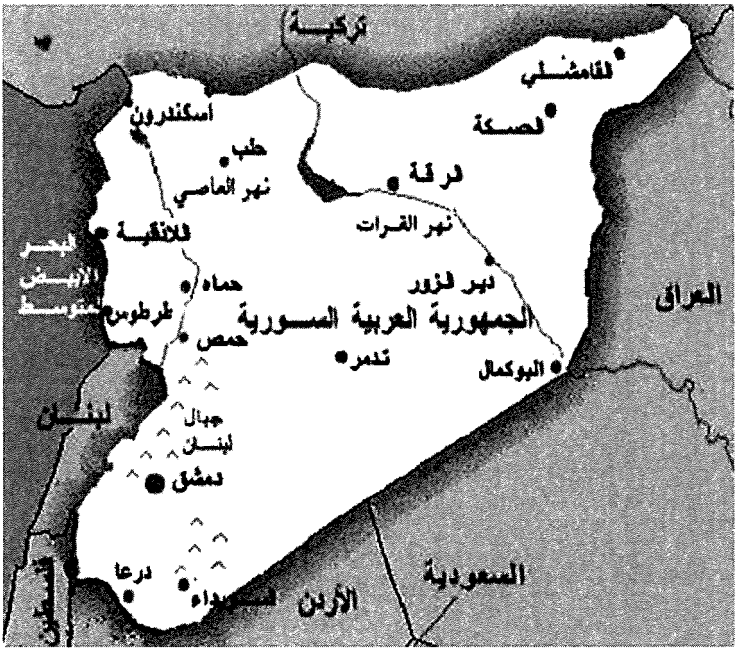
تركيا
القامشلي
الحسكة
اسكندرون
حلب
نهر العاصي
الرقة
اللاذقية
نهر الفرات
البحر الأبيض المتوسط
حماه
دير الزور
العراق
طرطوس
الجمهورية العربية السورية
حمص
تدمر
البوكمال
لبنان
جبال لبنان
دمشق
درعا
السعودية
الأردن

مقدمة الطبعة العربية
سورية تحت حكم بشار

تزامن نشرُ الطبعة الإنجليزية من هذا الكتاب مع وفاة الرئيس السوري، الرجل الصلب، حافظ الأسد. وفي ١٧ تموز ٢٠٠٧ نُصِّبَ بشّار الأسد، ابنه ووريثه، رئيساً لسورية، لفترة رئاسية ثانية مدتها سبع سنوات. وقد كانت فترته الرئاسية الأولى مرحلة مفصلية بالغة الصعوبة، شهدت تغييراً واستمرارية في الوقت ذاته في سياسة سورية واقتصادها السياسي. لقد أتى تولي بشّار الأسد للسلطة في وقت كانت فيه سورية على مفترق طرق، حيث كان من الممكن أن تضعها خياراتها في مسارات مستقبلية مختلفة تماماً. علاوة على ذلك، وهو أمر لم يكن متوقعاً في عام ٢٠٠٠، الطريقة التي تشوّهت بها سمعته سريعاً في الدوائر الغربية المختلفة من حيث معارضة توجهه القومي العربي لإسرائيل واحتلال العراق.

ومع ذلك، ولو أن سجله لا يزال مسألة خلاف في الدوائر السياسية، التقت التخمينات العالمية عموماً عند استنتاجات متشابهة: لقد بدأ الرئيس الجديد بالنيات الطيبة، وواجه وقائع مستعصية، وخيّب آمال أولئك الذين أرادوا تغييراً أكبر في الوطن وأربكتهم بعض سمات سياسته الخارجية. ومع ذلك، وبالرغم من الظروف الخارجية غير المريحة، ظل بشار يعزّز مشروعه الإصلاحي. وثبت خطأ أولئك الذين أبدوا مخاوفهم عام ٢٠٠٠ من أنه لا يصلح لتولي السلطة.

الخلافة المستقرّة وتعزيز السلطة

ومع أن مسألة الخلافة المستقرة وتعزيز السلطة من دون تعريض استقرار سورية المكتسب بالمشقة للخطر، يعتبر الآن أمراً بديهياً، إلا أن ذلك لم يكن واضحاً بالنسبة إلى المراقبين قبل ثماني سنوات. فقد راهن البعض على نزاع طائفي على شاكلة ما حدث في لبنان، بينما اعتقد البعض الآخر أنّ اختفاء حاجز الخوف، باستبدال الزعيم الصلب بشاب عديم الخبرة، قد يؤدي إلى تزعزع استقرار النظام. إن تفسيرات خلافة بشّار السلسة تتلاقى في تعددية مصادر قوته والاستراتيجيات التي أقصته عن المنافسين. وبالنسبة إلى العديد من السوريين الخائفين من عدم الاستقرار بعد موت حافظ الأسد (المؤسسة)، رأوا في بشار خياراً طبيعياً لن يخون ميراث أبيه (أي لن يكون كالسادات). كان بشار محبوباً كمجدّد، من عامة الشعب عموماً ومن الجيل الشاب خصوصاً، لكنه كفرد من عائلة الأسد كان مبعث طمأنينة للعلويين. وبذلك كان يمثل الاستمرارية والتغيير معاً. وقد اتفقت نخبة النظام العليا بالإجماع على دعمه، ما صدّ أيّ صراع على السلطة داخل النخبة أو أية تحدّيات أخرى

على مستوى أدنى. وقد أدت المؤسسات التي ورثها أو بناها حافظ الأسد دوراً في ذلك من حيث إن هذه النخبة هي التي تولّت المناصب المؤسساتية العليا. لقد ظن الكثيرون أن افتقار بشار إلى قسوة أبيه وأنه ليس من نتاج مؤسسة الحزب العسكرية، سيجعلانه دون أساس للسلطة الشخصية، وأن بشّار سيواجه قريباً تحدياً من داخل الحرس القديم، رفاق حافظ الأسد السابقين. لقد بدت القيادة الجماعية، بافتراض افتقار الرئيس الجديد إلى المكانة، أمراً محتوماً بالتأكيد[١]. ورغم ذلك وطّد بشّار نفسه سريعاً على أنه «الصانع الرئيسي للقرار» مع كون فريق الإصلاح هو الاتجاه السائد في النظام، وقد قام بذلك من دون اللجوء إلى العنف ومن خلال الوسائل القانونية والمؤسساتية. وكان مفتاحه إلى ذلك الترميم في النخبة، حيث استفاد من التقاعد لينجز خلال ثلاث سنوات من خلافته تغييراً قدره ٦٠٪ في المناصب العليا، محوّلاً بذلك السلطة إلى جيل جديد[٢].

خلفية بشار وشخصيته

لقد استدعت خلافة بشّار توقعات كبيرة. لاحظ ليش Lesch[٣] أنّ بشار نشأ في ظروف بسيطة عادية من دون بهارج السلطة التقليدية التي اتصف بها الآخرون من الموالين للنظام، وكان سلوكه متواضعاً، ولم يستعمل منصبه للحصول على مكاسب شخصية. وقد أعجب كل الناس الذين التقوا به بإخلاصه، وبالصورة التي يمثلها كرجل نزيه لم تفسده السلطة والامتيازات. وعلى صعيد الحكم، لم يكن أسلوب بشّار في استخدام السلطة على نحو قاسٍ، بل استخدم الحكم بالإجماع. وقد اختلف المراقبون في ما إذا كان يحافظ على إرث أبيه أساساً ويحمي الوضع الراهن، أو أنه مصلح

حقيقي، بالرغم من السرعة البطيئة للتغيير. وحسب ما ورد عن ليفيريت Leverett، فإن بشّار يرى القضايا بشكل مختلف عن أبيه لأنه مدرك للعيوب في النموذج السوري، ولأن لديه دراية بالحياة الغربية، ومع ذلك كان عازفاً عن وضع نفسه أساساً في موضع خلاف مع أفكار أبيه أو زملائه الكبار في السن[٤].

ماذا كانت أهداف بشّار وخططه؟ عندما تولى بشار السلطة، تحدثّ على نطاق واسع عن الحاجة إلى تحسين الاقتصاد والتعليم والإدارة وتحديثها. أثار أيضاً توقّعات في التغير السياسي عبر تأكيده «التفكير الديموقراطي» و«مبدأ قبول رأي الآخرين». وكان أحد التغييرات الأساسية هو أن الأيديولوجية البعثية لن تحكم السياسة، وأن الإصلاح هو خيار استراتيجي. لكن بشّار افتقر إلى مخطّط متقن لاستبدال المذهب البعثي والمضي قدماً بالتجربة والخطأ. ورأى أن يكون الإصلاح عملية تدريجية، مدركاً فعلياً لمخاطر التحرك السريع وإثارة غضب الأعداء قبل أن يعزّز حزبه الإصلاحي الخاص. ويعترف بشّار بأنّه حذر جداً، وأن عليه أن يتقدّم عبر خطوات صغيرة كي لا يخاطر بالاستقرار أو يرتكب أخطاءً. وكان واضحاً له أن انهيار أوروبا الشرقية، والحرب الأهلية الجزائرية واللبنانية والاضطرابات العراقية هي قصص تحذيرية، وخصوصاً في مجتمع يتكون من عناصر مختلطة، وعندما يكون هناك جهات خارجية تتصيّد في الماء العكر. كانت استراتيجية بشّار أن يبني مركز سلطة إصلاحياً «بديلاً» وبعد ذلك ينتقل إلى هذا المركز المؤسّس تدريجياً. وقد انعكست أولوياته هذه في أولئك الذين جنّدهم في المناصب الوزارية، والذين كان معظمهم يمثل حكومة تقنية ويحملون شهادات من دول غربية متقدّمة في الاقتصاد أو الهندسة، ويحبذون التكامل مع الاقتصاد العالمي.

التغيير السياسي تحت حكم بشّار

إن الآمال في أن بشار قد يحرّر النظام السياسي، بعد أن بدا أنه يشجع مبدئياً «ربيع دمشق»، خابت حين اتخذ النظام إجراءات صارمة ضدّ المعارضة السياسية السريعة النمو. والخط الذي يسير عليه بشار الآن هو أنه لا يمكن استيراد الديموقراطية الغربية تماماً، وهي تبدو غير ناضجة ما دام الشعب يعاني الفقر وقلة التعليم؛ علاوة على ذلك، صحيح أن التغير السياسي سيحدث في النهاية، لكن ينبغي بناؤه على التحديث الاجتماعي والاقتصادي بدلاً من أن يسبقهما، وذلك خشية تزعزع الاستقرار، كما حدث مع غورباتشوف.

ويمكن فهم مشروع بشّار على أنه «عصرنة الاستبدادية»، أي تحسين عمل النظام بحيث يمكنه البقاء والاستمرار وتوليد التنمية الاقتصادية اللازمة لضمان قاعدة النظام الاقتصادية. لذلك، فإن الأولوية الأولى هي الحاجة إلى تجديد كوادر القيادة وموظفيها. وكان من المهم أيضاً تحسين المحاسبة والشفافية (على سبيل المثال، بإغنائها بتسهيلات تقانة المعلومات). إنّ دور المؤسسات الرسمية، وحكم القانون، والإصلاح الإداري، والمعركة ضدّ الفساد هي كلها من سمات المشروع. لكن المعارضة تشكّك في ذلك، وترى أنّ أياً من حكم القانون أو المحاسبة أو الإصلاح الاقتصادي هي غير ممكنة من دون الإصلاح السياسي.

يرى بيرثيس Perthes أنه يوجد اتجاهان آخران يحيطان بتحديث بشّار الاستبدادي. هناك «المحافظون» الذين يريدون إبقاء دور حزب البعث وامتيازاته، الذي يمثل الخطّ القومي، وربما العقد الشعبي مع الناس. هناك أيضاً المعارضة الموالية التي تريد في النهاية التحويل

الديموقراطي للنظام، لكن تنشد ائتلافاً مع مجدّدي بشّار لإنجاز التجديد على مراحل.

طرح «ربيع دمشق» باختصار أنّ وجود ائتلاف معارض مناصر للتحديث كان ممكناً. لكن، من وجهة نظر بشّار، تجاوزت المعارضة خطوطاً حمراء، هي الوحدة الوطنية (مقابل النزاع الطائفي)، و«نهج الزعيم الراحل حافظ الأسد» ليس معروضاً للمناقشة، وأيّ تعاون مع قوات أجنبية يضع عناصر المعارضة خارج النطاق. رغم ذلك، وحتى بعد فشل «ربيع دمشق»، اعترف قطب أمن النظام، بهجت سليمان، أنّ هناك معارضة موالية ذات تنظيمات شرعية، وجادلت هذه المعارضة بأنّ مواجهة العدوان الأمريكي الإسرائيلي مستحيل من دون إجماع وطني مبني على حرية المواطنين ومن دون حكومة وحدة وطنية يشاركون فيها حزب البعث بالسلطة. ويجادل بيرثيس Perthes بأنّه من المحتمل أن تكون سورية أكثر الدول العربية جهوزية للدمقرطة بين الدول العربية الأخرى، لكونها تمتلك معارضة موالية، وإجماعاً شعبياً وشعباً متعلّماً نسبياً. وهنا حيث يكون دور القيادة لازماً.

لكن بشّار خيّب أمل أولئك الذين اعتقدوا أنه قد يستعمل منصبه لتشجيع الدمقرطة وإعادة بناء النظام. لقد كان بشار بحاجة إلى قاعدة منظّمة للنظام، ولم يستطع أن يتنكّر لتراث أبيه، في حين أن عناصر المعارضة الأساسية أطّرت النزاع سريعاً بأنّها شجّعت عن غير قصد المتشدّدين في النظام.

التغيير الاقتصادي تحت حكم بشّار

يواجه اقتصاد سورية تحديات شديدة تتضمن البطالة على نطاق

واسع، والاعتماد الزائد على الهيدروكربونات غير القابلة للتجديد، والفاقة المتصاعدة وعدم المساواة. ويبدو أن هناك إجماعاً على أنّ تشجيع استثمار رأس المال الخاص هو الحلّ الوحيد، بالرغم من أنّه أيضاً جزء من المشكلة. إنّ المحرض الأساسي للتغيير في السياسة الاقتصادية هو هبوط الإيرادات النفطية التي دعمت الإنفاق الرسمي في السنوات الأخيرة؛ وينبغي استبدال ذلك بالعائدات الضريبية على نشاط القطاع الاقتصادي الخاصّ المتزايد. إن إصلاحات بشّار في الحقيقة أدّت إلى وجود البنوك الخاصة وشركات التأمين، وإلى تحرير تبادل العملات والتجارة الأجنبية، وإلى تشغيل الإنترنت.

بدا النظام متردداً بعض الشيء بالنسبة إلى النموذج الاقتصادي الذي سيتبناه، وظهر انقسام في النخبة على مسألة إلى أي حد يمكن أن يمضي وبأية سرعة. إن ختم الموافقة الرسمي الذي أعطي في مؤتمر حزب البعث العاشر عام ٢٠٠٥ لاقتصاد سوق اجتماعي، بدا أنه يهجّي التحوّل إلى السوق، بينما في الوقت نفسه، يتحدّى إصراراً تحرّرياً جديداً في خصخصة القطاع العام. لقد تأخّر التحوّل بسبب العقبات البيروقراطية التي تعوق التطبيق الفعلي لأحكام الإصلاح، بينما ظل الفساد والرأسماليون وغياب المُساءلة عقبات رئيسية في وجه الاستثمارات الخاصّة التي يعتمد عليها نجاح المشروع الإصلاحي.

لقد تحاشى بشّار الأسد المساس مباشرة بالرأسماليين، وفي الحقيقة أن هناك أفراداً من عائلته الخاصة هم «أسماك القرش» الجديدة الأكبر. ولربما تأمّل أن يستخدم اتفاقيات اقتصادية دولية ليفرض انفتاحاً يتطلّب منهم أن يصبحوا رأسماليين تنافسيين؛ لكن أثناء

ذلك، نشاطاتهم تردع نشاطات مستثمرين آخرين قد يكونون أكثر إنتاجاً. وكان من حسن حظّ بشّار أن بعضاً من السيولة الفائضة العائدة إلى الخليج بسبب سعر النفط الجديد قد فاض إلى سورية.

السياسة الخارجية تحت حكم بشار

تلقى الرئيس الجديد لدى توليه الرئاسة ترحيباً إيجابياً من أكثر الحكومات الأجنبية. وتحرّك بشّار لتحسين علاقات سورية مع معظم جيرانها، وبشكل خاص العراق وتركيا. لكن سلسلة من الأحداث الخارجية أدّت إلى تكاثر المشاكل التي قادت بالتأكيد إلى تأخّر جدول أعمال بشّار الإصلاحي. تميّزت السنوات الأولى الثلاث من ولاية بشّار بتوقّف عملية السلام في الشرق الأوسط، وبحرب العراق، وبتسريع والعداء الأميركي وتصعيده.

ومع انتفاضة الأقصى، عاد الرئيس إلى خطابات سورية المتشدّدة قبل عملية السلام في ما يتعلق بإسرائيل، وبدا أقل كرهاً من أبيه للمجازفة في استخدام ورقة حزب الله. لقد كانت سورية الدولة العربية الوحيدة التي عارضت حرب العراق علناً. وعلى الرغم من أن هذه السياسة الجديدة أعطت أميركا ذريعة كاذبة لتشويه سمعة سورية، كان من الصعب أن يقوم بشّار بشيء غير التنديد بقمع إسرائيل الإجرامي في الأراضي العربية والاحتلال الأميركي للعراق. وفي الحقيقة، إنه يستحقّ التقدير لشجاعة اتهاماته، من حيث إنه الزعيم العربي الوحيد الذي عبّر عن إرادة الشعب بهذا الخصوص، بدلاً من تجاهلها. وعند التفكير بما حدث في السابق، ربّما كان بشار قد أسف على بعض تصريحاته العلنية بشأن معارضة الولايات المتّحدة في أوائل أيام حرب العراق. لكن تنبؤاته عن النتيجة كانت ذات بصيرة أكثر صحة بكثير من وجهات نظر

صنّاع الحرب في واشنطن. وبالرغم من البيئة الإقليمية والدولية المشحونة، استمر بشّار في الإصلاح الاقتصادي.

أما المشكلة الرئيسية التي أربكت بشّار، فهي قضية الحريري، التي استُخدِمت لإجبار سورية على الخروج من لبنان. وقد تكون تلك هي الضربة الكبرى للمصالح السورية حسب توقيت بشّار. ومع أن الكثيرون يفترضون أن النظام مذنب وأن هناك أملاً في استخدام هذه القضية لتقويض النظام، يعتقد آخرون أن الأمر بقتل الحريري شيء بعيد عن شخصية بشّار (Lesch). إن التسييس العلني للتحقيق قد قوّض صدقيته.

وقد يكون الثمن الأكبر حتى الآن لسياسة بشّار الخارجية، هو الضرر الذي لحق بما كان معروفاً بتحالفات سورية الأساسية مع العربية السعودية ومصر. ومع أن الكثير لا بدّ وأنهم يتفقون مع بشار عندما أشار إلى الحكام العرب على أنهم «أنصاف رجال» لفشلهم في الوقوف ضدّ الاحتلال الأمريكي للعراق، فإن ذلك لم يكن تصرفاً دبلوماسياً جيداً بالنسبة إلى رئيس. ومنذ ذلك الحين، ساءت العلاقات بشكل أكبر بسبب تصارع الجانبين على مسألة من سيحكم لبنان إثر انسحاب سورية. أما وضع سورية في أواخر ٢٠٠٨، التي لا يمكن عزلها، فيبدو أنها تصبح مقبولة على نحو متزايد، وخصوصاً بسبب فشل معارضيها في لبنان والعراق.

رايموند هينبوش

الهوامش

(١) Eyal Zisser, Commanding Syria: Bashar al-Asad and the First Years in Power, London: I. B. Tauris, October 2006.

(٢) Volker Perthes, Syria under Bashar al-Asad: Modernisation and the Limits of Change, Adelphi Papers No 366, London: International Institute of Strategic Studies, 2004.

(٣) David Lesch, The New Lion of Damascus: Bashar al-Asad and Modern Syria, New Haven: Yale University Press, 2005.

(٤) Flynt Leverett, Inheriting Syria: Bashar's Trial by Fire, Washington, D.C.: Brookings Institution, 2005.

الفصل الأول

مقدمة: بناء فكرة عامة عن دولة البعث في سورية

موضوع هذه الدراسة هو طبيعة الدولة السورية وتطوّرها، بصورة رئيسية كما ظهرت لقرابة أربعة عقود من حكم البعث العسكري. لم يكن حزب البعث بأي شكل من الأشكال القوة السياسية الوحيدة ذات الشأن في سورية، لكنه ترك أعمق الأثر في سورية الحديثة. في الحقيقة، إن تاريخ نصف قرن من عمر البعث يوازي بالفعل تاريخ سورية الحديثة نفسه. لقد خلق البعث نظاماً أثبت رسوخه بشكل لافت، وقد أربك المراقبين الذين تَوقّعوا انهياره أو تحوله جرّاء معارضة الناصرية في الستّينيات، ثم التمرد الإسلامي في نهاية السبعينيات، والركود الاقتصادي في الثمانينيات، ونهاية دعم السوفيات وحمايتهم بعد الحرب الباردة، ومن ثم العولمة الاقتصادية وعملية الدمقرطة.

علاوة على ذلك، فإن الحديث لا يزال يدور عن قوة هذا النظام، فقد قام في الستينيات بثورة شاملة من فوق وحافظت سياساته الاقتصادية والخارجية على استقرار متميز منذ السبعينيات، على الرغم من التغييرات الكبيرة في بيئته المحلية والدولية.

ثمة جدل لا يستهان به بشأن كيفية بناء فكرة عامة عن نظام البعث في سورية على أفضل وجه، وربما كان ذلك انعكاساً لطبيعته المعقدة، فقد وصل البعث إلى السلطة من خلال انقلاب عسكري، وشكّل الجيش دعامة محورية للنظام، ورغم ذلك فالنظام عبارة عن «تزاوج أو تعايش حزب ـ جيش»، وليس مجرد حكم عسكري (Rabinovich 1972). كذلك فإن الطائفة العلوية، التي تمثل أقلية، كانت تسيطر عليه، لكنه لم يكن نظام أقلية، فقد كان يشتمل على تحالف عابر للطوائف (Van Dam 1981). تقع دكتاتورية الأسد الشخصية في قلب هذا النظام، لكن قوّته تستند إلى مؤسسات معقّدة (Perthes 1995)، وقد تم وصفه كنظام لبورجوازية الدولة (Perthes 1995)، لكنه يخرج عن ذلك بضمّه لقاعدة قروية لا يستهان بها (Van Dusen 1975). لذا فإن أياً من التفسيرات النمطية للنظام (الجيش، الطائفة، الطبقة)، لا يمكنه بمفرده أن يقبض بشكل كاف على الطبيعة المعقدة والمتعددة الوجوه لهذا النظام.

على أية حال، لا يعتبر نظام البعث حالة فريدة تماماً بأي حال من الأحوال، وفي الحقيقة من الأفضل أن يفهم كنسخة من شكل الدولة المهيمن في الشرق الأوسط، الذي كانت نماذجه الأولى تتمثل بتجارب بناء الدولة الأكثر نجاحاً والأكثر تعرضاً للمحاكاة في المنطقة، أي تركيا أتاتورك ومصر جمال عبد الناصر. وربما كان

أفضل ما يطلق على هذا النوع من الأنظمة هو «الفاشستية الشعبية» (Hinnebusch 1990: 1-3; Ayubi 1992:) Ayubi1995: 196-223.

تجسد الأنظمة الفاشستية الشعبية إستراتيجية بناء الدولة ما بعد تصفية الاستعمار التي تبنتها النخب القومية التي تواجه في وقت واحد التهديد الخارجي وعدم الاستقرار الداخلي. هذه الأنظمة، بصفتها من منتجات المراحل الأولى لبناء الدولة، والتي دعمها وقادها عناصر الطبقة الوسطى الصغيرة، وارتكزت مبدئياً على وصاية العسكر والبيروقراطيين، واجهت تحدي كسب الشرعية لسلطتها بين الجماهير العريضة. وهي لكونها من الوافدين الجدد على النظام الدولي ووقوعها في أسفل هرم النفوذ العالمي، وعلى «محيط» النظام الرأسمالي العالمي، تسعى أيضاً إلى تمتين استقلالها من خلال «تحديث دفاعي» تقوده الدولة، يعتمد على التصنيع البديل للاستيراد في ظل الغياب شبه الفعلي لبورجوازيات صناعية (Hudson 1977, Ayoub 1995).

يبدو مشروع بناء الدولة هذا أنه يتطلب، وفقاً لتعبير تريمبرغر (١٩٧٨)، «ثورة من فوق». تُحدث مثل هذه الثورة تحولاً رئيسياً في النخب والمؤسسات السياسية والبنية الاجتماعية، لكن المبادرة بها تأتي من الأعلى من خلال «انقلاب إصلاحي» ومن دون العنف الجماهيري والعصيان المسلح من الأسفل، اللذين يميزان الثورات الكبرى.

وبقدر ما يستخدم نظام الفاشستية الشعبية سلطته المركزة بشكل رئيسي في الهجوم على الطبقات المهيمنة القديمة بينما يسعى إلى تحقيق الشرعية من خلال أيديولوجية المساواة والدمج السياسي

للطبقات الوسطى والدنيا، فإنه بطريقة أو بأخرى نظام «شعبي»، أي «فاشستية اليسار» التي تتحدى الوضعية الراهنة للامتيازات التقليدية بدل الدفاع عنها. لكن أنظمة الفاشستية الشعبية لا تبقى بالضرورة شعبية ولا ممثلة للمصالح الشعبية، وهي تعاني في الحقيقة من تناقض داخلي يكمن في سعيها إلى تعبئة الجماهير وإلى السيطرة عليها في الوقت نفسه. ومهما كانت حدودها، فإن مثل هذه الثورات من الأعلى كانت العربات الرئيسية للتغيير السياسي ـ الاجتماعي في العالم العربي الذي ندرت فيه الثورات الجماهيرية القادمة من الأسفل، كما الإصلاح الديموقراطي التطوري.

أ ـ تفسير قيام الفاشستية الشعبية:

يُنظر أحياناً إلى ما يسميه البعث «ثورة الثامن من آذار» على أنه مجرد انقلاب عسكري أو استيلاء طائفي على السلطة، لكنه كان في جوهره أكثر من هذا وذاك. فقد حمل قيام البعث بالفعل معالم ما يسميه والتون (١٩٨٤) «الثورات الوطنية» من الأسفل، أي تلك الحركات الاجتماعية التي تتمتع بالعديد من مقومات «الثورات الكبرى»، ولو أنها كانت أقل اشتراكاً منها بالحالة الانفجارية. وفي الحالة السورية، تطور انقلاب راديكالي من تحالف مضادٍّ لحكم الأقلية من الطبقة الوسطى الدنيا الراديكالية، بما في ذلك عناصر استراتيجية من جهاز الضباط، إضافة إلى الأقليات المهمشة وقسم لا يستهان به من الفلاحين الذين تجري تعبئتهم من خلال الصراع الزراعي. يعتمد مثل هذا التحالف على مقومات معينة، مبينة في ما يلي، توافرت معاً بطريقة ما في الحالة السورية.

I ـ **السياق الدولي: الإمبريالية والوطنية:** إن قيام النظم الراديكالية في العالم الثالث هو من عمل النضال الوطني ضد

الإمبريالية وكلما كان تأثير الإمبريالية أشد تدميراً، وكلما طالت فترة النضال الوطني، كانت الوطنية أكثر راديكالية، وهي الحال بطريقة ما في سورية. ففرض حدود الدولة من الخارج الذي قسم سورية التاريخية ولم يكن يعكس الهوية الشعبية، إضافة إلى إنشاء إسرائيل على جزء من هذا الإقليم، أدى إلى خلق أيديولوجيات قوية تحرّرية فوق الدولة (عروبية، سورية، إسلاموية) ذات مطالب إصلاحية راسخة. وأصبح الصراع الوطني والاجتماعي متشعباً بعد أن أدى ارتباط النخبة التقليدية بالإمبريالية إلى تقويض شرعيتها. علاوة على ذلك، ومع تعبئة الصراع الوطني لعناصر عامية أكثر من أي وقت مضى، تقدم القادة الوطنيون بحلول اجتماعية غير مسبوقة في راديكاليتها للمسألة الوطنية، فكانت توليفتهم من الأيديولوجية القومية والنضال من أجل الإصلاح الزراعي، هي تحديداً التي أدت إلى تعبئة الفلاحين السوريين الذين ضمنوا بدورهم أن تكون الثورة الوطنية ثورةً اجتماعية أيضاً.

٢ ــ الطبقة الوسطى الجديدة: إن قيام دول الفاشستية الشعبية هو وليد مرحلة محددة، مبكرة نوعاً ما، من التنمية وتشكيل الطبقات. إذ تسيطر أقلية مالكة للأراضي (أقلية حاكمة) على القواعد الزراعية الرئيسية للثروة الوطنية، بينما تشرع بورجوازية ناشئة صغيرة بتنمية رأسمالية مبكرة، لتزيد بذلك من حدة اللامساواة الطبقية المستفحلة أساساً. إن النمو الرأسمالي والبيروقراطي الذي يحدث على مراحل يخلق «طبقة متوسطة جديدة» لديها رواتبها و/أو ملكياتها الصغيرة، لكنه بترنحه الدوري يحبط آمالها، كذلك فإن الأقلية الحاكمة تعوق طموحاتها السياسية. تشكل نظم الفاشستية الشعبية قبل كل شيء مطية لـ«الطبقة الوسطى الجديدة» التي تتطبع بالراديكالية بسبب التناقض

الملحوظ بين التنظيم الأقلّوي (الأوليغاركي Oligarchic) من جهة ومطالبها من المهن الجديدة والحصة من السلطة (Halpern: 1963: 51-78; Huntington: 1968 39-59)، وهذا ما كانت عليه الحال في سورية.

٣ ــ العسكر: يكون ضباط الجيش عادة نخبويين ومحافظين، لكنه من الممكن بث الراديكالية فيهم إذا: أ) بدا الإصلاح الجذري ضرورياً لتحقيق «التحديث الدفاعي» الذي تستلزمه مواجهة التهديدات الخارجية، و ب) كان العسكر مستقلين عن الطبقة المسيطرة، وجرى تجنيدهم من صفوف الطبقة الوسطى الدنيا والمجموعات الإثنية الهامشية، أو من خلفية ريفية، وقد تحققت جميع هذه الشروط في سورية (Wolpin 9-26, 114-116; 1963: 251-280; Trimberger; Huntington 1962; 1968: 192-237; Halpern 1963: 251-280).

٤ ــ الأقليات: حين ترتبط حالة الطبقة الوسطى الدنيا بأقليات محرومة، أي عندما تتقاطع الطبقة مع الانقسامات المذهبية، وهي الحال في سورية، فإن الصراع لن يكون كثيفاً وحسب، بل إن المجموعات المذهبية المحرومة قد ترى في الثورة الطبقية حلاً لحرمانها هي. إضافة إلى ذلك، إن عدم التوازن في تعبئة مختلف المجموعات المذهبية نتيجة لمصادفات من قبيل التوزّع الجغرافي والضغط السكاني وإمكانية الوصول إلى التعليم، غالباً ما يؤدي إلى تمثيل غير متكافئ للأقليات الراديكالية في الحركات الشعبية الوطنية أو المبنية على الطبقة. وهو ما كان في سورية، حيث اعتنقت الأقليات المهمشة، من دروز وإسماعيليين وفوقهم العلويون، الأشكال الأكثر راديكالية من القومية العربية كسبيل للاندماج في المجتمع الوطني

على أساس من المساواة من جهة، ولتقويض سلطة النخبة السنية المسيطرة من جهة أخرى.

٥ ــ الفلاحون: يشير هنتينغتون Huntington (1968:292) إلى أن راديكالية الطبقة الوسطى لا تؤدي إلا إلى عدم استقرار، وأن تحقيق تغيير جذري قابل للاستمرار يحتاج إلى التحالف مع الطبقة الفلاحية. إلا أن التعبئة السياسية للفلاحين غير ممكنة من دون بث الراديكالية فيها بإثارة توقها الشديد إلى الأرض وافتقار الإقطاعيين إلى دور قيادي في القرية (Moor 1966; Anderson 1974). لقد أدت الفجوات الحادة التقليدية في سورية بين أقطاب المدينة المالكين للأراضي من جهة والقرية من جهة أخرى، إضافة إلى الأزمة الزراعية الناتجة من التدخل الرأسمالي وتركيز الأراضي، إلى ردكلة (من راديكالية) شرائح واسعة من الفلاحين السوريين. كما أن الحركات الفلاحية المحلية، إضافة إلى توظيف الشباب الفلاحي من أكثر المناطق تعبئة في حزب البعث وجيشه، أديا إلى تعبيد الطريق أمام انقلاب البعث، ومن ثمّ تعبئة البعث لقاعدة ريفية أوسع من الأعلى.

II ـ تشكيل الدولة تحت فاشستية البعث

لكي ينجح التمرد الشعبي، لا بد له من أن يُمَأسس في دولة. ويمكن استنباط نموذج لفهم كيفية تأسيس السلطة وتطويرها في نظم الفاشستية الشعبية، وذلك من خلال نماذج مختلفة في الأدب. ففي نموذج ابن خلدون الخاص بالشرق الأوسط، يجري تأسيس دولة من قبل حركة تأتي من المحيط تطلقها رؤية تغيير راديكالية تستولي على «المدينة»، أي على سلاسل أوامر بيروقراطية موجودة. وهذا يتوافق مع نموذج السلطة لدى ماكس فيبر الذي يسعى فيه

القائد الكاريزمي لحركة أيديولوجية إلى الشروع بتغيير اجتماعي ثوري. يقسم هنتينغتون Huntington (1968: 140-47) عملية قيام السلطة الجديدة إلى مرحلتين؛ إذ يناقش فكرة أن نجاحه يتطلب تزامن الاستيلاء على السلطة وتركيزها مع توسّع في هذه السلطة، أو أن يكون التوسع تالياً لهما، الأمر الذي يتطلب من القادة الثوريين إنشاء مؤسسات سياسية، تتمثل تحديداً بحزب أيديولوجي، لتعبئة مشاركين جدد يؤدي تفعيلهم إلى توسيع الطاقة السياسية التي تقع تحت تصرف النظام. أخيراً، يتطلب تكريس السلطة الجديدة، تبعاً لفيبر، تحويلها إلى روتينات ضمن مؤسسات مستقلة، لكن هذا قد يتخذ أحد شكلين متضادين تماماً. فإما أن يجري صهر السلطة من خلال مؤسسات قانونية ـ عقلانية مبنية على موافقة وإرضاء المصالح (الاقتصادية غالباً)، أو أن يجري تقنينها عوضاً عن ذلك من خلال سلطة وقفيّة شخصية تنكمش في حضورها صلاحيات سلطة الدولة (Weber 1964: 363-373). إن الحالة السورية هي إلى حدّ بعيد تكرار لـ«دورة الحياة» هذه، فقد رُكّزت السلطة من خلال حركة أيديولوجية وثورة من فوق، ثم وُسِّعَت من خلال بناء الحزب وتكريسها عبر التحويل الوقفي، تحت طائلة انكماش لاحق في السلطة.

أ ــ بناء السلطة الجديدة:

١ ــ مركزة السلطة: الطائفة وجوهر النظام: كانت محاولة البعث لتركيز السلطة في مركز الدولة الجديد بالاستناد إلى الأيديولوجية ومؤسسات الحزب الجماعية (مزيج من سلطة الأيديولوجية الكاريزماتية والسلطة الشرعية العقلانية)، معوقة بسبب تشرذم النخبة الجديدة التي تعكس حالة المجتمع السوري المجزأ. وقد

استغل المتنافسون في صراعات السلطة داخل النظام كلاً من العصبية والتكافل الطائفي، وكان العلويون بفضل التجنيد غير المتكافئ أفضل المرشحين للنجاح. ولم يفلح المركز في الاستقرار قبل أن يفوز جناح واحد ويؤسس قائده، حافظ الأسد، سلطة وقفية (إرثية). ومع أن الأسد لفّق تآلفاً طائفياً، إلا أن نواة هذا التآلف تشكّلت من رفاق مخلصين من طائفته العلوية. ثم جرت بعد ذلك شبه مأسسة هذه السلطة الشخصية من خلال مكتب ـ بيروقراطي جزئياً وقفي/إرثي جزئياً: «مونارشية/ملكية رئاسية» شبه تامة. وقد كانت هذه النتيجة بطريقة ما متوافقة مع الثقافة السياسية المستمدة من الميراث الماضي لسورية.

٢ ـ **مركزة السلطة**: الركيزة العسكرية للسلطة:

استخدم البعث الإكراه لتأسيس السلطة ضد مقاومة الغالبية في الطبقة السياسية، ممثلة ليس فقط بالأقلية الحاكمة وإنما بالطبقة الوسطى في المدينة أيضاً. وقد تطلب ذلك أدوات إكراه يعتمد عليها، كان من ضمنها «المخابرات» (البوليس السري)، لكن فوق كل ذلك، تحويل العسكر إلى دعامة للنظام يمكن الاعتماد عليها.

غالباً ما يشكل الجيش في المجتمعات المجزأة القوة الاجتماعية الأكثر تنظيماً، والأكثر في توجهها الوطني، وذات اليد الطولى في الدولة، والأكثر تجهيزاً لفرض النظام. لكن تحرك العسكر لتركيز السلطة أو تبديدها من خلال انقلابات عسكرية ومجابهة انقلابات، عاكساً بذلك تجزئة المجتمع، منوط بدمجه في نظام للسلطة. لقد حاول البعث أن يجعل من العسكر أداة للحزب الحاكم من خلال التحويل الأيديولوجي البعثي (على النموذج اللينيني)، لكن ذلك لم يفلح إلا في نقل عدوى منافسات الحزب الأيديولوجية إلى الجيش.

لقد تم اتخاذ «خيار أتاتورك»، عبر سلطة سياسي عسكري مهيمن هو الأسد لاحتواء، وليس تصفية، الحرس العسكري، فقد أصبحت المؤسسة العسكرية الضخمة درعاً للنظام، بينما أصبحت وحدات الحراسة العلوية، المخلصة على نحو شخصي، وسيطاً أساسياً للسلطة.

٣ ــ **توسيع السلطة: الحزب**: كما يقترح مؤلّف واسع القبول حول الدولة العربية (Dawisha and Zartman 1988)، فإن فهم استمرارية الأنظمة العربية يتطلب تحليلاً «يتجاوز الإكراه» الذي لا يمكنه بمفرده ضمان الاستقرار، إذ لا يمكن الحكومة في أي حال من الأحوال أن تفرض أكثر من أقلية، وتعتمد القدرة على الإكراه على ولاء الرفاق، الإشكالي دائماً، ويمكن الإكراه أن يركّز القوة فقط، لا أن يوسعها، وقد كان لدى الدولة الضعيفة التي حازها البعث القليل فقط من القوة، بينما كانت لمعارضة المدينة وسائل للمقاومة كانت من الفعالية بمكان بحيث كان بقاء النظام يتطلب توسيع السلطة، أي إدخال مشاركين جدد من خلال مؤسسات الحزب. إذا كان للعسكر دور حاسم في تركيز السلطة والدفاع عنها في نظم الفاشستية الشعبية، فإن الحزب الوحيد والمسيطر هو المفتاح في عملية الإدماج الجماهيرية التي يقوم عليها توسيع السلطة. ووفقاً لبيرلموتر (Perlmutter 1981: 2-5) ، فإن مثل هذه البنية التحتية السياسية هي أهم المعالم التي تميز الفاشستية الحديثة عن التقليدية. ويجادل هنتنغتون بأن الحزب اللينيني، مع نواته المكونة من مقاتلين أيديولوجيين واحتياطيات جماهيرية تخترق المجتمع، هو الوحيد القادر على تركيز القوة وتوسيعها (Huntington 1968: 334-343; 1974).

لكن هل يتوافق حكم الحزب الواحد مع المشاركة السياسية؟ من المؤكد أنه لا يتوافق مع مشاركة شاملة تماماً لكنه يستطيع ـ بطريقة ما ـ أن يقدم مشاركة محدودة. إن النظم الفاشستية في الحقيقة هي من عمل مجتمع متمزق عادةً يقوم فيه تحالف يضم قوى اجتماعية بفرض حكمه على قوى أخرى: ففيما سعت النظم «الفاشستية البيروقراطية» الشائعة في أمريكا اللاتينية إلى إقصاء الجماهير لفرض تنمية رأسمالية تحابي الطبقات المهيمنة، تمارس نظم الفاشستية الشعبية العكس، مقصية الطبقات المهيمنة في سياق سعيها إلى تعبئة ودمج درع حامٍ من الناخبين الجماهيريين (Waterbury1983: 6-11; Ayubi 1992: 98-101; Huntington 1968: 344-396).

تشكل «المشاركة التعبوية» ركيزة حاسمة لترسيخ أنظمة الفاشستية الشعبية، لكنها قد تشكل أيضاً صفة مميّزة بالنسبة إلى النتائج السياسية، فكلما كان الاستيلاء على السلطة مسبوقاً بصراع اجتماعي وتعبئة سياسية أو مرافقاً لهما أو متبوعاً بهما، اشتمل الحزب الثوري الحاكم على المزيد من الفعالية الحقيقية، وكان توجهه الشعبي راسخاً مع تحول ناخبيه إلى قيد يكبح تخفيف أيديولوجيته الراديكالية وسياسات المساواة التي استخدمت في البدء لتعبئتهم (Huntington 1974; Huntington and Nelson 1976: 7-10; Nelson 1987; Skocpol 1979). في الحالة السورية، وصل البعث إلى السلطة عبر انقلاب، لا عبر تعبئة جماهيرية، لكن عقداً سابقاً من التأزم الاجتماعي ونشاط الحزب المعادي للأقلية الحاكمة، كانا إشارة إلى أن الانقلاب كان نتيجة متأخرة لتعبئة سياسية سابقة أعاد النظام في ما بعد تفعيلها ودمجها من خلال الحزب والبُنَى التعاونية المرتبطة به.

ب ــ الاقتصاد السياسي لترسيخ السلطة:

يناقش فيبر فكرة أنه يجب على الأنظمة، مع الانحدار الذي لا محيد عنه للأيديولوجية، تعزيز سلطتها عبر المكافآت الاقتصادية لأتباعها، وهذا ما تفعله الأنظمة الفاشستية الشعبية من خلال إعادة التوزيع الطبقي وتدمير التوزيع السابق للثروة وخلق الدولة لتوزيعات جديدة (Apter 196: 123-133)، إذ تطيح الدولة الطبقات المهيمنة، وهي القوى الاجتماعية الأكثر استقلالية، ويسمح لها التحكم بالقطاع العام وإصلاح الأراضي بإعادة توزيع الموارد والفرص، مؤمنة بذلك قابلية الصعود لناخبيها وجاعلة المجتمع الجماهيري في الوقت نفسه تابعاً للدولة.

إلا أن ترسيخ أنظمة الفاشستية الشعبية في الشرق الأوسط، لا يمكن عزله عن الحرب والاستعداد لها وعن موقع الدولة في النظام الدولي. وفي الحالة السورية، أدى انعدام الأمن الناتج من الصراع العربي الإسرائيلي وخاصة نكسة عام ١٩٦٧، إلى شرعنة إنشاء دولة أمن قومي فاشستية. ومن جهة أخرى، فإن موارد هذا المشروع كانت مستمدة جزئياً من استغلال سورية لتنافسات الحرب الباردة التي سمحت لها بالوصول إلى حماية الاتحاد السوفياتي وجيوشه ومساعدته التنموية. فضلاً عن ذلك، إن انفجار أسعار النفط في السبعينيات وموقع سورية كـ «دولة مواجهة» مع إسرائيل، سمحا لها باستجرار عائدات النفط من مانحين إقليميين، ما حولها إلى دولة تعيش جزئياً أو بشكل غير مباشر على هذه العائدات التي استُغل جزء منها في الرعاية اللازمة لإرضاء ناخبي النظام بعد أن استنفدت عملية إعادة التوزيع (Beblawi & Luciani 1987; Leca 1988).

سمح التحويل الوقفي لمركز النظام، مع تمييع البنية الاجتماعية، والإيرادية الجديدة، بترسيخ نظام «بونابارتي»، يقوده قائد وقفي مهيمن يستخدم البيروقراطية وصلاحيات السلطة التوزيعية للدولة في الموازنة بين القوى الاجتماعية القديمة المطاحة والجديدة الناهضة والتحكيم بينهما. وبالتالي مع تعزيز الحكم الفردي للنظام على المجتمع، طرأ تغير على توجّهاته، فقد وضع الدفاع عن مصالح الدولة ـ وشرعيتها وقدراتها وقاعدة مصادرها ـ فوق قابلية الاستجابة لناخبي النظام الشعبيين الأوائل. فأصبحت سياسات النظام الداخلية عبارة عن تنافس بيروقراطي على الصلاحيات الشرعية والموارد والتغيير المتزايد في السياسة، بينما حل التنافس الفردي والجماعي في المجتمع للوصول إلى رعاية الدولة محل الصراع الطبقي.

ج ـ تقلص السلطة: التحويل الوقفي، العصيان وتقهقر الدولة

ارتبط ترسيخ أنظمة الفاشستية الشعبية في الشرق الأوسط نموذجياً بالتحويل الوقفي أكثر منه بالنشر الشرعي القانوني للسلطة. ونتيجة نقص استثمارها في البناء المؤسساتي، تحاول مثل هذه النظم عادةً استبدال الشرعية بأيديولوجية فوق محلية (عروبية أو إسلاموية) والاتكال على عصبيات داخل الدولة. وهو أمر لا مناص منه ربما نظراً إلى القوة الكبيرة للولاءات فوق المحلية والداخلية في الشرق الأوسط، التي تتناسب مع ضعف التطابق مع الدولة في الشرق الأوسط. لكن ضعف المؤسسات يعني، وخاصة مع استنزاف الأيديولوجية، تراجعاً في قدرة الدولة على قيادة التغيير.

لهذا الانحراف عدة مقومات، ففي المقام الأول، نجد التناقض الداخلي الكامن في الفاشستية الشعبية بين إدماج القوى الاجتماعية

الجديدة والاضطرار الفاشستي إلى ضبطها، الذي يؤدي إلى حزبية يكون تسامحها من الضآلة بحيث يجعل النظام يصادر «الطاقة السياسية» لأتباعه بالذات. كذلك أنه يضحي بإمكانية كبح مؤسسات الحزب لنزوع نخب السلطة إلى معاملة الدولة كأنها ملكها الخاص. وفي الوقت نفسه، وبقدر ما تنهي بلورة النظام الصراع الطبقي مع الأقلية القديمة، يفقد النظام البديل الوظيفي للسياسات المنافسة التي حافظت حتى الآن على استجابته للجماهير. وفضلاً عن ذلك، ومع تحول النخب الراديكالية السابقة إلى البورجوازية عبر استغلالها للسلطة في الوصول على الثروة، تفقد التزاماتها الأيديولوجية الراديكالية وتتحول إلى «بورجوازية دولة» تتقبل توظيف الثروة من قبل مجموعات ذات امتياز في شراء النفوذ على حساب ناخبيها من العامة. أخيراً، مع تحول الدولة إلى الوقفيّة، تتبدد قدرة النظام على تحقيق الأمور، وتحديداً على قيادة التغيير الاجتماعي من الأعلى. وسرعان ما اتضحت جميع هذه النزعات تحت حكم الأسد.

إن الإغراق في التحويل الوقفي والبورجوازي يؤدي إلى عاقبتين ينتج عنهما تعديل مستمر في علاقة المجتمع ـ الدولة إذ يصبح الإسلام السياسي في المقام الأول أيديولوجية للاحتجاج ـ أو حتى للعصيان ـ الأمر الذي يتجاوز المقاومة التي تطرحها الأقلية الحاكمة القديمة إلى حدّ بعيد ليصل إلى إصلاحات شعبية وينتشر في المجموعات الأعرض المجمدة خارج شبكات وصاية الدولة أو المدمرة نتيجة تدخلات الدولة في السوق، وتحديداً الشباب المثقف غير العامل والبورجوازية التجارية الصغيرة. في الوقت نفسه، إن التحويل الوقفي، من خلال إضعافه لقدرات الدولة الاقتصادية، يفرض التحرير الاقتصادي الذي يمنح حياة جديدة لفصائل

بورجوازية الدولة، التي لا تضبطها الدولة بسهولة.

يمكن نظام الفاشستية الشعبية أن يجابه هذه التهديدات لسلطته إما بكبح المعارضة أو بتهدئتها من خلال تحرير محدود. وتعتمد استراتيجيته الدقيقة على الموازنة بين التهديد والفرصة اللذين يمثلان أمامه، وعلى وجه الدقة، بينما يدفع التحرير الاقتصادي النظام إلى تهدئة البورجوازية عبر بعض التحرير السياسي الموازي، ويحرم التمرد الإسلامي النظام من أية فرصة للتخفيف من سطوته. وفي الحالة السورية، فرضت أبعاد التحدي الإسلامي قمعاً جماهيرياً قتل الحياة السياسية، ومنذ ذلك الحين، وبعد أن استأصل كل معارضة، أصبح النظام في حالة تستلزم إزالة الضغط السياسي، وهو ما هدّأ البورجوازية، وحلّ محل الديموقراطية الجادة. لكن السلطة بالكاد توزعت، وبقيت البورجوازية أضعف بكثير، وأكثر تبعية للدولة من أن تكبح الدولة أو أن تطالب بمزيد من التحرر السياسي (Ehteeshami and Murphy 1996). إلا أن التراجع في قدرات نظام يواجه مجتمعاً أكثر تعبئة وتعقيداً أخل بتوازن السلطة بين الدولة والمجتمع في غير مصلحته. وهكذا أصبح الآن في مقدور النظام، الذي كانت لديه القدرة ذات مرة على فرض ثورة من فوق، وفي أفضل الأحوال، أن يتدبر تغييراً متزايداً في السياسة.

III ـ تبعات النظام: القدرات والنتائج السياسية

يسعى النظام الفاشستي الشعبي ظاهرياً إلى القيام بثورة من فوق وتأسيس دولة قوية قادرة على الصمود في الميدان الدولي. ففي المراحل الأولى لنظام البعث، أحيت الأيديولوجية الشعبية ذات المظهر الطبقي نخب العامة التي حشدت الطاقات لفرض إصلاحات اجتماعية واسعة ضد المصالح الخاصة. وأدى التأميم

وإصلاح الأراضي إلى كسر شوكة الأقلية الحاكمة وشرعا بثورة مساواة اجتماعية. ويعتبر الناتج بالتأكيد ثورة من فوق، لكن مطامح الثورة لم تتحقق من دون تكاليف باهظة، سرعان ما أنهكت الطاقة السياسية التي كانت تفرضها. وقامت التقنيات نفسها التي استخدمت في بناء السلطة إلى التحويل الوقفي والعسكرة والتحويل الشعبي ـ بإضعاف القاعدة الاقتصادية للدولة بينما استنفد توسيع وظائفها قدرتها التنفيذية.

أ ـ الثورة الزراعية من فوق

إن أكبر اختبار لنظام ثوري نهض من القرية يكمن في قدرته على تحقيق إصلاح للأراضي، وهو تحدٍّ معروف، قليلة هي الأنظمة التي تدركه بشكل صحيح. وتعتبر حصيلة جهود البعث السوري محطاً لبعض الجدل. فقد أصر البعض إما على أن المستفيدين الرئيسيين كانوا ملّاك الأراضي المتوسطين في الريف (Perthes 1995: 80-94)، أو أن التغيير الريفي قد فُرض على الفلاحين من قبل بيروقراطية غير متجاوبة (Hannoyer 1985). وعلى الرغم من أن آثاراً جانبية كهذه قد شوّهت الثورة الريفية التي حاول النظام القيام بها، فإن دليلي (Hinnebusch (1989 والحالات التي درسها ميترال وخليف (Metral (1980-1984) and Khalif (1981، تبين أن إصلاح الأراضي قد أُنجز بكلفة مؤقتة من الإنتاج فقط، وأن الفلاحين الصغار والمتوسطين قد انتفعوا من إعادة توزيع الأراضي الشاملة ومن دعم الدولة. وتمثلت النتيجة السياسية الرئيسية في دمج الفلاحين في النظام، ما منح دولة الفاشستية الشعبية قاعدة ريفية تقابل، مع اختلافها الكلي عنه، التحالف مع طبقة الإقطاعيين الذي نجده عادة عند أنظمة الفاشستية البيروقراطية.

ب ــ «المركنتلية[١] الجديدة»: الاقتصاد السياسي للتنمية الشعبية ــ الحكومية

ادعت أنظمة الفاشستية الشعبية أنها تتبع طريقاً ثالثة للتنمية الاقتصادية، ليست رأسمالية ولا شيوعية. إلا أن النقاد الماركسيين يصرون على أنها قد اتبعت استراتيجية رأسمالية الدولة، بدلاً من خلق طبقة رأسمالية وطنية وسعياً إلى تحقيقها في آن واحد، ومخططة للانتقال من «الإقطاعية» إلى الرأسمالية. بينما يعتقد النقاد النيوليبراليون من جهة أخرى أن النظم الفاشستية الشعبية لم تخلق سوى قوى تسعى وراء الريعية التي تعيق عملية التنمية الرأسمالية.

يمكن تقديم الدليل على كلتا النتيجتين المتناقضتين، وربما غير المقصودتين، لاستراتيجية الفاشستية الشعبية، لكن منطقها الأولي أفضل ما يدرك من خلال مفهوم «المركنتلية الجديدة» (Apter ١٩٦٥: ٤٠٨ ــ ١٦). ترعى الدولة المركنتلية الجديدة التنمية الاقتصادية، لا بوصفها نهاية بحد ذاتها، بل نظراً لضرورتها في خلق سلطة الدولة. والمركنتلية الجديدة هي استراتيجية «تحديث دفاعي» يهدف إلى مواجهة التهديدات الأمنية، بينما يخفف من التبعية الاقتصادية التي يعتقد أنها تقيد السياسة الخارجية المستقلة في دول ما بعد الاستقلال. وهكذا، فإن المنطق الاقتصادي للمراكمة الرأسمالية (الذي يبلغ أوجه مع النموذج الرأسمالي)

---

(١) المركنتلية التجارية: الروح التجارية ــ نظام اقتصادي نشأ في أوروبا خلال تفسخ الإقطاعية لتعزيز ثروة الدولة من طريق التنظيم الحكومي الصارم لكامل الاقتصاد الوطني وانتهاج سياسات تهدف إلى تطوير الزراعة والصناعة وإنشاء الاحتكارات التجارية الخارجية (المترجم).

يختصر لدى المركنتلية الجديدة بالمنطق السياسي لمراكمة السلطة، أي في خلق الأدوات البيروقراطية للسلطة، وكسب الدعم من خلال الرعاية والشعبية وتحصيل القدرات العسكرية.

إلا أن مثل هذه الأنظمة ليست معادية معاداةً كاملة، سواء للتنمية الاقتصادية أو للقوى الرأسمالية. إذ يعتبر التصنيع البديل للاستيراد ضرورياً لخلق قاعدة اقتصادية للسلطة الوطنية، ويمكن إتباعه بما يكفي من النجاح لإفساح المجال أمام تعميق دائم للتنمية الاقتصادية، على الرغم من التضحية الكبيرة على المدى القصير بالعقلانية الاقتصادية (M. Chatelus and Y. Schemeil 1984; Waterbury 1983: 3-21). فضلاً عن ذلك، وعلى خلاف الدول الشيوعية، تتساهل الدول الفاشستية الشعبية مع طبقة رأسمالية تابعة للدولة بل وتشجعها، على الرغم من أنها تقيدها أيضاً، وعلى الرغم من أن إصلاحات إعادة التوزيع تعوق المراكمة الرأسمالية الخاصة، فإن القطاع الخاص يستمر كمحرك بديل للتنمية يمكن تفعيله تالياً. لذا، إن استراتيجيات الفاشستية الشعبية هي بالفعل «طريق ثالثة».

إلا أن للفاشستية الشعبية نقاط ضعف كامنة تجعل منها بالضرورة استراتيجية انتقالية تستنفد تدريجاً. حيث تؤدي المبالغة في التنمية البيروقراطية، والتوزيع الشعبي، والفساد، والإنفاق العسكري، إلى خلق أزمة في المراكمة الرأسمالية، بينما تنتج من الثُّغَر في التصنيع البديل للاستيراد اختلالات تجارية وديون. تعتمد المركنتلية الجديدة المستمرة على تحصيل الريع، سواء من النفط أو من المساعدات الخارجية المستحثّة على نحو جيو ـ سياسي. لكن كل ما تقدمه فترات ازدهار الريع هو عبارة عن مزيد من المبالغة في التنمية

البيروقراطية للدولة، جاعلة إياها أكثر هشاشة في مواجهة الأزمات الاقتصادية في فترات انحسار الريع (عند هبوط أسعار النفط مثلاً). وما إن تصبح الدولة المنهكة عاجزة عن قيادة النمو أو توفير الغنائم، يصبح لزاماً عليها «الانسحاب» من وظائفها الاقتصادية المتعددة.

في غضون ذلك، تشجع المركنتلية الجديدة بورجوازية جديدة في قلب الدولة، بينما تسمح للعناصر ذات الصلات السياسية من البورجوازية الخاصة بالازدهار. ومع استنفاد موارد الدولة تبدأ بورجوازيتها بالبحث عن منافذ استثمار لرأسمالها (الذي غالباً ما يكون قد جمع بطرق غير مشروعة) من خلال شراكات مع الرأسمال الخاص أو حتى الأجنبي (Ehteshami and Murphy 1996; Waterbury 1992)، ما يؤدي إلى سيناريوات للانفتاح الاقتصادي: إحياء القطاع الخاص والانفتاح على السوق العالمية. كذلك يشجع التحرير الاقتصادي بدوره على التسوية، أو حتى الاندماج، بين نخبة الدولة من جهة وكل من البورجوازية الخاصة التابعة للدولة وبقايا الأقلية الحاكمة القديمة من جهة أخرى، ما يؤدي إلى تغير في القاعدة الشعبية للدولة.

وهذا سيكون له تبعات سياسية محددة، تترافق مع افتتاح وصول البورجوازية إلى صانعي القرار سالكة الطريق التعاونية، بينما في الوقت نفسه تستخدم البنى التعاونية لاحتواء الاحتجاجات على التقشف والإصلاحات الاقتصادية التي تسبب انكماش الرفاهية الشعبية وحقوق العمل. من جهة أخرى، تبقى الاستعادة الكاملة للرأسمالية معوقة تحت نظم الفاشستية الشعبية في الشرق الأوسط بسبب السلوك الساعي إلى الريع الذي تبديه النخب الوقفيّة الجديدة، وذلك من خلال الحفاظ على ما يكفي من الحقوق

الشعبية لحماية قاعدة النظام الاجتماعية التي تهدد المستثمرين، ومنع نخبة الدولة من مشاركة البورجوازية، العدو التاريخي، في السلطة، وبسبب تثبيط الاستثمارات الخاصة نتيجة الحرب أو عدم الاستقرار. أما في حالة سورية، فيضاف إلى ما سبق العوائق الطائفية لاندماج الدولة والبورجوازية الخاصة، والعوائق القومية لإعادة ترتيب السياسة الخارجية ضمن توجه غربي، وهو اللازم للوصول إلى استثمارات أجنبية عريضة. إضافة إلى ذلك، وبما أن التحرير الاقتصادي الجزئي غالباً ما ينتج منه في البداية انتعاش للاستيراد والديون بدلاً من استثمارات خاصة متزايدة، فإن الدولة تمانع في التخلي الكامل عن وظائفها الاقتصادية لمصلحة السوق الخاصة.

بالنتيجة، تُختصر دولة الفاشستية القوية المظهر إلى إصلاحية تدرجيّة، تعلق سياستها بين التصميم على التأميمية والتحرير الاقتصادي النصفي. ويصبح استقلال سياستها (البيروقراطية، البورجوازية، الشعبية) مكبلاً بالمصالح المتعارضة التي عليها إرضاؤها، والتي بدورها تعوق الإصلاحات اللازمة لإعادة تنشيط قدرات الدولة والاقتصاد. من شأن نتيجتين أن تكسرا هذا الجمود، أولاهما نضج تحالف بورجوازية الدولة على غرار الفاشستية البيروقراطية بحيث تقوم بإقصاء الجماهير لمصلحة التنمية الرأسمالية من خلال إعادة اندماج كاملة في السوق العالمية الرأسمالية. والنتيجة الثانية هي تشكيل ائتلاف ديموقراطي بين الأجنحة الليبرالية لنخب الدولة والبورجوازية مع العناصر الناجية من المجتمع المدني، الذي من شأنه أن يدفع باتجاه دمقرطة تجني من خلالها جميع الطبقات حرية أكبر للنضال من أجل توزيع عادل للأعباء والمنافع الرأسمالية في النظام ما بعد الشعبي. إلا أن أياً من هذه الائتلافات لم ينضج في الحالة السورية.

ج ــ تشكيل الدولة وصياغة السياسة الخارجية

كان بناء دولة البعث في ظل الأسد، يسعى ظاهرياً إلى خلق نظام قادر على تحمل عبء الصراع مع إسرائيل، وهكذا فإن تشكيل الدولة كان من عمل التهديد الخارجي المفروض من قبل المدرسة «الواقعية» للسياسيين الدوليين. إلا أن وجهة نظر مغايرة ترى أن السياسات الخارجية لدول العالم الثالث يصوغها عدم الاستقرار الداخلي. وبالفعل، فإن النضال الفوضوي من أجل السلطة، تبعاً لستيفين ديفيد ١٩٩١ (David 1991) ، أقل وضوحاً في الخارج بما أن معظم دول العالم الثالث تعوزها القدرة العسكرية على تهديد إحداها الأخرى، منه في الداخل حيث الأنظمة التي تفتقر إلى الشرعية والمؤسسات والهوية المصونة، غالباً ما تهدّدها التمردات. وتكون السياسة الخارجية في غياب القدرات الحقيقية عبارة عن خطاب معاد للإمبريالية إلى حد بعيد، ومبالغات في ما يتعلق بالتهديدات الخارجية للفوز بالتأييد المحلي (Calvert 1986; Dawish 1988). وفي الحالة السورية يرى دانييل بايبس (Daniel Pipes 1990: 115-193) أن سياسة الأسد الخارجية القومية كان هدفها صرف الانتباه عن حكم أقلية قمعي في البلاد.

في الوقت الذي كانت فيه السياسة الخارجية السورية منوطة بالفعل بعدم الاستقرار المحلي، واجهت سورية أيضاً خلافاً لرأي ديفيد وبايبس تهديدات خارجية مكثفة وحقيقية غير مفتعلة. وقد حفّزت هذه التهديدات وشرعنت توجهاً نحو تقوية الدولة التي حققت من خلاله، بعد عام ١٩٧٠، اللحمة والاستقلال عن القوى المحلية، والقدرات السلطوية التي تسمح لها بالتركيز على التهديدات الخارجية ومعالجتها في ما يشبه كثيراً «الفاعل العقلاني» الواقعي.

وهكذا، فإن دراستين بارزتين عن الرئيس السوري حافظ الأسد تصورانه على أنه «داهية دمشق» الماكر (Maoz 1988) المنخرط في «الصراع من أجل الشرق الأوسط» (Seal 1988).

حتى في ظل نظام فاشستي متماسك كهذا، فإن السياسة الخارجية ليست بمعزل عن السياسات المحلية كلياً كما تشير الواقعية: بما أن الشرعية المتقلقلة تبقى جذورها ضاربة في القومية، فإن الاستقرار الداخلي يعتمد إلى حد لا يستهان به على نجاحات السياسة الخارجية. ويعد نجاح سورية الكبير نسبياً في الصراع مع إسرائيل تحت حكم الأسد العامل الأكبر في تفسير استقرار نظامه.

IV ـ خطة الكتاب:

ستبحث الدراسة التالية في ثلاثة أبعاد سياسية في سورية الحديثة: ١) سيتم عرض التغيير السياسي في الفصلين الثاني والثالث، اللذين يبينان كيف فتحت حالة عدم الاستقرار في فترة ما بعد الاستقلال الباب أمام ثورة البعث. ٢) سيتم تقويم تعزيز السلطة في دولة البعث وعلاقات المجتمع ـ الدولة الناتجة في الفصلين الرابع والخامس، و ٣) في الفصلين السادس والسابع، سيتم تحليل نتائج السلطة، أي تأثير سياسة البعث على التنمية الاجتماعية ـ الاقتصادية وأداء السياسة الخارجية في سورية.

الفصل الثاني

تشكّل سورية الحديثة

يوضح هذا الفصل القوى التي رسمت ملامح انبثاق الدولة المترنح في سورية الحديثة، والتي كانت منذ البداية معوقة إعاقة قاتلة من خلال حدودها المصطنعة المفروضة، والقاعدة الاجتماعية الضئيلة لنخبها الحاكمة «التقليدية» والبداية المتأخرة لتنميتها الرأسمالية. كذلك فإنه يقيم دور التغيير الاجتماعي والصراع السياسي في الخمسينيات ـ الأزمة الزراعية، الصراع الطبقي، ردكلة الجيش ـ في اضطراب الدولة السورية الهشة ودفعه إلى صعود حزب البعث مع مشروعه البديل لبناء الدولة.

1 ـ جذور الدولة

أ ـ الأسس الجغرافية

لقد كتبت الجغرافيا قدر سورية التاريخي، فوقوعها على جسر

استراتيجي بين ثلاث قارات ووسط الصحراء والسهول عرَّض البلاد لحراكات شعوب متنوعة وللغزو البدوي الدوري، اللذين خلفا وراءهما تنوعاً ثقافياً اجتماعياً استثنائياً. وأتى تعقيد البلاد الجغرافي من أراض سهلية وواحات وجبال ليعزز هذه التجزئة.

أما تاريخياً، فإن سورية قد تكوّنت من ثلاثة «عوالم» هي المدينة والصحراء والمناطق الزراعية. كانت المدينة مكاناً للسلطة والثروة (Warriner 1962: 67)، وسمح الموقع الجغرافي للمدن التجارية السورية القديمة، دمشق وحلب، بالازدهار على طرق التجارة وولّد ثقافة تجارية قوية، لكنه جعلها أيضاً حساسة لتبدلات مثل هذه الطرق التجارية وانتكاساتها في الأزمنة الحديثة. وبينما تفتقر سورية إلى معظم الموارد الطبيعية لدعم التصنيع، تتمتع مدنها بتاريخ عريق في صناعة النسيج والحرف اليدوية، وعلى هذا الأساس تم بناء الصناعات الزراعية والمعدنية المعاصرة.

كانت ثمة حدود لمراكمة الثروة من تربية المواشي في عالم بدو الصحراء. لكن التنقل، والنهب أو الضرائب التي غالباً ما كانت تُحصَّل من القرية العزلاء، لم تترك سوى فوائض متواضعة. وفي السنوات الأخيرة لم يعد البدو، الذين راحوا يستقرون على نحو متزايد، قوة اجتماعية فاعلة. أما القرية فكانت واقعة بين سندان المدينة ومطرقة رجل القبيلة، وكان الطرفان يقومان باستغلالها (Weulersse 1946: 61-87, 249-50). وعلى الرغم من كون سورية مجتمعاً زراعياً، فإنها نصف صحراء، وثمة ١٠٪ فقط من مساحة الأراضي الإجمالية تتلقى من الهطل المطري ما يناسب زراعة مروية مستقرة، إضافة إلى ثلاثين بالمئة أخرى كافية لزراعة حبوب واسعة، لكنها لا تقف أمام فترات الجفاف الدورية (IBRD 1955: 35, 41, 29;

(Warriner 1948: 81-82)، ولم يكن للاقتصاد السوري القائم على الزراعة أن يزدهر قبل أن تأتي دولة قوية لتوفر له الأمن والري (Hamide 398). لكن كل ذلك كان متقطعاً، فالافتقار إلى توحيد نظام الأنهار والموقع المكشوف الذي يجعل من سورية غنيمة للإمبراطوريات المتنافسة، عرقلا نشوء دولة محلية قابلة للاستمرار.

ب ــ إرث ما قبل الحداثة: من الحكم الملكي المطلق إلى الرأسمالية التابعة

بعيداً عن دورها كمركز للإمبراطورية الإسلامية الأموية (٦٦٠ ــ ٧٥٠)، كانت سورية عبر معظم تاريخها ميداناً لتعاقب الإمبراطوريات العسكرية. لذا فإنها لم تطوّر طبقة حاكمة مستقلة. فقد كانت الإمبراطورية العثمانية، آخر وأعظمها تلك الإمبراطوريات، في أوج قوتها، دولة مركزية قوية يرأسها سلطان يكتسب شرعيته من الدين، ويمارس حكمه عبر بيروقراطية مجنّدة على مستوى دولي، وتدعمه في الأطراف، بما فيها سورية، عوائل بارزة من المدينة (أعيان) وعلماء ناطقين بالعربية (Ahmad 1993: 15-30). كانت الأراضي ملكاً للدولة، لذا لم يكن ثمة أرستقراطية تمتلك الأرض بحيث تستغل الفلاحين أو تراقب الحاكم، فلم تتطور بالتالي أية مؤسسات تمثيلية لتجسد مجتمعاً مدنياً مستقلاً. كان ينظر إلى الناس على أنهم «رعية» يجب حمايتها و«جزّها» لتدعم النخبة الحاكمة. اشتملت الأقاليم السورية التابعة للإمبراطورية على «مجتمع فسيفسائي» مؤلف من عدد كبير من الجماعات الصغيرة المنطوية على ذاتها، والمتغايرة إثنياً ودينياً، والبطريركية في بنيتها، والمتوافقة مع الحكم المركزي الوقفي. وقد ضمن الإسلام، وهو الأيديولوجية الجامعة الرئيسة للدولة، ولاء

الأغلبية المسلمة (٨٠٪ في سورية)، بينما كانت أديان الأقليات تتمتع بالاستقلال بقيادة زعمائها الدينيين. في ظل غياب مجموعات متضامنة مستقلة ـ من طبقات أرستقراطية ومدن حرة وكنيسة مستقلة ـ لم يكن ثمّة تقليد تعددي ليعبد الطريق أمام دمقرطة لاحقة، وتراجعت قوة الدولة نتيجة القيود العملية للتكنولوجيا ما قبل الحديثة، والتمردات الدورية، وعلاقات العمالة لزعماء المناطق والقبائل مع المركز (Anderson 1974: 365-373; Moaz 1968: 152-63; Hourani 1946: 66-67).

من خلال إنشائها لسوق أكبر، وتعزيزها للأمن، وفرض سيطرتها على طرق التجارة بين الغرب والشرق، وحمايتها للفلاحين في وجه كلّ من السطو والقبائل والإقطاعيين المحتملين، أظهرت الامبراطورية العثمانية بوادر نمو اقتصادي، وكانت أكثر قدرة على الحفاظ على النظام في منطقة يسودها الاضطراب وفي مجتمع زراعي. لكنها، شأنها شأن أسلافها، لم توفر الشروط المناسبة لمراكمة رأس المال على المدى الطويل، التي ربما كانت سترعى تنمية رأسمالية مستقلة. وعلى الرغم من التقاليد التجارية للمدن السورية، فإن الحكم الوقفي/الوراثي، وتحديداً مصادرة السلطان للثروات والتغييرات في الطرق التجارية الهشة، كل ذلك كان يمنع مراكمة رأس المال في المدينة (Keydar 1987: 13 -15; Ahmad 1993: 22-3; Andersen 1974: 500; Amin 1978) . وعرقلت ملكية الدولة لمعظم الأراضي انبثاق فئات تُحْسِن استغلال الأرض أو طبقة إدارية للملكيات تقابل تلك التي في الغرب وفي شرق أسيا، التي ربما كان يمكن أن تقود ثورة زراعية. لكن الحال كانت على النقيض، إذ أدى التقهقر الإمبراطوري إلى اقتطاع الضرائب الذي قوّى أعيان المدينة الذين كانوا يعصرون الفلاحين ويستنزفون الخزينة

من دون أن يقدموا الحماية ضد السلب البدوي (Anderseon 1974: 372). وبدأت الزراعة بالانحدار مع ضعف الأمن، ففي سورية تقلصت القاعدة الزراعية تقلصاً جسيماً من ٥ ملايين هكتار من الأرض المزروعة في ذروتها أيام العباسيين، إلى ١,٥ مليون هكتار قبيل الحرب العالمية الأولى. وهكذا، فإنه في الوقت الذي كانت تتحقق فيه مستلزمات الرأسمالية على نحو متواصل في الغرب، لم يكن الاقتصاد السوري يحقق أية مراكمة أو تحديث ثابت. وقد وقع في الانحدار في القرن الثامن عشر، ما جعله ضعيفاً أمام القوة الصاعدة في الغرب (Anderseon 1074: 501-502; Moaz 1968: 131-133,163-165; Klat 1958: 47-50; Hourani 1946: 25-26, 64-66).

بعد قرون عديدة من الاختراقات الغربية تسارعت هذه الاختراقات في القرن التاسع عشر، ودمجت سورية العثمانية تدريجاً في السوق الرأسمالية العالمية التي عُهد إليها فيها بدور المنتج للمنتجات الأولية، والذي من خلاله بدأت تتشكل «رأسمالية مستقلة» محلية. فمن جهة، لم تترك المعاهدات التجارية التي أَمْلَتها أوروبا للصناعة التقليدية سوى القليل من الحماية أمام مصنعي المنتجات الجماهيرية الأوروبيين، ما أدى إلى تفكيك صناعة النسيج السورية وتدمير الصناعات القطنية في القرية (Owen 1981: 3-9; Hamide 1959: 302; Hanna 1978: 30). ومن جهة أخرى، حفز الطلب الأوروبي تطوير المحاصيل النقدية الصالحة للتصدير وأدى إلى نشوء طبقة جديدة من الوسطاء والمقرضين ذوي الصلات الخارجية تسيطر عليها الأقليات المسيحية، التي أحرزت سيطرة على أجزاء من الفائض الزراعي وحولته من السوق المحلية إلى أسواق التصدير (Owen 1981: 92). ومع الجهود التي بذلوها لاستبدال الزراعة

الضريبية وملكية الدولة بالملكية الخاصة للأراضي، سمح المصلحون العثمانيون للأعيان بتحويل أنفسهم، باستغلال قانون ١٨٥٨ للأراضي، إلى طبقة عريضة من مالكي الأراضي على حساب الفلاحين الذين تحولوا إلى أجراء لهم (Keydar 1987: 25-48; Ahmad 1993: 27). لكن فرض الملكية الخاصة والزراعة التجارية على مجرد أشكال من بقايا ما قبل رأسمالية، كان وراء عدم قيامهم بثورة زراعية. وعلى الرغم من أن الكثير من الأراضي حدث أن كانت ضمن ملكيات كبيرة، فإن الميزات التي يفترض أن يقدمها هذا الحجم لم يتم الاستفادة منها لأن وحدة الإنتاج بقيت عبارة عن قطعة أرض صغيرة يعمل عليها أجير ولم يكن الإقطاعي يقوم بأية مساهمة ملموسة في عملية الاستثمار أو الإدارة. وبقي كل من الإنتاج والإنتاجية متدنيين، فيما تركت المنافسة الخارجية القليل فقط من الفرص لاستثمار عائدات الزراعة التجارية في الصناعة المحلية. بعد ذلك، استمرت السياسة الكولونيالية تحت الانتداب الفرنسي بإعاقة التحويل الصناعي الطبيعي ولم تتجاوز الاستثمارات الفرنسية المحدودة في سورية البنى التحتية والتجارة. وعلى هذا النحو، مثّل الاختراق الرأسمالي المبكر شكلاً تبعياً ومحدوداً وغير متوازناً للتنمية. وهكذا ورثت دولة سورية الحديثة ثقافة سياسة وقفيّة ومجتمعاً مجزّءاً، واقتصاداً تابعاً (Klat 1958: 52-53; Warriner 1948: 84-87 Warriner 1962: 68-70; Hourani 1946: 24-26; Latron 1936: 115).

II ـ ولادة الدولة السورية

أ ــ الإمبريالية، ونظام الدولة المفروض، وتضارب الهوية

ليس لسورية الحديثة أي تاريخ كدولة قبل إنشائها في سياق انهيار

الإمبراطورية العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى، ولم تكن الهويات السياسية التي ورثتها الدولة الجديدة تركز عليها بل على وحدات سابقة في وجودها، كالمدينة والقبيلة والجماعة الطائفية، أو على جماعة أوسع كالإمبراطورية أوالأمة الإسلامية أو باطراد على الأمة العربية. وعلى الرغم من استمرار غالبية السوريين مع انطواء القرن في تعريف أنفسهم على أنهم عثمانيون أو مسلمون، وحتى قبل سقوط الإمبراطورية، كانت قد شرعت في الانبثاق حركة عربية تدعو إلى استقلال العرب واقتسام السلطة مع الأتراك. آنذاك كانت اللغة العربية سائدة بشكل كبير، وكانت تحتفظ لسورية بذكرياتها كمركز للخلافة العربية الإسلامية الأموية، ومع تداعي الإمبراطورية العثمانية وفّرت العروبة مقومات هوية قومية بديلة. وفي الحقيقة كانت ولادة دولة جديدة كجزء من تمرد عربي على إمبراطورية مسلمة حدثاً بارزاً في طور انبثاق هوية علمانية جديدة أساسها اللغة والأسطورة التاريخية بدلاً من الدين.

ولدت دولة سورية من رحم حركة عربية معادية للعثمانيين في الحرب العالمية الأولى استولت على دمشق (مع مساعدة بريطانية) وأسست فيها بسرعة حكومة عربية. وتحت قيادة الأمير فيصل، كانت هذه الحركة عبارة عن تحالف عروبي ضم عراقيين وفلسطينيين وحجازيين تدعمه جمعية العربية الفتاة، وهي حركة طبقة وسطى عروبية كانت تطمح إلى تأسيس دولة عربية مستقلة في سورية التاريخية (بلاد الشام) كجزء من اتحاد فدرالي عربي أوسع. بينما كانت الأيديولوجيا الصاعدة عروبية، وُجدت كل من الهويات الطائفية الأضيق، والهوية الإقليمية السورية الناشئة جنباً إلى جنب مع العروبية، فاستاء بعض السوريين بالتالي من هيمنة كل من الحجازيين الهاشميين الأقل ثقافة والضباط العراقيين في

الحكومة العربية الجديدة. إلا أن قوة اعتناق الهوية العربية كانت تبرهن نفسها من خلال الاحتجاجات العنيفة التي انفجرت في سورية لدى اعتقال الضابط العراقي القيادي في الحكومة، ياسين الهاشمي، من قبل البريطانيين بسبب نضاله العروبي. تذبذبت الهوية بين العروبة ذات الأساس اللغوي والهوية الإقليمية السورية المتقاطعة معها التي كانت فحواها مع ذلك عربية ـ إسلامية (Tauber 1995; Zeine 1960; Gelvan 1998).

نقض البريطانيون وعودهم للعرب وابتترت دولة سورية المنبثقة، تنفيذاً لاتفاقية سايكس ـ بيكو، على نحو جائر باقتطاع لبنان والأردن وفلسطين منها، بينما عهد بما بقي منها إلى «انتداب» فرنسي. لم يكن للحكم الفرنسي أن يفرض قبل الهزيمة العسكرية التي مُني بها الجيش العربي في ميسلون، والقمع الهائل للعديد من الثوار في بداية العشرينيات .(Tibawi 1969: 241-378) وإذا كان لبلاد الشام، بوصفها وحدة جغرافية ـ تاريخية طبيعية، أن تصبح بؤرة للهوية قابلة للحياة، فإن دولة سورية البتراء كان ينظر إليها منذ ولادتها من قبل معظم السوريين على أنها مُحدث مصطنع للإمبريالية، لا يستحق الولاء العاطفي. في ظل هذا الخواء، كانت ثمة مبادرة من قبل الحزب السوري القومي الاجتماعي للتشجيع على هوية إقليمية «سوريوية» تتمايز عن العروبية، بينما تراجعت بعض الأطراف السياسية الأخرى إما إلى هويات ثانوية، أو إلى أيديولوجيات عالمية أوسع كالإسلام أو الشيوعية. إلا أن الهوية المهيمنة التي من شأنها أن تملأ الفراغ كانت العروبة، وكانت النخب والحركات السياسية الأكثر نجاحاً هي تلك التي ترى في العروبة هوية سورية، وترى في سورية جزءاً من أمة عربية أوسع (Dawn 1962; 1962; Moaz 1972; Drysdale &

Hinnebusch 1991: 54-58).

كانت العروبة هي الرابطة الأكثر إقناعاً، وكانت هي وحدها التي تمتلك القوة اللازمة لمنافسة ولاءات محلية قوية في دولة مصطنعة ومتنوعة. كانت الغالبية السنية (٦٩٪ من السكان) في المدن والسهول الداخلية تشكل نواة ذات هويات إسلامية ومحلية وبدوية تتوافق مع عروبة علمانية تماهت بها بين الطبقات المثقفة، على الرغم من استمرار هوية اسلامية متميزة، تمت مأسستها عبر الإخوان المسلمين.

أما في المناطق الجبلية والصحراوية من الدولة فكانت هناك العديد من الأقليات الطائفية الناطقة بالعربية، تسكن بعضها مناطق كثيفة، منها العلويون في اللاذقية في المنطقة الغربية (١٢٪)، والدروز في جبل الدروز (٣٪)، والإسماعيليون في المدن والقرى (١,٥٪). يضاف إلى ذلك قسم لا يستهان به من السكان المسيحيين (١٤,٥٪)، معظمهم من الناطقين بالعربية، يقطنون في أحياء المدينة والقرى العائدة لهم، ويتوزعون على الطوائف الأرثوذكسية الشرقية السائدة، والعديد من الطوائف الكاثولوكية والسريانية (Quilliam 1999: 39-41). ومع ميلاد الدولة السورية كانت هذه الأقليات ممزقة بين الهويات العربية والطائفية. إلا أن العديد من العرب المسيحيين الأرثوذكسيين الشرقيين كانوا في طليعة الحركة القومية العربية وشاركوا في تأسيس حزب البعث، وكان ميشيل عفلق من أبناء هذه الجماعة. كانت سياسة «فرق تسد» الفرنسية تشجع على الانفصالية بين الدروز والعلويين، لكن انتشار التعليم في أوساط هذه الأقليات ارتبط باعتناق العروبة من قبل الجيل الشاب، إذ رأوا فيها هوية علمانية يمكن في ظلها جميع الناطقين بالعربية، بغضّ

النظر عن الدين، أن يشاركوا على قدم المساواة في المجتمع القومي وأصبحت جميع هذه الأقليات ناشطة جداً في السياسات القومية (Faksh 1984: 136-38; Van Dusen 1975: 132-33; Moaz 1972: 399; Seal 1965: 133-136). الأمر الذي لا يعني أنه تم التخلي عن الهويات الأخرى المحلية، بل لقد كان للأفراد هويات متعددة كانت تُعتمد إحداها سياسياً وفقاً للظروف (Drysdale 1979). وخلال الصراعات الطبقية في الخمسينيات، دفعت القومية العربية الراديكالية بالكثير من الحركات لتجاوز الخطوط الطائفية بين السنية ـ الأقلية، إلا أن المجموعات الأقلية بعد وصول البعث إلى السلطة غالباً ما كانت تنزع في الصراعات داخل النظام إلى الرجوع إلى التضامن مع إخوة الطائفة.

كانت العروبة في عمقها تتناقض مع بناء الدولة في سورية، إذ إن نسبة ١٠٪ من السكان كانت من غير العرب، من بينهم الجالية الكردية (٨٪) المتركّزة على الحدود الشمالية الشرقية وفي حيهم في دمشق، إضافة إلى مجموعات صغيرة من التركمان والأرمن واليهود، ولم تكن هذه الأقليات مستعربة إلا جزئياً. كانت العروبة قوة دمج فعالة وسط غالبية السكان العرب، لكنها من خلال صبّ الولاء على الأمة العربية الأوسع، أعاقت شرعنة الدولة السورية وجعلتها عرضة للاختراق من قبل قوى عابرة للدولة Trans-state، غالباً ما كانت تتلاعب بها الدول المجاورة على حساب استقرار سورية (Moaz 1972). إن عملية بناء الدولة في سورية، غير القادرة على الارتداد إلى ولاءات أو أساطير ذات وجه سوري مميز، لم يكتب لها النجاح، على سبيل المفارقة، إلا باستغلال كل من الولاءات الداخلية الموجودة سلفاً، والأيديولوجية العروبية المهيمنة. وكان نظام البعث هو الأكثر نجاحاً في معالجة هذه الهويات. لكن

ضعف الولاء للدولة السورية طوال العقدين الأوليين على الأقل من فترة ما بعد الاستقلال أدى إلى إبقائها هشة، وإلى إبقاء نخبتها الحاكمة في معركة استنزاف لاحتواء قوى نابذة معينة ولمنع اختراقها من الخارج.

ب ــ صعود الجمهورية الأوليغاركية (حكم القلّة): الانتداب الفرنسي في مستهل الاستقلال (١٩٢٠ ــ ١٩٤٩)

أُسست البنى الأولية والقاعدة الاجتماعية للدولة السورية تحت الانتداب الفرنسي، وقد نُقلت من قبل النخبة السورية بعد الاستقلال على نطاق واسع من دون تعديل على هيئة جمهورية أوليغارشية شبه ليبرالية وتتكئ على قاعدة اجتماعية «إقطاعية». كان الفرنسيون قد قضوا، من خلال سعيهم إلى إيثار النخب التقليدية، على تماسك الطبقة الخاصة العليا المالكة للأرض، مقيدين الدولة على هذا النحو بقاعدة اجتماعية ضيقة. تداخل مع طبقة الإقطاعيين كبار التجار من كبار مقرضي الأموال، ومضاربو الحبوب، وتجار الجملة، الذين كانوا تقليدياً يدخرون المحاصيل المتراكمة ويطلقونها وفق ما تمليه منفعة السوق، فكانوا يتحولون باطراد إلى بورجوازيين «كومبرادور» يصدرون المنتجات الزراعية ويستوردون المصنوعات من الغرب. كذلك فإن التجارة الزراعية وفّرت الأساس للطبقة الوسطى في المدينة المتركزة في السوق التي كانت تاريخياً تقدّم القيادات الدينية السنية في سورية (Hanna 35-43, 71, 222-243; Petran 1972: 70; Arudki 1972: 20-23; Hourani 1946: 91-92).

كان هناك انقسام كبير في مركزي ــ محيطي يفصل نخبة السلطة المسلمة السنية في المدن عن جماهير الفلاحين والقبليين في

مجتمعاتهم البطريركية. وفي البنية الاجتماعية «الإقطاعية» التي تتسم بلامساواة كبيرة في سورية، وكما تؤكد الأقوال المحلية، ثمة فصل جذري بين ملكية الأراضي والمزارع: «من يملك لا يعمل، ومن يعمل لا يملك» .(Klat 1958: 52) كانت قرابة ثلاثة آلاف عائلة من الأعيان تسيطر على معظم الأراضي، متركّزة في مزارع/ عِزَب كبيرة، إلا أنه حتى الملكيات المتوسطة والصغيرة كانت تعود إلى طبقة وسطى في المدينة أو إلى أعيان الريف الذين لم يكونوا يزرعونها، بينما كان أكثر من ثلثي الفلاحين عبارة عن مزارعين مشاركين لا يملكون الأرض. إن ملكية الأرض ووجود الأرصدة وعمليات التسويق من قبل التجار سمحت للمدينة بأن تقتات على الريف، ورسمت توزيعاً في منتهى اللامساواة للعائدات الزراعية، فكانت نسبة ٢٪ من السكان ـ كبرى العائلات المالكة للأراضي ـ تتلقى ٥٠٪ من الدخل، بينما كانت نسبة ١٨٪ التالية من السكان ـ التجار وطبقة ملاك الأرض المتوسطين ـ تتلقى ربعاً آخر، لتعود البقية إلى جماهير الفلاحين في القاع، المشكّلة لـ٨٠٪ من المجتمع (Hilan 1969: 221; Zakaria 1984: 5-6; Orgels 1962: 44-45).

كانت ثمة هوة كبيرة تفصل بين الأسياد والفلاحين، ولم يحقق الأعيان قطّ حالة القيادة المحلية التي تميز الأرستقراطية الحقيقية ولا شرعية الطبقة الحاكمة في الريف، فقد كانوا يقيمون في المدينة، وكانوا يؤدّون القليل فقط من الوظائف المهمة في القرية، ولم يحققوا سيطرة خاصة على الأرض سوى خلال نصف القرن الأخير ـ وغالباً من طريق الاحتيال أو بالقوة ـ على حساب الفلاحين الذين احتفظوا بذكريات عن تجريدهم من الملكية. كان الإقطاعي الذي ينظر إلى الفلاح على أنه مجرد مصدر للدخل،

يسعى إلى تحصيل الحد الأعظم، بينما كانت استجابة الفلاحين تتمثل في عادات العمل الهزيلة، والسرقة، والتمرّد العرَضي. فرض الركود الناتج في الإنتاج الزراعي على الإقطاعي والفلاح علاقة ذات مجموع صفري، إذ تحول الإقطاعي إلى قوة قمعية في القرية، مع وجود الشرطة عادةً تحت تصرفه. وبما أن جلّ الإقطاعيين كانوا من السنة في المناطق التي تتركز فيها مجتمعات فلاحي الأقليات، فإن الحقد الطائفي أتى ليعزز العداء الطبقي. وشكّل صراع الإقطاعي ـ المزارع الذي ولده هذا النظام، سبباً أساسياً في سقوط النظام القديم في ما بعد (Weuleresse 1946, Latron 1963, Hinnebusch 1990: 29-40; Warriner 1948).

كانت كبرى العائلات، سليلة أعيان الحقبة العثمانية، تشكل النخبة السياسية القادمة التي كانت تقاوم الانتداب الفرنسي أو تتعاون معه. وخلقت الحركة الوطنية ضد الحكم الفرنسي العديد من القادة المدهشين من أمثال سعد الله الجابري، وابراهيم هنانو، وجميل مردم بيك، وهاشم الأتاسي وشكري القوتلي، المتجمعين في الكتلة الوطنية، وهي حزب ناشئ قائم على علاقات مريدي قادته بزعماء أحياء المدن. أصبحت المقاومة الوطنية للفرنسيين محور التعبئة السياسية، لكنها بعد القمع الفرنسي لعصيان مسلح كبير عام ١٩٢٥ تحولت إلى إثارة الشارع وإلى السياسات الانتخابية والمفاوضات من أجل الحكم الذاتي، ويعود ذلك جزئياً إلى خوف القادة من أن استمرار التعبئة الوطنية المسلحة قد يفضي إلى صراع اجتماعي يهدد الملكية (Hanna 1978: 89-94, 220-25, 368-80, 409-418). ومن الأسباب الأخرى قيام الفرنسيين، لتهدئة الرأي العام السوري، بإدخال المؤسسات البرلمانية، ولو أنها كانت في عهدة حاكم معيّن تعييناً، التي كانت النخبة السورية الصاعدة

تسعى من خلالها إلى مقاسمة السلطة.

يعود نَيل الاستقلال إلى حد بعيد إلى قدرة القادة الوطنيين على استغلال التنافس الإمبريالي، مثل تدخل بريطانيا في الحرب العالمية الثانية في سورية ضد فرنسا فيشي التي قامت بتسوية الانتداب على نحو مُهلك، وأعطت السوريين حرية النضال من أجل الاستقلال. كذلك إن الإضعاف المهلك لبريطانيا وفرنسا في الحرب وانبثاق قوى عليا ترغب في دعم مطالب الاستقلال ضد الدول الإمبريالية القديمة جعلا من إزالة الكولونيالية أمراً لا مفر منه. لكن بريطانيا، المتلهفة لإرضاء الرأي العام القومي العربي، هي من قضى على محاولة فرنسا بعد الحرب لاستعادة الحكم بالقوة. وتلقى قصف فرنسا لدمشق إنذاراً بريطانياً نهائياً أدى إلى جلاء فرنسا عن سورية (Mardam Bey 1994; Khoury 1984, 1987). واحتفلت سورية باستقلالها السياسي في أبريل من عام ١٩٤٦.

على الرغم من كون دولة سورية الجديدة ليبرالية الشكل، استمرت سياسات الأعيان في فترة ما قبل الحداثة في السنوات الأولى التي تلت الاستقلال. وشكّلت الطبقة العليا من التجار ـ الإقطاعيين النخبة السياسية الطبيعية، إذ إن تزعمها للنضال من أجل الاستقلال خولها تسلم زمام السلطة في الدولة الجديدة. وكانت تتمتع بروابط ولاء في أحياء المدينة في دمشق وحلب وحماه وحمص واللاذقية (Khoury 1984)، فكان أعيان الأحياء كما كتب الجندي (Al - Jundi 1969: 43-44)، يدخلون مكاتب الحكومة، وكلّ منهم ينتظر مكافأته على نضاله من أجل الاستقلال، وكان النظام «كريماً معهم». لكن الملكيات الكبيرة هي التي شكّلت أساس سلطة النخب ومصدر ثروتها وتبعية الفلاحين التي كانت تُستمَد من

خلالها أصوات الناخبين:(Latron 1936: 216-239; Klat 1958: 57-58; Hannoyer 1985: 280-82).

مع هذه الزبائنيّة والتبعية الفلاحية، إضافة إلى النقص المتكرر في التنافس الحزبي في الدوائر الانتخابية المحلية، وغياب الاقتراع السري، لم تكن الانتخابات تفضي إلى حدوث تحول في النخبة السياسية. وهيمن الإقطاعيون على البرلمان هيمنة كبيرة، بينما شكلت المجموعة الصغيرة من السياسيين الأعيان مصدر التجنيد للرؤساء والوزراء طوال العقود الثلاثة التالية من بداية السياسات الانتخابية في ثلاثينيات القرن العشرين حتى نهايتها عام ١٩٦٣ (Winder 1962-63; Dawn 1962). كانت الأحزاب مجرد كتل برلمانية من الإقطاعيين والزعماء القبليين وزبانيتهم، من دون أيديولوجيا ولا تنظيم، لأن السياسيين التقليديين، والمطمئنين في قواعد نفوذهم المحلية، لم يكن لديهم الحافز لجر الجماهير إلى المشاركة أو للسعي إلى دعم فعال منها (Allush 1962: 14; Van Dusen 1975: 122-32; Jabbur 1987: 73-74). كانت الأمية والجهل يكبلان «قدرات.... التجمع السياسي» لدى الشعب (Hourani 1946: 91). وكانت النخبة التقليدية التي ترى في نفسها أرستقراطية متنورة، لا تجد للشعب أي دور فعال في السياسة (Warriner 1962: 96-97).

كانت أولى المهمات المنوطة بنخب ما بعد الاستقلال هي توطيد الدولة ضد الانفصالية القبلية والطائفية من الداخل، وخصوصاً في جبال العلويين والدروز، وضد مطامح الهاشميين في الأردن والعراق لامتصاص سورية من الخارج. فيما عدا ذلك، كانت السياسات ترتكز على التنافس بين تحالفات الأعيان على المناصب والغنائم.

وغالباً ما اكتسب الانقسام الكبير بعد الاستقلال الذي تجسد في انقسام الكتلة الوطنية إلى فصيلين، طبيعةً مناطقيةً. قام شكري القوتلي، وهو سليل عائلة بورجوازية من المدينة ومالك كبير للأراضي في غوطة دمشق، بقيادة الحزب الوطني الذي يتخذ من دمشق قاعدة له، وأصبح أول رئيس جمهورية. فيما كانت المعارضة الرئيسية تتمثل في حزب الشعب، الذي يتخذ من حمص وحلب قاعدة له تحت قيادة هاشم الأتاسي وناظم القدسي، والذي حل محل الوطنيين في الحكومة في أوائل الخمسينيات.

لم تظهر أية انشقاقات في صفوف النخبة في ما بتعلق بالسياسة الاجتماعية ـ الاقتصادية، على الرغم من إلقاء بعض الاختلافات بظلالها بين بورجوازية المدينة الأكثر تقدمية وأقطاب ملاك الأراضي. وكان العديد من كبار أصحاب الأراضي على أية حال رجعيين بكافة المقاييس، منهم أولئك الذين عارضوا في حمص فتح المدارس في قراهم خوفاً من أن تبدي مطالب بالتغيير، وإقطاعيو حماه الذين عارضوا استقرار الفلاحين على أرض الدولة؛ لأن ذلك من شأنه أن يرفع سعر العمالة الزراعية. أما حيال الموضوع الاجتماعي الرئيسي في سورية المستقلة، أي إصلاح الأراضي، فإن الإقطاعيين لم يبدوا أي تهاون خوفاً من أن يفتح الإصلاح الباب لتحديات تطال مباشرة الشرعية المطعون بها لملكيتهم الخاصة. كان البرلمان يعرقل اقتراحات الإصلاح الزراعي المتواضعة، بل حتى توزيع أراضي الدولة التي كانت تحت سيطرة الأعيانِ أو كانت أعينهم عليها (Kalt 1958: 58-59; Hanna 1978: 62-88, 210, 394-431; Hamide 1959: 184). وبعيداً عن القيادة، كانت الحكومة تتلكأ أمام المطالب الريفية، إذ كانت القرية تستغيث بلا جدوى مطالبة بالمساعدة في إنشاء التعاونيات، بينما كان المسؤولون ينظرون

بعين الريبة إلى مثل هذه التجارب (IBRD 1955: 93-94). كانت الحكومة تنفق ١،٢٪ فقط من ميزانيتها الهزيلة على الصحة في الثلاثينيات، وفي عام ١٩٣٧ كان يوجد طبيب واحد فقط لكل ١٠،٠٠٠ شخص. نتيجة لذلك، كان الفلاحون يعانون من ظروف صحية تعيسة، فأربعون بالمائة من الأطفال كانوا يموتون قبل سن الخامسة، وكانت الغالبية العظمى من الفلاحين تعاني من الملاريا أو أمراض العيون والدم (Hanna 1978: 239; IBRD 1955: 158). ولم تكن الحكومة تعتبر أداة للتغيير الاجتماعي، بل كانت عبارة عن دولة غير تدخلية تلائم تماماً البورجوازية الباكرة، وتنحصر وظيفتها في توفير الأمن لحقوق الملكية وفي تشجيع الأعمال. وعلى حد التعبير الجاف لوارينر :(Warriner's 1948: 97-98) «ليست سورية اليوم دولة رفاه، كما أن رفاه الفلاح ليس اليوم هاجساً».

في ظل هذا النظام، أدت هيمنة المصالح الكبرى على الحكومة، والانقسامات، والفجوات الطبقية الكبيرة التي كانت تقسم المجتمع، والسلبية السياسية للجماهير، إلى جعل الدولة كياناً هشاً محروماً من ولاء كتلة كبيرة ثمن السكان وطاقاتها الفاعلة. إلا أن استثناءً رئيسياً كان من الأهمية بمكان بالنسبة إلى سجل الإهمال في الحكومة، تمثّل في استثمار سورية، تحت تأثير وطني تقدمي هو ساطع الحصري، لموارد كبيرة في تطوير التعليم الابتدائي والثانوي. ولو أن النظام القديم حافظ على شرعيته، لكان بإمكانه جدلاً أن يشرك القاعدة الاجتماعية الواعدة الأعرض التي كانت تُخلق من خلال تغيير كهذا. إلا أن هذا الفعل التقدمي الكبير للنظام القديم، على سبيل المفارقة، كان من شأنه أن يخلق الطبقة الوسطى المثقفة التي ستسقط النظام.

كانت كارثة فلسطين هي التي حطمت شرعية النظام المتقلقلة

(Van Dusen 1975: 129; al-jundi 1969: 44-51). فكان أول الأعراض سلسلة «الانقلابات الإصلاحية» العسكرية التي أطلق لها العنان عام ١٩٤٩، حيث قام العقيد حسني الزعيم، قائد الجيش، بإطاحة الرئيس القوتلي ليُطاح هو نفسه بعد قليل. وفي أواخر عام ١٩٤٩، تمت استعادة الحكم البرلماني جزئياً، لكن رئيس البرلمان الجديد، العقيد أديب الشيشكلي، الذي لا يعد من الحكومة، كان يمارس الفيتو وراء الكواليس على قرارات المجلس، وأسس اعتباراً من عام ١٩٥١ ـ ١٩٥٣ ديكتاتورية عسكرية (Torrey 1964). كسر التدخل العسكري من الاحتكار السياسي للأقلية الحاكمة وفتح الباب أمام معارضة صاعدة من الطبقة الوسطى، لكنه حتى عندما كانت السلطة السياسية للأقلية تتعرض للمنافسة في دمشق، فإن سيطرتها المستمرة على ثروات سورية وفّرت لها الوصاية وتبعية الفلاحين التي ضمنت استمرار سطوتها على مجتمع الجماهير. واخترقت أحزاب الطبقة الوسطى السياسية الراديكالية الجيش وبدأت بتبني أيديولوجيا وتنظيم حديثين، إلا أنها بقيت صغيرة نتيجة للزيادات الأخيرة في نمو أتباع الشخصيات، ولم تستطع النفاذ عبر شبكات المحسوبية التقليدية التي كانت تغلّف الجماهير. علاوة على ذلك، وعلى الرغم من أنهم يتشاركون في معاداة متحمسة للإمبريالية وفي رغبة إصلاحية لوضع حد للإقطاع، فإنهم كانوا منقسمين حول نوع النظام الذي يجب أن يحل محلها، فالمتعصبون الإسلاميون، والشيوعيون والوطنيون العلمانيون، كانوا يحارب كلّ منهم الآخر تماماً كما النخبة الحاكمة. وزاد من زعزعة اضطراب الدولة الهشة اختراق السياسات السورية من قبل القوى العربية المنافسة، وخصوصاً العراق والمملكة العربية السعودية، التي كانت تدعم السياسيين السوريين المتنافسين والمؤامرات العسكرية.

III ـ التغيير الاجتماعي وصعود نخب جديدة

أ ــ التنمية الاقتصادية وتشكّل الطبقات

بحلول عام ١٩٥٠، كان التغيير الاجتماعي السريع يقوّض القواعد السياسية التقليدية للنظام القديم. ووفرت الحرب العالمية الثانية شروطاً خاصة لمراكمة رأس المال، فما إن رحل الفرنسيون، حتى بدأ توسع اقتصادي شهد العديد من الذروات. وأدخل رأس مال التجار الزراعة الممكننة إلى سهول الجزيرة الواسعة العذراء، محولاً هذه المنطقة التي كانت غير مزروعة إلى صومعة جديدة تحوي فوائض للتصدير. وقاد الإقطاعيون والتجار، الذين أدخلوا الري بالمضخات استجابة للأسعار المرتفعة في زمن الحرب الكورية، توسعاً في زراعة القطن وصل إلى عشرة أضعاف كان معظمه في الشرق (في دير الزور مثلاً)، كان أيضاً يُصدّر على نطاق واسع. رافق ذلك نمو كبير في الصناعات الخفيفة لمعالجة المنتجات الزراعية، التي كانت تعتمد كلياً على رأس مال أهلي. وبين عامي ١٩٤٥ و١٩٥٤ تم تأسيس سبع وثلاثين شركة ونما الناتج الصناعي بما يقارب ١٢٪ سنوياً في النصف الأول من الخمسينيات. وكانت نسبة ١٣ ــ ١٤٪ من إجمالي الناتج الوطني يعاد استثمارها في بداية الخمسينيات. وتضاعف الدخل الوطني تقريباً بين فترة ما قبل الحرب وعام ١٩٥٤. وبدا انبثاق جناح مقاولات بين بورجوازيي التجارة الزراعية المعدّة للاستثمار في الصناعة، مؤشراً على أن سورية، على الرغم من بدايتها المتأخرة، كان تشرع بطريق تنمية رأسمالية وطنية (IBRD 1955: 18-22; Keilany 1973; Hamide 1959: 207-10, 432-36; Hansen 1972: 344; Warriner 1962: 72-93; Hilan 1969: 168-70).

أدى النمو الاقتصادي إلى تكوين طبقي كانت تتربع على قمته بورجوازية ترفل في الترف، تميز بعضها ملكية الأراضي، بينما تتسم بعضها بالتجارية أو بالصناعية، أو بالرسمية أو الحرفية. وأوقد الازدهار الاقتصادي انفجاراً في وسطاء الاستيراد، وتكاثراً للعملاء السوريين للشركات الأجنبية، وطبقة جديدة من متعهدي البناء. كانت هذه البورجوازية، بانتقالها من أحياء المدن القديمة إلى الأحياء الحديثة، وشرائها للسيارات وعيشها حياة من الاستهلاك الباذخ، موضع حسد لأولئك الذين يقعون تحتها. إن الصراع بين الأرستقراطية مالكة الأرض والبورجوازية، الذي قاد إلى الثورة الرأسمالية الديموقراطية في الغرب، لم يتكرر في سورية نتيجة تداخل كل من هاتين الطبقتين المنحدرتين من أعيان المدينة. وبدلاً من ذلك، طورت الطبقة العليا، على الرغم من المنافسة داخل الطبقة، وعياً طبقياً متزايداً، فنال أبناؤها التعليم الغربي الذي ميزهم عن العامة، بينما وفّر البرلمان إطار عمل مؤسساتي يضمن تماسك الطبقة الجديدة (Safadi 1964: 59; Petran 1972: 85).

كانت الدولة السورية الجديدة تتطور أيضاً، تغذيها التنمية الرأسمالية. فكان في البداية ثمة كيان هش مفروض من الخارج يفتقر إلى أدنى استقلالية للطبقة الحاكمة، وأجبرت الضغوط الشعبية المتصاعدة بعد الاستقلال على جر عوائد الحكومة إلى النظام الإداري والتعليمي والجيش، فكان تمويلها كثيراً ما يحصل عبر الضرائب على النمو الاقتصادي (IBRD 1955: 193-256). وأدى ذلك إلى التطور السريع لـ «طبقة وسطى جديدة»، ذات ملكية متواضعة، معتمدة على رواتب وظائف الدولة، «تحديثية» في توجهها، ولها مصلحة في تنمية ترعاها الدولة. وشجعت الجمعيات والمؤسسات التي كانت تعمل فيها هذه الطبقة على الولاءات للمهنة

والطبقة والأمة، التي كانت تزاحم الولاء للعائلة أو الطائفة أو الحي وجعلها مستقلة عن الأعيان (Khoury 1984: 527: jabbur 1987: 251-53; Safadi 1964: 60). كانت شريحة هامة من هذه الطبقة تأتي من المدن الريفية ومن أوساط الفلاحين، مشكّلة أنتلجنسيا ريفية متمدنة جزئياً. كان فلاحو الجبال من الأقليات (العلويون، والدروز والإسماعيليون والمسيحيون الأرثوذكس)، متمركزين في مناطق فقيرة بالأرض كاللاذقية، وكانوا ينشدون التعليم سبيلاً للخروج من طريق الحياة التقليدية المسدودة ووسيلة لتحقيق مرتبة في مجتمع يهيمن عليه السنة، مساهمين على نحو غير متكافئ في تشكيل الشريحة الوسطى صاحبة الرواتب (Van Dusen 1972, 1975; Lerner 1985: 274).

على التوازي، أنتج التحويل الصناعي المبكر طبقة عاملة كانت تتركز في المدن، ولو أنها كانت لا تزال صغيرة، وبدأت تنتظم في الاتحادات العمالية التي دخلت في معركة مع أرباب العمل من أجل شروط عمل وأجور أفضل (Petran 1972: 86-7). أما في الريف، فقد شجعت المكننة والنمو السكاني وفرص المدينة على هجرة الأراضي. وأدى انتشار التعليم والاتصالات والمواصلات إلى إضعاف الوصاية البطريركية وصلات المحسوبية والتبعية الاقتصادية التي كانت النخبة التقليدية تحكم من خلالها المجتمع الريفي وبدأت في توليد وعي طبقي فلاحي. كانت أزمة زراعية عميقة توقظ القرية من سباتها، فاشتعل أخيراً الصراع بين الإقطاعي والفلاح الذي خبا طويلاً تحت الرماد، عندما بدأ الإقطاعيون التحديثيون باستبدال حصة مشاركة المحصول التقليدية بالمكننة مع عمالة مأجورة، ممزقين بذلك قرى بأكملها ومولّدين بروليتاريا زراعية متحركة. عانى صغار الملاك أيضاً من انتهاكات الإقطاعيين، فقد

أدى إدخال الري بالمضخات في مناطق زراعة القطن الجديدة مثلاً إلى منح المستثمرين الذين كانوا يؤمنون الآلات نفوذاً كبيراً، غالباً ما كان يفضي إلى تحويل ملكية الأراضي إليهم. وشرعت التنمية الرأسمالية في الزراعة بتحويل الفلاحين من مشاركين في المحصول يتمتعون بالحد الأدنى من الاستقلالية والأمن إلى عمال مأجورين متنقلين بين الملكيات الكبيرة، وسببت بطالة ريفية كبيرة (Za'im 1967: 70; Naaman 1950; Hannoyer 1980: 292-95; Warriner 1962: 55, 94-93; Allush 1962: 141-42; Hamide 1959: 211-52, 441-57, 561-62; Hanna 1978: 386-454).

ب ــ المعارضة الراديكالية للنخب

أدى تشكل الطبقات بتوليده لقوى اجتماعية جديدة ومفاقمته للامساواة ونشره للوعي السياسي إلى نهوض معارضة راديكالية للنخب، راحت تزاحم التنظيم القائم على حكم الأقلية.

١ ــ الجيش: منذ مولد الدولة تقريباً، كان الجيش عرضة للتسييس والتعبئة الراديكالية. وبسبب الافتقار إلى التقليد العسكري في صفوف الطبقة المالكة للأرض في سورية، وتجنيد الفرنسيين للأقليات، كان الجيش بتركيبته الطبقية والطائفية حساساً للمشاعر الشعبية. لكن كارثة فلسطين، التي شوهت صدقية الأقلية الحاكمة، هي التي حولت جهاز الضباط إلى مركز للاختمار الوطني وجعلته محامياً قوياً عن الإصلاحات الاجتماعية التي كان لا بد منها إذا ما أرادت سورية حماية نفسها من أعدائها (Van Dusen 1975: 124; Haddad 1971: 193; al-Jundi 1969: 50-51).

كانت أول موجة من الضباط الفاعلين سياسياً من السنة وأبناء المدينة والطبقة الوسطى، متمثلة بشخص حسني الزعيم وأديب الشيشكلي، إذ كان الزعيم يرى في نفسه محدّثاً شبيهاً بأتاتورك، لكنه كان لا يجاري القومية الراديكالية للضباط الأصغر سناً وسرعان ما أطيح. أما الشيشكلي، الذي شارك في شبابه في التمردات المعادية للفرنسيين، والذي قاتل كمتطوع في فلسطين، فكان على العكس، وطنياً قوياً. فقام بالتعاون مع سياسيي معارضة الطبقة الوسطى من أمثال أكرم الحوراني الذي كان يقود نضالاً معادياً للإقطاعية في حماه، مسقط رأس الشيشكلي. وبصفته رئيساً للدولة، أشرف الشيشكلي على توسيع جهاز الضباط وتوعيتهم الوطنية ورقى شباب الضباط الوطنيين السنة إلى مواقع المسؤولية. شجّعت ديكتاتوريته (١٩٥١ ـ ١٩٥٣) على مركزة الدولة والتعريب الثقافي وحطمت الحركات الانفصالية في كل من جبال العلويين والدروز. إلا أن وطنيته لم تمنعه من التعاون مع فرنسا والولايات المتحدة. وكان ذلك في المقام الأول لمواجهة التهديدات التي كانت تفرضها الأنظمة الملكية الهاشمية، البريطانية سابقاً، على الاستقلال السوري. إضافة إلى ذلك، ما إن وصل إلى كامل نفوذه حتى نأى بنفسه عن الأحزاب الراديكالية ومنعها، وشجع مصالح البورجوازية الصناعية، وتحاشى إصلاح الأراضي، وخسر دعم الضباط الأصغر والأكثر راديكالية، ليُطاح خلال انقلاب أوحى به البعث عام ١٩٥٤ (al-Jundi 1969: 52-61; Petran 1972: 96-102: Jabbur 19887: 150-151; Perlmutter 1969: 831).

بين بداية الخمسينيات ووسطها تمكن جيل جديد من الضباط الأكثر تسيّساً وراديكالية من الوصول إلى مواقع قيادية في الجيش.

فقد انجذبت زمرة من الضباط، معظمهم من الأقليات، وخصوصاً الدروز، إلى الحزب السوري القومي الاجتماعي، وهو حزب علماني إصلاحي، والمنافس الرئيسي للبعث في الجيش، وكانوا يدعمون الشيشكلي إلى أن قام بسحق تمرد درزي. كذلك فإن سنّة من حماه، تحت حماية القائد البعثي أكرم الحوراني، القومي العربي المناصر لإصلاح الأراضي، وصلوا أيضاً إلى مواقع قيادية رئيسية. وأدى افتتاح الأكاديمية العسكرية عام ١٩٥٠، من خلال تقديمه للمنح للطبقة الوسطى الدنيا العريضة أو الشباب الفلاحي، إلى نشوء جيل ثالث من الضباط في مرحلة لاحقة من الخمسينيات، كانت أكثر ريفية وعامّية، وَصَمت الجيش باستياء القرية من النخبة الحاكمة. وهكذا، وخلف أتباع أكرم الحوراني، أتت درجة ثالثة من الضباط الريفيين الموالين للبعث، كان بينهم سُنّة من درعا، وإسماعيليون من السلمية، ودروز من السويداء، وعلويون من اللاذقية، كان لهم أن يقودوا في النهاية انقلاب البعث عام ١٩٦٣ (Salamah 1969: 5-15; Torrey 1964: 350-361; Van Dusen 1975: 130-134).

في تلك الأثناء، تم تطهير ضباط جناح اليمين بعد عدة مؤامرات مستوحاة من الغرب ضد الحركة الوطنية الحاكمة بعد عام ١٩٥٦، بينما تناقصت كتلة الحزب السوري القومي الاجتماعي بعد تورطه في اغتيال الضابط القيادي البعثي عدنان المالكي. وبحلول أواخر الخمسينيات، كان الضباط البعثيون والموالون للبعث، تحت قيادة العقيد عبد الحميد السراج، قد أصبحوا قوة مهيمنة، لكن مناورات مستمرة لحيازة النفوذ كانت تحدث في ما بينهم، فاصطفت الآن مجموعة ذات خلفية بورجوازية دمشقية ومجموعة شيشكلية سابقة إلى جانب الشيوعيين و«الإقطاعي الأحمر» خالد العظم.

وهكذا، اعتباراً من بداية الخمسينيات، أصبح جهاز الضباط السوري مسيّساً بشكل شديد. ولم تكن السياسات العسكرية بأي حال من الأحوال مجرد صراع منعزل من أجل السلطة بين مجموعات صغيرة من الضباط؛ لأن الجيش، المنفتح على التجنيد الشعبي أكثر من البرلمان، أصبح على نحو قابل للجدل، المؤسسة الوطنية الوحيدة التي تتمتع بأكبر تمثيل في سورية (Permutter 1969: 835). وكما يوضح جبّور، فإن التوازن المتغير في الرأي العام السياسي في الخمسينيات في سورية كان يُعبَّر عنه من خلال عمليتين: الانقلابات والانتخابات. وبينما تبقى الأخيرة في الخلف في عملية التعبير هذه، فإن مكائد الجيش أو انقلاباته كانت تميل إلى التعبير عنه باكراً بما أن الجيش كان أكثر تماساً مع «الجمهور اليقظ» وأقدر على ترجمة الرأي العام بسرعة في هيئة فعل مباشر. وعلى هذا المنوال، كانت ردكلة الجيش التدريجية تعكس تسييساً مشابهاً للطبقة الوسطى وعلى نحو متزايد للفلاحين.

لو كان الجيش برلماناً بديلاً «مسلحاً»، لكان ثمن ذلك بريتوريانية[1] praetorianism تتمثل في سياسات المكائد العسكرية والانقلابات والانقلابات المضادة. فبعد أول انقلاب عام ١٩٤٩، استخدم كبار ضباط الجيش الفيتو ضد مبادرات الحكومات المدنية وكانوا أحياناً يطيحونها بينما كان السياسيون المدنيون يسعون إلى تحالفات بين صفوف العسكر. بينما تقوض

(١) بريتوريانية: بريتوري = إمبراطوري، تعبير خاص بالحرس الإمبراطوري الروماني. وتعني حكم المجتمع والهيمنة عليه بواسطة القوة أو الاحتيال من قبل أقلية قوية (المترجم).

هذه البريتوريانية الحكومات المدنية، فإنها تحول أيضاً دون حكم عسكري مستقر نتيجة لتجزئة التسييس للجيش إلى زمر وفقاً للخطوط الإقليمية والأيديولوجية والطائفية وحسب الولاء للأحزاب السياسية المتنافسة. وكان على الجيش أن ينتظر حتى ما بعد عام ١٩٦٣، عندما استُولي عليه نهائياً من قبل قوة سياسية واحدة، هي البعثية، حتى يحقق ـ لكنه كان شريكاً للحزب ـ الحد الأدنى من التماسك اللازم لحكمه.

٢ ـ الأحزاب الراديكالية: ظهرت العديد من الأحزاب من الطبقة الوسطى لتنافس سلطة الأقلية الحاكمة، لكن حزب البعث أصبح أخيراً الواسطة السياسية الرئيسية التي أطاحت هذه الأقلية. فقد انبثقت نواة قيادية بعثية في الأربعينيات، وكان الحزب قد أسس من قبل معلمَي مدرسة من الطبقة الوسطى الدمشقية هما ميشيل عفلق، وصلاح الدين البيطار. وأدى كل من زكي الأرسوزي، المدرّس العلوي واللاجئ من لواء اسكندرونة، ووهيب غانم، الطبيب العلوي من اللاذقية، دوراً كبيراً في تسييس الشباب العلوي الذي سينضم إلى الحزب. فيما أدى جلال السيد، وهو من أعيان السنة في دير الزور، أيضاً دوراً بالغ الأهمية في بداية البعث. وفي تلك الأثناء، كان أكرم الحوراني قد أسس الحزب الاشتراكي العربي الخاص به الذي اتخذ من حماه مركزاً له، والذي سيندمج مع البعث في ما بعد (Abu Jaber 1966; Devlin 1976; Safadi 1964: 63-67; al-Jundi 1969: 21-36).

وفقاً لأيديولوجيا البعث، فإن العرب يشكلون أمة واحدة قسمتها الإمبريالية تقسيماً مصطنعاً إلى دول عديدة لكي تبقيها ضعيفة، وكانت مهمة حزب البعث تتمثل في إيقاظ الأمة العربية من حالة

سباتها وقيادتها نحو الوحدة. وهكذا تم تأسيس الفروع عبر العالم العربي، وكانت قياداتها المحلية (القطرية) تتحد تحت لواء قيادة عروبية «قومية» في دمشق. كانت هذه الأيديولوجية تعبّر عن الرفض السوري الواسع الانتشار لدولة ضعيفة لا تشمل سوى ركن صغير فقط من الأمة العربية المأمولة وتضعف في مواجهة الإمبريالية الغربية والصهيونية. وفيما تعترف بالإسلام كجذر لا يستهان به للثقافة العربية، فإن رؤية البعث للأمة العربية أكثر علمانية، بحيث تشمل جميع الناطقين بالعربية بغض النظر عن ديانتهم.

جمعت البعثية بين القومية العربية والعداء الشعبي الراديكالي للنظام الاجتماعي القائم. وكان يبشر بنهضة قومية (بعث) سيتم تحقيقها من خلال اجتثاث الانحطاط والظلم الاجتماعي للمجتمع «الإقطاعي». طالب البرنامج الرسمي للحزب عام ١٩٤٧، الذي كان يُعدُّ راديكالياً في وقته، بدور رئيسي تؤديه الدولة في التنمية الوطنية، وبخدمات رفاه اجتماعي، وبحقوق للعمال، وبتنظيم الأعمال الخاصة بما يتناسب والمصلحة الوطنية، وبالإصلاح الزراعي. وكان تشديده على دور الدولة في التنمية يعبر عن مصالح الطبقة الوسطى الصاعدة المعتمدة على الرواتب، في حين أن نداءه لحقوق العمل والإصلاح الزراعي جذب العمال والفلاحين. إلا أن البعث، من خلال بحثه عن طريق ثالثة بين الرأسمالية والشيوعية لا تُقصي الطبقة الوسطى، راح يدعم الملكيات الخاصة الصغيرة والمتوسطة كمصدر للحرية والمبادرة. كانت جاذبية هذه الأيديولوجيا، وخصوصاً قدرتها على مد الجسور بين الانقسامات الطائفية والطبقية التي كانت تقسم سورية، في منتهى الفعالية في جعل حزب البعث أكثر الحركات الراديكالية التي ظهرت بعد الاستقلال أهمية، ومن ثمّ نجاحاً.

فأصبح شعار الحزب (وحدة، حرية، اشتراكية)، ثالوث السياسات العربية الوطنية على طول العالم العربي (Aflaq 1959; Torrey 1969: 446-54; Abu Jaber 1966: 97-138; Jabbur 1987: 336-38; Rouleau 1967: 162-65).

منذ البداية، كان مركز ثقل البعث الاجتماعي هو الطبقة الوسطى الدنيا، مع وجود عنصر ريفي قوي. وعلى الرغم من أن العديد من قادة البعث الأوائل ينحدرون من عائلات تنتمي إلى طبقات أعلى، فإن هؤلاء كانوا بمثابة «الخروف الأسود» في عائلاتهم أو أنهم من فروع فقيرة من هذه العائلات (Sayyid 1973: 8)، وكانت الغالبية العظمى من الممثلين المائة والخمسين في المؤتمر التأسيسي للحزب عام ١٩٤٧ من حرفيي والطبقة الوسطى ومثقفيها. لاقى البعث مبدئياً تقبلاً ضعيفاً في المدن التي كان يهيمن عليها الأعيان وتنتشر فيها الروح التجارية وتخضع لنفوذ زعماء الأحياء وشيوخ الدين المعادين للمذاهب العلمانية. لذا فإن التحويل العقائدي كان منصباً على عناصر العامة، الهامشية بالنسبة إلى الشبكات التقليدية للعشائر والمحسوبيات التي نشأت عليها مؤسسات المدينة. فكان معظم أتباعه الأوائل من الشباب الفلاحي الذي أتى إلى المدينة بهدف التحصيل العلمي. وكان معظم هؤلاء من شباب الأقليات العلويين والدروز والإسماعيليين الذين كانت تجذبهم الحركة الراديكالية والعلمانية التي يمكنهم من خلالها تحقيق اندماجهم في الأمة وتحدي النخبة الحاكمة في الوقت نفسه. كذلك إن النازحين العلويين من لواء إسكندرونة الذي تنازلت عنه فرنسا لتركية عام ١٩٣٩، والفلسطينيين المشردين، وكلاهما من الضحايا الذين شردتهم الإمبريالية، انجذبوا بهذا القدر أو ذاك إلى البعث. كان هؤلاء الأعضاء الأوائل، الذين تغلب عليهم الريفية، هم نواة البعث

التي ستلتزم بها العناصر التالية والتي ستُستمد منها بعد عام ١٩٦٣ النخبة السياسية (Sayyid 1973: 34-39, 84-85; al-Jundi 1969: 38-39).

في الخمسينيات، وتحديداً مع اختراق عمليات التجنيد لمهن الطبقة الوسطى، حقق البعث بالفعل قاعدة من الطبقة الوسطى في المدينة. وقد تطلب منه ذلك قدرات خاصة من أجل المهنتين الأكثر انفتاحاً بالنسبة إلى الشباب ذوي الخلفية المتواضعة: الجيش والتعليم المدرسي. كان لكل من الحوراني وقياديي البعث صلات بالضباط الشباب من أواخر الأربعينيات، الذين كان كثيرون منهم قد حققوا مراتب عالية ومواقع استراتيجية مع نهاية الخمسينيات. وأصبح المعلمون أوسع قطاع مهني في البعث، وكان للتعليم أهمية استراتيجية للتحويل السياسي الاشتراكي للأجيال القادمة، وقد جعل المعلمون البعثيون من المدارس الثانوية والأحرام الجامعية ميادين تربية للبعثية.

إلا أن البعث لم يبق على أية حال حركة للطبقة الوسطى أو الطلاب، وقد بدأ فعلاً، ومنذ البداية، بتجميع نواة من الطبقة الوسطى المتحالفة مع الفلاحين ستكون في ما بعد حاسمة في نجاحه على المدى الطويل. وكان الطلاب البعثيون يعودون إلى قراهم في الصيف لتحميس الفلاحين، لتُترجم هذه الرابطة بين المعلم ـ الطالب ـ الفلاح تدريجاً إلى منظومة حزبية ريفية (Safadi 1964: 61-69; Van Dusen 1975: 29-30; Seale 1965: 179; al- Jundi 1969: 36-45).

في تلك الأثناء كان حزب أكرم الحوراني، الحزب الاشتراكي العربي، في حماه ينظم الشباب المثقف، متحدياً أقطاب ملاك الأراضي الكبار في هذه المدينة الإقطاعية. تالياً لذلك، نقل

الحوراني حملته إلى القرى المحيطة، حيث ساعده دعمه للفلاحين ضد الإقطاعيين على الفوز بمقعد في البرلمان منذ عام ١٩٤٣ الذي تحول فيه إلى شخصية شعبية معارضة رئيسية، فاحتج على الفشل في منح الحقوق للعمال الزراعيين في قانون العمل لعام ١٩٤٦، وطالب بتوزيع الأراضي المملوكة من قبل الدولة والموضوعة في أيدٍ «إقطاعية» على الفلاحين، ودافع عن الفلاحين في وجه الإقطاعيين في المحاكم، ودفع نحو تعليم مجاني لأطفالهم. وفي بداية الخمسينيات أطلق حركة «الأرض للفلاح» في جنوب سورية، وهي المنطقة المركزية لملكيات الأراضي الكبيرة، كان فيها فقر الفلاحين واضطهادهم على أشدهما. وسرعان ما قلب الاضطراب الفلاحي المنطقة؛ إذ راح الفلاحون يرفضون دفع المستحقات والخدمات الإقطاعية ملغين هذه الممارسات على نحو فعال في معظم المناطق، وشرعوا يزاحمون الإقطاعيين على السيطرة على أراضي الدولة. وتوسعت تعبئة الحوراني للفلاحين من المواجهات المحلية مع عائلات الإقطاعيين إلى حركة احتجاج واسعة النطاق. ففي عام ١٩٥١ استمرت في حلب مسيرة لمدة ثلاثة أيام سار فيها ما ينوف على ٢٠،٠٠٠ فلاح من أنحاء سورية، كانوا يسيرون في الشوارع حاملين لافتات تطالب بالإصلاح الزراعي، وهو أول حدث من نوعه في العالم العربي (Seale 1965: 120). أدى هذا الاضطراب الريفي إلى وضع السيطرة على الجندرما، حراس «النظام» الريفي، موضع صراع جسيم بين وزارة الداخلية، التي كان يترأسها أحد كبار أقطاب ملاك الأراضي رشاد برمدا، والجيش، الأكثر تعاطفاً مع المظالم الفلاحية، وساهم في انقلاب الشيشكلي على حكومة حزب الشعب. لكن الحركة تراجعت مع انقلاب الشيشكلي عليها. لكن بعد إطاحته به عام ١٩٥٤، شرع الباب في سورية لأول انتخابات تنافسية حقيقية، فقام الحوراني، المتحالف مع

البعث، بإعادة تفعيل الحركة.

راح الحزب الجديد يتحدى تدريجاً حكم الأقلية، فأسس الحوراني اتحادات الفلاحين ونقل المؤيدين إلى القرى لتحدّي رجال الإقطاعيين، في معارك مرتبة أحياناً. ووفقاً لحنّا (Hanna 1978: 270)، لاقت الدعاية المضادة للإقطاع من قبل كل من البعث والحزب الاشتراكي العربي قبولاً مسبقاً لدى الفلاحين، ولم يعد عليهم الآن البحث عن أعضاء، فقد أصبح لديهم الآن آلاف الفلاحين المستعدين للانخراط في صفوفهم. فضلاً عن ذلك، ومع انضمام الفلاحين، ولو على نطاق ضيق، فإن شعورهم الطبقي العفوي تجاه الإقطاعيين اخترق الأحزاب نفسها. ويرى وارينر (Warriner 1962: 108-109) أن حزب البعث كان «يشق قناة» للحركة الفلاحية، التي كانت النتاج الطبيعي لظروف سورية الداخلية؛ فمسيرات الحزب التي تظهر فيها الطبول البدوية، يرافقها الرقص والغناء، كانت تبدو تعبيراً عن انقلاب أهلي من الأسفل أكثر منها أيديولوجيا من المدينة. وفازت قائمة الحوراني لتدخل البرلمان بأصوات الفلاحين، مضايقة ممثلي «كُلّ ذلك كان يوماً ما عظيماً ومشرّفاً» في حماه (Seale 1965: 183). دلّت هذه الأحداث على عدم ثبات النظام الريفي في غياب دعم الشرطة القسرية، والتهديد الكامن له في التعبئة الديموقراطية للفلاحين (Petran 1972: 88-89, 101; Van Dusen 1975: 131; al-Jundi 1969: 63-64; Seale 1965: 105, 120, 177, 183; Torrey 1964: 306).

كان بعض الفلاحين بالطبع منيعين على جاذبية البعث، ويلقي التنوع في الدعم الريفي للبعث بالضوء على الظروف التي كانت

تسهل التعبئة السياسية للبعث. لقد تم تنظيم فلاحي الأكراد على الحدود الشمالية لسورية، الذين لا ينتمون إلى العروبة، على نطاق واسع من قبل الحزب الشيوعي. ولطالما كانت مدن غوطة دمشق وقراها الصغيرة ممانعة للبعثية، فقد كانت بنية الملكية المتدرجة فيها تضم الملكيات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة، وكانت شبكات المحسوبية لأعيان دمشق لا تزال موجودة نسبياً، وكان أصحاب الأراضي أكثر ميلاً لاستثمار أراضيهم لمصلحة مشاركي المحصول؛ وكانت الأيديولوجية المهيمنة على نطاق واسع هي الإسلام المحافظ. استمر شيوخ القبائل في الكثير من مناطق سورية الشرقية بأداء أدوار زعامة حقيقية في المجتمع الذي جعل من المنطقة، بتخلفه من ناحية التعليم والبنى التحتية، أرضاً عقيمة نسبياً بالنسبة إلى البعث، وكان على الفلاحين ـ البدو انتظار استيلاء البعث على السلطة لكي يبدأوا بتحدي البنى السلطوية المحلية. ومع ذلك، مكنت الشعبية الزراعية الحزب من تجنيد أتباع لا يستهان بهم بين الفلاحين مجتثاً بذلك السيطرة السياسية للمدينة من خلال حكم الأقلية (Warriner 1962: 95).

بذل كل من البعث والحوراني (الاشتراكيون العرب) بعض الجهود لتنظيم الطبقة العاملة الصناعية الناشئة. وفي بداية الخمسينيات، كان المحافظون يسيطرون على الاتحادات، لكن البعث نظم، كما يُعتَقَد، أول إضراب واسع النطاق في دمشق (Safadi 1964: 75; Jabbur 1987: 352-353).

خلال احتجاجات عام ١٩٥٦ أجبر البعث الحكومة على إلغاء قانون يسمح للشركات باقتطاع قسم من أجور العاملين لأسباب تأديبية، وقام في العام نفسه بتعبئة ١٥,٠٠٠ عامل للاحتجاج على

تقويض نفوذه في الاتحادات. وبحلول نهاية العقد تمكن البعثيون والشيوعيون، الذين كانوا يتقاسمون زعامة الاتحادات، من إخراج آلاف العمال في إضرابات أو تظاهرات في دمشق وحمص واللاذقية. فأمّن العمال الموالون للبعث، بتركيزهم وتنظيمهم، ثاني قواعد دعم الحزب الحاسمة (Petran 1972: 120; Allush 1962: 122).

إلا أن البعث، ورغم اندماجه مع الحزب الاشتراكي العربي، لم يشرك الجماهير مشاركة فعالة في تنظيم على مستوى الأمة قادر على التعبئة المستمرة التي ربما كان من شأنها أن توصله إلى السلطة من الأسفل؛ بل بقي، على حد تعبير الصفدي (89) Safadi «طريقاً وسطاً بين القبيلة والحزب بمعناه الحديث». وما لا شك فيه أن التوجه نحو التجنيد من خلال الالتزام الأيديولوجي بدلاً من المحسوبية أنتج نواة من المناضلين البعثيين الشديدي التعلق بالحزب، كانت كافية في الكثير من الحالات للحلول محل الولاءات التقليدية (Jundi 1969: 36-37, 50-55; 73; Sayyid 1973: 131). لكن جاذبيتها الوطنية ـ الشعبية العريضة استدرجت أتباعاً متغايرين أيديولوجياً لم يكن من الممكن تنظيمهم أيديولوجيا. وأدى اندماج البعث مع اشتراكيي الحوراني العرب عام ١٩٥٣ إلى خلق حركة ذات قاعدة أعرض لم تكن قط كاملة الاندماج. ومع نمو الحزب، أصبح منظّماً في هرم من الخلايا والفروع تبلغ ذروتها في مؤتمر قطري ولجنة تنفيذية منتخبة (Devlin 1976: 16-18). إلا أن القواعد الشكلية للديموقراطية الداخلية كثيراً ما كان يتم تجاهلها، وكانت القرارات يتخذها كبار القادة من دون إجماع، فيما كان القادة المحليون الذين يتمتعون بأتباع شخصيين يتصرفون على هواهم، ونواب الحزب البرلمانيون يتجاهلون أحياناً تعليمات الحزب.

كان التشرذم مستوطناً، وغالباً ما كان ينتهي بانفصال المجموعات المتعضة. أما الأعضاء العاديون فكانوا يراوحون بين السلبية والانتقاد الصارخ للقادة. وطالب المؤتمر التالي للحزب بتطبيق قواعد داخلية تتخذ من الديموقراطية المركزية والقيادة الجماعية أساساً لها. إلا أن الحزب على أية حال لم يكن مؤسساً عملياً بما يكفي لتحقيق تعبئة كاملة لدعم جماهيره التي بقيت سلبية أو متفرقة الفعالية (Jundi 1969: 40, 68-69; Safadi 1964: 70, 103-104, 187-188; Allush 1962: 39, 95, 200).

كانت الطريق إلى السلطة بالنتيجة ورطة كبيرة بالنسبة إلى البعث، فعلى الرغم من ترفّع قادته التأسيسيين، الملتزمين من حيث المبدأ بالديموقراطية، والليبراليين نسبياً، عن «فساد» السياسات الانتخابية، واستعدادهم للدخول في المكائد مع فصائل الجيش المناصرة، فإن الأعضاء الأصغر سناً، والأكثر تطلعاً لتغيير راديكالي راسخ منه إلى ديموقراطية إجرائية، أتوا ليدافعوا عن الثورة الجماهيرية على النموذج الماركسي. فراهن البعثيون، وهم أقل صبراً أو قدرة من أن يصلوا إلى السلطة سواء من خلال ثورة جماهيرية أو بواسطة أصوات الناخبين من الجماهير، على أن عبد الناصر سيتقاسم معهم السلطة في الجمهورية العربية المتحدة، ومع تلاشي هذه الآمال، انتهى بهم الأمر إلى الاستيلاء على السلطة بانقلاب عسكري (Devlin 1976: 29-32).

لم يكن البعث بأي شكل من الأشكال الحزب الراديكالي الوحيد الذي ينافس على السلطة في الخمسينيات، فالعديد من الأحزاب الأخرى ساعدت على إضعاف حكم الأقلية، لكنها كانت تعاني من نقاط ضعف خطيرة، ما يساعد على تفسير عدم فوزها في

النهاية. فقد كان للإخوان المسلمين، الذين كانوا يدافعون عن أسلمة الدولة والإصلاحات الاجتماعية، جذور متينة في سوق المدينة التقليدية، لكنهم لم يتمكنوا من إحراز ولو تأييداً ضعيفاً في صفوف الطبقة الوسطى الجديدة المثقفة التي كانت تعتنق العروبة، أو بين الأقليات التي كانت ترغب في دولة علمانية؛ كذلك فإن أتباعهم في الجيش وفي القرى كانوا قلّة. كان الحزب القومي السوري الاجتماعي منافساً مباشراً للبعث على ولاء الطبقة الوسطى المثقفة وجهاز الضباط والأقليات، لكنه كان شديد الارتباط بالنضال العلماني و«الوطنية السورية» التي كانت ترفض العروبة كما الإسلام، ما جعل جاذبيتها أضعف بالنسبة إلى الغالبية المسلمة السنّية. فضلاً عن ذلك، فما إن انكشف اعتمادها على التدخل الغربي للوصول إلى السلطة، حتى خسرت الكثير من أتباعها في الجيش وفي صفوف الشباب المثقف لمصلحة البعث (Jabbur 1987: 162; Khadduri 1970: 193-194; Perlmutter 1969: 835). وكان الشيوعيون، الذين كانوا يعتبرون معادين للإسلام، محصورين بالأقليات، وخصوصاً الأكراد والأرمن والعرب المسيحيين، وأجزاء من أنتلجنسيا المدينة والطبقة العاملة. وكانوا يولون القليل فقط من الاهتمام بالتنظيم الفلاحي خارج القرى المسيحية والكردية، ولم يكن لديهم سوى القليل من الأتباع في الجيش (Torrey 1964: 61; Hanna 1978: 306, 337, 355; Kaylani 1972: 10). ولكونهم أمميين، فإنهم لم يعتنقوا العروبة على نحو جاد، وكان دعمهم لتقسيم فلسطين حاسماً في الحد من جاذبيتهم الوطنية. يناقش سامي الجندي (Sami al-Jundi 1969: 70) الفكرة القائلة بأن «فشل» الشيوعية ساهم مباشرة في نجاح البعث، فقد فتحت الشيوعية أعين الشعب على المشكلات الاجتماعية، لكن افتقارها إلى الشرعية الوطنية أدى إلى التفات

الشعب نحو البعث بوصفه بديلاً. وفي حين أن علمانية كل من الحزب القومي السوري الاجتماعي والشيوعيين المتصلبة عاقت قدرتهم على الوصول إلى الجماهير السنية، فإن البعث أعطى الإسلام ما يكفي من الكلام المعسول لاختراق هذا الحاجز.

مقارنة مع منافسيه، كانت مصادر قوة البعث أكثر تنوعاً وتوازناً. وكان الأمر الحاسم هو صياغته لتحالف الفلاحين ـ الطبقة الوسطى اللازم لدعم تغيير جذري. وقد حدث أن أشرك من خلال الأيديولوجيا الشعبية ـ القومية وتنظيم الحزب ما يكفي من العقول (المثقفين) والبنادق (الضباط) والأعداد (الفلاحين) ليكون تحدّيه لحكم الأقلية أمراً وارداً.

IV ـ الصراع الطبقي والتعبئة السياسية

أ ـ الأزمة الاقتصادية والصراع الطبقي

ما دام الاقتصاد المتوسع قد ولّد فرصاً جديدة تسمح بالصعود إلى أعلى وأرفع التوقعات بتحسن مستقبلي، فإن النموذج الرأسمالي في سورية قد تمتع بسيطرة أيديولوجية. لكن عقد النمو المرتفع نسبياً كان يعتمد على استغلال منافع طبيعية كانت قد استنفدت استنفاذاً كبيراً بحلول عام ١٩٥٦. وسرعان ما وصلت الزراعة المروية الشاملة والري بالضخ إلى حدودهما، بينما كانت الثقافة الأحادية والاعتماد على تصدير بضعة محاصيل رئيسية يعرّض سورية لتقلبات كبيرة في الإنتاج والأسعار والدخل القومي. فكان المزيد من النمو والتنوع الزراعي يتطلب، كما راح يصر المثقفون والخبراء الدوليون، استثمارات مكثفة في الري واستصلاح الأراضي وإعادة التوزيع السكاني. لكن رأس المال التجاري بدأ يهجر مجال

الزراعة بعد عام ١٩٥٦. كذلك فإنه كان يستلزم إصلاحاً زراعياً جذرياً في الغالبية العظمى من القرى التي يسيطر عليها المغيّبون، وحيث التكنولوجيا فيها بدائية. واعتبر إصلاح الأراضي ضرورياً لخلق سوق ريفي وتوليد فائض زراعي، من دونه سيصل التحويل الصناعي إلى طريق مسدودة ويصبح القطاع الزراعي المتخلف عائقاً للاقتصاد بأكمله (Za'im 1967; Hanna 1978: 339-50; Warriner 1962: 77-105; IBRD 1955: 23-25, 74-76, 135-135).

لقد كان التوسع الصناعي يتباطأ بالفعل بحلول منتصف الخمسينيات بعد تأسيس الصناعات الخفيفة «السهلة» لمعالجة المنتجات الزراعية؛ أما المزيد من التحويل الصناعي الدائم فكان يتطلب تنظيماً جديداً كل الجدة للاستثمار. كان معدل الاستثمار في سورية متميزاً، لكن رأس المال المتراكم في زمن الحرب كان قد استنفد الآن ولم تكن المراكمة تكفي لتحقيق تحويل صناعي (IBRD 1955: 399; Ziadeh 1957: 245). وأدى «تفضيل العائدات الضخمة والسريعة التي كانت.... الفرص الكبيرة لتحقيقها موجودة خارج مجال الصناعة» إلى تحويل معظم الأرباح إلى بناء البيوت الفارهة، والإنشاءات، والأرض، والاستيراد وامتيازات الشركات الأجنبية، وحسابات البنوك الأجنبية واستهلاك البورجوازية الجديدة، لذا فإنه بين عامي ١٩٥٦ و ١٩٥٨ ركد الاستثمار الإجمالي (IBRD 1955: 373; Arudki 1972: 27-28). ومن وجهة نظر الانتقادات اليسارية، فإن ما سبق هو حالة اقتصاد تابع منفتح تقليدي يجري في ظله صرف القطع الأجنبي العائد من صادرات الزراعة على المستوردات المصنوعة، وتبديد الأرباح المحلية أو توجيهها إلى الخارج، وبالتالي تقييد كل من

الاستثمار الصناعي والأسواق (Arudki 1972: 30; Zakariya 1984: 31-32; IBRD 1955: 16-18; Hilan 1969: 227-250; Hilan 1973: 163-165). إضافة إلى ذلك، كانت القوة العاملة المنخفضة اجتماعياً وغير المؤهلة ترفع من تكاليف الإنتاج؛ ففي عام ١٩٥٥ كان ما نسبته ١٣,٥٪ فقط من اليد العاملة قد نالت تعليماً ابتدائياً. وكان الدخل الشديد التدني لمعظم السكان، وخصوصاً الفلاحين المفقرين، يقيد السوق الصناعي المحلي، ولم تستطع فرص التصدير للصناعات المحلية الناشئة أن تعوض عن ذلك. نتيجة لجميع هذه الأسباب، تباطأ معدل التنمية الصناعية، الذي كان يتجاوز العشرة بالمئة في بداية الخمسينيات، ليصل إلى ٤,٥٪ بين عامي ١٩٥٤ و ١٩٥٨ (Hilan 1973: 165; Zakariya 1984: 42; Hansen 1972: 340-341).

كان هذا التباطؤ نفسه بالكاد كافياً لرفع الصدقية عن التنمية الرأسمالية في سورية، لكن التوزيع غير العادل على الإطلاق لمنافعه وأعبائه كان يغذي الصراع الطبقي مع تباطؤ النمو. فبينما كانت الشريحة العليا تغتني وتغرق في الاستهلاك المترف، أجبر الفلاحون، الذين كان أمنهم ودخولهم في انحدار فعلي، على تحمل أثقل أعباء التحديث؛ إذ أثار التمزيق الرأسمالي للمجتمع الزراعي توق الفلاحين للأرض، وجعل الفلاحين الذين لا يملكونها وصغار الملاك الذين كانوا خاضعين لتهديد الانتهاكات الإقطاعية، «في متناول» التعبئة السياسية من قبل الراديكاليين المعادين للنخب. كذلك، إن انتفاع العمال بالتوسع الصناعي كان محدوداً، ففي عام ١٩٥٦ بلغت قيمة العوائد الصناعية ضعفين ونصف (٢,٥ مرة) فاتورة الأجور التي عليها. وكان العمال في تنظيم وتسييس مطردين (Keilany 1973: 61-63; Hilan 1969: 226-230).

في الوقت نفسه، شعرت الطبقة الوسطى بالإحباط نتيجة تباطؤ قابلية الحراك الاجتماعي مع النمو الاقتصادي، فقد كان الفرع الريفي من هذه الطبقة، الذي كان غالباً من الأقليات، أقرب إلى المظالم الفلاحية، ومع حيازته لأقل إمكانية لتحقيق الصلات مع المدينة التي كانت الأساس في قابلية الصعود، فإنه بدأ بالنفور على نحو خاص. كانت الطبقة الوسطى بحيازتها لملكيات متواضعة فقط تمثل إلى حد بعيد طبقة بيروقراطية تعتمد إمكاناتها على توسيع التوظيف في الدولة، وعلى هذا النحو، فإنها اعتنقت بسهولة الحجج «الاشتراكية» القائلة بتنمية مقودة من قبل الدولة. ووفقاً للرأي الواسع القبول بين المثقفين السوريين، فإنه في عالم رأسمالي ناضج تتطلب فيه المنافسة الرأسمالية استثمارات ضخمة، لا يمكن الرأسمالية الوطنية أن تأمل النجاح من دون تدخل الحكومة الجماهيرية من خلال التخطيط، وتأميم الصناعات الرئيسية والاستثمارات العامة. وفضلاً عن على ذلك، فإن التنمية المقودة من قبل الدولة هي وحدها التي كان يعتقد بتوافقها مع الإصلاحات الاجتماعية، وعلى رأسها إصلاح الأراضي، اللازمة لضمان نتائج أكثر مساواة وعدلاً.

أصبح الإيمان بإفلاس الرأسمالية اللاتدخلية بطريقة ما نبوءة بديهية بما أن الطبقات العليا التي فقدت الثقة بقدرتها على ضبط الأحداث السياسية، فقدت أيضاً الحافز على توظيف استثمارات ربما كان من شأنها تعزيز النمو الرأسمالي، علماً أن غياب الاستثمارات بحلول الوقت الذي استولى فيه البعث على السلطة، كان قد ترك بالفعل عدداً كبيراً من الشركات الخاصة على هيئة هياكل مفلسة/مدينة (Jabbur 1987: 89-93, 339-435; Petran 1972: 80-113; Zakariya 1984: 38-39; Hilan 1973: 43, 158-168).

عندما يحدث انحدار مفاجئ إثر فترة من النمو الاقتصادي المستمر، الذي يعبئ قوى اجتماعية جديدة ويرفع الطموحات، فإنه يهيئ ظروفاً يحتمل فيها نشوء أزمة سياسية؛ وفيما يمكن عادةً دولة شرعية قوية أن تحتوي مثل هذه الأزمة وتنجو منها، فإنه في حالة نظام سورية السياسي الضعيف، كان ذلك يكفي لقلب نتيجة الصراع السياسي لمصلحة القوى الراديكالية المصممة على الشروع بطريق حكومية للتنمية.

كانت أزمة الرأسمالية السورية في النهاية مرتبطة أيضاً بالنضال الوطني. فالحقد على الإمبريالية، الذي عززته فاجعة فلسطين، انقلب إلى عداء لجميع المؤسسات الغربية، وخاصة الرأسمالية. وأصبحت الطبقة الوسطى السورية مقتنعة بأن الرأسمالية تعني التبعية الاقتصادية الكامنة في المصالح المشتركة بين القلة الحاكمة والغرب، في حين أن الاقتصاد «الاشتراكي» هو وحده القادر على دعم استقلال حقيقي. وكانت حجة البعثيين والشيوعيين بأن السياسة القومية الخارجية الحيادية اللازمة لمواجهة الإمبريالية والصهيونية كانت مستحيلة من دون اجتثاث رد الفعل المحلي، تتمتع بصدقية متزايدة. كان يعتقد على نطاق واسع أن الحاجة إلى دولة قوية قادرة على تعبئة اقتصاد البلاد بهدف التنمية والدفاع لها الأولوية على التحرير السياسي، وكان هذا الرأي مستوحى من النجاح الظاهري للاشتراكية في جعل الاتحاد السوفياتي قوة عظمى وتقليد الحكم الإصلاحي الاستبدادي الذي كانت مصر عبد الناصر رائدته. لم يكن على الوطنية بحد ذاتها أن تؤدي إلى انعطاف إلزامي نحو اليسار، لكن تمثل الرأسمالية السورية بالغرب، مصحوباً بصراع طبقي متزايد وأزمة اقتصادية ـ اجتماعية، أعطى الأيديولوجية الاشتراكية صدقية عالية في عيون الوطنيين (Sayyid

1973: 150-53; Jabbur 1987: 279-309; Lerner 1958: 279-280; Petran 1972: 93-94; al-Jundi 38-44; Seale 1965: 116; Allush 1962: 132; Warriner 1962: 110-111).

ب ــ التعبئة السياسية والبريتوريانية

شكلت الطبقات والجماعات الجديدة التي ولدها التحديث أساساً للتعددية السياسية مع تكاثر الأحزاب والصحف والمجموعات ذات الصلة في منتصف الخمسينيات. مثلت الأحزاب الأيديولوجية رابطة سياسية تتجاوز الولاءات الشخصية والانتمائية، بينما دفع الصراع الاجتماعي والنضال الوطني ضد الغرب بالتعبئة، مُخرجاً النشاط السياسي من قاعات البرلمان والثكنات العسكرية إلى الشوارع والأحرام الجامعية وحتى إلى القرى. وأدى توسيع المشاركة في تحطيم العزلة التقليدية بين الميدانين الوطني والمحلي، أزاح توازن القوى ضد حكم الأقلية وفي مصلحة قوى الطبقة الوسطى الراديكالية.

أجرت سورية عام ١٩٥٤ أكثر انتخاباتها البرلمانية حريةً، فاعتُمدت غرفة الاقتراع السرية لأول مرة وتنافست الأحزاب الراديكالية على أساس القضايا. وكان فوز أعداد كبيرة من مرشحي الطبقة الوسطى الذين نالو نحو ٢٠٪ من المقاعد، مؤشراً على تآكل نفوذ الأقلية على قواعدها السياسية (Petran 1972: 106-108; Seale 1965: 164-185; Torrey 1964: 254-263). وكانت الانتخابات علامة على انبثاق حزب البعث كلاعب سياسي رئيسي على الحلبة السورية، فاز ستة عشر من مرشحيه الثلاثين بمقاعد في البرلمان، إضافة إلى عشرة من الموالين (Jundi 1969: 68). أما الحزب السوري القومي الاجتماعي الذي كان مستمراً بخطابه المعادي لليسارية، فلم ينل سوى مقعدين مقابل تسعة مقاعد عام ١٩٤٩

(Torrey 1964: 263). فاز أنصار الحوراني بالمقاعد الخمسة الخاصة بحماة، معتمدين بشكل رئيسي على الأصوات الفلاحية، وفي دمشق مثّل فوز الزعيم البعثي صلاح الدين بيطار اختراقاً لهذا المعقل التقليدي المعادي. وانتخب الزعيم الشيوعي خالد بكداش في الحي الكردي بدمشق. فاز الأعيان التقليديون مع ذلك بغالبية عظمى بلغت ١٤٢ مقعداً، بينما اخترق البعث بصعوبة معاقل الإقطاعيين مثل مدينة حلب.

إلا أن تداخل الصراعات الإقليمية والدولية مع تلك المحلية بعد عام ١٩٥٤ أدى إلى تكثيف التعبئة السياسية ودفع صعود الأحزاب الراديكالية، وخصوصاً البعث، إلى الأمام. في حين أن محاولة القوى الغربية لجر الدول العربية إلى حلف بغداد، وهو تحالف معاد للسوفيات، في مواجهة معارضة مصر الناصرية، جعلت من سورية أرض معركة لهذه القضية. وبينما كان أعيان سورية المتغربين يفضلون الصف الغربي، قاد البعث والشيوعيون تعبئة وطنية ضده كانت شعاراً للتوازن لمصلحة عبد الناصر في سورية والعالم العربي؛ كذلك فإن الانتصارات اللاحقة لسياسة عبد الناصر الخارجية، وخصوصاً السويس، أدت بدورها إلى جعله بطلاً لكل العرب وأدى تأييده إلى تقوية القوى السياسية السورية التي كانت في صف القاهرة إلى حد لا يقاس، وفي مقدمتها البعث. لقد وصلت إلى درجة من القوة لم يعد من الممكن معها منع المعارضة اليسارية والقومية عن السلطة الحكومية. كذلك فإن قطاعاً من النخبة التقليدية، في محاولة لركوب الموجة القومية، انضم إليهم ضمن تشكيل عام ١٩٥٦ كحكومة تحالف «جبهة وطنية» ملتزمة بالنهج العروبي و«المعادي للإمبريالية». وسرعان ما فقدت هذه القوى السياسية التي تعتبر موالية للغرب تأييدها، وليس فقط نخب

الطبقات العليا، وحتى حركات الطبقة الوسطى، كالإخوان المسلمين والحزب السوري القومي الاجتماعي، عانت من ذلك. ولم تتمخض المؤامرات التالية المدعومة من الغرب ضد حكومة الجبهة الوطنية سوى عن المزيد من انحدار صدقية السياسيين الموالين للغرب، وترك التطهير الناتج لما بقي من ضباط الجيش الموالين للغرب المجال مفتوحاً أمام النفوذ المتزايد لرئيس الاستخبارات الموالي للبعث، العقيد عبد الحميد السراج (Petran 1972: 108-126; Lesch 1992; Rathmell 1995; Seale 1965: 67-72, 179-306; Torrey 1964: 267-353 (Allush 1962: 33-34; Jabbur 1987: 241-242; Safadi 1964: 52-54).

في أواخر الخمسينيات كانت السلطة متوزعة على نحو لم تشهده من قبل؛ إذ احتفظ السياسيون التقليديون بالمناصب العليا، بما في ذلك الرئيس الأسبق القوتلي الذي كان وقتئذ قد عاد إلى السلطة، ورئيس الوزراء صبري العسلي. لكنهم أصبحوا عندها يتقاسمون السلطة الوزارية مع الراديكاليين، ومن ضمنهم وزير الخارجية البعثي صلاح الدين البيطار، ورئيس البرلمان أكرم الحوراني، ووزير الدفاع المناصر للشيوعيين خالد العظم. حافظت الأقلية الحاكمة على غالبيتها في البرلمان، بينما كان يدعم حكومة الجبهة الوطنية ما لا يتجاوز ٦٥ من أصل ١٤٢ نائباً. لكن الوزراء الراديكاليين احتفظوا بقدرتهم على المبادرة على أساس نفوذهم في الجيش وفي الشارع، كما في البرلمان. كان الجيش الذي يسيطر عليه اليساريون يقوم بحمايتهم ويرهب معارضيهم التقليديين، فيما كان المثقفون الناشطون اليساريون يعبئون الرأي العام عبر الصحافة، والاتحادات الطلابية، والتظاهرات في الشوارع.

مع حيازته لقواعد في الحكومة والبرلمان والجيش والشارع والأحرام الجامعية والقرية، أصبح حزب البعث بحلول عام ١٩٥٦ قوة سياسية صاعدة. وتضاعف نشطاؤه البالغ عددهم ٦,٠٠٠ عام ١٩٥٤ (Seale 1965: 176) ليصلوا إلى ٣٠,٠٠٠ بحلول عام ١٩٥٧. وأعطى إنشاء فروع للحزب في لبنان والأردن والعراق الحزب مكانة وسمعة عروبية منقطعة النظير. وكان دليلاً على تصاعد نفوذه أنه لم يعد يجذب المثاليين والمنشقين وحسب، بل وذوي الطموح السياسي أيضاً (Jundi 1969: 68-73). مع وضع قدمه على عتبة السلطة، بدأ البعث يستغل مصادر المحسوبية التي كانت في ما مضى حكراً على الأقلية الحاكمة، منتحلاً دور الوسيط بين البيروقراطية من جهة والعمال أو الفلاحين من جهة أخرى (Jundi 58-64)، بينما كان يقحم أنصاره على نحو منظم في البيروقراطية والشرطة والأكاديمية العسكرية ومعاهد إعداد المدرسين وأجهزة المعلومات ومدارس المدينة الاستراتيجية التي كانت مصدراً لتعبئة التظاهرات .(Torrey 1969: 445) وفي الانتخابات الثنائية عام ١٩٥٧ في دمشق، تغلب حامل راية البعث، رياض المالكي، تغلباً صعباً على زعيم الإخوان المسلمين الذي كان يقود حملة دينية معادية لليسار (Jundi 1969: 73; Seale 1965: 290).

شرعت كوكبة السلطة الجديدة بزعزعة الجمود المحافظ الذي منع الإصلاح الاجتماعي طوال عقدين من الزمن. وتقدم البعث بمشروع تشريعي غير مسبوق، يشتمل في ما يشتمل على قانون يمنع طرد المستأجرين الزراعيين، وزاد حصتهم من المحصول، إضافة إلى مقترحات بوضع سقف للملكية الزراعية، وتوزيع أراضي الدولة على الفلاحين وتوسيع قانون العمل، وتنظيم العمال الزراعيين في اتحادات. وسعى البعث أيضاً إلى تطبيق أقوى لقوانين الضمان

الاجتماعي وضمانات العمل ونظام تخطيط وطني واستثمار حكومي في مصفاة للنفط. كان للبعث وحلفائه اليساريين ما يكفي من النفوذ للمبادرة بعلاقات عسكرية واقتصادية مع الاتحاد السوفياتي، التي كان يعارضها المحافظون بوصفها خطوة أولى على الطريق نحو اقتصاد اشتراكي، لكنها ضرورية لتمويل تنمية تقودها الدولة، وخصوصاً للاستثمار في البنى التحتية ومصفاة النفط (Jabbur 1987: 91-92; Petran 1972: 121). إلا أن الغالبية صاحبة الأراضي في البرلمان منعت إعادة توزيع الأرض، وبالكاد أُقر القانون الذي يمنع طرد المشاركين في المحصول بعد التهديد من قبل الجيش والشارع (Allush 1962: 56-57; Hanna 1978: 435).

في النهاية، لم تكن التعبئة السياسية، على الرغم من توسيعها للمجتمع المدني، قد تم تشرّبها من قبل المؤسسات الهشة للدولة شبه الليبرالية، وبالتالي فإن كل ما فعلته كان أن أفقدتها استقرارها. وبما أن جماهير «الناخبين» بقيت مستخدمة أو تابعة بشكل سلبي للطبقة الأعلى صاحبة الأرض، فإن أحزاب المعارضة افتقرت إلى دعم الجماهير لتتمكن من فرض فتح النظام الاقتراعي البرلماني. ومع ذلك، وبينما كانت إزاحة هيمنة الأقلية الحاكمة عن البرلمان ممكنة، تمت السيطرة على جهاز الدولة ببطء من الأسفل من قبل عناصر عامين كان يتم التجنيد من مراتبهم الدنيا، وتحديداً صغار الضباط ومعلمي المدارس. ونتيجة تعطيل القنوات المؤسساتية للإصلاح الاجتماعي، اتخذ النشاط السياسي أشكالاً «بريتوريانية» مثل تظاهرات الطلاب في الشوارع، وإضرابات العمال، والصراع العنيف من أجل النفوذ في الجيش المجزأ. ومن خلال استغلال هذا النفوذ، تظاهرات الشعب اليقظ المستثار، لا من خلال الغالبيات المنتخبة، استطاع سياسيو الطبقة الوسطى انتزاع حصة من السلطة

من الأقلية الحاكمة في البرلمان، لكنهم كانوا يفتقرون إلى السلطة التي تخولهم إحداث الإصلاحات الراديكالية التي يتوقعها ناخبوهم (Jundi 1969: 48-51; Sayyid 1973: 75; Seale 1965: 33-147; Petran 1972: 94-104; Torrey 1964: 121-237; Ziadeh 1957: 100, 206).

ج ــ انتهاء جمهورية حكم الأقلية

كانت حكومة الجبهة الوطنية، وهي تحالف من القوى المتغايرة، بل والمتنافسة، بحلول عام ١٩٥٧ على حافة الانهيار. وشعر حزب البعث بأنه يُعتصر بين اليمين واليسار، فقد كان يرزح من جهة تحت تهديد الشعبية المتزايدة لتحالف خالد العظم الشيوعي الذي كان يستغل الدعم السوفياتي لسورية ضد التوجه الغربي لـ«احتواء» الراديكالية السورية تحت مبدأ أيزنهاور، وكان السياسيون المحافظون من جهة أخرى، بعد أن أفزعتهم الراديكالية المتنامية، يتحينون الفرصة لتجنيد تدخل خارجي في مواجهة اليسار. في تلك الأثناء كان الجيش يفقد تماسكه بانقسامه إلى حفنة من الفصائل. أدى هذا الخليط من الانقسامات الداخلية والضغوط الخارجية على الدولة السورية الهشة إلى توليد إحساس عميق بالضعف قاد نخبة الدولة إلى السعي إلى الإنقاذ من خلال الاتحاد مع مصر عبد الناصر.

وجد البعث، وهو الحزب الذي عمل بنشاط من أجل اتحاد عروبي (Seale 1965: 314)، في الاتحاد الفدرالي مع مصر تحقيقاً لمهمته الرئيسية وفرصة لاستغلال الشعبية الكبيرة لعبد الناصر للتغلب على منافسيه، سواء في اليمين أو في اليسار؛ وتوقع أن يقوم بحكم الدولة الفدرالية جنباً إلى جنب مع عبد الناصر وأن تصبح

أيديولوجيته أساس الحكم (Jundi 1969: 74-76). راهن الجيش على الاتحاد كحل لمنافساته الداخلية، وربما خطر له أن عبد الناصر سيدعه يحكم سورية. أمل المحافظون أن يقمع عبد الناصر الشيوعيين، كما فعل في مصر. واختار منافسو البعث، ومن ضمنهم الشيوعيون أن يزايدوا على البعث بالمناداة بالاتحاد مع مصر أيضاً، متوقعين من عبد الناصر أن يرفض لكنه تحدى مزاعمهم وقبل بالاتحاد، لكن بشروطه هو، وتحديداً دولة موحدة مركزية. لم تتوقع النخب السورية أن يتم تأسيس الاتحاد على هذا النحو المتهور أو ضمن هذه الشروط، لكن مزايدتهم الوحدوية أطلقت قوة لا تقاوم للرأي العام الذي وضع جميع أوراقه بين يدي عبد الناصر ثم نقلها إلى الاتحاد المصري من دون أي وقاية للاستقلال السوري. قال أحد المشاركين: «لقد تبعنا الجماهير، كانت الحشود سكرى... لو تجرأ أحدهم على معارضة الوحدة، لاقتلع الشعب رأسه». كشفت هذه الحلقة على نحو دراماتيكي مدى ضعف صدقية الدولة السورية بين جماهير الشعب المعبأة بالأحلام العروبية.

تضمن تصميم عبد الناصر لـ «الجمهورية العربية المتحدة» الجديدة، التي كانت سورية مندمجة فيها، حلّ جميع الأحزاب، من دون استثناء البعث، إضافة إلى نظام رئاسي يضع في يديه سلطة دستورية مطلقة. بدأت الجمهورية العربية المتحدة بميزانية كبيرة من رأس المال السياسي، وتملق جماهيري كبير لعبد الناصر في سورية، ودعم الحركة السياسية التي عبأها البعث. لكن الجمهورية المتحدة أثبتت أنها ليست سوى حكم بيروقراطي من القاهرة سعى عبد الناصر من خلاله إلى إجهاض تعبئة الشارع السوري، متحركاً في البدء ضد الشيوعيين، لكنه سرعان ما عمل على تهميش البعث في الانتخابات ليتحول إلى الحزب الرسمي الوحيد، الحزب الوطني.

انتقل البيطار والحوراني إلى القاهرة ليشغلا وظائف شكلية، وقام عبد الناصر في محاولة منه لضم الجيش السوري الممزق تحت جناحه، بنقل مئات الضباط البعثيين إلى مصر، واستبدال الكثير من كبار القادة بمصريين. وسرعان ما استقال الوزراء البعثيون من حكومة الوحدة. وعلى الرغم من استمرار دعم الخط الرسمي للحزب بدعم الوحدة، فإن كوادر الحزب كانت قد أقصيت وأجهضت تعبئتها. فأصبحت دولة الوحدة جهازاً بيروقراطياً في قمته قائد كاريزماتي، يستمد شرعيته من أيديولوجية قومية عربية، ويعتمد على شبكة من العسكر والشرطة وعلى دعم الجماهير الواسع، لكن غير المنظم لعبد الناصر.

كان النظام يعاني من نقاط ضعف قاتلة. فبينما بقيت شرائح عريضة من الطبقة الوسطى في المدينة ناصرية في النهاية، فإنها لم تكن قط منظمة سياسياً بحيث تدافع عن النظام، تاركة هوة تفصل القائد عن ناخبيه الشعبيين. وبدلاً من ذلك، اختار النظام السياسين التقليديين في المناصب، مطلقاً في الوقت نفسه سلسلة من الإصلاحات الاشتراكية، كتأميم المصارف والصناعات الكبرى والإصلاح الزراعي، مثلت تدميراً لمصالحهم الطبقية. وفي نهاية الجمهورية العربية المتحدة، كانت تفتقر إلى طبقة سياسية لها مصلحة في استمرار هذه الدولة، وحدث أن اعتمدت على دعمها بين صفوف الجيش، لكن عبد الناصر بتطهيره لضباط الجيش السوري «التقدميين»، جعل من الانقلاب العسكري عام ١٩٦١ ممكناً من قبل حفنة من الضباط الدمشقيين الذين كانوا يمثلون البورجوازية، الذين أسقطوا النظام (والاتحاد السوري ـ المصري) (Abu Jaber 1966: 33-56; Jundi 1969: 77-86; Petran 1972: 117-141; Jabbur 1987: 198-296; Allush 1962: 86-

122; Torrey 1969: 354-458; Safadi 1964: 251-260; Seale 1965: 307-326; Devlin 1976: 79-97; Sayyid 1973: 156-158).

كان ما يدعى «النظام الانفصالي» الذي حل محل الجمهورية العربية المتحدة في الفترة الواقعة بين ١٩٦١ و ١٩٦٣ يمثل محاولة لإعادة الساعة السياسية عقداً إلى الوراء ولاستعادة حكم السياسيين التقليديين الذين استردوا البرلمان والحكومة. وتم إلغاء تأميم المصارف والصناعات وأعيدت قطع الأراضي الكبيرة التي كانت قد نُزعت ملكيتها خلال إصلاح الأراضي إلى كبار الإقطاعيين الذين طردوا الفلاحين في بعض المواقع من قراهم. وكان جل الطبقة الوسطة، وفي مقدمتهم الناصريون والبعثيون، يحتقرون النظام وثار الشعور الوحدوي في نفوس الجماهير. فكان انعدام الاستقرار وشغب الشوارع والإضرابات والمكائد العسكرية في كل مكان، وإذا كان النظام قد نجا لبرهة، فإنما لأن الجمهورية العربية المتحدة قبل سقوطها كانت قد قسمت المعارضة حول ما إذا كان يجب السعي إلى إعادة الاتحاد مع مصر، وفي حال الإيجاب، وفق أية شروط. وهكذا، تم تقسيم ميدان سياسي، مجزأ سلفاً، بين الناصريين (مع الوحدة)، والشيوعيين (ضدها)، والبعثيين (المنقسمين) (Jundi 1969: 99-100, 103; Warriner 1962: 229).

كان كل من نشوء الجمهورية العربية المتحدة وفشلها بمثابة تعويذة الدمار لحزب البعث. فقد انقسم حول كيفية التعامل مع عبد الناصر بعد انشقاق أنصار الحوراني وانضوائهم تحت النظام الانفصالي، فيما انهزم بعثيون آخرون ليتحولوا إلى فصائل ناصرية جديدة. فضلاً عن ذلك، كلف الانقسام الموالي لعبد الناصر الحزب

قطاعاً واسعاً من أتباعه في صفوف الطبقة الوسطى السنية، ما أدى إلى تقهقر الحزب إلى نواته الأصلية ذات الأغلبية الريفية. وكان النشطاء الباقون قد فقدوا ثقتهم بقيادة عفلق بعد أن قبل طلب عبد الناصر لحلّ الحزب. وبحلول عام ١٩٦٢، كان البعث قد أصبح مقسماً إلى عدة فصائل. وقام عفلق، مع بضع مئات من الطلاب المتجمهرين حوله في دمشق ومع تحلّيه ببعض السمعة كمؤسس للحزب، بإقرار مؤتمر انعقد في حمص عام ١٩٦٢ ليعيد رسمياً تأسيس الحزب (Rabinovich 1972: 38). فيما كان فصيل ثانٍ من مثقفي الريف الذين كانوا يسيطرون على فروع الحزب الريفية، وتحديداً في درعا ودير الزور واللاذقية والسويداء، والذين حدث أن لُقبوا بالقطريين، شديد الانتقاد لعفلق، وتنقصه الحماسة لإعادة الاتحاد مع مصر، ومعتنقاً بدلاً من ذلك الاشتراكية الراديكالية مشروعاً له (Safadi 1964: 294; Jundi 1969: 90, 95-96). فبدأ تحت النظام الانفصالي، مستقلاً عن عفلق، بإعادة تنظيم الحزب. وعند وصول البعث إلى السلطة عام ١٩٦٣، كان فرع اللاذقية الذي يسيطر عليه العلويون أحد أقوى هذه الفروع، مع تبعات لا تحصى على التركيبة الطائفية في دولة البعث. ثالثاً، كانت ثمة مجموعات من الضباط البعثيين المسرّحين، بقيادة ما يسمى «اللجنة العسكرية» للحزب، القريبة في أصولها وأيديولوجيتها من القطريين، والتي يهيمن عليها ضباط من الأقليات، كانوا قد صمموا أيضاً على إطاحة «الوصاية» التي كان يمارسها القادة المؤسسون على البعث، وعلى إفساح المجال أمام القيادة الجديدة (Safadi 1964: 8, 286-287, 290, 375; Jundi 1969: 84-89, 95-99; Sayyid 1973: 172; Rabinovich 1972: 36-48).

خلال عام ١٩٦٢ أصبحت «اللجنة العسكرية» محور جميع المؤامرات الرامية إلى تنقية الجيش وإطاحة النظام الانفصالي باسم البعث. كان حزب البعث، الذي كان سيئ التنظيم وفاقداً للكثير من قاعدته الجماهيرية، بالكاد مهيأً لأن يحكم. مع ذلك، وخوفاً من تبدد فرص الحزب، عادت اللجنة العسكرية إلى التحالفات التكتيكية مع الضباط الناصريين، وآمر جبهة الجولان المستقل سياسياً، العقيد زياد الحريري. ومعاً، قاموا بإسقاط نظام الانفصال المترنح بانقلاب عسكري في الثامن من آذار عام ١٩٦٣، أي بعد عام ونصف من الانفصال عن مصر. وكان الانعدام التام للمعارضة مؤشراً على فقدان نظام الانفصال الكامل لصدقيته، فأعلن سقوطه نهاية أول جمهورية سورية شبه ليبرالية وشبه أوليغاركية. أما إرثها فكان متضارباً، فكان المجتمع المدني قد حاز متسعاً للتقدم، وخصوصاً في صفوف الطبقة الوسطى الجديدة. بيد أن النظام القديم، بافتقاره إلى الجذور الريفية اللازمة لمواجهة راديكالية المدينة بشكل متوازن، وإلى المؤسسات القوية اللازمة لامتصاص نشاط الطبقة الوسطى، لم يستطع مقاومة التحالف البعثي العسكري الذي أسقطه.

الفصل الثالث

ثورة البعث من فوق (١٩٦٣ ـ ١٩٧٠)

إن اعتلاء حزب البعث عرش السلطة بانقلاب عسكري لا ينبغي أن يخفي حقيقة أنه يمثل الحصيلة المتأخرة للتعبئة السياسية في خمسينيات القرن الماضي. لقد حلت نخبة سياسية جديدة كاملة من التركيبة الاجتماعية العامية، أي الطبقة المتوسطة الدنيا الريفية «الفلاحون السابقون»، بشكل حاسم محل الأقلية (الأوليغاركية) التقليدية .(Van Dusen 1975; Drysdale 1981). وإن معالمه المستقبلية ـ تركيب من القومية الراديكالية والشعبوية ـ قد تشكلت من هذه الجذور الاجتماعية، ومن الصراعات المجتمعية في الخمسينيات، حيث لم يكن هدف قادة البعث الجدد انقلاباً آخر فقط، بل ثورة. ومع ذلك، فإن طريق البعث إلى السلطة، على ظهر الجيش ومع فقدان قاعدة جماهيرية منظمة، كان يعني أن يبدأ نظام حكم البعث بما لا يزيد على حفنة من الضباط والمثقفين

المتحصنين بعتلات/رافعات استراتيجية من القوة العسكرية والبيروقراطية، حيث جوبهت مطالبته بالسلطة بمجموعة واسعة من القوى الأخرى. وقد أملى البقاء حملة لتركيز وتوسيع السلطة، لتأخذ الدولة شكلاً جديداً مميزاً، يمزج العصبية الطائفية والحكم العسكري مع التنظيم السياسي اللينيني وتنفيذ «ثورة من فوق».

I ـ الصراع لتركيز السلطة:

إن التحالف المتنوع من الضباط والسياسيين الذين استولوا على السلطة في آذار/مارس ١٩٦٣، كانت وحدته أكثر قليلاً من الاتفاق على معارضتهم لـ «النظام الانفصالي»، حيث تشاركوا السلطة بمجلس الثورة ومجلس الوزراء الجديد. إلا أن هذا التحالف سرعان ما بدأ بالسقوط. وفي البداية اختلف البعث مع شريكه الناصري حول شروط الاتحاد الجديد مع مصر: فقد أراد الناصريون إعادة الوحدة التي ستعيد القوة لجمال عبد الناصر، بينما أراد البعثيون، على الأغلب، اتحاداً فدرالياً حراً يسمح لهم بالسيطرة على سورية في الوقت الذي يسترضون فيه عبد الناصر. وعندما فشلت المفاوضات في القاهرة، انطلق صراع مديد على السلطة، بين محاولة الناصريين السوريين لتعبئة وجدان الوحدويين الفعالين بين الجماهير المدينية بتظاهرات واسعة النطاق في الشوارع تطالب بالوحدة من جديد، والمناورة العسكرية البعثية ضد الناصريين لتعزيز سيطرتهم على الجيش.

وفي خضم هذا الصراع، أنجز الضباط البعثيون بنجاح الشرط الأول لترسيخ سلطتهم؛ حيث، ومن مواقعهم الاستراتيجية في القيادة العليا ومن الوحدات الحاسمة في صناعة الانقلاب التي أمنوها منذ صباح يوم الانقلاب، وبالاتحاد مع العقيد الحريري، تخلصوا من

المئات من الضباط المحافظين أو الناصريين، وفي المقام الأول من السُّنة المدينيين من خلفية الطبقة المتوسطة العليا والمتوسطة، بينما حوَّل تجنيد الشباب القرويين البعثيين وضباط الاحتياط الجيش إلى معقل ريفي ودرع لحكم البعثيين، وبالتالي أنهى إمكانية استعادة الطبقة العليا والمتوسطة للجيش مثلما كان في عام ١٩٦١. وبما أن الكثير من المجندين الجدد كانوا أقرباء لضباط الأقلية البارزين، فقد أدى ذلك إلى إهلاك القسم الأعظم من صفوف السُّنة لمصلحة الأقليات الريفية، حتى أن الحريري نفسه قد تم التخلص منه سريعاً. واستطاع البعث من خلال سيطرته على الجيش تشديد قبضته على الدولة وإزالة منافسيه ـ الجماهير الناصرية بشكل رئيسي ـ من الشوارع، بموجة عنيفة من القمع. وخارج هذا الصراع للسيطرة على الجيش والشوارع، ظهر العقيد أمين الحافظ كأول رجل عسكري قوي ورئيس فخري لمجلس نظام الحكم الثوري؛ ومن خلفه كان أعضاء اللجنة العسكرية البارزون يحصنون أنفسهم في العتلات الاستراتيجية للسلطة العسكرية ـ صلاح جديد مسؤول عن قسم موظفي الضباط الخطيرين، ولاحقاً رئيس أركان الحرب؛ محمد عمران، قائد اللواء ٧٠ الرئيسي في قطنا، والذي هو درع النظام؛ أحمد سويداني، رئيس الاستخبارات العسكرية؛ سليم حاطوم، رئيس فرقة المغاوير؛ وحافظ الأسد، قائد القوى الجوية. وسيطروا مع حلفائهم المدنيين، وخاصة الراديكاليين الريفيين، على عتلات أجهزة إعادة البناء الحزبي. وبقي عفلق قائداً اسمياً للحزب، أما القائد البعثي المخضرم صلاح الدين البيطار فقد عُيِّنَ رئيساً للوزراء في حكومة يسيطر عليها البعث. وهكذا، ومنذ البداية وللحاجة الملحة، تجذرت السلطة البعثية في السيطرة على مناصب الدولة، القيادة العسكرية القسرية، وشبكات من التابعين الموثوقين.

إلا أن الثمن كان أزمة حادة للشرعية وعداوة القطاعات العريضة من الرأي العام الفطن سياسياً، فقد حُرمت الطبقة العليا التقليدية السلطة السياسية وهُددت بالاشتراكية؛ حيث أنتجت بعض التأميمات المحدودة ـ للبنوك وبعض الصناعات الرئيسية ـ بالفعل اقتصاداً مختلطاً كبح سيطرة البورجوازيات على ثروة البلاد. وقد كانت حركة الإخوان المسلمين المنافس التاريخي الذي أفل نجمه السياسي المتصاعد باستيلاء البعث على السلطة، ورفض الشيوعيون والبعثي السابق أكرم الحوراني حكم الحزب الواحد الذي صاغه البعث، كذلك فإن القسم الأكبر من الرأي العام القومي العربي الذي يشكل قسماً كبيراً الطبقة الوسطى السُنية المدينية، أصبح الآن ناصرياً وبالتالي أُبعِد. قيادة حزب البعث الناشئة التي كانت حتى ذلك الحين ذات توجه «أقلوي» متزايد ـ العلويون، الدروز، والإسماعيليون ـ وريفية الطابع بشكل أساسي، وكان منافسيها بشكل أساسي المدينيون والسُنة، هذه القيادة أعطت الصراع بين نظام الحكم والمعارضة ميزة الصراع المديني ـ الريفي والطائفي بدلاً من السمة الطبقية. وبينما كانت القاعدة الحالية الريفية للبعث غير معبأة، كانت المعارضة المدينية معبأة ومركزة. وهكذا، وجد البعث نفسه في السنتين الأوليين من حكمه معزولاً فعلياً في الميدان السياسي الذي لا يزال مسيطراً عليه مدينياً، ويعتمد على القمع العسكري للبقاء في السلطة؛ وعلى الأرجح كان الانقسام والضعف التنظيمي لمنافسيه فقط ما سمح له بالبقاء. إلا أن قادته أدركوا أنه للإبقاء على السلطة وتنفيذ ثورتهم يجب أن يكسروا عزلتهم من خلال إعادة التعبئة الممكنة للجماهير من أنصارهم (Rabino-vich 1972:26-74; Kerr 1971: 1-95; الـقـرويـين Devlin 1976: 231-253, 281-285; Salamah 1969: 29-47; Jundi 1969: 120-139).

وفي هذه الأثناء، كان البعث في انقسام حاد من الداخل، حيث رغب عفلق والبيطار وأتباعهما بالاستمرار في تقاليد البعثية الكلاسيكية: التوصل إلى تفاهم مع ناصر على اتحاد فدرالي عربي، السعي من أجل اشتراكية معتدلة والمحافظة على بعض الحريات الديموقراطية. إلا أنهم سرعان ما أقحموا في الخلفية والمبادرة التي استولت عليها اللجنة العسكرية بالتحالف مع المثقفين الراديكاليين الشباب، الذين نجحوا في المؤتمر الوطني السادس الحاسم بدمج الماركسية ـ اللينينية بالقومية العربية في نسخة راديكالية جديدة للبيان السياسي لحكومة البعث. (ABSP 1972a: 100-102; 1973). وقد أعطى البيان الجديد الأولوية لـ «الثورة في بلد واحد» على الوحدة العربية: فالسلطة يجب ألا تمنح لناصر وأنصاره المحليين. وبدلاً من ذلك، أعيد تعريف القومية العربية كتحدٍّ لإسرائيل لمصلحة القضية الفلسطينية وتخريب الحكومات المونارشية العربية الموالية للغرب، والتي أبعدت بترول العرب عن المعركة. وفي سورية ستنفذ «الثورة الاشتراكية»، حيث تعتقد العقيدة الجديدة أن البورجوازية أفلست وأن الرأسمالية في الدول النامية كانت هي بشكل محتوم المشروع الكومبرادوري التابع للخارج، وستؤمم في ظل الاشتراكية قمم الاقتصاد ـ البنوك، الصناعة الكبيرة والمتوسطة، المرافق العامة والتجارة الخارجية ـ وستستبدل المشاريع الخاصة بالتخطيط الحكومي والاستثمار العام كمحرك للتنمية، الأمر الذي يسمح للفائض الاقتصادي بالتحول إلى القطاعات الزراعية والصناعية المنتجة، ويزيل استغلال العمال لمصلحة أصحاب الملكية الخاصة، وينزع ارتباط المصلحة الاقتصادية مع الغرب والاعتماد عليه. وفي الزراعة، فإن الاشتراكية ستحوّل «الأرض لمن يعمل فيها» من خلال إصلاح زراعي جذري، وإنشاء المزارع الحكومية والتعاونية بين المستفيدين

من الإصلاح الزراعي والفلاحين ذوي الحصص الصغيرة لكسر قبضة التجار والدائنين، والمشاريع الخاصة في تجارة التجزئة، البناء، السياحة والصناعات الصغيرة تكون محمية من قبل القانون الرسمي (ABSP 1965).

إن التحول الأيديولوجي الهام بدأ بالصعود إلى السلطة من خلال حزب قادته من طبقة اجتماعية أدنى، الذين جعلهم قربهم من المظالم القروية أكثر معاداة لمؤسسة المدينيين التقليدية من معاداتهم لقادة الحزب المدينيين من الطبقة الوسطى الأقدم، وكان أيضاً استراتيجية من أجل تماسك النظام الجديد. إن التأميمات الجديدة قطعت جزءاً من قاعدة القوة الاقتصادية لأعدائها من الطبقة العليا، بينما الهيمنة الموسعة على الاقتصاد والبيروقراطية المتنامية كانت تعطي نظام الحكم مصدراً لنيل المكاسب من طريق استغلال الوظائف، وإسناد الوظائف على أساس المحسوبية لمؤيديه. وقد أعيدت صياغة حزب البعث ليكون حزباً ذا نمط لينيني منظم قادر على تعبئة الجماهير، مع الأولوية التي أعطيت للتنظيم السياسي في الريف، حيث كسر الإصلاح الزراعي قبضة مالكي الأراضي على الفلاحين ومكّن البعث من تعبئتهم. وقد وصل هذا البرنامج إلى حرب طبقية يجب كسبها لنظام الحكم من قبل الذين ليس لديهم أملاك أو الأغلبية من أصحاب الأملاك الصغيرة ـ المثقفون اليساريون، موظفو الدولة، والفلاحون والعمال ـ وإعادة بناء تحالف فلاحي الطبقة الوسطى الذي صاغه الحزب في الخمسينيات. وهذه التعبئة الفلاحية ستسمح للنظام بشكل خاص بكسر عزلته في الميدان السياسي المديني (Rabinovich 1972: 75-103; ABSP 1973; Devlin 1976: 211-230).

إلا أن القادة الجدد واجهوا صراعاً لوضع مخططهم قيد التنفيذ، حيث أثيرت المعارضة المدينية الحادة بسبب الحملة المركزة للبعث على الأملاك، من قبل التركيب الريفي والأقلوي، العلماني والراديكالي لقيادة البعث الجديدة. وقد دعمت المعارضة التي تزعمتها ميليشيات الإخوان المسلمين من قبل المؤسسات التجارية، وموِّلت من قبل الأوليغاركية التي عبّئت مراراً ضد نظام الحكم. وفي الوقت نفسه، حارب حرس البعث القديم ضد برنامج الراديكاليين، وقويت شوكة عفلق على أثر الثورة الرئيسية عام ١٩٦٤ في حماه ومدن أخرى، ما أجبر الراديكاليين على التراجع. ووعدت حكومة البيطار الجديدة بقصد استرضاء الطبقات العليا والمتوسطة المدينية، باحترام الحريات الدستورية، ودعت للتعاون مع رأس المال الخاص، مع تأكيد أن القطاع العام أصبح كبيراً كفاية. لكن هذا أثبت عدم قبوله من المعارضة واليسار البعثي على حد سواء؛ حيث إن البورجوازية، وبفقدانها الثقة بقدرة النظام «الاشتراكي» على السيطرة، واصلت الاستثمار وتهريب رؤوس الأموال خارج سورية، وكان النظام عاجزاً عن إيقاف هذا النزف من دون الاستيلاء على قمم الاقتصاد، حيث ناقش اليسار الحزبي بأن البورجوازية لن تُكسب من دون إعادة السلطة إليها والتخلي عن الدائرة الانتخابية الجماهيرية التي أراد البعث بناءها (Aflaq 1971: 184-254; Devlin 1976: 211-296; Torrey 1969: 466-67; Abu Jaber 1966: 89-91; Rabinovich 1972: 75-145.; Razzaz 1967: 111-140; Petran 1972: 176-79).

وفي صراع السلطة الذي حدث في ما بعد، قام الراديكاليون بتغيير الموازين داخل الحزب من خلال إخراج بعض أنصار عفلق، والتجنيد بالجملة للأعضاء الريفيين السابقين، إضافة إلى ترييف

قواعد الحزب وجعلها راديكالية. كذلك حرَّض صراع موازٍ في الجيش، أيديولوجي في جانب منه وحول السلطة الشخصية في الجانب الآخر،، الضباط الموالين لعفلق بقيادة محمد عمران ضد الراديكاليين بقيادة صلاح جديد. المنافسة الشخصية المتنامية بين عمران الموالي لعفلق، العضو الأسبق في اللجنة العسكرية، وأمين الحافظ، الرجل العسكري القوي لنظام الحكم والذي بقي فوق النزاعات الأيديولوجية، هذه المنافسة قادت حافظ الأسد لمساندة صلاح جديد، وخسر عمران سيطرته العسكرية، وبحرمانه المساندة العسكرية، كان على عمران أن يستقيل، وشكل الراديكاليون حكومة جديدة أطلقت في عام ١٩٦٥ «التحول الاشتراكي» للبعث.

لقد جلب التأميم الضخم للشركات الكبرى والصناعة قمم الاقتصاد الحديثة إلى القطاع العام. وفرض احتكار الدولة على التجارة الخارجية، مع سيطرة اسمية على جميع العلاقات الاقتصادية بالأسواق الخارجية، بينما هدد استيلاء مشابه على البيع بالجملة ووكالات التسويق الزراعي بتهميش طبقة التجار الكبيرة لسورية. أما الإصلاح الزراعي، المؤجل بسبب معارضة المعتدلين لمعاداة الطبقات المالكة فقد أعطي زخماً جديداً. وتعرض إضراب أصحاب المتاجر المدعوم من الناشطين الإسلاميين والتجار للقمع بسرعة، ودعموا على مضض الإجراءات التي كسبت من قبل الناصريين واليساريين؛ كل هذا وسم كسر الهيمنة الاقتصادية للبورجوازية (Rabinovich 1972: 109-153; ABSP 1972c).

لكن عفلق والبيطار والمعتدلين لم يهزموا كلياً، وامتدت مجدداً معركة مكثفة داخل النظام من مجالس الحزب إلى الجيش المسيس، حيث استغل معتدلو عفلق، بعد المعاناة من عدة نكسات،

المنافسات الشخصية بين ضباط الحزب الأقدم لكسب أمين الحافظ الذي خطط لعودة عمران إلى القيادة العليا في تحدٍّ للراديكاليين ورجلهم القوي صلاح جديد. وقد اعتزم المعتدلون ثانية الانفراج في العلاقات المتوترة مع البورجوازية المدينية والليبراليين وناصريي الطبقة الوسطى، متحاملين على نهج الحزب الماركسي، واعتزموا استثناء القوات المسلحة الراديكالية من السياسة. إلا أنهم افتقروا إلى الدعم الكافي في صفوف القوات المسلحة والجيش، الأمر الذي أدى بصلاح جديد ومناصريه إلى القيام بالانقلاب العسكري في شباط ١٩٦٦ الذي طرد أمين الحافظ ومؤسسي الحزب التاريخيين. (Aflaq 1971: 187-254; Rabinovich 1972: 150-208; Delvin 1976: 296-303; Razzaz 1969: 120-186; Petran 1972: 180-182).

إن معتدلي الحزب الذين يعبرون عن وجهة النظر العالمية للطبقة الوسطى المدينية سعوا إلى طريق إصلاحي للتنمية يمكّن الدولة من ضمان تعاون رأس المال. وقد تكلم الراديكاليون باسم الطبقة الوسطى الريفية الأدنى والفلاحين، الذين سعوا بعدائية أكثر بكثير تجاه المؤسسة المدينية إلى إسقاط سلطتها بثورة من فوق. وقد وسم انقلاب صلاح جديد تحوّل البعث، الذي كان ضد إرادة قادته المؤسسين، إلى عربة الثورة الريفية العامية، وانتصار الراديكالية الاجتماعية على الوحدوية. ووسم أيضاً نصر العسكرية البعثية على جهود عفلق لاستعادة السيطرة على «حزبه»، ووسم كذلك إحلال قياديي الجيل الثاني ذوي الثقافة السورية محل قيادة الجيل الأول ذات الثقافة الغربية، بالإضافة إلى هيمنة الأقليات ـ الدروز، الإسماعيليين، وقبل الجميع العلويين ـ على دوائر حكم البعث.

إن انتصار الراديكاليين، الذي أزال الانقسام الأيديولوجي وانقسام الأجيال في الحزب، جلب إلى المقدمة نخبة سياسية أكثر تماسكاً ظاهرياً ترأسها «حكومة الثلاثة»، اللواء المتقاعد صلاح جديد الذي أصبح أمين الحزب الفعلي، والدكتور نور الدين الأتاسي، الذي أصبح رئيس الدولة، وأمين الحزب العربي، والدكتور يوسف زعيّن الذي عُيِّن رئيساً للوزراء. لقد أعطي المزيد من الاندفاع الراديكالي للسياسة العامة، وبالرغم من المعارضة الحادة والشقاق الحزبي في صفوف نظام الحكم، فقد تماسك الجناح الراديكالي المسيطر للحزب لمدة خمس سنوات محاولاً، مع النتائج المشوشة، أن يرسخ الخطوط العريضة الرئيسية لبرنامجه.

II ـ الثورة من فوق: توسع السلطة

حاول البعثيون الراديكاليون، بنجاح واضح، أن يطلقوا ثورة من فوق؛ حيث استخدموا التحول الاشتراكي ومنظمة الحزب لإشعال الحرب الطبقية، تعبئة الدعم الشعبي، وجعل الأرضية الاجتماعية في سورية ملائمة لاستقرار النظام. وقد وسعوا سلطتهم بشكل كافٍ لترسيخ نظام البعث، لكنهم أخفقوا في مأسسة الثورة بشكل فعال في دولة كان يمكن أن تعزز نهجهم الراديكالي.

أ ــ اللينينية والصراع الطبقي:

قام نظام الحكم بتقوية دولة الحزب الواحد شبه اللينينية؛ فمن جهة أعيد بناء أجهزة الحزب وتوسيعها، وأعطيت سيطرة كاملة على أجهزة الدولة، وحملت عبء خلق وفرض السيطرة على مجموعة من المنظمات شبه الاتحادية ــ اتحادات العمال والفلاحين، منظمات الشباب والنساء ــ التي حاول نظام الحكم من خلالها تعبئة جمهور

الناخبين. وفي الوقت نفسه، قمعت معظم الأحزاب المعارضة والصحف، بينما وضعت اتحادات الحرفيين ـ الوسائل السياسية المحتملة للمنافسين من الطبقة العليا والوسطى ـ تحت السيطرة.

كذلك أعطي دفع جديد أكثر راديكالية «للتحول الاشتراكي»؛ ففي المناطق الريفية، تبدل موقف السلطات من اعتبار مالكي الأراضي كقوة محترمة إلى معاملتهم كطبقة يجب أن تكسر (Bianquis 1980: 81-82; Petran 1972: 175)؛ حيث حُددت هوية اتحاد الفلاحين الجديد وتم تثبيت صرف بقايا النظام القديم في وزارة الإصلاح الزراعي التي أُعطيت إشعاراً مسبقاً بمصادرة ملكية أصحاب الأراضي، ممكنة الأخير من التخلص من الأرض الفائضة. وقد زاد قانون العلاقات الزراعية (الإصلاح الزراعي) الجديد، الذي فُرض لأول مرة بجدية حينها، من الحصة الذاهبة للفلاحين بعقود قص الحصص، وعزز من الحماية لحيازتهم الأراضي (Petran 1972: 175-205). وقد عكس الصراع المتقطع بين الفلاحين ومالكي الأراضي في الريف قدرة نظام الحكم على اختراق القرية، أما في المدن، فُرض جو صارم من القمع السياسي والمساواة العادلة. أما الريفيون الذين تدفقوا على دمشق «في قافلات» لتقديم طلباتهم من غنائم الثورة، فقاموا بشكل متزايد بترييف البيروقراطية، الجيش، والجامعات. وغمر الفلاحون الشوارع بالأعلام والأناشيد النضالية لنقل نوع من الشرعية للنظام وتخويف الأعداء المدينيين (Khalaf 1981: 114). إن التغيير في التوازن السكاني في العاصمة كان يهدف إلى تمكين الحزب من تحصين نفسه في المحيط المديني العدواني في سورية (Devlin 1983: 23,121).

وكانت معارضة نظام الحكم حادة ومركزة لدى الأوليغاركية وفي

السوق، لكنها انتشرت بشكل أكثر استفاضة بين قطاعات الطبقات المعارضة الواسعة من المجتمع المديني، وأُبعد الرأي العام المحافظ من قبل من اعتبروا محدثي النعمة الريفيين الجاهلين والمهرطقين. وليس فقط الأوليغاركية المالكة للأراضي المسيطرة مسبقاً، بل كان على التجار من كل المستويات أيضاً أن يدفعوا ثمناً باهظاً لسياسات البعث: مثلاً، استيلاء الدولة على التجارة الخارجية، وأقسام من التجارة الداخلية، القيود الصارمة على الاستيراد، والتحكم بالأسعار الذي هدد مجتمع التجار ككل. كما كان طلاب الجامعات من العائلات المدينية، ولخوفهم من التمييز السياسي بعكس الريفيين، متشائمين حول فرصهم المستقبلية (Abyad 1968). وكذلك أغضبت العلمانية المتعنتة التي أبعدت الدين من الحياة العامة، العلماء وأبناء الأحياء التقليدية في المدن التي تعتبر مركز التجمع التاريخي للولاء الإسلامي (Tibawi 1969: 420). لا يزال يمكن تعبئة المدينة ضد نظام الحكم بشكل مركز؛ فمثلاً في ربيع عام ١٩٦٧، خرج التجار والعلماء ومعارضون دينيون آخرون إلى الشوارع في أكبر اضطرابات معادية لنظام الحكم ضد العلمانية الراديكالية، ما أحرج النظام الذي لا يمكنه تحمل إثارة عداوة القاعدة الإسلامية العريضة (Petran 1972: 197-198). وفي الوقت نفسه، فازت الراديكالية الجديدة من ناحية ثانية بقبول أكبر لنظام الحكم من قبل عناصر الحركات الشيوعية والناصرية، وقادة اتحاد العمال، ورأي القوميين المناضلين، حيث كان دعمهم حاسماً في احتواء التمرد المديني المهتاج الذي بدأ باضطرابات معادية لنظام الحكم دورياً: «نجح نظام حكم البعث، بمساعدة ميليشيات العمال، اتحاد العمال والميليشيات الشيوعية، في سحق المقاومة البورجوازية للنظام الجديد» (Rouleau 1969: 170).

وفي هذه الأثناء، تقدم بناء الحزب بشمول أكبر في الريف، حيث جُندت هناك مجموعة من كوادر الشباب الريفي المتعلم والعناصر الناشطة من طبقة الفلاحين لتتزعم توسع الحزب الجديد، ومنظمات جماهيرية في القرى التي كان للحزب في بعضها وجود مسبق عام ١٩٦٣. وقد استخدمت إنجازات الإصلاح الزراعي لكسب وتنظيم الفلاحين وكبح لجام السلطة التقليدية في الريف. وبشكل مشابه، فاز تأميم الصناعة بدعم العمال المطلوب لوضع اتحاد العمال تحت سيطرة البعث. وبحلول عام ١٩٦٨، كان لدى الحزب المنظم من جديد نحو عشرة آلاف عضو عامل والكثير من الأعضاء في مراحل الترشيح المختلفة، وبحلول أوائل السبعينيات نحو مئة ألف. إن رتب وأضابير الحزب كانت مغطاة بمجموعتين تمثيليتين متساويتين تقريباً: الطبقة الوسطى الجديدة المعتمدة على الدولة ـ الموظفون (العمال ذوو الياقات البيضاء)، المعلمون والطلاب ـ والعمال والفلاحون، حيث أعطت تعبئة هؤلاء المشاركين الجدد نظام الحكم جذوراً بين القوى الاجتماعية التي كانت أقل اندماجاً في نظام الحكم القديم أو أنها دفعت ثمن تطور الرأسمالية.

وهكذا، بطريقة لينينية حقيقية، ضيق نظام الحكم التعددية في توزيع السلطة داخل ميدان النخبة، فيما سعى إلى توسيع مقدار القوة المتوافرة لديه من خلال حشد فعاليات جديدة في القاعدة الاجتماعية. وفي أواخر الستينيات، ورغم أن قاعدة البعث بقيت ضيقة، إلا أنها رغم ذلك تجذرت عميقاً، وغُرس جذع واحد بثبات في مجتمعات الأقليات، شبكة من الجذور الصغيرة، لكن الواسعة، في المئات من القرى. وبحلول منتصف السبعينيات، توسع الحزب بالتعاون مع «المنظمات الجماهيرية» ليدمج بين صفوفه من

ربع إلى ثلث السكان، الأمر الذي كان حاسماً لتقوية نظام الحكم (Hinnebusch 1976: 1990-190).

ب ــ تنمية هيمنة الدولة والتسوية الهيكلية الاجتماعية:

بسبب الثقة القليلة بالتنمية المستقلة الذاتية من الأسفل (القواعد)، والاعتقاد بأن الرأسمالية السورية قد استنفدت، رأى البعث الدولة مفتاحاً «لدفعة كبيرة» ضرورية باتجاه التحديث، حيث إن التأميم الذي أعطى الدولة السيطرة على «قمم» الاقتصاد والقطاع العام، موجهاً بأجهزة التخطيط الجديدة، أصبح الآن القوة «الرائدة» في التنمية والاستثمار الحكومي، المصدر الأساسي للديناميكية. وقد قامت الخطة الخمسية الثانية (١٩٦٦ ــ ١٩٧٠) بشق موجة من الاستثمار العام في الاقتصاد ــ أكثره ممول من القروض والمنح الزهيدة من الكتلة الشرقية ــ للتحقق من التصرف بمعزل عن الركود الاقتصادي الناتج من عدم استثمار القطاع الخاص بعد عام ١٩٦٣؛ حيث عملت في الصناعة النفطية والبتروكيماوية، والقطاع العام الصناعي، بما في ذلك مصانع الحديد والفولاذ، وكذلك في البنية التحتية الضخمة (سكك حديد) ومشاريع الطاقة المطلوبة لتعزيز النمو الاقتصادي ودعمه، وفي مشاريع الري والاستصلاح الزراعي الضخمة. أما الخطة الخمسية الثالثة (١٩٧١ ــ ٧٥)، فقد ركزت على مشروع سد الفرات، الذي صُوِّرَ كمفتاح لتنمية الصناعة الزراعية الحديثة، وخطط لمضاعفة المنطقة المروية، وامتصاص الجهد المفرط، وتوفير الكهرباء للصناعة الزراعية (Petran 1972: 205-217). وفضلاً عن ذلك، تطلع الحزب إلى بناء مجتمع اشتراكي جديد في الأرض المستصلحة الجديدة: حيث سيكون حوض الفرات معرضاً للاشتراكية الزراعية البعثية. وفيما كانت الزراعة لا تزال إلى حد كبير «خاصة» اسمياً، كان نظام

الحكم يهدف إلى دمج الفلاحين الصغار والمتوسطين في تعاونيات مدعومة من الدولة، وبينما أخذت إقامة التعاونيات (co- operatization) مدة عقد من الزمن، كانت قد أنجزت في نهاية السبعينات. وفي هذه الأثناء، انحصر عمل البورجوازية، وخاصة الجناح الصناعي منها، في المشاريع الصغيرة، وحُرمت الفرص الكثيرة لتكديس رأس المال (Hinnebousch 1989: 176-79; Hinnebousch 1955b: 307).

إن المساواة الاجتماعية التي قام بها نظام الحكم، أعادت توزيع الفرص والملكية، وأعطت مرونة للبنية الطبقية الصارمة السابقة، وأنتجت أو وسَّعت قوى اجتماعية معتمدة أو مدينة بالفضل لدولة البعث. وكانت الدلالة على تعزيز الحراك الاجتماعي بتوسيع مدخل التعليم، حيث زاد بين عامي ١٩٦٤ و١٩٧٧ عدد طلاب المدارس الابتدائية ومدرسيها لأكثر من الضعف، وارتفعت نسبة العمر المدرسي للسكان الذين يحضرون في المدارس من ٥٨ إلى ٨٥٪، وحدثت زيادات مماثلة في المستويات المتوسطة والثانوية. وأكثر من ذلك، فإن الدخول إلى التعليم أصبح أكثر تساوياً بين المدن والأقاليم الريفية. كذلك أصبح التعليم الجامعي أيضاً السبيل الموسع للتقدم. وقد نقل أبياد (١٩٦٨) أن التسجيل في جامعة دمشق تضاعف في السنوات الخمس بعد انقلاب عام ١٩٦٣. وبحلول عام ١٩٦٨ كان نصف قوامها الطلابي ريفي الأصل و٤١ بالمئة من الطبقة الدنيا، بينما فقط ٦ بالمئة لديهم آباء من الحاصلين على الشهادات الجامعية. وبحلول أواخر السبعينيات، أنشئت جامعات جديدة في محافظات حلب، اللاذقية، ودير الزور، وخمسة وعشرون معهداً متوسطاً بعد الثانوية العامة، وقد ازداد التسجيل في الجامعات من ٢٥,٦٠٠ عام ١٩٦٤ إلى ١٠٩,٠٠٠ عام

١٩٨٣، بالإضافة إلى ثلاثين ألفاً آخرين سجلوا في الخارج. وقد تضاعفت نسبة الريفيين الذين يحملون شهادات ما بعد الابتدائية من أقل من ١٠ بالمئة من المجموع الكلي في عام ١٩٦٠ إلى ٣,٢٠ بالمئة في عام ١٩٧٠، وعلى الأرجح فإن التوسع المستمر في المداخل التعليمية للريفيين في ظل البعث زاد إلى الضعف على الأقل في السبعينيات. باختصار، رغم التآكل المحتوم في نوعية التدريس، أصبح التعليم سبيلاً للحركة الصاعدة، الأمر الذي لم يكن سابقاً مفتوحاً على نطاق مشابه (Drysdale 1981a: 102; SAR 1984: 92-94, 385).

كان لنشر الملكية والفرص في ظل «ثورة البعث من فوق» تأثير محسوس على البنية الاجتماعية في سورية، وقد ظهر هذا التأثير في الأرقام التي أوردها لونغنيز (١٩٧٩: ٤)، ودعمت بمعطيات أخرى متوافرة (انظر الجدول ١.٣). أولاً، تدمير التأميم والإصلاح الزراعي للأسس الاقتصادية البورجوازية (وعرقلة إعادة تمركزهم)؛ حيث لم تكن حصتهم في الثروة الوطنية هي التي سوِّيت فقط، بل إن أعدادهم قد انخفضت ـ من ٧,٦ بالمئة من عدد السكان عام ١٩٦٠ إلى ٣,١ بالمئة عام١٩٧٠ ـ بسبب الحراك المنحدر أو الخروج من سورية. وثانياً، زيادة مرتبات الطبقة الوسطى بنحو الثلثين من عام ١٩٦٠ إلى ١٩٧٠ (Longuenesse 1979: 4).

جدول ٣.١ مؤشر التغير في البنية الطبقية السورية، ١٩٦٠ إلى ١٩٧٠

	١٩٦٠		١٩٧٠	
	#	٪	#	٪
البورجوازية الصناعية والتجارية	١٩,٧٥٠	٢,٢	١٠,٨٩٠	٠,٧
البورجوازية الريفية	٣٩,٦٤٠	٤,٥	٨,٣٦٠	٠,٦
الطبقة المتوسطة الدخل	١٣٢,٥٣٠	١٥,٠	٢٣٤,٩٣٠	١٦,٠
البورجوازية التقليدية الصغيرة	١١٠,٩٠٠	١٢,٥	٢١٦,٠٩٠	١٤,٧
الطبقة العاملة	١٥٩,٧٢٠	١٧,٩	٢٥٧,٣٨٠	١٧,٦
طبقة الفلاحين الصغار	٢٤٣,٦٤٠	٢٧,٤	٦٠٨,٥٤٠	٤١,٥
البروليتارية الزراعية	١٨٢,٧٢٠	٢٠,٥	١٣٠,٤٠٠	٨,٩

إن الزيادة الهائلة في الوظائف وحجم الدولة ـ الجيش، البيروقراطية، النظام التعليمي والقطاع العام الكبير ـ كانت سبيلاً رئيسياً للحراك نحو الأعلى داخل الطبقة الوسطى، وقد انعكس ذلك في النمو الهائل للطبقات المعتمدة على الدولة، بمن فيها المسؤولون وموظفو القطاع العام. وقد زاد العدد الكلي للموظفين الحكوميين من ٢٢,٠٠٠ في أواخر الخمسينيات إلى ٢٥٠,٠٠٠ في السبعينيات، حيث كان واحد من سبعة أشخاص موظفاً حكومياً. وبحلول الثمانينيات وصل إلى ٤٧٣,٢٨٥، أو واحد من كل خمسة موظف (SAR 1948: 88, 94)؛ ولا يتضمن هذا القوات المسلحة. وفي عام ١٩٨٤، كان هناك نحو ١٥٣,٠٠٠ مسؤول حكومي أو موظف، و٩٢,٠٠٠ مدرس (ليس من ضمنهم المؤقتون)، و١٣٠,٥٠٠ عامل في القطاع الصناعي العام. وقد

ازدادت طبقة ذوي الدخل المتوسط وطبقة العمال من ٣٢,٩ بالمئة من عدد السكان الفاعلين اقتصادياً عام ١٩٦٠ إلى ٣٣,٦ بالمئة عام ١٩٧٠، و٣٧,٨ بالمئة عام ١٩٧٥ (World Bank 1980: v. 2: 90)، وتوسعت البورجوازيات الصغيرة الكلاسيكية من التجار الصغار والحرفيين أيضاً، لتملأ الفجوة التي خلفها زوال البورجوازية الراقية. وأخيراً، فإن جزءاً هاماً من البروليتاريا الزراعية التي لا تملك أرضاً تحولت إلى طبقة فلاحين بحصص صغيرة: بين عامي ١٩٦٠ و١٩٧٠ انخفضت نسبة الأول من ٢٠,٥ بالمئة إلى ٨,٩ بالمئة من عدد السكان، بينما زادت نسبة الأخير من ٢٧,٤ بالمئة إلى ٤١,٥ بالمئة (Longuenesse 1979: 4).

وما زال يختبئ خلف هذه الإحصائيات واقع اجتماعي معقد؛ حيث إن الأفراد ــ وحتى الكثير من العائلات ــ تميل إلى مد الجسور بين الطبقات الاجتماعية، وبالتالي فإن عاملي القطاع العام ربما «يعملون بوظيفتين»، كعامل ميكانيكي صغير خاص، أو فلاح يعمل بشكل موسمي في مصنع قطاع عام. وقد تساهم عائلة فلاحية في الجهود المشتركة، حيث يعمل أخ في أرض العائلة، بينما يبحث الآخر عن عمل حكومي أو عمل في القطاع العام، ويقوم الثالث باستثمار تجارة صغيرة. وإذا ما أخذ المرء في الاعتبار الموظفين الحكوميين، وفلاحي الممتلكات الصغيرة، وموظفي القطاع العام الذين أقدموا على العمل في التجارة الصغيرة، والخدمات أو الحرف الآيلة للسقوط، وبالمعنى الواسع في البورجوازيات الصغيرة، وجد أن هذه الطبقة ظهرت لتصبح المسيطرة عددياً، والسائدة أيديولوجياً في العقيدة الرسمية لمؤسسة البعث.

إن وضع حدٍّ لسيطرة الطبقة البورجوازية التجارية المالكة للأراضي

على الاقتصاد، وتوسيع الطبقة الاجتماعية الوسطى المسيطر عليها من قبل عناصر امتلكت أولاً ممتلكات صغيرة ثم صنعت مهنتها وثروتها عن طريق الدولة، عززا معاً إلى حد كبير ثقل تلك القوى الاجتماعية بحصة من منهج البعث الستاتستي (السلطوي) (statist). وفي المدى البعيد، فإن الحقل الاجتماعي الأكثر مرونة وتساوياً الذي نتج من ثورة البعث كان مناسباً لحالة مجتمع مستقل ذاتياً وغير مقيد بطبقة مهيمنة.

III ـ الحرب وسقوط الراديكاليين:

أعاد نظام الحكم الجديد تشكيل سياسة سورية الخارجية لتكون قريبة من الخطوط الراديكالية، ساعياً إلى جعل سورية «هانوي» الثورة العربية، حيث ساعد بتسليح وتدريب العمليات الفدائية ضد إسرائيل كجزء من تصميمه على دعم «تحرير فلسطين». كذلك أطلقت الدعاية ضد الدول المحافظة ذات الولاء للغرب ومصالحها في المنطقة، وأغلقت أنابيب شركة البترول العراقية المملوكة من الغرب والعابرة لسورية حتى رفعت الأجور التي تدفع لسورية، وعقد تحالف متين مع الاتحاد السوفياتي (سابقاً) الذي بدأ يزود سورية بدعم مهم عسكري وسياسي واقتصادي. ونجح نظام الحكم في انقلاب دبلوماسي رئيسي بجعل ناصر ينسى الخصومة، وسارت مصر وسورية معاً في «محور تقدمي» جديد لأول مرة منذ الجمهورية العربية المتحدة (UAR).

على أية حال، فقد ضعف الزخم الراديكالي نتيجة الهزيمة العربية في حرب عام ١٩٦٧ مع إسرائيل، حيث حدثت هذه الكارثة نتيجة الاستفزازات البعثية لإسرائيل. فقد قام الراديكاليون البعثيون باستعجالهم في تحدي إسرائيل، في وقت لم تكن فيه سورية ـ

التي هلك القسم الأعظم من جيشها بالتطهير السياسي والانغماس في السياسة ـ ولا العالم العربي المفرق مستعدين للحرب، بتشجيع الانقضاض الإسرائيلي الهائل. وقد أضعف الأداء العسكري السيئ لنظام الحكم، وإعطاء الأولوية الأقل للدفاع عن الجبهة منها للدفاع عن نظام الحكم في دمشق، كثيراً من شرعيته الوطنية، كما أصبحت خسارة محافظة القنيطرة (مرتفعات الجولان) في الحرب اللوم الدائم للبعث. وقد أربكت الهزيمة مرتبة الحزب وملفه، وأضعفت قيادة الراديكاليين بشكل مهلك، ووفرت ظروفاً لمجابهتهم داخل الحزب. تحقق هذا الحدث الفاصل في تاريخ العرب الحديث، وبدأ تحولاً تدريجياً للراديكالية السياسية في سورية.

أدت الهزيمة إلى انقسام نظام الحكم حول كيفية تحمُّل نتائجها، حيث أراد الثلاثي (أعضاء الحكومة الثلاثة) تعميق الثورة محلياً (بتعزيز الإصلاح الزراعي مثلاً)، بينما رفضوا أية تسوية سياسية مع إسرائيل واستمروا في دعم حرب العصابات الفلسطينية تحدياً لها. إلا أن سياستهم شجعت الانتقام الإسرائيلي وفرضت حالة حرب دائمة وأعباء دفاعية ثقيلة، فيما عُزلت سورية عن المصادر الخارجية الحاسمة والدعم الذي تحتاجه لإبطال مثل هذا النهج. وقد كانت دول النفط العربية جاهزة لتمويل إعادة البناء العسكرية لدول الخط الأمامي، لكن فقط مقابل نهاية الحرب الأيديولوجية التي روَّج لها الراديكاليون؛ حيث قبلت مصر بقيادة ناصر بالتسوية السياسية (قرار الأمم المتحدة رقم ٢٤٢)، بينما لم يكن حليف سورية السوفياتي، الذي يحثها على الشيء نفسه، راغباً في مساندة الجيش السوري لمواجهة مستمرة مع إسرائيل.

وهكذا ظهر جناح «واقعي» جديد في نظام الحكم بقيادة وزير

الدفاع، اللواء حافظ الأسد، داعياً إلى تعليق الثورة لمصلحة الوحدة الوطنية ـ السورية والعربية ككل ـ التي تهدف إلى استرداد الأراضي المفقودة. وفي البداية جابه الأسد الثلاثي الراديكالي في المؤتمر الإقليمي الرابع للحزب عام ١٩٦٨، حيث أكد أن التحشيد العسكري المطلوب لاستعادة الجولان يجب أن يكون الأولوية الأولى لنظام الحكم، وهذا الأمر يتطلب انفراجاً في العلاقات مع الحكومات الملكية العربية التي تستطيع وحدها تمويله، ومع الأردن والعراق المعاديين وجيشهما المطلوبين «لجبهة شرقية» مشتركة. وفي المقابل، كان الراديكاليون يناقشون بأن المصادر العربية كلها لا يمكن أن تعبأ من دون ثورة عربية شاملة، وبأن التركيز على استعادة الجولان سيقود إلى التخلي عن تحرير فلسطين، وانقسم الجانبان حول السياسة المحلية أيضاً. وبحلول عام ١٩٦٩، عانت سورية من ضيق اقتصادي ظهر في عجز التبادل الخارجي (النقص في العملات الأجنبية)، وعدم الاستقرار الزراعي بسبب الإصلاح الزراعي غير المكتمل الذي تفاقم نتيجة المحاصيل السيئة بسبب الأحوال الجوية. وفي الوقت نفسه، كانت الدولة بحاجة ملحة إلى مصادر دخل من أجل إعادة البناء العسكرية، حيث اقترح أنصار الأسد تحريراً اقتصادياً محدوداً لاسترضاء القطاع الخاص وتحفيز الاقتصاد؛ على سبيل المثال، أرادوا تأجير أراضي الدولة غير الموزعة الواسعة للمقاولين، الأمر المحرم عند الراديكاليين.

وفي مؤتمر عام ١٩٦٨، أذعن حافظ الأسد للتغيرات في السياسة، لكنه فاز في النهاية بـ «التدخل السياسي» في الجيش ـ والتحكم بالحزب من خلال حقه في إعادة بناء الجيش وإعادة دمج الضباط الذين جرى التخلص منهم لأسباب سياسية حسبما يراه مناسباً. وعلى أية حال، لم يرض أي من الجانبين بهذه التسوية؛ فقد حاول

الراديكاليون تحييد مؤيدي الأسد في منظمة الحزب، بينما حاول هو تعزيز فصيله في الجيش على حسابهم واستخدمه للتدخل في شؤون الحزب. كذلك حاول الراديكاليون تطوير المنظمة الفلسطينية الممولة من الحزب، الصاعقة، لتصبح قوة مسلحة قادرة على مواجهة دبابات الأسد، بينما حاول هو بهدوء كسب صف حزبي ثانٍ غير مصدَّق عليه. وقد أدى المؤتمر الحزبي الطارئ الذي دعي إليه في عام ١٩٦٩ لحل هذه الأزمة، إلى تسوية أخرى غير فعالة؛ حيث شُكِّلت حكومة جديدة تشارك فيها الفصيلان السلطة. وفي الواقع، إن «ازدواجية السلطة» الفعلية تركت فراغاً في السلطة، حيث تكاثرت شبكات العمالة والفساد. ورجح ميزان القوة في نظام الحكم تدريجاً لكفة الأسد، إذ أضعفت الهزيمة الإيمان بالنهج الراديكالي في الحزب، بينما بدا أن اقتراحات الأسد تقدم طريقاً لإحراز الموارد الاقتصادية المطلوبة. وقد فاز الأسد أيضاً بالدعم الضمني للبورجوازية وللعديد من قادة صفوف الحزب الوسطى المتذبذبة، بينما ضعفت سيطرة خصومه على أجهزة الحزب، وعلى دعم اتحاد العمال والمثقفين اليساريين (Petran 1972: 195-204, 239-248; Seymour 1970l; Kerr 1975; Van Dam 1981: 83-97; ABSP 1970; Torrey 1970).

احتلت ازدواجية السلطة المقام الأول في نتيجة «لأيلول الأسود» عام ١٩٧٠ عندما أمر الراديكاليون بالتدخل العسكري في الأردن للدفاع عن الفدائيين الفلسطينيين الذين كانوا يتعرضون للهجوم من الملك حسين. وعندما رفض الأسد، نتيجة لتهديدات الولايات المتحدة وإسرائيل، إلزام القوى الجوية بدعم الدبابات السورية، فاسحاً المجال للأردن في أن يهزمهم هزيمة نكراء، ثم أصدر أوامره بسلسلة تشكيلات عسكرية، محيّداً بذلك آخر المؤيدين العسكريين

للراديكاليين، دعت قيادة الحزب إلى اجتماع طارئ للحزب وإلى صرفه وحليفه، رئيس هيئة الأركان مصطفى طلاس، من منصبيهما. وقد رد الأسد على ذلك بانقلاب عسكري عزل الراديكاليين وسلم فصيله السلطة منفرداً. وعلى الرغم من سيطرتهم على أجهزة الحزب و«منظماته الشعبية»، لم يستطع الراديكاليون فعل شيء سوى تعبئة مظاهرات غير فعالة؛ حيث انتصر الأسد في الوقت الذي كانت فيه شرعية المؤسسات الحزبية والممسكين بالسلطة القسرية تواجه بأكثر الأشكال صرامة.

IV ـ بناء الدولة المتصدعة: حدود المأسسة

ترك البعث الراديكالي خلفه دولة أكثر قوة واستقلالاً ذاتياً مما كان عليه الكيان الهش الذي استولى عليه عام ١٩٦٣. وقد شُكلت مجموعة من المؤسسات الحاكمة التي دعمت السلطة، وبشكل جزئي جعلت التفضيل الأيديولوجي للحلول المعتمدة على اشتراكية الدولة (etatist)[١]، وعدم الثقة العميقة برأس المال الخاص والشعبوية الباقية التي لن تتبدد سريعاً شيئاً روتينياً. وعلى أية حال، في النواحي الرئيسية، فإن حصيلة جهود نظام الحكم ما كانت لتبني الدولة الثورية التي أرادها منفذوها المزعومون.

أ ـ البناء المؤسساتي وسياسة النظام الداخلية

لقد واجهت مأسسة الثورة عوائق كبيرة من البداية، فنتيجة

---

(١) Etatism = State Socialism وتعني اشتراكية الدولة، وهي نظام اقتصادي تتحقق فيه بعض الأهداف الاشتراكية من طريق العمل السياسي التدريجي (المترجم).

الانحلال التنظيمي في ظل الجمهورية العربية المتحدة، جاء حزب البعث إلى السلطة كعدد من الفصائل المتنافسة، المقسمة حسب الجيل، المنطقة، الانتساب الطائفي، وتفتقر إلى القيادة الموثوقة؛ حيث إن السابقين، مثل عفلق، كانوا يمتلكون بعض الشرعية، إلا أن قوة قليلة كانت تحت سيطرتهم، بينما اللجنة العسكرية لديها القوة ولكن القليل من الشرعية. وقد ملأت المحاولة فراغ القوة هذا بمأسسة السلطة في مركز دولة يسيطر عليها حزب لينيني لا يمتلك سوى نجاح متواضع جداً.

ومن المؤكد أن مؤسسات الحزب الجماعية قد بنيت وكل الفصائل أعطت كلمة لخدمة مبدأ «علاقات الحزب الموضوعية» ـ قواعد الديموقراطية المركزية ـ الذي سيسوي الصراعات السياسية. ومن شأن الهيئات التشريعية المنتخبة وضع السياسات واختيار وتجديد الهيئات القيادية الجماعية بتصويت الأغلبية؛ حيث تقوم الهيئات القيادية هذه بتنفيذ قرارات الهيئة التشريعية من خلال مكاتب متخصصة وتسلسل قيادي لشُعب وخلايا (فرق) مستويات الحزب الأدنى. وستكون الدولة مجرد ذراع للحزب والأنصار الذين يتولون المكاتب الحكومية الرسمية، الملتزمين بالانضباط الحزبي. وبشكل مشابه، فإن ضباط البعث العسكريين سيخولون المشاركة في اجتماعات صناعة السياسة الحزبية، لكن بالمقابل، سيكونون خاضعين للنظام الحزبي.

على أية حال، لم تكن الحصيلة الفعلية سلطة ممأسسة، إنما ازدواجية معينة بين السلطة والقوة. فمن جهة، حصلت مؤسسات الحزب على بعض الشرعية، حيث أصبح مؤتمر الحزب ميداناً هاماً حاربت فيه الفصائل وأحياناً وصلت إلى تسويات، ودون الشرعية

المكتسبة من خلال مؤسسات الحزب لم يستطع أي من المتنافسين (أو سياستهم) أن يسود بشكل نظامي. إلا أن شرعية الحزب قد أضعفت من خلال استخدام الفصائل المنافسة أو إساءة استخدام الإجراءات الحزبية الغامضة أو الخلافية للمصلحة الفصائلية. وعلى سبيل المثال، وبما أن الحزب كان لا يزال في مرحلة إعادة بناء نفسه، كان يمكن الاعتراف بأعضاء جدد أن يحول الميزان في رأي الحزب. وبهذا الشكل ناور المنافسون لإغراق صفوف الحزب، ومن ثم تلاعبوا بالانتخابات وملأوا الاجتماعات بالعملاء والأتباع، بينما سعوا إلى منع الخصوم من فعل الشيء نفسه وتخلصوا من عملائهم. وأيضاً، فإن علاقة السلطة الحاسمة بين أعضاء القيادة «القومية» وأعضاء القيادة «القطرية» التابعين لها رغم استقلالهم الذاتي ـ وخاصة الشروط التي تستطيع بظلها الهيئة القومية الأعلى تقنياً «حل» الهيئة القطرية ـ كانت غامضة؛ حيث إن سيطرتهم من طريق الفصائل المنافسة في صراع السلطة عام ١٩٦٣ ـ ٦٦ أنتج أزمات دستورية عديدة أصبحت فيها العلاقة بين هيئتي المؤسستين متنازعاً عليها بشدة. إن شرعية نتائج العملية السياسية كانت مرفوضة دائماً من قبل الفصائل الخاسرة، حيث إنها نتجت من إساءة واضحة في استعمال القوانين، أو لأن القوانين نفسها كانت خاضعة للنقاش .

وفضلاً عن ذلك، فإن ادعاء القوة من طريق الانقلاب العسكري والأدوار القيادية السياسية لضباط الخدمة الفعلية، بالإضافة إلى هذه المأسسة الهشة كان يعني أنه لم يكن هناك يد موثوقة أو حاسمة تستطيع أن تلعب بسياسات الحزب من دون أساس متين من الدعم العسكري. وهكذا، فقد كانت السياسة العسكرية من نقل، صرف، تعيين، وبناء تحالفات في الجيش تسير بشكل موازٍ

لسياسات الحزب. ولأن الضباط البعثيين فقط ـ في مقابل البعثيين المدنيين أو الضباط غير البعثيين ـ يستطيعون أداء دور موثوق في الميدانين الحزبي والعسكري، فقد عُينوا بشكل استثنائي كمنافسين سياسيين، وكان كل فصيل حزبي رئيسي ناجح يُؤيد من قبل ضابط سياسي. وفي النهاية، عندما لم يكن ممكناً حل النزاعات في مؤسسات الحزب، أثبتت العودة إلى التعبئة العسكرية المنافسة أنها الحاسمة، وساد التحالف الذي سيطر على القوة العليا: في الواقع، كان المثالان الرئيسيان لتغير القيادة الرئيسي ـ الذي حدث في عام ١٩٦٦ من «المعتدلين» إلى «الراديكاليين»، وذاك الذي حدث في عام ١٩٧٠ من الثلاثي الراديكالي إلى براغماتيي الأسد الجدد ـ قد حدثا بانقلاب عسكري. إن تبعية قوة السلاح اللينينية للحزب ـ للأيديولوجيا والشرعية ـ لم تتحقق قط، ومن هنا فقد استمر الاتجاه الحالي الهادف إلى الاستئثار بالحكم المدني تحت القشرة الهشة للشرعية المؤسساتية والإجراءات التي بنيت لاحتوائه.

ونظراً إلى أن الشرعية الإجرائية بقيت غير مستقرة ثابتة، وسلطة القادة وقواعدهم المؤيدة بقيت غير آمنة، فقد سعى المنافسون إلى بناء تحالفات قصوى من خلال استغلال كل رابط وانشقاق متوافر: شخصي، جيلي، طبقي اجتماعي، إقليمي، وقبل كل شيء طائفي. وفي خضم هذا المجتمع غير الآمن والمنقسم حيث تجذرت الطائفية والإقليمية (التعصب الإقليمي) عميقاً عبر التاريخ، مالت كتل إلى التشكل بين أولئك الذين أحسوا بدرجة كبيرة من الثقة المتبادلة، أي غالباً أولئك الذين هم من الإقليم نفسه و/أو الطائفة: ومن هنا مال العلويون، الحورانيون، الدروز إلخ، إلى التآزر ودعم بعضهم لبعض. وفي الوقت نفسه، فإن التحالفات الطائفية فقط يمكن أن تثبت تحالفاً رابحاً بشكل طبيعي. وبالتالي فقد بنيت التحالفات

المنافسة على روابط متعددة، حيث كانت مرنة، تتبدل مع الظروف والقضية، أكثر من «الكتل» الأساسية الصلبة، وفي المواجهات الرئيسية عامي ١٩٦٦ و١٩٧٠ فإن المعسكرات المعارضة كانت عبارة عن تحالفات طائفية، مدنية ـ عسكرية مع أفضلية للقوة أو الأيديولوجيا (Rabinovich 1972; Devlin 1976; Razzaz 1967; Seymour 1970).

ب ـ السياسات الطائفية وهيمنة الأقلية

رغم أن الطائفية لم تكن غاية بحد ذاتها، إلا أن المتنافسين في صراعات السلطة داخل نظام الحكم استغلوا مع ذلك الطائفية: وبالتالي، قام اللواء السُّني المعتدل أيديولوجياً أمين الحافظ في عام ١٩٦٦ باستغلال استياء السُّنة من هيمنة الأقلية، بينما قام صلاح جديد العلوي، باستخدام خوف الأقلية من استياء السُّنة ليلمّ شمل أتباعه الراديكاليين. وقد عُزز التمثيل الأولي غير المتكافئ للأقليات الطائفية في نخبة الحزب نتيجة التطهير الذي ابتلي به الخاسرون في صراعات السلطة، كما عُزز ميل المنتصرين ـ العلويين في كل مواجهة رئيسية ـ لوضع الأتباع الموثوقين من الرفاق الطائفيين غالباً في المناصب الرئيسية، الأمر الذي ضيَّق التمثيل الطائفي في النخبة وعزز إثارة السياسات الطائفية. وهكذا، في أوائل أيلول/سبتمبر عام ١٩٦٦، بدأ التحالف الراديكالي ينهك بجدية عندما تحالف العديد من الضباط الدروز الذين شاركوا في انقلاب عام ١٩٦٦، لشعورهم بأنهم مبعدون عن الدوائر الداخلية للسلطة، مع المنشقين الذين ما زالوا موالين للمعتدلين المطرودين الخارجين من الحزب في محاولة انقلاب بمساندة أردنية. وقد أخذ الانشقاق بعداً طائفياً واضحاً وعزز هيمنة العلويين على نظام الحكم نتيجة لانضمام

عناصر من فرع الحزب في جبل الدروز إلى التمرد، الأمر الذي أدى إلى التخلص من الأنصار الدروز الرئيسيين، وإهلاك القسم الأعظم من الدروز الذين يعتبرون عنصراً عسكرياً رئيسياً في نظام الحكـــم (Be'eri 1970: 166-169; Van Dam 1981: 67-78). وفي الصراع ما بين الأسد وجديد، كان كلا المعسكرين بالطبع، تحت قيادة الضباط العلويين وبتقاطعات طائفية، إلا أن تماسك سلطة الأسد عززت هيمنة العلويين في المركز.

ورغم ذلك، فإن الاندماج في دولة العلويين، القوة الاجتماعية السورية الأكثر اضطهاداً عبر التاريخ، أعطى الاشتراكية البعثية نوعاً من البروليتاريا البديلة دون شيء لتخسره من التغيرات الراديكالية التي كان ينفذها البعث. وهكذا، فإن المزاعم المشكوك في صحتها للضباط العلويين بأن الاشتراكية سمحت للأقليات الريفية «بإفقار القرية» (Be'eri 1970: 337)، تماماً كما فعلت الرأسمالية لمصلحة المدينة السُنية، عكست حقيقة اجتماعية واقعية جداً: إن الجماعة الفقيرة القليلة الأرض، التي لا تمتلك شيئاً إلا اندفاعها وراء التعليم والمهن، كان لديها كل شيء لتكسبه من اقتصاد تحت هيمنة الدولة يحول دون سيطرة البورجوازية الخاصة على الفرص. لكن ثورة البعث قدمت الفائدة أيضاً بشكل تمييزي لقطاعات أوسع من الطبقات الدنيا، لا للعلويين فقط.

ج ــ حدود التعبئة و«ثيرميدور» البعثية Thermidor[1]

على أية حال، لم يصل حزب البعث إلى تعبئة قوة تعزز ثورة

---

(١) Thermidor: هو الطور الذي يحدث في بعض الثورات عندما يتأرجح =

اجتماعية شاملة، فالثورة لا يمكن أن تتم بسهولة «من فوق» من دون وجود كادر كبير من ناشطي الحزب المنضبطين، واختبارهم قبل الاستيلاء على السلطة من خلال فترات طويلة من المخاطرة الشخصية التي تعزل الانتهازيين والمتذبذبين. الكثير من هؤلاء الذين تم جذبهم للحزب الحاكم بعد عام ١٩٦٣ كانوا مهنيين أو على استعداد لإساءة استعمال السلطة لتحقيق مكاسب شخصية أو جماعية (ABSP 1969)، ونتيجة لذلك، فقد استنفد البعث كمنظمة ثورية سريعاً.

وعلى هذا النحو، لم يطور البعث قدرة تعبوية جماهيرية كافية ليحجب المعارضة المدينية الحادة، وبالتالي انقسمت سورية بين نظام حكم ريفي عامي ومعارضة مدينية بقيادة ذوي المنازل الأرفع. وكان هذا وضعاً شاذاً لا يمكن تحمله نهائياً، حيث بقيت المدينة قوة هائلة، ثرية، وأكثر تقدماً ثقافياً، وبالكاد تخضع لسيطرة نظام الحكم. وكانت أموال ومهارات طبقاتها الوسطى والعليا أساسية لتنمية سورية، وخاصة أن القطاع العام لم يكن قوياً كفاية ليحل محل رأس المال الخاص كمحرك للتكديس والإنتاج، وفضلاً عن ذلك، كان ثمن محاولة أخذ مكان البورجوازية باهظاً. وفيما خسر الاندفاع اللينيني قدرته على التغيير سريعاً، حيث أدى قيامه بالتضييق شبه الاستبدادي على الحياة التشاركية المستقلة ذاتياً، وعلى القواعد المستقلة للقوة الاقتصادية بتخريب المجتمع المدني وإخضاعه، إلى إضعاف المصادر البديلة لطاقات التنمية، وإلى إبقاء

= بندول الساعة نحو الخلف باتجاه شيء يشبه دولة ما قبل الثورة، وتنسل فيه السلطة من بين يدي القادة الثوريين الأصليين. بمعنى آخر يقصد به الطور الزمني الذي يدور حول نهاية الثورة (المترجم).

القليل من الرقابة على إغراء نخب الدولة لإساءة استعمال سلطتهم.

عند هذا المأزق، بدت تجربة البعث وكأنها تكرر دورة حياة الثورات، ذلك أن التجاوزات اليعقوبية للراديكاليين عجّلت بإبراز الجنرال الوطني شبه البونابرتي الذي وعد بنهاية الصراع الداخلي، وبالدفاع عن الأمة ضد الأعداء الأجانب، وبنظام جديد أكثر تحرراً ما بعد الثورة. وكان على حافظ الأسد إعادة تشكيل الدولة بما يخدم أولوياته، وخاصة الصراع مع إسرائيل، الأمر الذي يتطلب معالجة نقطتي الضعف الرئيسيتين لاستراتيجية البعث الراديكالية من خلال سياسة داخلية للمصالحة مع المدينة، وسياسة خارجية «واقعية» لمواجهة التهديد الإسرائيلي.

الفصل الرابع

السلطة والسياسة في ظل قيادة الأسد

I ـ الأسد في السلطة: «الحركة التصحيحية»

كان من الصعب تمييز الفصيل البعثي الذي جلبه حافظ الأسد إلى السلطة عام ١٩٧٠ بشكل أولي في بنيته الاجتماعية عن منافسه الفصيل الراديكالي: فقد كان كلاهما من البورجوازية الصغيرة، طائفيين، تحالفات عسكرية ـ مدنية تحت قيادة الجنرالات السياسية العلوية. إلا أن كلاً منهما كان مدعوماً من أجزاء بارزة من المجتمع: الراديكاليون من المثقفين اليساريين واتحاد العمال، والأسد من ضباط الجيش الأوائل والبورجوازية. وفي الحقيقة، فإن بروز الأسد قد وسم نصر القوات المسلحة على أهل الفكر الراديكاليين. وقد كان هدف الأسد تقوية دولة البعث غير المستقرة وحشد سورية للحرب لاستعادة الأراضي المفقودة، وقد حوَّل بهذه العملية دولة البعث من

أداة للثورة الطبقية إلى جهاز سلطة في خدمة أهم أسباب وجودها.

وفي المؤتمر القومي الحادي عشر عام ١٩٧١، تزعم الأسد تعديلاً أيديولوجياً وسياسياً، حيث أصر على أن نظام الحكم ليس لديه أية نية لتغيير «الخط الاشتراكي القومي»، وصوَّر انقلابه على أنه «حركة تصحيحية» داخل الثورة لتعيدها فحسب إلى الطريق الصحيح. وعلى أية حال، بدلاً من الثورة، فإن الهدف «من أجل التقدم، الذي [كان] يحشد كل الموارد والقوة البشرية، [كان سيكون] تحرير الأراضي المحتلة» (ABSP 1971). وقد فرض هذا التبدل في الأولويات بدائل رئيسية في منهج الدولة البعثية. ومن المؤكد، أن السياسة الخارجية للأسد فضلت الانحياز إلى مصر، الشريك الضروري في أية حرب لاستعادة الجولان وفي التحالف المتين المستمر مع الاتحاد السوفياتي، المطلوب لدعم إعادة بناء القوة العسكرية لسورية. إلا أن الحصول على موارد دعم الاستعداد للحرب يتطلب انفراجاً في العلاقات مع العديد من الأعداء السابقين. لقد تم عقد تحالف مع دول النفط العربي المحافظة التي وفرت الموارد المالية مقابل وضع حد لجهود سورية بتصدير الثورة، كما كان يجب أيضاً استرضاء البورجوازية السورية، وفي محاولة لحشد المؤسسات التجارية الخاصة للهروب من الركود الاقتصادي وكذلك جذب الاستثمارات العربية، حيث حُررت السياسة الاقتصادية، للتقليل من سيطرة الدولة على التجارة الخارجية والاستيراد، رغم أن ذلك حدث من دون إجحاف بحق الدور العام المهيمن للدولة (Hinnebusch 1984a: 305-308)، الأمر الذي شجع إعادة تنشيط القطاع الخاص الخامل، الذي أنتج مع الوضع الزراعي المحسَّن انتعاشاً اقتصادياً في أوائل السبعينيات.

وقد وسعت سياسات الأسد قاعدة نظام حكم البعث، واكتسحت حملة تطهير القادة الراديكاليين الحزب، إلا أن معظم صفوف البعث وطوابيره اختارت التكيف مع القيادة الجديدة التي استمرت في توسيع قاعدة الحزب الجماهيرية المنظمة؛ وبالتالي حافظ الأسد على جوهر نظام الحكم. وشُكِّل في الوقت نفسه مجلس الشعب الجديد (البرلمان)، الذي تم من خلاله اكتساب طيف من الآراء تجاوزت جمهور الدائرة الانتخابية الرئيسية، هذا بالإضافة إلى التحرر الاقتصادي، والانفتاح على الدول العربية المحافظة، وإسكات العلمانية الراديكالية، وسلوك الأسد العام كمسلم تقي، والاسترخاء السياسي الملموس، حيث ساعد كل ذلك على الفوز برضوخ أقسام من رأي الطبقة المتوسطة البورجوازية والمحافظة لحكم البعث. كذلك تم كسب عناصر هامة من «المعارضة التقدمية» ـ الناصريون، الشيوعيون، والاشتراكيون العرب ـ أيضاً في الجبهة الوطنية التقدمية، التي وعد البعث المسيطر من خلالها بالتشاور معهم ومنحهم حق المشاركة في مهامات الدولة؛ وقد ذهب انفراج العلاقات بين الأسد والسادات في مصر أبعد من ذلك للفوز بتعاون الفصائل الناصرية. وقد وضعت كل هذه الإجراءات لاسترضاء وتكييف المجتمع المديني مع حكم البعث (Kerr 1975; Petran 1972: 249-257; Seale 1988: 169-83).

وقد أُكِّدَت حدود هذا التكيف بحدة من خلال الاضطرابات التي اندلعت عند كشف النقاب عن الدستور الجديد عام ١٩٧٣ الذي حافظ على الدور «القيادي» لحزب البعث في النظام السياسي، والذي أخفق في تسمية الإسلام ديناً للدولة. ورغم أن الأسد أذعن للتغير بتعيين الإسلام ديناً للرئيس ـ بينما يصر على أوراق اعتماده المختلف عليها كمسلم ـ إلا أن الاحتجاجات كان يجب أن تقمع

بقوة (Kelidar 1974). وعلى أي حال، فقد تم ضبط علاقات الدولة ـ المدينة البغيضة هذه بنشوب حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ مع إسرائيل التي حشدت السوريين وراء حكومتهم. وقد أكسبت الحرب نظام الحكم ذخيرة هامة من الشرعية القومية بسبب الأداء العسكري المشرف للنظام، والمكانة الدبلوماسية الجديدة التي أعطاها لسورية. وفضلاً عن ذلك، استفادت سورية من ارتفاع أسعار النفط الكبير وقت الحرب، حيث تسلمت تحويلات مساعدة متزايدة جداً من دول النفط العربية، وانتعش الازدهار الاقتصادي بتدفق هذه الأموال. كذلك ساعدت موجة الهجرة من أجل الوظائف ذات الأجور العالية في الخليج أيضاً على تكييف السوريين مع نظام الحكم، وخاصة أولئك الذين تم وضعهم في المواقع الأفضل للربح ـ التجار، الحرفيون من الطبقة الوسطى، والعمال المهرة .(Perthes 1995: 135-36). وقد بدا واضحاً بحلول منتصف السبعينيات أن «حركة الأسد التصحيحية» رسّخت في الواقع دولة البعث السابقة غير المستقرة.

II ـ تركيز السلطة

أ ـ الحكم المونارشي الرئاسي

استخدم الأسد المبادرة التي قام بها عام ١٩٧٠ ورأس المال السياسي المتراكم في ما بعد لإعادة تشكيل دولة البعث ـ من التجربة اللينينية الفاشلة إلى نظام هجين خاضع لحزب البعث، إلى نظام استبدادي «حكم ملكي رئاسي». كذلك فإن الأولوية الجديدة التي وضعت لتماسك الدولة أكثر من الثورة، وإدراك الهشاشة الحزبية للقيادة الجماعية، حدت بالنخبة الجديدة صراحة إلى اختيار نظام رئاسي قوي. وقد جعل الأسد الرئاسة موقع قيادة غير متنازع

عليه في دولة البعث، ومن خلالها، ركز السلطة الشخصية في يديه، حيث تسلم مقاليد مؤسسات السلطة الثلاث الكبرى؛ حيث تسلم قيادة الحزب كأمين عام له، ومن خلال قدرته بصفته رئيساً، تمتع بصلاحيات كاملة لتعيين وعزل الحكومات والقادة العسكريين. كما أن الهياكل الدستورية التي أحدثها كانت على غرار فرنسا الديغولية، التي كان فيها رئيس الوزراء مساعداً للرئيس ومكلفاً تنفيذ سياساته، والبرلمان مؤسسة تابعة من غير ريب.

وقد بُني صعود الأسد على أسس عدة؛ حيث كان النظام قد حقق مسبقاً استقلالاً ذاتياً عن الطبقات المهيمنة بكسر احتكارها على وسائل الإنتاج وتعبئة العمال والفلاحين من خلال حزب البعث. وبعد عام ١٩٧٠، حصل الأسد على استقلال ذاتي عن كل المجموعات في قاعدة سلطته من طريق خلق توازن بين بعضهم؛ حيث استخدم بداية قاعدته العسكرية ليحرر نفسه من قيود الحزب الأيديولوجية، ثم عزز «جماعة» من الأتباع العلويين الخاصين، غالباً من أقربائه، وتم تعيينهم لمهمات الأمن الحاسمة والقيادات العسكرية، الأمر الذي أعطاه استقلالاً أكبر عن الجيش الذي أصبح بعثياً (Kienle 1992; Perthes 1995: 146-154). وفضلاً عن ذلك أيضاً، وبسبب تلهفه لاسترضاء السُنة المدينيين، وخاصة الدمشقيين، فقد قام متعمداً بكسب عدد مهم منهم واختيارهم لمناصب عليا في الحزب، واختار كذلك العديد من التكنوقراطيين غير الحزبيين للحكومة. وقد مكّنه القيام بتحرير اقتصادي محدود من تشجيع البورجوازية الجديدة المعتمدة على الدولة، وتشكيل تحالف مع قسم من البورجوازية الخاصة الدمشقية، حيث مثّلت البورجوازية دعامة رابعة من الدعم الذي خفف من اعتماده على الآخرين. وهكذا، حصل الأسد على الاستقلال

الذاتي في الدولة من طريق الموازنة بين «مراكز القوة» في النظام (Dawisha 1978a)، وعلى استقلال المجتمع من خلال موازنة سلطة الدولة ومصالح القطاع الخاص (statist and private sector interests).

وبما أن الرئيس أصبح المصدر الرئيسي للمبادرات في النظام، فقد أصبحت شخصيته، قيمه، قوته وضعفه أمراً حاسماً لتوجه النظام واستقراره. ويمكن القول جدلاً، إن قيادة الأسد أعطت النظام مركباً معززاً من التماسك والمرونة المفتقر إليه حتى هذا اليوم. وقد كان تماسك سياسته متجذراً في تكييف سياسته وفقاً للحاجات الاجتماعية ضمن وجهة نظر بعثية بشكل أصيل للعالم، لأن أصوله ومهنته عكستا بصدق على المستوى الشخصي قصة بطولات البعث: من عائلة فلاحية، أصبح قائداً بعثياً في المدرسة الثانوية، ثم انضم إلى القوات الجوية حيث ساعد وهو ضابط شاب في تسلم الحزب زمام السلطة. وبالتساوي مع ذلك هناك أمر مهم، أنه اختبر صدمة التَرَؤس عندما كان وزيراً للدفاع في الهزيمة المدمرة عام ١٩٦٧، وبعد ذلك أصبح هاجسه استرداد أرض سورية وكرامتها.

وقد أثبت الأسد من خلال تصميمه وذكائه وتكريس نفسه لمهمته صلابة وعناداً للحد الأقصى في سعيه وراء المبدأ القومي في الصراع مع إسرائيل. وقد بدا الميكافيلي الصلب مستعداً لاستخدام أي وسيلة في صراع القوة الإقليمي وللدفاع عن نظامه. وكان مستعداً أيضاً كبراغماتي واقعي لإخضاع الأيديولوجيا لحقائق القوة، ومن ثم تعديل البعثية للتكيف مع مصالح البورجوازية في الوطن والمتبرعين العرب في الخارج. وفضلاً عن ذلك، وعلى عكس

الراديكاليين البعثيين الذين تحدوا المصالح الضخمة بغض النظر عن النتائج، فقد وسمت سياسة الأسد بالحيطة، والتماسك الصبور، وإحداث تعديلات إضافية لتغيير الظروف (Maoz 1975, 1978; Seale 1988).

وفضلاً عن ذلك، كان الأسد على ما يبدو المصدر الرئيسي للمبادرة والمسؤولية في النظام. وكشخص شديد الحب لعمله، كان مشهوراً بجلسات عمله الماراتونية، وكمثال على ذلك، فقد فاوض شخصياً وزير الخارجية الأميركي بيكر لمدة سبع ساعات متواصلة حول شروط مؤتمر مدريد للسلام. وفي سورية، أبقى إصبعه على نبض النظام، يخابر أعضاء النخبة حتى في منتصف الليل لتقديم تقاريرهم (Seale 1988: 340-44).

وأخيراً، أصبحت منزلة الأسد الشخصية مصدر القوة للنظام. ومن المؤكد، أن الأسد لم يطور قطّ كاريزما ناصر، بسبب الخلفية السرية الاعتيادية لمشاهد قائد غير مريح بالأسلوب الشعبي، ولكنه مع الوقت عزز مكانة شعبية فريدة بين نخب النظام، وكسب الاحترام على مضض حتى من العديد ممن يكرهون النظام، بسبب أمانته الشخصية، وبسبب الاستقرار النسبي في البلد، والفعالية الأكبر في الخارج التي وجهها حكمه. إن معظم السوريين، وخاصة الجيل الذي لم يعرف حاكماً غيره، لم يروا أي بديل للرئيس.

وكان ثمن هذا الاستقرار المتين والفعالية توريث مركز الدولة. ومهما كانت الدعامات المؤسساتية الجماعية التي ربما وفرها أعضاء قيادة البعث مرة، إلا أن جعل السلطة شخصية في الرئاسة أدى إلى إضعافها. وبما أنه كلما تلاشت الأيديولوجيا توطدت السياسة، فقد تحمل الأسد الفساد بشكل متزايد، بينما كان يحيط نفسه

بشخصيات مطواعة، حيث سمح لهؤلاء الرجال غير القادرين على الحصول على الثروة من خلال رواتبهم الوظيفية المتواضعة، بأن يغتنوا من طريق أخذ العمولات أو التهريب، مع إعطائهم حصة غير مشروعة. وفي أحسن الأحوال وضع صرف الأسد، من حين لآخر، للكثير من الفاسدين حدوداً لنطاق الفساد الذي يمكن أن يحتمل. وقد كانت هذه العملية أيضاً تعني أنه كان هناك القليل فقط، إن وجد، من زعماء الاستقلال ذوي المكانة الرفيعة لقيادة وتقوية المؤسسات الأخرى في الدولة حول الرئاسة. ونظراً إلى انتشار العبادة الرسمية للشخصية، فقد تم التضييق بثبات على مجالات الجدل حول سياسة الأسد، إن كان داخل دوائر الحكم أو خارجها (Seale 1988: 455-59; Sadowski 1985; Wadeen 1999).

ب ــ تركيب النخبة: حكم العلويين؟

يشار إلى نظام الحكم السوري غالباً من قبل نقاده بحكم الأقلية، أو أكثر تحديداً حكم العلوية. وفي الحقيقة، إن استراتيجية الأسد لتماسك السلطة، بالاعتماد على الأقارب والقبلية، عزز بالضرورة هيمنة العلويين، وفيما أدت العصبية الطائفية دائماً دوراً في تدعيم الأنظمة المختلفة ــ فقبل العلوية كان الدروز، الحموية، الأكراد ــ وصلت في ظل نظام الأسد إلى انسجام لم يسبق له مثيل. وقد مثّل خضوع هيئات حزب البعث القيادية الجماعية لرئيس علوي مدعوم من أجهزة علوية تزايداً هاماً في قوة العلويين. وقد كان الضباط العلويون حول الأسد الذين أتوا، على نحو ملائم، ليعينوا «بارونات»، محوريين لأنهم، كأقرباء شخصيين أو موكلين للرئيس حصلوا على امتيازات للاقتراب منه من خلال مناصب في

الحزب للسيطرة على عتلات القسر. ولذلك فقد كانوا في مناصب فذة ليتصرفوا كوسطاء أو سياسيين، وجرى تعيينهم بشكل استثنائي ـ وخاصة في أوقات الأزمات ـ لصياغة النتائج.

وحتى أوائل الثمانينيات، كان شقيق الرئيس، رفعت الأسد، الذي يقود سرايا الدفاع، البارون الأول في النظام. وترأس عدنان الأسد السرايا التي سيطرت على طرق مداخل العاصمة وحرست مواقع قياداتها. بينما سيطر عدنان مخلوف صهر الرئيس على الحرس الجمهوري. كذلك ترأس علي حيدر القوات الخاصة، التي تستخدم ضد الأعداء المحليين والأعداء الخارجيين أيضاً. وترأس إبراهيم العلي الجيش الشعبي الشبيه بالميليشيا. وربما كان محمد الخولي، رئيس الاستخبارات ومنسق اللجنة في الرئاسة أكثر مساعد موثوق للأسد، بينما أثبت علي دوبا، رئيس الاستخبارات العسكرية، أنه أكثر بارونات النظام صلابة. وقد تسلم أيضاً العلويون التابعون للأسد عدداً كبيراً غير متناسب من المواقع القيادية العملية العليا، وخاصة الوحدات المدرعة الصانعة للانقلابات؛ اللواء شفيق فياض، قائد الفرقة الثالثة الحاسمة لمدة طويلة، كان موالياً صلباً للأسد، بينما اثنان من الألوية العلويين، إبراهيم صافي وعدنان بدر حسن، مددت مدة توليهما لمنصبهما كقائدي الفرقة الأولى والتاسعة. وفي أواخر التسعينيات، استبدل اللواء السني حكمت الشهابي، باللواء العلوي علي أصلان، رئيساً لهيئة الأركان. (Batatu 1981; Seale 1988: 181, 428-437; Drysdale 1979; Perthes 1995: 150-151).

إذا كان البعثيون العلويون قد أدوا في البداية دور البروليتاريا البديلة

في جعل البعث راديكالياً، فإنه بحلول السبعينيات، تحول «البارونات/الأقطاب» البعثيون حول الأسد إلى نخبة صاحبة امتيازات وذات صلات زبائنية مع المجتمع العلوي. من أجل منح القيادة جوهراً وطنياً تم تعزيز الهوية والتماسك لدى العلويين، وغالباً ما تبع العلويون في السلطة قواعد مجتمع القرابة في تفضيل أقربائهم في التوظيف، والأكثر أهمية في الدخول بسلك الضباط. وقد أبرز استياء هؤلاء الذين تركوا خارجاً ـ عادة السُنة ـ بشكل طبيعي وعيهم بهويتهم، الأمر الذي زاد بدوره من تماسك العلويين في الدفاع عن امتيازاتهم. إن استخدام العلويين للجيش والشرطة والقطاع العام للخروج من القرية وتحسين ثرواتهم جعل لهم مصلحة في المحافظة على الأدوار المهيمنة لمؤسسات الدولة على السوق الخاص، حيث تحتفظ البورجوازية السنية بالقوة. وفي مناخ كهذا، مالت الهويات الطبقية لأن تستبدل بالطائفية التي أصبحت أكثر بروزاً خلال مواجهة حركة الإخوان المسلمين (١٩٧٦ ـ ٨٢) لما تسميه «النظام العلوي». وخلال هذه الفترة، أظهر التوتر ما بين الطوائف صراعات أيديولوجية داخل نخبة النظام نفسها، حيث كان البعثيون السُنة مستعدين لتسوية الخلافات مع الآراء المعارضة أكثر من المتشددين العلويين.

ولكن من الخطأ التفكير بأن النظام كان بشكل حصري نظاماً علوياً، أو أن الهيمنة العلوية ترجمت بشكل حصري إلى سياسة من الامتيازات الطائفية والتنافسية، حيث بقيت النخبة العليا ائتلافاً طائفياً. وقد كان على الأسد بعد أن استولى على السلطة من خلال التحالفات مع الضباط السُنة السابقين وسياسيي الحزب، مثل عبد الحليم خدام، حكمت الشهابي، ناجي جميل، عبد الله الأحمر، ومصطفى طلاس، أن يتشارك السلطة معهم على الأقل

مبدئياً. وقد تحمَّل هذا الألم حتى لا يعرَّف كقائد للكتلة العلوية في النظام، وقام عمداً باختيار السُّنة ذوي الاعتبار ليكونوا في الحزب وأجهزة الدولة، ووقف على رأسهم ووازن بين النخب من الخلفيات الطائفية المختلفة. وإلى حد كبير، كانت القوة في النخب العليا مشتركة بين مجموعتين مهيمنتين: الضباط العلويين في مركز الرئيس الداخلي، والسُّنة الدمشقيين باتصالاتهم الهامة مع المجتمع التجاري السني.

ثانياً، إن تركيب الصفوف الثانية من النخبة بقيت طائفية، وهكذا، تقاسم السلطة في قيادة الحزب العسكرية الفعالة ٣٤,٤ بالمئة من السنة مع ٣٧,٧ بالمئة من العلويين، بينما كان تمثيل المجتمعات الدينية في مجلس الوزراء (مجلس وزراء الحكومة)، رغم كونه تمثيلاً غير كافٍ للأغلبية السنية، أكثر تناسباً مع حصصهم في عدد السكان: وبالتالي فقد تسلم السنة في الأعوام ١٩٦٣ ـ ١٩٧٨ نسبة ٥٨,٢ بالمئة من المناصب، والعلويون ٢٠ بالمئة، الدروز ٦,١ بالمئة، الإسماعيليون ٥,٦ بالمئة، والمسيحيون ٧,٤ بالمئة (Van Dam 1981: 126-129). وحتى السُّنة القرويون لم يستبعدوا: في الحقيقة ظهر في أواخر الثمانينيات العديد من البعثيين السُّنة من مدينة درعا على قمة الحزب وأهرامات الدولة.

ثالثاً، كان للسياسيين العلويين هويات متعددة إلى بالإضافة إلى الطائفة، بما في ذلك الأيديولوجيا والمهنة. وقد صوَّر بعضُ السُّنة، العلويين كشبكة متضامنة سرية يأخذون أوامرهم من شيوخهم، ولكن في الواقع، كان النزاع الداخلي العلوي، مثل تنافس جديد ـ الأسد، مرضاً مستوطناً، وقد تمايز العلويون اجتماعياً بشكل كبير (Drysdale 1979; Maoz 1976: 277-278; Van Dusen

.(151-141 :1975 وفي القمة كان هناك حفنة من بارونات النظام ذوي النفوذ والأغنياء، حيث يعيش بعضهم بشكل طفيلي على حساب الدولة أو كسماسرة بينها وبين القطاع الخاص؛ وقد ترأسوا شبكات زبائنية من الشباب العلويين المهمشين الذين لا أملاك لهم ـ حرفياً الكتلة البروليتارية ـ (lumpenproletariat) والذين غادروا قراهم بأعداد كبيرة لينضموا بشكل جماعي إلى ميليشيات أمن النظام المتعددة. وآخرون من النخبة السياسية العلوية الذين احتُرموا لجدارتهم وخدمتهم للدولة؛ ومثال على ذلك، الضابط المحترم اللواء علي أصلان نائب رئيس هيئة الأركان لسنوات، بينما كان العديد من التكنوقراطيين العلويين يحركون القوى خلف صناعات القطاع العام. في الحقيقة، بين البارونات/الأقطاب والكتلة البروليتارية العلوية، أنتج العلويون طبقة بفكر متحرر من المهنيين: أطباء، اقتصاديون، مثقفون، حيث كانوا بعضاً ممن ازدروا العيش على حساب الدولة (Batatu 1981; Faksh 1984: 137, 143-147).

ومن المؤكد أنه في أوقات الصراعات الطائفية الحادة، قد تتقارب مصالح النخبة العلوية «الحديثة» و«التقليدية» للدفاع عن الجماعة ككل؛ حيث كان يعتقد أن الرئيس والشيوخ يلتقون في اجتماعات سرية طائفية في القرداحة، قرية الأسد، خلال التمرد الإسلامي (Kramer 1987: 251). على أية حال، عادة ما تتقاطع شبكات الزبائن مع الخطوط الطائفية، حيث الوسطاء العلويون المنافسين كل لديه حلفاء من السُّنة أو أتباع من الزبائن السُّنة. وعلاوة على ذلك، لم تكن السياسة العامة والإنفاق في حالة انحياز طائفي أو مناطقي لمصلحة علويي اللاذقية (Perthes 1995: 184-85). ولم تكن العشائر العلوية وحدات فعالة في العمل

السياسي. ورغم أن النظام بدا كأنه استعمر من قبل المافيا العلوية حول الأسد، إلا أن تعقيد النظام عمل في الواقع ضد حكم الطائفة الواحدة؛ وبالتالي حتى الأكثر تمرساً في الطائفية، رفعت الأسد، أقام تحالفات مع البورجوازية السنية، ومهنيي الطبقة الوسطى، وأجهزة الحزب، وأدرك أنه لا يمكن تضامناً علوياً بسيطاً أن يحكم سورية.

ومن الممكن فقط عندما يندمج أعضاء نخبة السلطة، العلويون وغير العلويين، مع الفصائل المختلفة من البورجوازية السنية الجديدة والقديمة في طبقة مهيمنة لها مصلحة في النظام، أن يحيد الانشقاق الطائفي من خلال تضامن طبقي في القمة، إلا أن هذه العملية بطيئة ومقنّعة. وتبقى الزيجات المتبادلة بين العلويين والأرستقراطية القديمة أو البورجوازية التجارية هي الاستثناء. وكان أحد العوائق أمام توسيع الزيجات المتبادلة هو أن العديد من النخبة العلوية هم من الجيل الأول في السلطة ولديهم زوجات في القرية؛ ولكن بحلول التسعينيات، كان من الممكن لأولادهم الذين دخلوا في أعمال مع شركاء سُنة وأصبحوا من أصحاب الامتيازات، ويفتقرون إلى خوف آبائهم من البورجوازية أن يسعوا ويُقبلوا ضمن البورجوازية على نطاق أوسع من خلال الزواج.

ويبقى الاستياء من الهيمنة العلوية المصدر الأساسي لعجز شرعية النظام، ليس فقط لأن الكثير من النخبة هم علويون، بل لأن الكثير منهم يتباهى بامتيازاته وبحصانته من القانون. حتى إن التضامن العلوي شكّل درعاً لا غنى عنها للنظام: حيث إن فوائدهم من النظام غير المتكافئة مع الآخرين، وخوفهم من الانتقام الذي قد يتعرضون له عند سقوطه أعطاهم مصلحة قوية لإبقائه،

وكما أظهر القمع في حماه عام ١٩٨٢، فقد كان لديهم القوة القسرية والإرادة ليدافعوا عن النظام من دون تحفظ. وهذا التعصب يقوض ويقوم مقام تشكيل مؤسسات شرعية في مركز الدولة.

III ـ السلطة والسياسة:

أ ـ السياسة العليا: الرئيس في القيادة

إن صنع القرار في شؤون السياسة العليا الرئيسية، التي هي الدفاع والشؤون الخارجية، الاستراتيجية الاقتصادية الكلية، وقضايا الأمن الداخلي، تُقرر من قبل الرئيس والقادة الرئيسيين في الدائرة الداخلية. ولم تكن نخبة السلطة حول الأسد، ـ على الأقل مبدئياً ـ مجرد هيئة يستطيع أن يصرفها أو يتجاهلها حسب إرادته، وبالمقارنة مع عهد ما قبل ١٩٧٠، فقد كان هناك تحول ضئيل ملحوظ في صفوفهم. على أية حال، لم يطور أحد منهم قواعد مستقلة صلبة من السلطات. وكان نائب الرئيس خدام من بين المساعدين الملازمين للأسد، يمتلك المجموعة الأكثر توازناً من مصادر قوة السلطة؛ حيث إن رفيق الحزب الأقدم للأسد، كان له أقدمية حزبية أساسية، وصلات مع وسطاء السلطة العلوية وتحالفات داخل الجيش. كذلك تمتع الجنرالات الكبار مثل حكمت الشهابي ومصطفى طلاس بتمديد فترة تسلمهم لمناصبهم العليا لمدة استثنائية، رغم أنهم مارسوا السلطة كمساعدين ملازمين وموثوقين للرئيس أكثر من كونهم ممثلين للقوات المسلحة أو للجمهور السُّني. وكان البارونات/الأقطاب العلويون ذوي نفوذ بشكل استثنائي في شؤون أمن النظام.

ويبدو أن الأسد كان حساساً ومقيداً بآراء الزملاء القدامى في

اتخاذ القرارات المحورية، وعانى ليصل إلى إجماع عليها. وقد بدا في الحقيقة، أنه يشرف على فريق متلازم تجذَّر تماسكه بالمصلحة المشتركة في حماية الشرعية، والثروات، والإمكانات، وسلامة الأراضي الإقليمية للدولة ـ وبكلمة، «مبررات وجودها». ورغم ذلك، كان للأسد دائماً الكلمة الأخيرة ـ وغالباً الأولى ـ في كيفية حماية هذه المصالح وهو من يقرر من الذي يشارك في العملية الاستشارية. ومع ارتفاع مكانته مع الوقت، انخفضت النخبة من زملاء إلى ملازمين. حيث لم يجرؤ أي من أعضاء النخبة على تحدي إجماع تحت قيادة الأسد وبقي في السلطة؛ وتوحي سهولة صرف اللواء ناجي جميل، المتعاون السُّني مع الأسد لوقت طويل الذي تشاجر معه في وقت التمرد الإسلامي، بالمدى الذي كانت عليه هذه الحالة (Seale 1988: 324; Perthes 1995: 182).

ب ـ النخبة العسكرية: الحرس الجمهوري، مجموعة النفوذ

منذ عام ١٩٧٠ والقوات المسلحة ـ لدرجة ما ـ خاضعة للرئاسة، إلا أنها بقيت العامل الأكثر فعالية والذي ـ خاصة في وقت الأزمات ـ لديه الإمكان لصياغة النتائج. ومع ذلك، وبعيداً عن كونها الدعامة، فقد تمايزت إلى ثلاث مجموعات مميزة لكن متداخلة: بارونات الأمن العلويون في الدائرة الداخلية للأسد، والضباط البعثيون، والضباط المهنيون.

وبينما أعطت جماعة الأسد من البارونات/الأقطاب قاعدة سلطوية شخصية له، كانوا ـ للمفارقة ـ يشكلون التهديد الرئيسي المحتمل له. ومن المؤكد، لكونهم مقسمين ويفتقرون إلى الشرعية العامة، لم يكونوا مؤهلين بشكل فردي لتحديه، وعندما يُظهر بعضهم

علامات على تحويل مؤسساتهم العسكرية إلى إقطاعيات شخصية، كان الأسد يصرفهم من الخدمة أو يوزّع مسؤولياتهم. وكانت وكالات الاستخبارات المتعددة التي ترأسوها يراقب بعضها بعضاً، كما كانت أيضاً تراقب المعارضة (Perthes 1995: 153-54).

مع ذلك، فإن الوحيد من بينهم الذي حاول بناء قاعدة مستقلة من السلطة، وتجرأ على تحدي سياسة الرئيس مع نتائج كارثية على تماسك النظام، كان رفعت الأسد شقيق الرئيس. حاول رفعت الأسد أولاً، مستخدماً علاقته الفذة بالرئيس ووحدات حرسه الجمهوري كقاعدة، أن يمدّ شبكات التابعين عبر الدولة والمجتمع إلى التابعين العلويين، والبورجوازية وأقسام من الطبقة الوسطى المهنية التي نظمها في عصبة خريجي الجامعة. وقد لجأ إلى أكثر استراتيجيات تعزيز السلطة التقليدية في العالم الإسلامي، وهي الزيجات المتعددة من عائلات مختلفة ذات نفوذ، معتمداً على هذه الاستراتيجيات وطرق صلات أخرى مع القوى التي كانت، في وقت أو آخر، خصوماً تاريخية للنظام: المارونيين اللبنانيين، السعوديين، وحتى الأميركيين. إن دعوة رفعت للسلطة لم تكن فقط على حساب مؤسستي السلطة الرئيسيتين في النظام، الجيش والحزب، إنما بدت مع مرور الوقت مصحوبة بجهود لتعزيز أجندة أيديولوجية «يمينية» بديلة ــ مؤيدة للغرب، ومؤيدة للبورجوازية ــ مقابل المدّ البعثي. حتى إنه تجرأ على كسر إجماع في السياسة الخارجية، معارضاً بوضوح تحالف سورية مع إيران ضد العراق.

وقد أتى وقت كشف الأوراق عام ١٩٨٤ عندما مرض الرئيس، وأخذ رفعت موقعه لتسلم زمام السلطة، بينما التأمت باقي نخب السلطة ضده، بما فيها القوات المسلحة العلوية بقيادة شفيق فياض.

ونشرت الفصائل العسكرية قواتها في الشوارع، وكان تجنب إراقة الدماء على ما يبدو ممكناً فقط عندما تعافى الرئيس واستخدم سلطته ضد رفعت. إلا أن الإساءة التي تعرض لها من الجيش والحزب من خلفه، كانت أيضاً مركزية لتعطيل رفعت، حيث تجلت سلطة مصالح البيروقراطية مقابل أكثر شبكات التابعين فعالية. إن ظهور قاعدة سلطة رفعت البديلة خارج المؤسسات الرسمية وبقيادة جناح من «العائلة المالكة»، على سبيل المثال، يحمل كل علامات النظام الوقفي (التوريث السياسي). وقد كبح الانهيار اللاحق للحرس الجمهوري لرفعت شبكته العميلة الممتدة «دولة داخل الدولة»، وعززت أيضاً المركزية واستقلالية الرئاسة؛ لتصبح «الدعامة الوحيدة التي ترفع الخيمة» (Seale 1988: 421-440; Drysdale 1984).

وعلى الرغم من أن البارونات/الأقطاب كانوا الفاعلين الرئيسيين، إلا أن الأعضاء العسكريين الآخرين في حزب البعث استمروا بإرسال المندوبين لمؤتمرات الحزب، والأقدم منهم احتلوا مقاعدهم في اللجنة المركزية والقيادة القطرية (Devlin 1983: 59). ورغم أنه لا دليل على أنهم كانوا مجموعة مُتَدَبّرة فكرياً، إلا أن هؤلاء الضباط القدامى المسيسين استمروا في المناورة لإدخال حلفاء وتابعين لهم في الحزب والحكومة، وسياسيين مدنيين طموحين تباعاً ساعين وراء مساندتهم.

إن فيالق الضباط المحترفين التي مثلت طويلاً في الدائرة الداخلية للرئيس من قبل رجال مثل رئيس هيئة الأركان حكمت الشهابي، كانت مجموعة ذات مصالح مشتركة وقوية، وذات نفوذ بشكل استثنائي في قضايا الحرب والسلم في البلاد في دولة تعتبر في حالة

تأهب دائم للحرب. وإذا ما كانت تعتبر ميزانيتها مؤشراً، فإنها قد تمتعت بالمنافذ الأولية للمصادر التي تحتاجها للحفاظ على المقدرات في سباق التسلح مع إسرائيل. واستمر تعيين الضباط السابقين في الوزارات أو الشركات العامة، كذلك فإن المشاريع العسكرية التي دخلت أيضاً السوق المدنية من خلال البضائع والبناء قد أعطت النخبة العسكرية حصة في الاقتصاد المسيطر عليه من الدولة (Drysdale 1979: 372; Picard 1988).

ج ــ السياسة البيروقراطية: العوامل والقضايا

في أوقات «السياسة العادية»، كان الرئيس يسمح باتخاذ القرارات في الشؤون الأقل شأناً ضمن مؤسسات دولة البعث. وكان الأمر المركزي في هذه «السياسة البيروقراطية» هو التنافس بين بيروقراطيي الحزب والحكومة، حيث أظهرت أجهزة الحزب التي تميل إلى تمثل التماسك الريفي الأولي للنظام، مهمتها بالدفاع عن أيديولوجية البعث ومقاومة إسهاب السلطة في البيروقراطية الحكومية بصلابة، والتي هي حكر على التكنوقراطيين ذوي العقول المتحررة والطبقة الوسطى المدينية. على أية حال، وبشكل متزايد فإن المنافسات القطاعية أو الإقليمية على الميزانية والثروات تقاطعت عبر هذا التقسيم مع، على سبيل المثال، مسؤولي الحزب والدولة في الصناعة المحرضين على أولئك الذين في الزراعة، أو الذين من إقليم ضد آخر. كذلك إن جماعات المصالح الاتحادية ــ العمال، الفلاحين ونقابة الحرفيين ــ كانوا أيضاً لاعبين في السياسة البيروقراطية.

وقد تمركز الكثير من السياسة البيروقراطية حول تنفيذ السياسة، وخاصة الصراع على الميزانية والسلطة القضائية، الذي غالباً ما كان يدور في القيادة القطرية، الجهاز التنفيذي الأعلى للحزب، ومجلس

الوزراء أو هيئات التخطيط. والكثير من سياسة النخبة كانت بشكل أساسي حول منافسة شبكات التابعين المنافسة، وغالباً ما تتقاطع مع الخطوط المؤسساتية، لحصر الثروات العامة وتوزيع المحسوبيات على التابعين. وعلى سبيل المثال، فقد حارب التحالف المعارض من البارونات/الأقطاب العلويين، مسؤولي الدولة الرفيعي المستوى والوكلاء المعتمدين للسيطرة من أجل منحهم عقوداً ومهمات لهم مصلحة فيها.

وكان الرئيس يرصد السياسة البيروقراطية بنوع من الإشراف من طريق الهاتف من قصره الرئاسي، وعادة ما يتدخل فقط عندما تسوء الأمور أو لحل الخلافات أو لكسر المآزق في النخبة (Steale 1988: 340-44). وتقدم هذه السياسة المجزأة القليل من الانسجام مع مفهوم الدولة البورجوازية الذي يسعى وراء مصلحة طبقة متماسكة، بينما يعتبر أكثر تناغماً مع فكرة الحاكم «البوناپارتي» الذي يقف في الأعلى ويستخدم تنافسات أولئك الذين في الأسفل. على أية حال، إن نتائج العملية ـ استخدام السلطة للحصول على الثروة، واستخدام الثروة للتأثير في السلطة ـ منسجمة مع الترسيخ الطويل الأمد «للطبقة الجديدة».

د ـ ميادين السياسة البيروقراطية:

تجلّت السياسة البيروقراطية بشكل رئيسي في ميدانين متداخلين: أعضاء قيادة الحزب، ومجلس الوزراء.

١ ـ أعضاء قيادة الحزب: إن هيئة صنع القرار الأعلى في الحزب (بين المؤتمرات) كانت رسمياً جلسة مشتركة من القيادتين القومية والقطرية، والتي مثلت «المكتب السياسي» للنظام. ومنذ عام

١٩٧١، كان الرئيس الأسد يقود كلتا القيادتين، موحداً بين يديه سلطتي الأمين العام والأمين القطري؛ وكان هناك أيضاً أمناء مساعدون لكل قيادة. وكانت القيادة القطرية، السلطة الرئيسية لحكم سورية، ترشح رسمياً الرئيس ومن خلاله تعين مجلس الوزراء. وكان يلحق بالقيادة مكاتب متخصصة مسؤولة عن إدارة الحزب الداخلية (مكاتب المالية والتنظيم)، و«المنظمات الشعبية» الاتحادية، والمجالات الوظيفية المتعددة (مكاتب للفلاحين والزراعة، الاقتصاد، التعليم، العمال، الشباب...إلخ). أما القيادة القومية، التي هي نوع من «الكومنترن» (Comintern)[1] البعثي، فكانت مسؤولة عن عقيدة الحزب والعلاقات الخارجية والأحزاب السياسية العربية.

تنتخب هاتان القيادتان، من حيث المبدأ، من قبل مؤتمراتها الخاصة، وهما مسؤولتان أمامهم. وكانت الهيئة القطرية السورية مسيطرة عملياً، بينما كانت الهيئة القومية الأعلى تقنياً لا تزيد على جلسة لاحقة للمؤتمر القطري، مع إضافة مندوبين عن منظمات البعث خارج سورية (مثل لبنان وفلسطين)، يجري فيها تشاور حول السياسة العربية والخارجية. ومنذ عام ١٩٨٥، استبدلت مؤتمرات الحزب، بتعليق مؤقت، بهيئة نخبوية أصغر بكثير، اللجنة المركزية للحزب (Hinnebusch 1990: 167-68) (See Figure 4.1).

---

(١) هذا المصطلح مأخوذ من بداية الكلمتين التاليتين (Communist International) ويقصد به الأممية الشيوعية، التي تعرف بالأممية الثالثة، وهي منظمة شيوعية عالمية تأسست في موسكو في مارس ١٩١٩، بهدف الصراع بجميع الوسائل المتاحة، بما فيها القوة العسكرية، من أجل إسقاط البورجوازية العالمية، ومن أجل خلق جمهورية سوفياتية عالمية كمرحلة انتقالية باتجاه الانحلال الكامل للدولة (المترجم).

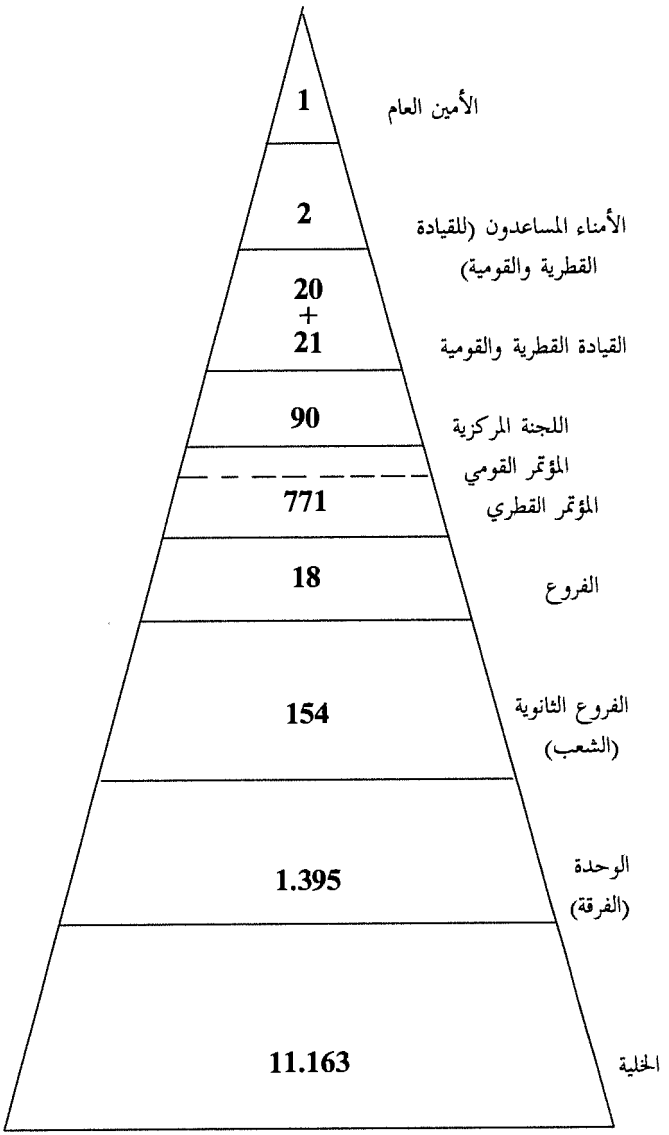

الشكل 4.1 هيكلية حزب البعث (تشير الأرقام إلى مقدار الوحدات التنظيمية الدنيا وعضوية الأعضاء الأعلى)

وتشكل العضوية في قيادات الحزب، والتي هي أعلى من مجلس الوزراء، قمة السلطة تحت الرئاسة والنخبة العسكرية. وبما أن البعث كان خاضعاً بشكل كبير للرئاسة، فلم تعد، على أية حال، مناصب الحزب العالية تعطى بالضرورة سلطة حقيقية. وكان سياسيو الحزب الأقوياء القلائل هم أولئك القادرين على الجمع بين مناصب الحزب ومصادر القوة الأخرى. على سبيل المثال، كان عز الدين ناصر، على رأس القيادة القطرية منذ الثمانينيات، علوياً يمتلك صلات مع القوات المسلحة وشخصية ذات نفوذ، وهو الذي ترأس (وقوّى) اتحاد العمال العام، الذي من خلاله استخدم نفوذه للتأثير على القطاع العام، وكان يعتبر من قبل تجار القطاع الخاص خصماً رئيسياً. كما أن سليمان قداح، الأمين العام القطري المساعد لمعظم فترة الثمانينيات والتسعينيات، ترأس المكتب الأعلى لكنه كان يفتقر إلى قوة النفوذ الشخصية المشابهة.

ومع ذلك فقد أعطى أعضاء الحزب بعداً مؤسساتياً معيناً لصنع السياسة. وقد عملت القيادة القطرية كعضو صانع للقرار متوسط المستوى، حيث تصوغ ـ ضمن التعليمات الرئاسية ـ سياسات ملموسة اجتماعية ـ اقتصادية من خلال مجموعتها من المكاتب المتخصصة التي تنسق عمل الموظفين الوزاريين وقياديي مجموعة المصالح الخاصة في مجال وظيفي معين في ظل وكلاء أجهزة الحزب الأقدم، ومن ثم يتم إثبات أو استبدال هذه السياسات في اجتماعات هيئات التمثيل الحزبية ـ المؤتمرات أو اللجنة المركزية. (Perthes 1995: 156-7; Seale 1988: 174).

وكانت مؤتمرات الحزب قبل استيلاء الأسد على السلطة مركزاً للحياة السياسية: فقد وضعت عقيدة أيديولوجية وبرامج طويلة

المدى، وحكّمت أو أصلحت ما بين الفصائل المتنافسة والخطوط السياسية (خاصة في المؤتمرين القوميين السادس ١٩٦٣ والثامن ١٩٦٥)، أو التغيرات الشرعية التي نتجت بالطبع من انشقاقات النظام الرئيسية. وحتى بعد عام ١٩٧٠، فإن اجتماعات الحزب هذه، من خلال جمعها بين وكلاء أجهزة الحزب، وقياديي الجيش القدامى، والوزراء، والمدرين وقياديي مجموعة المصالح، كانت تجمعاً نخبوياً سياسياً، حيث عملت من هنا كميدان لتسوية مبادرات السلطة التنفيذية مع مصالح البيروقراطية الأوسع، وتسوية الصراعات ما بين النخبة (Sadowski 1985: 3-8).

وفي ظل حكم الأسد، توقفت مثل هذه الصراعات عن عكس النضال الأيديولوجي المفتوح بين الفصائل «المعتدلة» و«الراديكالية»، إلا أن قرارات المؤتمرات مالت فعلاً إلى اتخاذ سياسة منحازة إلى سلطة الدولة في محاباة للتحركات الدورية المجازة من الرئاسة تجاه الليبرالية المشجّع عليها من قبل التكنوقراطيين الليبراليين المتعاطفين مع السوق. وهكذا، فقد صدّقت جميع قرارات المؤتمر القطري السادس ١٩٧٥، والسابع ١٩٨٠ والثامن ١٩٨٥ على التدخلات الجديدة المتنوعة للدولة في السوق، بطريقة قابلة للجدل ومعبرة عن مأسسة معينة لأيديولوجية الحزب وليست متطابقة مع التحرر الاقتصادي للحكومة ما بعد عام ١٩٧٠.

وقد كانت هذه المؤتمرات أيضاً مناسبات للنقد الصاخب من ممثلي وأعضاء الحزب وقيادة الحكومة حول الفساد وعدم الكفاءة، حيث أزيح بعضهم في ما بعد في الانتخابات اللاحقة للقيادة القطرية (Devlin 1983: 58-59; sadowski 1985). سواء أكان هذا قد عكس «أسس» الحزب التي تدعم القادة المسؤولين، وفصائل النخبة

المعادية باستخدام هفوات منافسيهم للتغلب عليهم، أو استخدام الأسد لمثل هذا الميدان لوضع بعض الحدود على ممارسات الفساد، فقد كانت مؤتمرات الحزب تعمل بشكل قابل للجدل كآلية محدودة المسؤولية. على أية حال، إن الفشل في عقد مؤتمر منذ عام ١٩٨٥ قد أضعف حتى هذا الإجراء من ديموقراطية الحزب. وقد قام الأسد بشكل متزايد باستبدال اجتماعات الحزب «بالجبهة الوطنية التقدمية» الأكثر ضعفاً، (حيث يجتمع قادة الحزب مع ممثلين من «الأحزاب التقدمية» الأصغر) كهيئة لشرعنة قراراته.

٢ ــ **مجلس الوزراء:** البيروقراطية الوزارية، المزودة بغطاء من قبل مجلس الوزراء، ويترأسها رئيس الوزراء، هي مؤسسة السلطة الثانية الأكثر صغراً. ويعين مجلس الوزراء من قبل الرئيس، نظرياً بتوصية من القيادة القطرية التي يناور أعضاؤها المتنافسون لإدخال وكلائهم إلى الحكومة. يقوم مجلس الوزراء باتخاذ القرارات اليومية المطلوبة لتنفيذ السياسة العليا المحددة من قبل الرئيس والحزب، والإشراف على البيروقراطية في تنفيذ السياسات. ويكون رئيس الوزراء دائماً بعثياً قديماً وعضواً في القيادة القطرية، ويسيطر البعثيون كذلك على نصف الوزارات، بما فيها الوزارات الاستراتيجية، بينما يترأس بقية الوزارات تكنوقراطيون مستقلون وحفنة من الناصريين، الشيوعيين، والاشتراكيين العرب.

وتقع على عاتق رؤساء الوزارات مسؤولية رئيسية في إدارة الدولة والاقتصاد، وهذا يتطلب، بالإضافة إلى الكفاءة الإدارية، القدرة على احتواء متطلبات الرعاية لمصلحة العقلانية الاقتصادية، الأمر الذي يتطلب رئيس وزراء قوياً يجب عليه المحاربة لتجميع السلطة

الضرورية، وحتماً يشكل هذا الأمر أعداءً له في نخبة السلطة. وقد كان رئيس الوزراء الأول في عهد الأسد، اللواء عبد الرحمن الخليفاوي يمتلك المنزلة المناسبة التي تؤهله للقيادة بحكم حقه الشخصي، لكن لهذا السبب بالضبط أثار عداوات العديد من المصالح مع الوقت. وقد حصل عبد الرؤوف الكسم على تمديد منصبه بشكل استثنائي في العامين (١٩٨٠ ـ ١٩٨٧) وعلى خلفية استثنائية كبعثي قديم: حيث سعى البورجوازي الدمشقي الثري الذي يفتقر إلى مساندة حزب قوي، لكنه يتمتع بدعم الرئيس، وراء جدول أعماله المرتكز على سلطة الدولة، واصطدم مع العديد من الضباط القدامى حول السلطات القضائية والفساد. وقد ساعد خلافه مع وزير الدفاع طلاس الدائر حول جهوده لضبط التهريب من لبنان أخيراً على كسره (Perthes 1995: 152-53). والأكثر نموذجية كان خلفه محمود الزعبي، البعثي السني المخضرم من محافظة درعا والذي تسلق السلطة من خلال البيروقراطيات الزراعية للدولة والحزب. حيث لم يكن لديه مشروع شخصي، بل كان يسعى إلى أن يحكم من خلال تحالفات مع بارونات (أقطاب) الأمن مثل علي دوبا، ومع سياسيين مثل عز الدين ناصر. وبالتالي كان، كما يُعتَقَد، أقل فعالية في كبح التدخلات وتأثير السياسيين الضارب على حساب الفعالية الإدارية.

وغالباً ما يكون الوزراء الأكثر نفوذاً في مجلس الوزراء، نتيجة لمكانتهم الحزبية أو قربهم من الرئيس، فوق سيطرة رئيس الوزراء؛ وبذلك يفشل مجلس الوزراء غالباً في التصرف كفريق يسعي وراء برنامج متفق عليه. وتعتبر مدة ولاية مجلس الوزراء ـ باستثناء النصراء القلائل للنظام الذين يبقون في مناصبهم خلال التعديلات الوزارية ـ مدة قصيرة جداً لأن تسمح لمعظم الوزراء ببناء قواعد

سلطة. حدَّت هذه العوامل من الثقل السياسي لمجلس الوزراء داخل النظام ومن فعاليته في تنفيذ السياسات؛ إلا أنه يبقى هناك تأثير لوزراء ذوي شخصيات متميزة. ويتسلم الوزراء التكنوقراط غالباً مناصب في وزارات رئيسية حيث الكفاءة حاسمة لموقف النظام السياسي والاقتصادي، مثل وزارات الكهرباء والنفط، حيث يؤثرون في صنع السياسات ضمن مجالاتهم ويمارسون السيطرة العملية على السياسة التي تتجمع لدى أولئك الموكلين عن تنفيذها اليومي، رغم أنهم غالباً ما يستخدمون القليل من السلطة لإنجاز أعمالهم بفاعلية. وكان الاستثناء الوحيد هو وزير الاقتصاد غير البعثي، محمد العمادي، الذي كان المخطط الرئيسي للتحرر الاقتصادي السوري، ورغم أنه كان يُرى من قبل الكثير من طبقة التجار بأنه يفتقر إلى السلطة لإنجاز التحرر الاقتصادي بفاعلية في مواجهة التدخل السياسي، إلا أنه يعتبر من الوزراء القلائل الذين تركوا بصمة بارزة في السياسة العامة.

IV ـ دعامات السلطة:

سيطر الأسد ومساعدوه على المجتمع من خلال عتلات مؤلفة من ثلاثة أجهزة للسلطة ـ كتلة مندمجة في جهاز الحزب، البيروقراطية الهائلة للدولة، والجيش الكبير الجيد التجهيز وقوى الأمن.

أ ـ أجهزة حزب البعث:

إن التسلسل الهرمي للحزب في الثمانينيات استند إلى قاعدة من ١١,١٦٣ خلية (حلقة) جُمِّعت في ١,٣٩٥ «وحدة أساسية» (فرقة، فرق) تموضعت في القرى، المصانع، المؤسسات العامة والمجاورة؛ وشكلت هذه الفرق ١٥٤ فرعاً ثانوياً أو قسماً (شعبة،

شُعب) على مستوى المنطقة أو البلدة؛ وشكلت هذه الشعب ١٨ فرعاً (فرع، فروع) في الأقاليم (المحافظات)، المدن الكبيرة، والمؤسسات الكبيرة (مثل الجامعة)، وقد وُجدت هيكلية موازية داخل الجيش. ومن هذه القاعدة انتخب المؤتمر القطري من ٧٧١ مندوباً، اللجنة المركزية من ٩٠ عضواً، والقيادة القطرية من ٢١ عضواً والقيادة القومية من عشرين عضواً. وكل مستوى من التنظيم لديه جمعيته التشريعية الخاصة ولجنته التنفيذية ـ «القيادة» يرأسها الأمين أو السكرتير (See figure 4.1 page 76).

لقد كان للحزب وظيفة مزدوجة؛ حيث كان من المفترض مبدئياً أن يكون هيئة منضبطة أيديولوجياً من المناضلين ينفذون الثورة في المجتمع. وبينما فقد طاقته الأيديولوجية سريعاً، بقيت أجهزة الحزب كسلسلة هرمية للسيطرة السياسية تتوجه من القيادة القطرية إلى اللجان المحلية والإقليمية (المناطقية). إن قيادات فروع الحزب في المحافظات هي المركز الرئيسي للسلطة القطرية، حيث تتجاوز سلطة أمين الفرع سلطة حاكم المحافظة (المحافظ)؛ لأن الأمين هو سياسي محلي والمحافظ بيروقراطي معين مركزياً، وعادة يكون غريباً من خارج المحافظة، ومن حيث المبدأ، فإنهما يراقب أحدهما الآخر. وكانت سلسلة القيادة الحزبية، التي تسير بشكل موازٍ لبيروقراطية الدولة و«المنظمات الشعبية»، مسؤولة أيضاً عن ضمان إنجاز سياسات الحزب في قطاعات معينة من خلال فروع المحافظات للمكاتب المركزية للقيادة القطرية ـ مثل تلك التي للفلاحين، التعليم، العمال، ..إلخ (Hinnebusch 1990: 166-190).

ومن جهة أخرى، فإن أجهزة الحزب كان من المفترض أن تكون آلية لدمج وتقوية تماسك النظام من خلال وظائف مثل التجنيد

السياسي وتمفصل المصالح، وقد كانت مهمة الحزب في تجنيد قاعدة جماهيرية من الطبقة العامة التي ـ من حيث المبدأ ـ لها مصلحة في الثورة، محققة بالفعل، حيث تم اختيار الحزب ومساعديه خاصة اتحاد الفلاحين في القرية وعلى مستوى المنطقة بشكل نموذجي من الشباب المتعلم، مثل معلمي المدارس المحلية، والفلاحين المتوسطين في التعاونيات؛ وبهذا الشكل لم تفرض أية قوة غريبة من الخارج. وعلاوة على ذلك، فقد شكل الحزب سُلماً من الحراك السياسي الصاعد من هذه القاعدة المحلية. وهكذا، فإن دراستي للسيرة المهنية لـ ٢٢ سياسياً تسلموا السلطة في منتصف السبعينيات على مستوى المحافظة أو المستوى الوطني خلصت إلى أنهم قد جاؤوا بشكل ساحق من عائلات فلاحية صغيرة أو متوسطة، وتدبروا أمرهم للدراسة في المدارس الثانوية في الخمسينيات حيث اجتذبهم البعث وبعد ذلك أصبحوا مهنيين أو موظفي دولة، في الوقت الذي كانوا يشقون طريقهم صعوداً في السلسلة الهرمية للحزب من الفرقة في القرية (Hinnebusch 1990: 170).

وبحلول الثمانينيات، كما يشير الجدول ١.٤، ضمّ الحزب نحو ٥٠٠,٠٠٠ عضو، أغلبيتهم من المعلمين، الطلاب، موظفي الدولة، الفلاحين والعمال (ABSP 1985b: 35-58). وقد ضم البعث بشكل غير قابل للجدل التحالفات الشعبية للطبقة الوسطى الأدنى، بنسبة أكثر من ٦٠ بالمئة من الطبقات الدنيا (العمال والفلاحين) وفقط ٢ بالمئة من الطبقات الوسطى العليا. (يمكن أن يحسب ذلك من الجدول ١.٤ باستثناء الطلاب؛ الأطباء الكبار، المهندسين، الصيادلة، القضاة والمحامين كطبقة عليا متوسطة؛ والممرضات، المعلمين، والموظفين العامين طبقة وسطى). وقد ارتبط هذا التركيب

بمواقف شعبوية متميزة وتوجهات سياسية تتغير تبعاً لخلفية الأعضاء الاجتماعية أكثر مما هو متوقع، حيث يكون الأكثر تعلماً أكثر أيديولوجية ويشعرون بأنهم فعالون أكثر سياسياً، بينما يفضل الموظفون الصغار والفلاحون الأغنياء حرية أكبر للقطاع الخاص من العمال الذين لا أملاك لهم (Hinnebusch 1980).

ومن حيث المبدأ، فإن الحزب يوفر أيضاً آليات تمفصل وتجميع مصالح دائرته الانتخابية؛ حيث وفرت قواعده دورات انتخابية لمدة أربع سنوات من مستوى القاعدة صعوداً التي مرر من خلالها النصراء/الموالون المحليون القرارات والممثلين المنتخبين إلى اجتماعات ذات مستوى أعلى، بلغت ذروتها في المؤتمر القطري الصانع للقرارات على المستوى الوطني. إن وجود نصير في القمة كان ضرورياً للصعود بعيداً في سلسلة الحزب الهرمية، إلا أنه كان على السياسيين المحليين الطموحين تشجيع الناخبين للفوز بالانتخابات على المستوى المحلي المطلوبة للفت انتباه البنى الأعلى؛ وبهذا، فإن الممثلين لمؤتمرات الحزب يصلون أحياناً مسلحين بقرارات تعكس أماني ناخبيهم، حيث تسمح تقارير القيادة التي تشكل أساس مناقشات المؤتمر أحياناً بدمج مثل هذه المداخلات. وعلى أية حال فقد توقفت الانتخابات التي بدأت في السبعينيات والثمانينيات عن فتح القضايا، حيث إن المرشحين الرسميين يرشحون من الأعلى، والمرشحين البدلاء توقفوا عن كونهم متسامحين.

جدول ١.٤ التركيب المهني لعضوية حزب البعث (١٩٨٠ و١٩٨٤)

	١٩٨٠		١٩٨٤	
المهنة	العدد	٪	العدد	٪
أطباء، صيادلة	٢٩٨	٠,٠٨	١,٢٥٥	٠,٢٣
مهندسون	١,١٠٤	٠,٣٠	٣,٧٣٩	٠,٦٩
محامون وقضاة	٤٠١	٠,١١	٦٨٨	٠,١٣
ممرضات	٧٥٢	٠,٢٠	١,٨٥٣	٠,٣٥
معلمون	١٩,٦٦٨	٥,٢٧	٤٠,٥٩٨	٧,٥٥
موظفون عامّون	٣١,٣٩٠	٨,٤١	٤٨,١٠٣	٨,٩٤
عمال	٥١,٢٢٤	١٣,٧٠	٧٣,٩٦٥	١٣,٧٥
حرفيون	٣,٥٤٧	٠,٩٥	٤,٢٢٠	٠,٧٨
فلاحون	٦٥,٨٥٩	١٧,٦٣	٧٤,٦٦٥	١٣,٨٨
طلاب	١٩٣,٣٥	٤٩,١٠	٢٦٧,٢٥	٤٩,٧٠
آخرون	١٥,٨٧٩	٤,٢٥	٢١,٥٢٣	٤,٠٠
المجموع	٣٧٣,٤٧	١٠٠,٠	٥٣٧,٨٦	١٠٠,٠

المصدر: ABSP 1985b: 47

وقد مارست القيادة أكثر من أي وقت مضى، سلطتها لوضع أجندة للتخلص من المنشقين، وتحييد استخدام الناشطين للانتخابات والمؤتمرات لتحدي ممسكي المكاتب الإلزاميين (Devlin 1983: 33-34; Hinnebusch 1980; Perthes 1995: 158-60). وبما أن الحزب انحدر كميدان للفاعلية السياسية وأشبعت صفوفه بالساعين إلى الترقية المسايرين المشدودين بمنافع الحزب الحاكم، فقد تحول بشكل متزايد إلى آلة رعاية تابعة للحكام الأعلى، ومنذ منتصف الثمانينيات، فقد تمت السيطرة حتى على دورة انتخابات الحزب الدورية.

وعلى أية حال، فقد احتفظ الحزب ببعض من الصلة الباقية، كرابط بين النظام والجمهور الانتخابي. أولاً، استمر الحزب مكاناً «لتمفصل المصالح» الفردية، متداخلاً مع البيروقراطية لتعويض شكاوى المنتخبين، ووضع التابعين في وظائف، وبشكل عام لتزييت عمل الدولة البيروقراطية. ورغم أن هذا كان أكثر بروزاً على المستوى الريفي، إلا أن الحزب كان مركز هذه التعويضات حتى في المدينة؛ وبالتالي في التسعينيات، كان لرئيس الحزب في دمشق علاء الدين عابدين، (رئيس فرع دمشق) علاقات جيدة مع العائلات البورجوازية الدمشقية وقد اعتنى بتلبية شكاويهم. وثانياً، أدى تجنيد الحزب المستمر لعناصر من العامة في النخبة وحاجة النخبة إلى تثبيت قاعدة الدعم هذه، إلى تقييد الابتعاد عن السياسات الشعبوية وسلطة الدولة التي تعمل بوضوح لمصلحة جمهور الحزب الانتخابي. وإلى هذا الحد، يمكن أن يقال بأن الحزب قد مأسس أيديولوجية النظام.

ب ــ هيمنة الدولة الشعبوية (Populist Corporatism)[1]

سيطرت أجهزة الحزب أيضاً على مجموعة كبيرة من الاتحادات المشتركة التي من خلالها وضعت القطاعات المجتمعية المختلفة تحت

---

(١) Corporatism: هي العمل الذي يجعل من الدولة المصدر الوحيد للشرعية، إذ تقوم الدولة بمحاولات كسب قيادات المنظمات الشعبية والاقتصادية والاجتماعية والدينية أو بتطويق قدرات هذه القيادات والحد من إمكاناتها في تحدي سلطة الدولة، باستخدام آليات مثل تقديم الترخيص لها أو إدارتهم وتوجيههم بشكل مباشر أو غير مباشر عبر النقابات (المترجم).

وصاية النظام. وقد خلق البعثيون حرفياً العديد من «المنظمات الشعبية» التي دمجت الفلاحين، الشباب، والنساء. وقد كان اتحاد العمال واتحادات المعلمين والمهندسين الزراعيين بشكل تقليدي تحت هيمنة الحزب. وقد احتفظت الاتحادات المهنية (النقابات المهنية) نقابة الأطباء، المحامين، المهندسين التي كان التمثيل الحزبي فيها ضعيفاً باستقلالية معينة حتى التمرد الإسلامي (١٩٧٨ ـ ٨٢) حيث استبدل خلاله رؤساء النقابات بمعينين رسميين من قبل الدولة (Perthes 1955: 170-80).

وكانت هيمنة البعث بشكل رئيسي أداة للسيطرة، حيث كانت المنظمات الشعبية (باستثناء اتحاد العمال) تبنى من الأعلى إلى الأسفل أكثر منه من طريق الصراع من الأسفل، وبذلك افتقدت الاستقلالية الذاتية والدعم الشعبي لتحدي الحكومة. ومع ذلك، فإن الهيمنة البعثية، على الأقل مبدئياً، امتلكت صفة «شعبوية» خاصة: بينما معظم الأنظمة التشاركية تحرض منافسة القوى الاجتماعية أو تفضل مجموعات ذات امتيازات مثل نقابات رجال الأعمال، وقد قام البعث، ساعياً إلى تحريك القاعدة الشعبية ضد الطبقات القديمة التي أسقطها، بتنظيم قطاعات شعبية كانت مستثناة سابقاً ومنحها مداخل متميزة للسلطة محرمة على منافسيهم البورجوازيين. وبالتالي بدأت هيمنة البعث كاستراتيجية تضمين شعبية أكثر منها إبعاداً أو تسريحاً؛ حيث اكتسبت المجموعات التي تفتقر إلى التنظيم حتى اليوم ثقلاً سياسياً جديداً، حتى وإن كان لا يزال محدوداً. وهكذا، فإن الاتحاد النسائي الذي أوجده البعث حشد قليلاً من الفعالية الحقيقية لمصلحة تكافؤ فرص العمل وتسهيلات رعاية الطفل للمرأة العاملة (Shaaban 1988: 28-79). وقد استخدم اتحاد العمال ثقلاً هاماً كنوع من «غرفة»

قطاع عام تلقي بظلالها على غرف التجارة والصناعة للقطاع الخاص (Perthes 1995: 173-80). وبينما عرقلت الأنظمة السابقة المنظمات الفلاحية، قام البعث بتجنيد قادة من الطبقة الفلاحية الصغيرة وساند إنشاءهم لفروع الاتحاد في القرى. وقد أصبح اتحاد الفلاحين لاعباً في السياسة البيروقراطية، مدفوعاً ببعض النجاح للأسعار الأكثر ارتفاعاً للمحاصيل المسوقة من قبل الدولة في الصراع مع الوكالات التي تمثل المدينة (وزارة التموين) أو الصناعية (وزارة الصناعة) المستهلكة للسلع الزراعية. فساعد كذلك على تنشيط عملية الإصلاح الزراعي ونظم الفلاحين الصغار لمواجهة سلطة صاحبي الأملاك الكبار، والمستثمرين، والسماسرة، وخاصة في دفعه لتنفيذ قوانين العلاقات الزراعية التي تحمي المستأجرين، التي بغير ذلك كانت ستبقى حبراً على ورق (مراسيم ورقية)؛ واليوم تُرى هذه المراسيم على أنها أكبر عائق أمام المستثمرين الذين يسعون إلى قانون مناسب بشكل أكبر. وقد عزز وصول الاتحاد لصانعي القرار في ظل الغياب الطويل لوصول مقارن لصاحبي الأملاك والتجار من ثقل الفلاح مقابل المصالح المالية التي من المفترض أن تكون، في السياق الطبيعي للأشياء، أكثر فاعلية (Hinnebusch 1990: 197-219; Sprngborg 1981).

وفي الخلاصة، فقد زود الحزب ومساعدوه النظام بنقاط قوية في المدن، وقناة من الرعاية ومدخلاً يربط المركز بالمحافظات الريفية حيث كانت قواعدهم السلطوية أكثر قوة دائماً، كما وفروا شبكة من السيطرة في القطاع العام البيروقراطي الواسع. ومن خلال مساعديه كان للحزب حضور منظم في كل القوى الاجتماعية، حيث إنه نسيج من المصالح الأيديولوجية والمادية تتقاطع مع الانشقاقات الطائفية والطبقية العديدة التي تقسم السوريين. وإنه لمن

الحاسم لقدرة النظام أن يثبّت بعض الدعم من الطبقات السنية الوسطى والدنيا بينما يحد من وصول المعارضة لهم.

ج ــ بيروقراطية الدولة:

لم تكن البيروقراطية السبيل الأكبر لتجنيد النخبة بالمقارنة مع الجيش والحزب، حيث إنها كانت خاضعة لسيطرة أجهزة الحزب وعرضة للتدخلات العسكرية. وعلى أية حال، فقد جعل التوسع المثير (الدراماتيكي) في وظائف وحجم البيروقراطية في ظل البعث منها دعامة ثالثة للسيطرة من ناحيتين:

فأولاً، مع توسع مجال واختراق وظائف الدولة، خضع المزيد من قطاعات الحياة التي كانت سابقاً خارج نطاق سلطة الدولة، لتأثير البيروقراطية أو سيطرتها، حيث سيطرت الحكومة والقطاع العام على الصناعة والموارد المالية، ورغم أن السوق التقليدية قاومت هذه السيطرة بعناد، إلا أن تغلغل الدولة في المناطق الريفية غيّر نسيج الحياة الاجتماعية هناك.

ثانياً، وظفت البيروقراطية في الثمانينيات واحداً من خمسة سوريين، جزئياً كنتيجة للسياسة المتعمدة في امتصاص البطالة ــ بعيداً عن الاستياء السياسي ــ بين المتعلمين. وبينما فتح الحزب باب التعليم وجهاز الدولة للريفيين على نطاق كبير، استمر المدينيون في سورية في تقديم متخرجي جامعات متعلمين أفضل وبمعدل أسرع؛ وبالتالي فإن المستويات الأعلى للبيروقراطية أصبحت ــ بالمعنى الحقيقي ــ أداة للنظام لتعيين المتعلمين المدينيين بالاتفاق، بشكل كبير من السُّنة والطبقة الوسطى، بشكل مشابه لدور الجيش والحزب في المناطق الريفية. وقد دمج معظم الموظفين العامين ضمن اتحادات مهنية أو

تجارية والعديد منهم كأعضاء في الحزب. والعديد من الموظفين القدامى، حتى عندما لم يكونوا بعثيين ذوي علاقات جيدة، كان لديهم مداخل للنصراء الأعلى، وبالتالي يتمتعون بامتيازات ومداخل يحرم منها الآخرون. وكان النظام يتحمل مقابل الولاء الفساد الصغير ـ وهو ليس صغيراً جداً ـ والأداء الرديء للوظائف الذي يعرف به العديد من الموظفين. ومع ذلك، إذا كان القليل فقط يتوقع من البيروقراطيين، فإن القليل أيضاً قد أعطي لهم، على الأقل في المستويات الدنيا؛ حيث رأى العديد من الموظفين، الذين رواتبهم الثابتة نسبياً سقطت خلف التضخم الذي أطلق عنانه التحرر الاقتصادي وازدهار النفط في أواخر السبعينيات، أن أسباب راحتهم التي يعتقدون أنها من حقهم، خاصة السكن، بعيدة عن المنال، ولأن تطلعاتهم تجاوزت دخلهم وفرصهم، فقد تعرض العديد منهم لإحباط حاد. وقد تسلق العديد للدخول في التجارة إضافة إلى العمل الأصلي والعمل في وظيفتين، وبطريقة أخرى تنويع مواردهم. وقد عزز خضوعهم غالباً لسياسيين علويين ريفيين وضباط جيش أقل تعليماً، والمحسوبية الظاهرة للعلويين في شؤون الموظفين، من الاستياء في ما بينهم. ومع ذلك، بالنسبة إلى الجزء الأكبر يبقى منع البيروقراطيين من تحدي النظام مباشرة أداة إدارية مرنة (Hinnebusch 1990: 190-196, Hinnebusch 1989; Perthes 1995: 141-5).

د ــ الجيش وقوى الأمن:

وفي النهاية، إذا كانت أدوات السيطرة الأخرى قد فشلت، إلا أنه ما زال يمكن النظام أن يستند إلى جهاز قمعي ضخم؛ فقوى الأمن ودوائر المخابرات متعددة وواسعة الانتشار في مراقبة المجتمع، ومخيفة في الاعتقالات الاعتباطية، وسجن المنشقين وتعذيبهم اللذين

مارستهما. ومن المؤكد، يلاحظ ديفلين، «إن مقداراً معيناً من التذمر يمكن أن يحتمل ما دام المتذمرون غير منظمين»، لكن التحمل القليل للمعارضة الصريحة من قبل قوات الأمن يقتل الحياة السياسية. ويعتبر السلوك الفاسد لبارونات الأمن غالباً المصدر الرئيسي للاستياء العام الذي ـ كما يشير ديفلين ـ يصعب على النظام معالجته: «إن نظاماً فاشستياً يريد البقاء في السلطة يكون مقيداً بمحاولات التعامل مع الاستياء عبر متطلبات لا تؤدي إلى إيذاء تلك الدعامات التي هي أساسية لبقائه» (Devlin 1983: 63-68).

إن الجيش، بفضل حجمه الهائل وقوة أسلحته يجعل من التمرد غير ذي جدوى، إن لم يكن مكلفاً، ما دام يبقى موالياً. وفي الحقيقة، منذ عام ١٩٦٣ قمع الجيش البعثي (الذي أصبح بعثياً) لا يقل عن سبعة اضطرابات مدينية كبيرة ضد النظام (١٩٦٣ و١٩٦٤ و١٩٦٥ و١٩٦٧ و١٩٧٣ و١٩٨٠ و١٩٨٢)، حيث يجب أن يكون هذا السجل المتراكم رادعاً جدياً للمعارضة العنيفة. إلا أن فاعلية الجيش السوري، وبإعطاء الدور للجيوش كوسيلة رئيسية لتغيير النظام في الشرق الأوسط، لا يمكن أن يسلم بها، والنظام يسعى وراء استراتيجيات متعددة للسيطرة عليه.

أولاً، إن تبعيث الجيش تزامن مع إنشاء منظمة حزب فيه لتنظيم النصراء البعثيين وتوجيههم. وقد أدى تعيين الأسد لأقرباء علويين موثوقين وعملاء في «وحدات صنع الانقلاب» الرئيسية، وتعيين نواب علويين للقادة السُّنة في وحدات أخرى، إلى إعطاء النظام شبكة طائفية موازية للسيطرة. وكان التفضيل الذي أعطي للبعثيين والعلويين في حق الدخول إلى الكلية العسكرية يعني أن عناصر من الخلفية الاجتماعية والاقتناعات السياسية ذاتها سيصلون إلى قيادة

كلٍّ من الدولة والجيش. وفي الوقت نفسه، فإن إضفاء الطابع المهني على هيئات الضباط الذي اتبع بعد حرب ١٩٦٧ كان مرتبطاً ـ باستثناء وحدات الدفاع عن النظام ـ بنزع التسييس. وقد أبقى التوسع العسكري الضباط المهنيين سعداء بالتعزيزات والمعدات، حيث أصبح الضباط عموماً جمهوراً انتخابياً مميزاً للنظام، وكذلك منعتهم مساهمتهم في حماية سلامة مهنيي الجيش من التطهيرات السياسية من التورط السياسي. وقد أدت الصعوبة في صعود انقلاب ناجح في جيش أكبر من أي وقت مضى أيضاً إلى الحفاظ على فاعلية تسلسل القوات المسلحة للقيادة(Maoz 1975: 285; Drysdale 19791 Picard 1988).

لم تكن استراتيجيات السيطرة هذه بالطبع مضمونة. وهكذا، وبينما رُفضت الخلافات الأيديولوجية كمصدر أساسي للصراع داخل الجيش بعد عام ١٩٧٠، بقي إبعاد الضباط البعثيين أيديولوجياً تهديداً محتملاً؛ حيث قام الضباط البعثيون المستاؤون بعدة محاولات انقلابية فاشلة في منتصف السبعينيات، احتجاجاً على التدخل ضد منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان. ثم إن التدخل اللبناني، والامتيازات العلوية المتزايدة، والتمرد الإسلامي في أواخر السبعينيات فاقم بجدية الصراع الطائفي في الجيش؛ وكان هناك أمثلة لردة فعلية للضباط السُّنيين إلى المعارضة الإسلامية محفزين بالأحقاد الطائفية، بما فيها محاولة اغتيال الأسد من قبل أحد أعضاء الحرس الجمهوري، ومذبحة عام ١٩٧٩ لأعداد كبيرة من طلاب الكلية الحربية العلويين على يد ضابط سُني. وعلاوة على ذلك، فإن النظام العسكري انهار في حالتين على الأقل؛ عندما أُمرت وحدات للعمل ضد مدن سنية انشقت على طول الخطوط الطائفية، وخلال الاضطرابات ذات المنشأ الإسلامي في حماه، حيث أُمر اللواء رقم

أربعين المجاور، الذي يتكون من الحمويين بشكل كبير، بالتحرك للمعركة ضد المدينة، وعندما ناقش القائد السُّني الأمر، اعتقل من قبل نائبه العلوي. ورغم احتواء تمرد الوحدة، إلا أنها انشقت، ولو أن هذا الأمر حدث على نطاق أوسع لكان بإمكانه أن يشكل خطراً رئيسياً على النظام، إلا أنه إجراء انضباطي سياسي جوهري للجيش، الذي يمكن أن يستخدم رغم ذلك بفعالية في الصراعات الطائفية الصريحة في لبنان وضد المدن السورية.

على أية حال، لم يكن الدور المحلي للجيش أداة للقمع بشكل حصري؛ بل كان أيضاً سبيلاً تدمج الدولة من خلاله المجتمع، حيث فُضِّل الجيش كمهنة محترمة في العديد من القرى، وفُضِّل الضباط كشركاء زواج، وكان الضباط المحليون ينظر إليهم على أنهم وسطاء لبيروقراطية الدولة. وليس فقط هيئات الضباط الكبيرة من كانت تقوم بربط الآلاف بالنظام من خلال الانضباط والمهن العسكرية، لكن عشرات الآلاف من الشباب المجندين في الخدمة الإلزامية ونصف مليون جندي احتياطي دورياً دُمجوا في «الجيش المدني» للدفاع عن البلاد ضد العدو اللدود.

V ـ توسيع قاعدة الدولة: الريعية والهوية

وسع نظام الأسد وقوّى قاعدته الاجتماعية من خلال استخدام مصدرين: الريع (الفائض) الاقتصادي والهوية السياسية. أولاً، أعطت سيطرة الدولة على قمم الاقتصاد (القطاع العام، إنتاج النفط المحلي المتزايد)، وتسلم كميات كبيرة من المساعدات العربية، للنظام مصادر مالية هامة، الأمر الذي جعلها مصدراً لرعاية جمهور الناخبين المركزيين، ومكّنها من تثبيت وظائف التوزيع التي تجسد عقداً اجتماعياً ضمنياً معيناً: لقد تم شراء الإذعان السياسي من

خلال تحرير الدولة للمستوى الأدنى من الفرص الاقتصادية والرفاهية، وموَّلت هذه المصادر أيضاً كثافة بناء الدولة الذي لم يكن ممكناً بطريقة أخرى (Leca 1988).

إن تحول الدولة إلى ينبوع رعاية غيَّر من ميزة السياسة، حيث مهد الصراع الطبقي في الخمسينيات والستينيات الطريق للمنافسة بين الأفراد والمجموعات الصغيرة للوصول إلى رعاية الدولة ـ إما وظائف، عقود، أو امتيازات أخرى. وهذا النوع من المنافسة الاجتماعية وضع قيمة للصلات الشخصية التي أعطت منافذ لشبكات العملاء التي وصلت للأسفل من خلال الدولة. وقد أصبح التلاعب بالروابط الإقليمية والطائفية بشكل محتوم الطريق لمقاومة أقل لمثل هذا المنفذ (Perthes 1995: 180-181, 185-6).

وفي الوقت نفسه، حاول النظام أن يتلاعب ويربط مستويي الهوية الأقوى في سورية؛ مستويي الدولة الكلية والدولة الثانوية، في الدولة نفسها. فمن جهة بقيت العروبة الهوية الرئيسية التي تدعي الدولة من خلالها الشرعية، كما بقيت القومية العربية العلمانية الأيديولوجيا الرسمية التي تتمتع في ظلها كل المجموعات العامة بحقوق متساوية، حيث تم استيعابهما في المدارس الحكومية التي تلقنهم القومية العربية. وقد سعى النظام إلى شرعنة الدولة المنفصلة لسورية من خلال مهمتها كمدافعة عن قضية العرب ضد إسرائيل؛ العنصر الوحيد في سياسة النظام الذي وجد إجماعاً واسعاً. ولعل أداءها الموثوق ضد إسرائيل، على الأقل بالمقارنة مع الدول العربية الأخرى، كان مصدرها الرئيسي للشرعية. ومن جهة أخرى، كان تماسك مركز النظام قد تأسس بدرجة كبيرة على تضامن الدولة الثانوية العلوية. ورغم التناقضات المحتملة بين منطقي هذين

المستويين من الهوية، إلا أن هذا، بإعطاء القوة لكل من الولاء الثانوي والولاء للدولة في سورية، ربما كان محتوماً، وكذلك من السخرية أنهما يجب أن يسخَّرا لغايات بناء الدولة.

VI ـ خاتمة

وفي الخلاصة، لقد بنى الأسد سلطة من خلال مزيج معقد من التقنيات والاستراتيجيات؛ التقنيات «التقليدية» ذات الجذور الطويلة في الثقافة السياسية، وخاصة توطيد السياسة البدائية للأقارب والطائفية (العصبية) التي استخدمت لصياغة نخبة موثوقة تهيمن على الدولة. والتكنولوجيا السياسية «الحديثة» ـ أيديولوجية الحزب، والمنظمة، والسيطرة البيروقراطية، والوسائل الحديثة للقسر والمراقبة ـ التي أدت إلى تقوية السيطرة على المجتمع. ولعل الميزات الخاصة للنظام كانت تركيباً مميزاً من الطائفة والحزب للسيطرة على الجيش وتعبئة قاعدة ريفية. وقد أدى الاندماج لعدد كبير من المصالح الهامة ـ الجيش والأقليات وكذلك أقسام من القوى الاجتماعية الرئيسية، بما فيها البورجوازية، الطبقة الوسطى المعتمدة على المرتبات، طبقة العمال والفلاحين ـ إلى إعطاء النظام قاعدة اجتماعية مدينية ريفية متداخلة الطبقات. إن الشرعية الشعبية استندت إلى العروبة والعقد الاجتماعي «الشعبوي»، وفوق ذلك أنجز الأسد استقلالاً ذاتياً نسبياً شبيهاً بالبونابارتي، موازناً بين المجموعات المتنافسة والقوى الاجتماعية. وكانت البونابارتية من عمل الحقول الاجتماعية المؤيدة التي خلقت عبر مساواة المصادر المتنافسة للقوة الاجتماعية من خلال الثورة من فوق والرعاية الجديدة المستمدة من المداخل المتزايدة كثيراً بعد عام ١٩٧٣ للريع (Hinnebusch 1990; Perthes 1995: 187-190).

الفصل الخامس

علاقات المجتمع ـ الدولة في ظل نظام الأسد

لم تحقق دولة البعث قطّ اختراقاً ديكتاتورياً وسيطرة مطلقة على المجتمع من خلال نموذجها اللينيني، وكان استقلالها الذاتي موضع جدل، حتى بعد فرضه. فأولاً، بدأت الدولة بتوليد طبقة مهيمنة جديدة تمد الجسور بين الدولة والقطاع الخاص من طريق مصالحها المتميزة الخاصة. وقد أحدث الفساد واللامساواة الناتجين من هذه العملية معارضة إسلامية عنيفة بين أولئك المتضررين. في ما بعد أدى نشوء مجتمع مدني أكثر تعقيداً، ومترافقاً مع تحول النظام الدولي ما بعد الثنائية القطبية، إلى الضغط على الدولة لتحرير العلاقات بين الدولة والمجتمع.

I ـ «طبقة جديدة»:

إن الصراع مع إسرائيل، الذي هو على رأس أولويات الأسد،

أملى على الدوام توسيع بناء القوات العسكرية مع الاستمرار بالنمو الاقتصادي الحاسم لتماسك الدولة من الداخل. وقد اعتمدت هذه الاستراتيجية على مصادر مستمدة من الأنظمة الدولية والإقليمية، أي الأسلحة والتقنيات الرخيصة من الاتحاد السوفياتي/الكتلة الشرقية، والمساعدات المالية الهائلة من دول النفط العربية. إلا أن هذا يتطلب أيضاً بعض التحرير الاقتصادي في البلد لتعبئة رأس المال المحلي والمغترب والعربي. وبهذا اتبع الأسد، مخضعاً الأيديولوجيا الاشتراكية للبراغماتية الاقتصادية، استراتيجية مزدوجة من الاستثمار العام والتحرير الاقتصادي في آن واحد، تهدف إلى الحفاظ على قدرة النظام في السيطرة على الاقتصاد وإرضاء ناخبيه، بينما يستمر في استرضاء وتشجيع استثمار البورجوازية السورية.

وقد استمرت هيمنة الدولة على الاقتصاد اسمياً، نظراً إلى المساعدات الخارجية الكثيرة التي كانت تأتي من طريق الدولة والتي كانت تستخدم جزءاً منها لتمويل دفع عجلة تصنيع القطاع العام في السبعينيات. كذلك وسعت شركات الدولة أيضاً مجالاتها في بعض القطاعات المشتركة الأخرى، مثل التجارة الخارجية والبناء. وفي الوقت نفسه، أدى تحرير التجارة إلى انفتاح سورية على السلع المستوردة الغربية، ودعم إحياء القطاع الخاص، وانتشار البورجوازية الكومبرادورية. وقد أخذت الكثير من الأعمال التجارية الخاصة الجديدة شكل المضاربة في العقارات وتبادل العملات، واحتكار تراخيص استيراد السلع النادرة مثل السيارات، أو عمليات الاستيراد والتصدير التي وسّعت الاستهلاك أكثر من الإنتاج. لكن هجرة العمال إلى الخليج خففت البطالة وأنتجت حوالات، في الوقت الذي كانت فيه رؤوس أموال الاغتراب تتدفق إلى سورية

لتمويل مشاريع تجارية جديدة، حيث وصل هذا كله ليكون صمامات أمان اقتصادية عديدة.

وبالإضافة إلى ذلك، قامت الدولة من ناحية ثانية بتحويل تنفيذ الكثير من برنامجها الإنمائي إلى الشركات الأجنبية والمقاولين (المتعهدين) المحليين، الأمر الذي يدعم الترابط المتنامي بين الدولة ورأس المال الخاص. وقد حصد رجال الأعمال الموهوبون ثروات من عقود البناء، وأحياناً كمتعهدين ثانويين للشركات الأجنبية التي تبيع المشاريع الجاهزة للدولة. ورغم استمرار استيراد جزء كبير من التجارة الخارجية عن طريق القطاع العام، إلا أن وكلاء الشركات الأجنبية توسطوا في معظم الصفقات للحصول على عمولات ورشاوى تُعطى للموظفين للفوز بالعقود.

وفي الوقت نفسه، أصبحت النخبة السياسية بكل معنى الكلمة بورجوازية، حيث خلق توجيه العائدات الخارجية الضخمة عن طريق الدولة إلى العمل الخاص فرصاً متنامية لنخب الدولة لتغني نفسها عن طريق التلاعب الفاسد في تبادلات السوق الرسمية، بالإضافة إلى الاختلاس الصريح، وشبكات المصالح المشتركة في العمولات والرشى التي نشأت بين المسؤولين الكبار، والسياسيين، والمصالح التجارية. وقد حصل ضباط الجيش على تراخيص نادرة لشراء مواد البناء المدعومة من القطاع العام وبيعها بأسعار السوق السوداء، بالإضافة إلى عمليات التهريب التي أثارها الاندماج الفعلي لشرق لبنان تحت سيطرة القوات العسكرية السورية، حيث انتشرت الصفقات بين الضباط ورجال الأعمال الذين هم بحاجة إلى مواد مستوردة أجنبية لا يمكن الحصول عليها بطريقة أخرى. ونظراً إلى اعتماد الكثير من الأعمال على أموال الحكومة،

والموافقات (المصادقات) أو المواد المستوردة، كان رجال الأعمال بحاجة إلى رعاة في النظام لدعم ارتفاع تحالفات الحماية المتبادلة التنافسية بينهم وبين الرعاة السياسيين ـ على نحو نموذجي الضباط العلويين. ومن الجدير بالذكر، أن رجال الأعمال الذين يسعون للوصول إلى مداخل غير مشروعة لتبادل العملات الأجنبية النادرة أو التورط في مضاربات العملات الأجنبية، كان يجب أن يدفعوا من أجل الحماية السياسية، كذلك إن الضباط الذين يسعون لإثراء أنفسهم في المقابل، يحتاجون إلى رجال أعمال ذوي خبرة وصلات أجنبية .(Picard 1988: 139-140)

وهكذا، وبما أن النخبة السياسية والعسكرية استخدمت سلطتها لإثراء نفسها، بينما تسعى البورجوازية وراء فرص لترجمة ثروتها إلى تأثير سياسي، فقد تشكلت التحالفات وبدأ دمج معين بين الدولة والبورجوازية الخاصة. وقد أعطى تعيين سليل عائلة دمشقية بورجوازية في مناصب عليا بعضاً ممن يملكون الثروة مدخلاً إلى السلطة. وبالوقت نفسه، فإن بورجوازية الدولة ـ عناصر من النخبة السياسية ومن الدرجة الأقل المديرين والبيروقراطيين على كل المستويات ـ استخدمت الثروة المستخلصة من القطاع العام للدخول في قطاع الأعمال «جانباً» ـ مطعم، أعمال استيراد، مزرعة دواجن، شركة بناء ـ وبالتالي ضمنت موطئ قدم في القطاع الخاص. وبالإضافة إلى ذلك، كانت البورجوازية الخاصة، لكن المعتمدة على الدولة ـ المتعهدين (المقاولين)، ووكلاء الشركات الأجنبية ـ البعض من ذوي الأصول البورجوازية الصغيرة، قد خُلقت خارج صلات الدولة بالمعنى الحرفي، كذلك، إن أقساماً من البورجوازية الناشئة أيضاً قد وجدت فرصاً للحفاظ أو إعادة تقديم نفسها من طريق صلات مشابهة. وقد ولّدت التحالفات المتعددة ـ التجارية،

السياسية، وأحياناً الزواج ـ التي نمت بين نخب الدولة ورجال الأعمال، بورجوازية جديدة التشكيل؛ رسمية إلى حدٍّ ما، وخدمية وتجارية جزئياً، ولها موطئ قدم في كلا القطاعين الخاص والعام. وربما استحقت هذه البورجوازية تسمية النقاد لها «بالطفيلية»، لأنها استنزفت القطاع العام للحدود القصوى بحثاً عن فعاليات غير منتجة إلى حدٍّ ما (Seale 1988: 317-320, 455-60).

إن جوهر هذه الطبقة الجديدة كان نمو الارتباط العلوي ـ الدمشقي، الذي هو نوع من «المركب العسكري التجاري» كما قال صادق جلال العظم (Seale 1988: 456). وكان العلويون، وخاصة ضباط الجيش والاستخبارات، والسياسيون الدمشقيون والبيروقراطيون أصحاب الصلات مع البورجوازية التجارية، في الوضع الأفضل للاستفادة من الفرص الجديدة ضمن النخبة السياسية. وقد حوَّل إثراء النخبة العلوية واحدة من أقوى قوى التغيير الراديكالي في النظام سابقاً إلى مجموعة حاصلة على امتيازات تحتاج إلى الدفاع عنها. وأصبح النظام، الذي بدأ كتمرد على المؤسسة التجارية، شريكاً مع عائلات ذات ثروة تجارية قديمة وحديثة في العاصمة من خلال الصلات الدمشقية. وكان التجلي الأبرز لهذا التحالف هو نصرة رفعت الأسد للبورجوازية السنية ضد تكنوقراطيي الدولة المتسلطين.

ويبقى السؤال المشوق؛ هل كان تشكيل هذه «الطبقة» دولياً؟ ويخمن سيل (١٩٨٨: ٤٥٧) بأن الأسد سعى عمداً إلى إعطاء نظامه طبقة داعمة مطلوبة للاستقرار، ويمكن القول بأن الوصول إلى إسكات العداء الحاد السابق بين الدولة والبورجوازية الخاصة أعطى النظام قاعدة قوية وأكثر أمناً، إلا أنه لم يتم حتى الآن دمج

النخب القديمة والجديدة في طبقة واحدة مسيطرة. كذلك فإن الطائفة العلوية لم تنتج بعد طبقة مميزة من رجال الأعمال في القطاع الخاص، وما دام الكثير من وسائل الإنتاج بقي مملوكاً من الدولة، فستبقى بورجوازية الدولة تفتقر إلى السيطرة الآمنة المستمدة من الملكية الخاصة. كذلك إن الزواج المتبادل بين العائلات القديمة من الأولغاركية (حكم الأقلية) والنخبة السياسية العلوية بقي استثنائياً، على الرغم من أن هذه الظاهرة كانت أكثر انتشاراً بين السنة المحدثي النعمة الذين نشأوا في ظل النظام.

ولم تسترد البورجوازية المتماسكة التي تنوي تنمية الرأسمالية قمة سلطة الدولة، بل على العكس، حافظ النظام على استقلاله الذاتي في القطاعات المختلفة من المجتمع، بما في ذلك البورجوازية. وتوقفت النخبة العليا ـ الرئيس ومساعدوه المقربون ـ عن الوقوف إلى جانب «المعدمين» في الصراعات الاجتماعية، فيما كان الراديكاليون يفعلون ذلك. ولكن على الرغم من التحرر الاقتصادي، إلا أن النظام أظهر إشارات قليلة للتخلي عن الاشتراكية بشكل مشابه للسادات، وبدلاً من التعزيز الصريح لترسيخ الطبقة الرأسمالية الجديدة أو تطويع طبقة العمال لمصلحة الفوائد/الأرباح، سعى إلى البقاء في الأعلى وموازنة قوى المجتمع المختلفة. وبعيداً عن قبول مساهمة البورجوازية المتميزة في صنع السياسة، سيطر النظام بحدة على المدخل السياسي لكل القوى الاجتماعية تقريباً بشروطه، موازناً المتطلبات الشعبوية الآتية من طريق «المنظمات الشعبية» المشتركة ضد ضغوط التحرير الاقتصادي من قبل القطاع الخاص.

وإن كانت البورجوازية لم تسترد الدولة، فهذا لا يعني أن مصالحها

أهملت في عملية صنع القرار: حيث إن غياب قطاع عام ديناميكي فرض امتيازات لأولئك الذين يسيطرون على جزء جيد من ثروة البلاد والعمل الحر (المقاولات)، فيما كانت الصلات الشخصية غير الرسمية التي تطورت بين رجال الأعمال الأفراد والرعاة في نخبة الدولة، يمكن أن تهز غالباً قرارات معينة، إذا لم يكن السياسة العليا. وفي أوقات الضعف، خلال التمردات الإسلامية مثلاً، حصل قطاع العمل الخاص على امتيازات من النظام، ولكن عندما كان يضغط بشدة، كان النظام يرد بالخطابات الشعبوية، أو بحملات مكافحة الفساد التي تستهدف رجال الأعمال. وبشكل حاسم، فإن «ريع» النفط الذي كان تحت تصرف الدولة عزز استقلالها الذاتي النسبي في قطاعات المجتمع كافة، وبشكل خاص قلل من الحاجة إلى تقديم تنازلات تجارية للبورجوازية مقابل الضرائب والاستثمار.

ومع ذلك، وبحلول أواخر السبعينيات، قامت الدولة بدلاً من كسر الحواجز الطبقية بإعادة بنائها؛ لأنه، حتى بعد ظهور طبقة جديدة غنية أنتجها التضخم نتيجة تدفق أموال النفط، وعندما تراجعت المساعدات العربية، أدى العجز المالي للدولة الذي حل محلها إلى تآكل مرتبات الموظفين الثابتة نسبياً، ودخل العمال وطبقة الفلاحين الصغيرة التي تعتمد على بيع المحصول إلى الدولة بأسعار محددة. إن تحول النخبة إلى بورجوازية جعل لها مصلحة في حماية وتوسيع الفوارق الجديدة التي تميزها عن جمهور ناخبيها الشعبويين (Picard 1979a, 1979b).

كان لهذا نتائج سياسية؛ حيث وبصورة متزايدة، استخدم حزب النظام والهياكل المهيمنة بشكل قليل لحشد الدعم مقارنة مع

استخدامها لاحتواء استياء قاعدتها الجماهيرية. وعلى الرغم من التراخي السياسي المتواضع بعد عام ١٩٧٠، إلا أن اليد الثقيلة لشرطة الأمن بقيت دليلاً على تقييد الحريات السياسية بشدة، وبذلك تزايد إبعاد شرائح مهمة من الطبقة الوسطى المهنية. وكان النظام بحلول أواخر السبعينيات يعاني من أزمة شرعية مهلكة، ليس فقط في المجتمع ككل، بل كذلك ضمن جمهوره الانتخابي الخاص (Drysdale: 1982).

II ـ ثورة إسلامية فاشلة:

إن الاستراتيجيات ذاتها التي قوّاها النظام أثبتت أنها سيوف ذات حدين تهدده أيضاً، ففيما كان النظام يؤسس جذوراً في طبقة مهيمنة جديدة، كانت صلته بكتلة جمهوره الانتخابي تتآكل، وفي الوقت الذي كان فيه أولئك يتهمشون ـ بشكل كبير من الطبقات السُّنية المدينية ـ من خلال مزيج من نظام الدولة السلطوي، والتحيز الريفي والطائفي، والفساد والفوارق، تحولوا إلى الإسلام السياسي كأيديولوجية بديلة تطعن بشرعية دولة البعث ذاتها. وقد قام المقاتلون الإسلاميون بين عام ١٩٧٧ وعام ١٩٨٢ بتحدٍّ عنيف ومستمر ـ اغتيالات، تخريب، إضرابات، وتمرد جماهيري متمركز. وكان هذا ليكون أهم اختبار لقوة النظام؛ وفي النهاية كانت هذه ثورة إسلامية فاشلة، لكن النظام استمر بصعوبة كبيرة وفقط من خلال القمع الهائل.

أ ـ الحركة الإسلامية:

عكست الحركة الإسلامية بصدق مصالح وقيم نحو نصف المجتمع المستبعد فعلياً من قبل دولة البعث. وتاريخياً، كانت قيادة الإسلام

السياسي في سورية مزودة من قبل العلماء المسيسين والإخوان المسلمين. وكان العلماء متورطين، لوقت طويل، في أعمال حماية مؤخرة الأعمال ضد علمنة الحياة السياسية في سورية، حيث استاءوا بشكل خاص من العلمانية النضالية والبعث المهيمن عليه من قبل الأقلية. وقد تمت تعبئتهم تحت قيادة الشيخ حبنكة احتجاجاً على الإلحاد البعثي المزعوم عام ١٩٦٧ ومرة أخرى لفرض إدراج البنود الإسلامية في دستور عام ١٩٧٣. وقد قام العديد من المعينين من عائلات التجار المدينيين، أو الذين جمعوا بين وظائفهم الدينية وتجارة صغيرة، باستخدام الدين للدفاع عن الملكية الخاصة؛ حيث اتهموا الاشتراكية البعثية بأنها ماركسية وبالتالي ملحدة (Batatu 1982: 14). وكانت الاضطرابات الإسلامية تبدأ غالباً بعظات معادية للنظام في المساجد، ثم تمتد الاحتجاجات إلى الشوارع المجاورة، حيث كانت الدعوة للثورة على النظام، ولأكثر من مرة، تعلن من المئذنة. ونظراً إلى أنهم لم يكونوا منظمين بسلسلة هرمية محكومة من الدولة بالمقارنة مع الأزهر، فقد احتفظ العلماء بقدر كبير من الاستقلال الذاتي عن النظام، رغم أن قدرتهم السياسية كانت أيضاً محدودة بغياب التنظيم الفعال بالمقارنة مع تلك التي يتمتع بها الملالي الإيرانيون على سبيل المثال.

وفي غضون هذا، تحولت قيادة الإخوان المسلمين إلى طليعة قتالية ضد البعثيين؛ حيث كان الإخوان السوريون الأوائل تحت قيادة مصطفى السباعي، ويتشاركون مبدئياً مركب القومية والشعبوية النموذجي لحركات الطبقة الوسطى في سورية، بما فيها البعث، وكان السباعي قد سجن من قبل الفرنسيين بسبب الهياج المناهض للاستعمار، حيث استنكر حكم الأقلية (الأولغاركية) الإقطاعي

السابق، ونادى بالكفاح المسلح لتحرير فلسطين (Abd-Allah 1983: 116-118). على أية حال، حالما تسلم البعث السلطة، أصبح الإخوان نقيضه الأيديولوجي، الذي يسعى إلى استعادة الكثير من نظام ما قبل البعث. وقد نفي عصام العطار، خليفة السباعي، لمعارضته سلطة البعث، متخلياً بذلك عن شعوبية السباعي وفاسحاً المجال لركود الحركة. وقد برز في منتصف الستينيات مروان حديد، المقاتل ذو الشخصية الكاريزمية، في حماة على هامش حركة الإخوان الرسمية، حيث قاد عدة ثورات وأطلق حملة اغتيالات على النخبة البعثية. كذلك عبَّر العطار المنحدر من عائلة تزرع القطن، عن غضب المدينة من الإصلاحات الريفية البعثية، لكنه أغفل التنظيم المطلوب لتهديد النظام بالفعل. ولذلك، وحتى أواخر السبعينيات، لم يتجمع الإخوان ثانية وراء قيادة جماعية جديدة، وخاصة العائلات المتصلة بالعلماء من الطبقة الوسطى. وقد ظهر عدنان سعد الدين، المربي من الطبقة الوسطى، كمرشد عام في عام ١٩٧٥، وأصبح سعيد حوا، المتخرج في كلية الشريعة «كبير منظري الإخوان المسلمين». وأصبح علي صدر الدين البيانوني، المحامي الحلبي المنحدر من عائلة علماء، نائباً للمرشد العام، بينما ترأس حسني غابو، من عائلة تجارية حلبية وصهر علاَّمة بارز، الجناح العسكري (Abd Allah 1983: 101-128; Mayer 1983; Dekmejian 1985: 199-123).

رغم أن هؤلاء القادة يفتقرون إلى المكانة والسلطة التي لا جدال فيها لحسن البنّا أو الخميني، لكنهم مع ذلك كانوا رجال تنظيم استبدلوا بنية الحركة غير الرسمية بمكاتب، وسلاسل قيادية، وهيئات تمثيلية وخلايا محاربة. لقد تطور الجزء الأساسي من الكوادر، وعُززت دائرة أوسع من المؤيدين القابلين للتعبئة في أوقات

المواجهة؛ وبالتالي زاد عدد مقاتلي الإخوان من نحو ٥٠٠ ـ ٧٠٠ في عام ١٩٧٥ إلى عشرة أضعاف ذلك في عام ١٩٧٨ وربما إلى ٣٠٠٠ في كافة أنحاء الوطن. وقد أشار حجم وصلابة هذا التمرد الذي قاموا به في أوائل الثمانينيات إلى تقدم حقيقي في القدرات التنظيمية (Dekmejian 1985: 118-119).

ب ـ أيديولوجيا إسلامية مضادة:

بحلول الثمانينيات، كانت أيديولوجية الإخوان، التي تعكس عدم رضاها المطلق عن البعثية الشعبوية، متحررة نسبياً، ولكنها كانت من الناحية الاقتصادية معادية للشعبوية مغايرة للإسلام، وتعبّر عن نظرة السوق العالمية المعادية لسلطة الدولة، واستياء السُّنة من هيمنة الأقلية على الدولة، والحاجة لاسترضاء الطبقات المتعلمة الليبرالية نسبياً في سورية.

وكانت المهمة الأولى للثورة الإسلامية، كما صرح الإخوان، هي الجهاد لتخليص سورية من الديكتاتورية العسكرية الطائفية بقيادة «الكفار» العلويين، واستبدالها بدولة إسلامية حيث تُـمأسس الشورى في برلمان منتخب قوي، وجهاز قضائي مستقل يتكون من فقهاء الشريعة الإسلامية يمتلك السلطة لإلغاء أي شيء يتعارض مع الشريعة الإسلامية. كذلك ضمنت حرية التعبير ومنافسة الأحزاب، باستثناء الأحزاب المعادية للإسلام أو ذات الصلة مع القوى الأجنبية (مثل الشيوعيين). ونظراً إلى أن معظم السوريين هم مسلمون، فإن الدولة يجب أن تكون إسلامية، لكن مع الحفاظ على حقوق الأقليات الدينية. ورغم ذلك، فقد بدا أن جمهورية صارمة من الفضيلة تشير إلى أن الشريعة الإسلامية ستحكم كل فرع من فروع الحياة، فالرذائل التي يؤمن الإسلاميون بأنها تفسد

المجتمع ـ كالقمار، والبذخ، والكحول، والدعارة، والنوادي الليلية ـ سوف تستأصل، وسيعاد توليد المواطنين أخلاقياً من خلال العودة إلى طريق النبي. وقد ذهب بعض القادة الإسلاميين الراديكاليين إلى أبعد من ذلك برفضهم الديموقراطية وتمسكهم بأن الرجال يجب أن يحكموا بأمر الله من قبل خليفة تقي (Abd Allah 1983: 201-267).

وإذا كانت الدولة الإسلامية ستكون قمعية في الحريات الفردية، إلا أن نظامها الاقتصادي كان مرتكزاً على العودة إلى العمل الحر. وقد قيل إن نظام البعث قد مزج أسوأ ما في الغرب (المادية المفرطة) وما في الشرق (القطاع الحكومي غير المنتج الذي دمر الحوافز وأفسد من أجل إثراء زمرة سياسية صغيرة). وقد طالبت البيانات الرسمية الإسلامية ببتر البيروقراطية المنتفخة وبانسحاب الدولة من التنظيم والمنافسة مع التجارة الخاصة. وطالبت كذلك بتوقف العمال عن التمارض والعمل مقابل أجورهم. كذلك (قالت البيانات) إن الإصلاح الزراعي قد قام فقط بخفض الإنتاج الزراعي، وإن الاقتصاد الإسلامي سوف يشرعن العمل الحر و«الحوافز الطبيعية» ذات الأرباح العادلة، «كما أمر القرآن» (Sa'id Hawwa interview, Die Welt, Dec 23, 1980). وقد كان البند الشعبوي الوحيد هو البند التقليدي القائل بأن الفجوات الطبقية ستضيق من خلال دفع الزكاة من قبل الأغنياء لدعم الهبات الخيرية للفقراء، ومن طريق تكفل الدولة بالحاجات الأساسية للمواطنين.

ج ـ الجذور الاجتماعية للصراع

إن جاذبية الجماهير نحو الإسلام السياسي كانت تتركز تاريخياً في

الأحياء المدينية التقليدية حيث يجتمع العلماء، المسجد والسوق بعضهم مع بعض. وفي انتخابات الأربعينيات والخمسينيات، انتخب الإخوان حفنة من الممثلين من الأحياء الشعبية لدمشق ووصلوا إلى مستوى عشرة مقاعد في كافة أنحاء البلد في انتخابات ١٩٦١. وقد عُرقل توسعهم في عهد ما قبل البعث من قبل شبكات العملاء للأحزاب القديمة البارزة، حيث الجاذبية الكبيرة للأحزاب العلمانية لتحشيد الطبقة الوسطى والمناشدة الفعالة للناصرية لجمهورها الانتخابي المديني. ومع أفول الأحزاب البارزة في ظل حكم البعث والناصرية بعد ناصر من ناحية ثانية، تفوق الإخوان على منافسيهم الرئيسيين في الاستمرار بدعم الجماهير المدينية (Batatu 1982: 17-18; Hinnebusch 1982c: 153-54).

وفي ظل حكم البعث، ازداد الدعم الجوهري للحركة في الأحياء المدينية التقليدية؛ لأن هذا الجزء من المجتمع، من الأكثر شهرة إلى التاجر الصغير، دفع الثمن الأكبر للإصلاحات الاجتماعية البعثية، وخاصة أن الدولة استولت على التجارة الخارجية، ووضعت قيوداً على الاستيراد، بالإضافة إلى تزايد شبكات بيع التجزئة الحكومية التي حرمت التجار العمل. وفي أواخر الستينيات، أدت حرب حكومة البعث الراديكالية على الأسواق السوداء في السوق، التي اعتقل فيها التجار وصودرت أموالهم، إلى تأجيج الأحقاد. وقد انجذبت العائلات الثرية البارزة التي لها روابط زبائنية في الأحياء القديمة إلى التحالف الإسلامي، حيث قامت بتزويدهم بالمال، وتورطت في مؤامرات: حيث كان هناك الكثير مما يؤيد الادعاء القائل «إن وراء قناع الدين تقف الخماسية» ـ الاتحاد الصناعي الرئيسي في سورية الذي أمم من قبل البعث ورمز سلطة رأس المال. وغالباً ما انضمت الطبقة الوسطى المهنية إلى هذا التحالف؛ حيث

كانت الاحتجاجات الإسلامية على الاشتراكية متصلة بشكل ثابت مع إضرابات التجار والمهنيين. وبالتالي، فإن الإسلام الذي أوّل لاستبعاد الاشتراكية، أصبح وسيلة طبيعية لاحتجاج ضحايا هيمنة الدولة البعثية.

وبعد عام ١٩٧٠، حاول الأسد استمالة الرأي العام البورجوازي والإسلامي، حيث صوَّر نفسه كمسلم تقي، ورعى العلماء، وأطلق تحريراً اقتصادياً أنعش القطاع الخاص. إلا أنه لم يستطع بسهولة أن يقهر صورة النظام كحكم طائفي غير شرعي بين أجزاء من المدينة السُّنية. وعلاوة على ذلك، استمرت الأعمال التجارية بالتعامل مع مسؤولين غير أكفاء وغير وديين، أو مع مسؤولين فاسدين مرتشين، حيث بقيت غير آمنة في وجه تدخل الدولة في التجارة.

وفي وقت الصعود الإسلامي في أواخر السبعينيات، استمر اجتذاب الجزء الجوهري للحركة الإسلامية من قواعدها التاريخية؛ حيث الشباب من عائلات التجار الصغار والحرفيين «التقليديين» غالباً ما جُندوا في حلقات التدريس في المساجد. ولكن، وبما أن العديد من الشباب ذهبوا إلى الجامعات، كانت نسبة متزايدة من النشطاء الإسلاميين تأتي من مثقفي الجامعة. وبما أن الإخوان أتوا ليعبروا عن معارضة الإصلاحات الاجتماعية البعثية، فقد انضم أبناء العائلات ذات المنزلة الرفيعة إلى الحركة الإسلامية، وكانوا غالباً من المهنيين الذين انضموا يوماً إلى الأحزاب الوطنية ـ الليبرالية السابقة البارزة. وكل هذا كان يعني المزيد من النشطاء المثقفين وذوي المنزلة الرفيعة (Batatu 1982: 20).

وقد كان هناك، على أية حال، تفاضل جغرافي واضح في تقبل المجتمع المديني السوري للتمرد الإسلامي؛ فبينما كانت المدن

الشمالية، وخاصة حماه وحلب، مرتعاً للاضطراب، بقيت دمشق ساكنة، وكان هذا هو الجزء الجيد الناجم عن سياسات الدولة. فقد قام الأسد بتعيين دمشقيين من الطبقة الوسطى وحتى العليا في النظام. واغتنى البورجوازيون الدمشقيون من الحصص غير المتكافئة للأموال العامة التي انتشرت في العاصمة لقربهم من مركز السلطة وصلاتهم الشخصية والتأثير الفاسد. وبعكس دمشق، فقد عانت حماه التقليدية في ظل حكم البعث، وكمركز تاريخي للتقوى الإسلامية، عانت من إساءة خاصة من العلمانية البعثية التي استاءت من التأييد الذي أظهر من القرى المحيطة التي تستخدمها للسيطرة. كذلك عانت الصناعات النسيجية الصغيرة داخل المدينة من منافسة المصانع الحكومية الكبيرة حول حماه والتي جندت من الريفيين (Lawson 1982: 24-7). ووجدت العائلات الحموية الكبيرة ـ آل الكيلاني، البرازي، العظم ـ أنّ من المزعج وجود موظفين بعثيين قرويين في قلب المكان الذي كان محميتهم الخاصة يوماً. وكانت حلب مشابهة، حيث عانت عاصمة البورجوازية الزراعية في سورية، بشكل خاص من الإصلاحات الزراعية، وتأذى المركز السياسي المساوي لدمشق في عهد ما قبل البعث من مركزية سلطة النظام.

وفي أواخر السبعينيات، توسع دعم الإسلام السياسي أبعد من جزئها المركزي الأصلي إلى الطبقة الوسطى السنية المدينية المتعلمة الأوسع. وبينما كانت السياسة تنحط إلى المنافسة من أجل المنح التعليمية والوظائف من خلال رعاية الدولة، والتي بدا كأنها تفضل العلويين، تُرجم الاستياء من هذا إلى تعاطف مع الإسلام السياسي. ولعل الأمر الأكثر سوءاً كان أن النظام حوّل العديد إلى الإسلام كوسيلة للاحتجاج من خلال إبعاده لأجزاء من دائرته الانتخابية

الفعلية أو المحتملة. كذلك، أضر التضخم بالموظفين الحكوميين من الطبقة الوسطى، بينما أبعد الفساد، واللامساواة، وإثراء نخبة السلطة، العديد من أعضاء الحزب والمتعاطفين. وقد أضر التدخل في لبنان عام ١٩٧٦ ضد الفلسطينيين والمسلمين للدفاع عن المسيحيين «اليمينيين» بشرعية النظام بين القوميين العرب والرأي العام السُّني الأوسع. وبما أن شرعية النظام الوطنية ـ الشعبوية انحدرت، وبما أن الحكم الفاشستي لم يعطِ متنفساً شرعياً للمعارضة، وبما أن أية أيديولوجيا علمانية لم تقدم بديلاً موثوقاً للبعث، فقد كسب الإسلام السياسي تعاطف القطاعات الأوسع من السكان أكثر من أي وقت مضى (Seale 1988: 320-321).

وبينما ظهر الصراع المتزايد بين البعثية والإسلام السياسي ليحرض العلويين على السُّنة، كان السكان السُّنة في الحقيقة ممزقين؛ حيث لم يذهب سُنة الطبقة الوسطى إلى المعارضة الإسلامية بشكل جماعي، إذ دخل مهنيو الطبقة الوسطى والعليا في تحالفات تكتيكية مع الإخوان، ولكن لم يكونوا متقبلين للأيديولوجيا الإسلامية مع عقليتهم الليبرالية عموماً. كذلك فإنّ الحرم الجامعي لم يُكتسح من قبل الإسلام وأخذت معارضة النظام هناك على الأرجح الشكل اليساري. وكان هناك بعض التعاطف مع الإخوان بين المعلمين وموظفي الحكومة، لكن اعتمادهم على التوظيف الحكومي، حيث قوة مركز العلمانية واليسارية بينهم، وأيديولوجية الإخوان المعادية لهيمنة الدول، منعت المعارضة الفعالة الموالية للإخوان. وقد أدى طلاب المدارس العليا المدينية دوراً في احتجاجات الإخوان، لكن البعث الذي كان لديه أيضاً تنظيمات في المدارس حشد تظاهرات مضادة.

كانت الطبقة السُّنية الدنيا أيضاً منشقة؛ حيث كانت الطبقة العاملة التقليدية فقط في معسكر الإخوان بشكل واضح، وتزودهم بالعديد من جنود المشاة للتمرد. بينما كان للإخوان متابعة متواضعة في اتحاد العمال، قام النقابيون اليساريون في اتحاد العمال بالتحشيد ضد المعارضة الإسلامية لمصلحة الاشتراكية، ولم يكن هناك دليل على أن الإسلامويين يمكن أن يستعيدوا وضعهم السابق هناك. في دول أخرى، كانت الهجرات الأخيرة إلى المدينة، وبسبب الوحدة في هذا المحيط الأكبر البعيد عن العلاقات الشخصية، متقبلة للإسلام الأصولي بشكل خاص. ورغم أن العديد من المهاجرين الريفيين في سورية كان لديهم بالفعل أقارب مقيمون في المدينة مع صلات بالدولة في ظل حكم البعث؛ إلا أن الإخوان المعارضين لهجرة الريفيين باعتبارها تهديداً لدائرتهم الانتخابية المدينية، أهملوا تجنيدهم (Abd Allah 1983: 91-2). لم يتغلغل الإخوان كثيراً في الريف، باستثناء القليل من القرى الكبيرة القريبة من المدن، حيث لم يكن التجنيد الريفي بالنسبة إليهم من الأولويات الهامة، فضلاً عن أن قرى البعثيين كانت تشكل عائقاً لهم. وبشكل مشابه، فإن عدد العلماء وكثافتهم كان موزعاً بشكل متفاوت: في عام ١٩٧٠، من ثلاثة آلاف علامة، كان ثلثاهم متركزين في المناطق المدينية، بينما كان هناك فقط ألف منهم لستة آلاف قرية، وبالمقابل كان للبعث خلايا في معظم القرى (Batatu 1982: 14).

وفي الخلاصة، فإن المواجهة بين الدولة والإسلام كانت هجيناً من الطبقة، والمجموعة، والصراع المديني ـ الريفي: حيث كانت مزيجاً من محاولة انتقام أعداء الطبقة القديمة من دولة البعث المهيمنة على العامة، واستياء الجماعات المهمشة حديثاً، وحرب طائفية حفزها المداخل غير المتساوية نحو الينبوع العام للرعاية والريعية. وأخيراً،

ربما كان الصراع متجذراً بقوة في الانشقاق (الصدع) بين النشاط التجاري للمدينة والاشتراكية الزراعية للقرية.

د ــ ثورة فاشلة وقمع «ديكتاتوري»:

بدأ الصعود الإسلامي في أواخر السبعينيات بحملة مكثفة من التخريب والاغتيالات للنخبة العلوية. وما إن بدأ التحدي الإسلامي، حتى أثير جدال داخلي في البعث بين المتشددين بقيادة شقيق الرئيس، رفعت، والليبراليين نسبياً مثل رئيس الوزراء محمود الأيوبي الذي رغب في تهدئة المعارضة من طريق تحرير سياسي محدود، وإصلاحات مكافحة للفساد. وكان انعكاس هذا الصراع حتى عام ١٩٨٠ بمزج النظام بين الاسترضاء والقمع؛ حيث قام بزيادة رواتب البيروقراطيين والجيش لتقوية الدعم المتآكل وسط الطبقة الوسطى المدينية الموظفة، وشدد التحكم بالأسعار لمكافحة التضخم، كذلك وعد بالمزيد من الحريات للأحزاب اليسارية والوطنية الصغيرة التي شكلت الجبهة الوطنية التقدمية الموالية للنظام، وفتح باب المفاوضات مع مجموعات أخرى في المعارضة ــ مثل فصيل رياض الترك الشيوعي، وفصيل جمال الأتاسي الاشتراكي العربي، وأطلق حملات مكافحة الفساد ووعد بوضع قيود على استخدام محاكم أمن الدولة. وانعقد المؤتمر القطري لحزب البعث في ظل الأزمة السياسية، حيث لام مندوبو المؤتمر من القادة أصحاب المناصب الفاسدين ــ ودائماً باستثناء دائرة الأسد الداخلية ــ على تخريب الحزب واستبدلوهم برجال جدد. وعُينت حكومة جديدة من تكنوقراطيي الطبقة الوسطى بقيادة عبد الرؤوف الكسم، رئيس الوزراء السُّني الدمشقي «النظيف» كما يشاع. وقد أمل بعض نقاد النظام المعتدلين بإمكانية استخدام ضعف النظام لإصلاحه وتحريره،

لكن استراتيجية الامتيازات فشلت عموماً؛ حيث اعتقدت الجماعات اليسارية الراديكالية والطبقة الوسطى المهنية أن النظام الضعيف يمكن إسقاطه وتحويله من طريق التمرد، ولذلك شكلوا تحالفات تكتيكية مع المعارضة الإسلامية (Seale 1988: 323-332).

وفي ربيع عام ١٩٨٠ بادرت المعارضة الإسلامية، مدعومة بالثورة في إيران وشاعرة بعزلة النظام، بمرحلة جديدة من المقاومة، حيث صعدت حملة من الهجمات على المنشآت الحكومية في حلب في حرب عصابات مدينية، بينما فاضت الشوارع بتظاهرات جماهيرية موالية للإخوان، وخرجت الأحياء كاملة من تحت سيطرة الحكومة. كذلك انتشرت اضطرابات مشابهة في حماه، حمص، إدلب، اللاذقية، دير الزور، معرة النعمان، وجسر الشغور. وفي حلب، قامت النقابات المهنية بدعم طلباتهم لوضع حد لممارسات الأمن الاعتباطية ومن أجل حريات سياسية من طريق الإضرابات، وانضم إليهم التجار محتجين على ضبط الأسعار والتموين. كذلك نادى العلماء بتحرير السجناء السياسيين، وإنهاء العمل بقانون الطوارئ، وتطبيق الشريعة الإسلامية. وبدأ القادة السياسيون السابقون الذين هُمشوا من طريق ترسيخ الأسد لسلطته، بالتنظيم على أمل تقديم بديل في حال انهيار النظام. وأصبح مؤسس حزب البعث صلاح الدين البيطار، الذي يصدر جريدة في باريس، نقطة تجمع للبعثيين المستائين. وطالب اليساريون المعادين للنظام بحريات سياسية ووضع حد للقمع. وأدى الالتحام الجزئي للعناصر اليساريين والليبراليين من الطبقة الوسطى مع معارضة بقيادة إسلامية إلى جعل فرص الحركة المعادية للحكومة المعممة تحت مظلة إسلامية، كما في إيران، أكثر واقعية من أي وقت مضى.

إن التهديد المتزايد للنظام بدأ بتحويل التوازن داخل النظام باتجاه المتشددين الذين يفضلون القمع على الامتيازات، إذ تم التخلص من قادة نقابات المحامين، والمهندسين، والأطباء وسجنهم. وفي منتصف نيسان/أبريل عام ١٩٨٠، نفذت قوات الأمن الحكومية حملة واسعة في المدن الشمالية في محاولة لسحق شبكة الإخوان. ومع استمرار التمرد حاول المتشددون البرهنة على أن الرجعيين قد استغلوا التحرير المحدود، وناقشوا العودة «لليقظة الثورية». وقد اتهم النظام المعارضة بأنها جزء من «مؤامرة كامب ديفيد» من قبل الولايات المتحدة وإسرائيل ومصر لكسر صمود سورية بوجه اتفاقيات السلام العربية. وقام الحزب بمحاولة تعبئة مضادة من اتحادات العمال والفلاحين والشباب، وجنَّد وحدات ميليشيا مسلحة للدفاع عن الثورة. وحذر الأسد الفلاحين من نسيان الأيام السيئة السابقة عندما كانوا يعاملون كأنهم من أحد أملاك مالكي الأراضي، وحذرهم أيضاً من أن رد الفعل له جذور عميقة لا تزال تهدد حصة الفلاحين في الثورة. وكان مقتل عائلة من مالكي الأراضي في حارم على يد فلاحين مسلحين، وجو الرعب الذي منع مالكي الأراضي عن ممتلكاتهم في القرى الأخرى التي تقع بالقرب من حلب، بمثابة تحذير للعائلات المعروفة بأنه من دون حماية الحكومة التي يكرهونها، فإن حقوق ملكيتهم لن تكون ممكنة التنفيذ. وأصدر الأسد، بافتراض خضوعه لمطالب الفلاحين، مرسوماً ثالثاً بسيطاً للإصلاح الزراعي، وأرسل رسالة سياسية مشابهة بإصداره مرسوماً برفع الأجور وتفضيل العمال على حساب أصحاب عملهم.

وقد أدت محاولة اغتيال الرئيس في حزيران/يونيو عام ١٩٨٠ إلى إطلاق يد المتشددين لمطاردة خصوم النظام؛ حيث قوبل الإرهاب

بإرهاب الدولة. وقد هدد رفعت بحمام دم للدفاع عن النظام، وذبح السجناء الإسلاميين في سجن تدمر. وأصبحت العضوية في حركة الإخوان ـ بعد فترة العفو العام ـ جريمة يعاقب عليها بالإعدام. وقام النظام بإرسال فرق الاغتيال إلى الخارج، وقتل صلاح الدين البيطار وزوجة زعيم الإخوان السابق عصام العطار، بالإضافة إلى الغارات التي شنتها قوات الأمن على مخابئ الإخوان حيث تم الاستيلاء على الأسلحة، وقامت المحاكم العسكرية الميدانية بإطلاق أحكام إعدام دون محاكمة، وأحياناً انحطّ الأمر إلى القتل العشوائي؛ ومن خلال حرصهم القليل على تمييز الناشطين الإخوان من مؤيديهم السلبيين، أظهروا الحدود الإجرامية التي يمكن أن يصل إليها النظام للحفاظ على نفسه. كذلك أرسل رفعت الأسد «بنات الثورة» إلى شوارع دمشق لتمزيق الحجاب عن وجوه النساء التقليديات. إن العنف اللامتناهي، دون وجود فرصة لاتخاذ قرار بحله، قد مكّن النظام من اللعب على مخاوف الطبقة الوسطى بانهيار النظام العام (Seale 1988: 326-32).

وعلى ما يبدو، فقد أراد كلا الجانبين كشف ما حدث في حماه، معقل الإخوان، في شباط/فبراير عام ١٩٨٢. ففي رد فعل على عمليات النظام الأمنية، قام مسلحون بمهاجمة مراكز حكومية، وأعدموا مسؤولين، وأعلنوا المدينة محررة. وانضم أعضاء من العائلات المعروفة، مثل البرازي، إلى معارضة النظام من طريق أتباع لعدوهم السابق المعادي للإقطاعية، أكرم الحوراني، الأمر الذي يعتبر رمزاً يعبر عن المدى الذي وصل إليه الأمر، حيث حلَّ الصراع الطائفي محل الصراع الطبقي القديم. ونظراً إلى أن القوات الحكومية لم تتمكن من اختراق الشوارع الضيقة، فقد استخدمت طائرات الهليكوبتر الحربية والجرافات والقصف المدفعي ضد المدينة

بأكملها، حيث محت فعلياً جميع الأحياء وقتلت عدة آلاف. وكانت دعوة الإخوان لثورة تشمل الأمة بأكملها فاشلة. وكانت حماه يراهن عليها من قبل الكثير من الناس: حيث تلاشى أولئك الذين انضموا إلى المعارضة بحماسة إسلامية أقل من كرههم للنظام. وهلك القسم الأعظم من الحركة الإسلامية. وبدا أن هذه الواقعة كانت تدعم وجهة نظر مكيافيللي القائلة بأن القمع، شرط أن يكون شاملاً، يمكن أن يعطي نتيجة (Mayer 1983: 608; Seale 1988: 332-338).

ما الذي يفسر قدرة النظام على الصمود أمام التمرد؟ من جهة، أثبت النظام أنه أكثر قوة مما توقع خصومه؛ حيث شنت أجهزة الأمن حملة قمعية قاسية غير عادية، بقيادة القوات العلوية التي لديها مصلحة ببقاء النظام، وكانت مدعومة من الحزب والجيش، وهما المؤسستان الأكثر تنظيماً في المجتمع واللتان لم تنشقا أو تنحلا ـ مع بعض الاستثناءات القليلة ـ على أسس طائفية حتى في ظل ضغوط بقرب اندلاع حرب أهلية طائفية. إن تماسك مؤسسات النظام بدوره يفسّر بأمرين: الشبكة العلوية التي تسيطر على هذه المؤسسات، وجذورها في القرية التي كانت تستغل من قبل نفس القوات المدينية التي مثلت الثورة الإسلامية. وقد أدى التركيب الحزبي الطائفي للنظام الذي اخترق البيروقراطية التي يهيمن عليها السُنة والقرى، إلى جعلهم غير متاحين للتعبئة ضد النظام إلى حد كبير. وتشير النتائج إلى أن قاعدة الطبقة الوسطى الفلاحية الموظفة (بأجر) التي دمجها النظام ما زالت، رغم تآكلها، إلى حد كبير سليمة من دون مساس. وكشفت الأزمة أيضاً أمرين: إلى أي مدى تقوّت المصالح المشتركة بين النظام وشريحة البورجوازيين المرتكزة في دمشق، والمدى المحدود لهذا التطور نفسه

في أماكن أخرى. وقد نجا النظام على أحد المستويات؛ لأن العلويين كانوا بأفضل تنظيم، مسلحين، ويمتلكون تموضعاً مركزياً. وعلى المستوى الآخر، لأن الصراع حرَّض الدولة مع كل ما لديها من موارد والعديد من الأتباع، على أولئك الذين تم تهميشهم من قبل هذه الدولة.

ورغم ذلك، فلو كانت الحركة الإسلامية قادرة على تعبئة الأغلبية السنية، وبذلك تقسم مؤسسات الدولة، لكانت من المؤكد أسقطت «الأوليغاركية (حكم القلّة)». إلا أنها كانت تعاني من أخطاء منعتها من جمع مقومات مثل هذه الثورة الجماهيرية، وخاصة التحالف الريفي ـ المديني؛ حيث كانت الحركة إلى حد كبير مدينية وقائمة على أسس مناطقية (محلية)، وافتقرت كذلك صيغة الأيديولوجيا الإسلامية المعادية للشعبوية إلى المناشدة الواسعة الكافية. وقد هددت هجماتهما على الدولة والجيش والطبقة الوسطى البيروقراطية الواسعة، بينما قلق اليساريون، والعمال المنظمون، والفلاحون من أي عودة للتجار ومالكي الأرضي إلى السلطة، وخشيت الأقليات ـ التي تشكل ربع عدد السكان ـ من دولة إسلامية. وفي النهاية، مهما كان الإسلام السياسي أكثر نجاحاً، حيث كان يدمج الحماسة الدينية مع الثورة الوطنية ضد الخارج الأجنبي أو النظام المعتمد على الخارج الأجنبي، إلا أن البعث كان لديه ما يكفي من الصيت الوطني ليحرم الإسلام السوري من هذا السلاح.

كبحت الثورة الإسلامية الفاشلة تطور دولة البعث؛ فمن جهة، تم قطع التحرير المحدود الذي بدأ عام ١٩٧٠، بينما أدى التمرد إلى توتر العلاقات مع البورجوازية وإجبار النظام على الاستناد ـ على الأقل مؤقتاً ـ إلى كتلة جمهوره الانتخابي التقليدي، وفحص

الاتجاهات التي بدا كأنها على حافة إغلاق الفجوة بين النخبة السياسية والطبقة الناشئة المسيطرة اقتصادياً. ومن جهة ثانية، نُشِّطت بذور التوتاليتارية الحاضرة دائماً في صيغة حزب البعث اللينينية العسكرية الغريبة، بينما ردت الدولة على الثورة الإسلامية برفع مستوى السيطرة والقمع تدريجاً. وهددت حملة تطهير المساجد، والجمعيات الدينية والنقابات المهنية بإزالتها كقواعد، ليس فقط للمعارضة الإسلامية بل للمجتمع المدني أيضاً. وقضي كذلك على القليل الباقي من حرية الصحافة والتعددية السياسية، وتوقفت داخل الحزب الحاكم بقايا الديموقراطية ـ المناقشات والانتخابات ـ ولم تعد حتى نهاية التسعينيات. إن نهب حماه وتدميرها سيقفان لبعض الوقت كرسالة تذكير بكلفة معارضة النظام.

إن عبث النظام القصير الأمد بـ «التوتاليتارية» لا يمكن أن يستمر على أية حال، لأنه يفتقر إلى القوة التنظيمية لإخضاع المجتمع المدني ككل: حيث أنه لم «يفتت» المجتمع قطّ، فقد احتفظت العائلة والتضامن الديني الاجتماعي بسلامتها، وقامت شبكات الحديث وترويج الشائعات، والمجموعات غير الرسمية، والصلات الشخصية باختراق الدولة، وقطع الانشقاقات السياسية، الأمر الذي خفف غالباً من قسوة النظام. وعلى الرغم من أن التركيب البعثي في سورية شابه التركيب البعثي في العراق، إلا أن النظام تجنب الإرهاب المنظم المطلوب لسحق المجتمع بطريقة مشابهة للعراق. والأمر المهم بالتوازي مع ذلك، هو الافتقار إلى قطاع عام ديناميكي، الذي يعتبر دعامة اقتصادية ضرورية للتوتاليتارية، أو إلى إيراد كاف من النفط للاستعاضة عنه، وكان يجب على نظام البعث البحث عن حل مؤقت مع البورجوازية التي تعتبر غير متوافقة مع القمع التوتاليتاري المستمر.

III ـ التكيف مع «النظام العالمي الجديد»

أ ـ التحوُّل الدولي: تضييق خيارات النظام:

أبقت دولة البعث على الثورة الإسلامية سليمة في بنيتها وتوجهاتها، ولكن بحلول أواخر الثمانينيات واجهت تحديات جديدة دولية ومحلية. وكانت التحديات الأوضح هي التحولات الدراماتيكية في محيطها الدولي التي ضيقت خياراتها وقلصت مواردها. فقد قلص انحدار أسعار البترول بعد عام ١٩٨٦ تدفق الريع من دول الخليج المانحة لسورية، الأمر الذي أوقع الاقتصاد السوري، مع الأعباء العسكرية الثقيلة، في أزمة في نهاية الثمانينيات. إن إضعاف ولاحقاً انهيار الاتحاد السوفياتي، وحرمان سورية من المساعدات ذات الشروط الميسرة، وحرمانها من أسواق وتكنولوجيا الكتلة الشرقية، أظهر أنها تحتاج إلى إعادة اندماج في السوق الرأسمالية العالمية التي تهيمن عليها الدول المعادية أيديولوجياً. وقد وضع انهيار الاتحاد السوفياتي حداً لقدرة سورية على استغلال الثنائية القطبية، وحرمها من الحماية السوفياتية والأسلحة الرخيصة في الوقت الذي ظهرت فيه دلائل على الهيمنة الأميركية غير المراقبة، الأمر الذي أظهر أن السياسة المتشددة اتجاه إسرائيل مخاطرة غير مقبولة وغير مجدية، في حين أن التوصل إلى حل دبلوماسي للنزاع أصبح يعتمد تقريباً بشكل كلي على الدبلوماسية الأمريكية واستعدادها للاعتراف بمصالح سورية المشروعة.

كان للتغيرات العالمية حتماً تأثيرات محلية على نظام خلق تماسكه من خلال استغلال التهديدات والموارد الخارجية. وبدت مهمة البعث القومية العربية المشرعنة، التي فتحت الصراع مع إسرائيل،

بالية، في الوقت الذي كانت فيه إعادة الاصطفاف تجاه الولايات المتحدة مطلوبة للحصول على مساعدتها في تسوية دبلوماسية، تتطلب بعض التحرير المحلي. إن تأثير مظاهر انهيار الشيوعية هدد دولة فاشستية بنيت على حزب أيديولوجي وقطاع عام. وإذا كان النظام ــ كما أصر بعض النقّاد ــ علامة من هبات الحرب الباردة إلى حد كبير، فإنه وبسحب قاعدته الاقتصادية والمالية الآن يمكن أن ينهار، وبالفعل دخل الاقتصاد التسعينيات وهو غارق في الركود. وما دون الانهيار، فإن التعقيد الكبير للتحديث المجتمعي الذي تم خلقه بموارد النظام القليلة قد وضع النظام تحت الضغط جدلياً للإذعان إلى بعض التحرير السياسي ليحل محل قدرته المتناقصة لتحقيق المنافع الاقتصادية والأمنية. ومع ذلك، فإن النظام قد تكيف بنجاح فعلياً ــ على الأقل في المدى المتوسط ــ مع محيطه المتطلّب كثيراً، مثبتاً مرة أخرى صلابته وتماسكه في مواجهة الضغوط.

ب ــ بقاء المجتمع المدني

إن ثلاثة عقود من «اللينينية العسكرية»، وخاصة قمع الثورة الإسلامية، قد كبحت بلا ريب جماح الاستقلالية الذاتية وقابلية نجاح المجتمع المدني. على أية حال، إن المجتمع المدني لم يبق على قيد الحياة فقط، بل بحلول التسعينيات، واجه البعث فعلاً مجتمعاً معقداً على نحو متزايد، وربما أكثر تعبئة. أولاً، إن طريقة التنمية الخاصة به في تعزيز انتشار قوى اجتماعية تتمتع بموارد أكثر تنوعاً، وسعت قواعد المجتمع المدني المحتملة، وجدلياً خلقت ضغوطاً حصرية في الأعلى من أجل تعددية سياسية أكبر. وكانت الستينيات والسبعينيات فترة نمو اقتصادي أساسية لتعجيل التعبئة

الاجتماعية، إذا ما قيست بتزايد التعليم، ومحو الأمية، والتوسع الحضري (المديني) ونسبة قوة العمل غير الزراعية. كذلك رفع التمدن من نسبة عدد السكان الحضريين من ٣٧ بالمئة عام ١٩٦٠ إلى ٥٠,٥ بالمئة عام ١٩٩٠، مؤدياً إلى تآكل العزلة الأساسية للقرية والأقلية الطائفية، وإدماجهم في مجتمع أوسع نطاقاً. وتضاعفت عملية محو الأمية بين عام ١٩٦٠ وعام ١٩٨٩، وفيما انتشرت قوة العمل الحديثة المتميزة انخفضت قوة العمل العاملة بالزراعة من ٥١ بالمئة إلى ٢٦ بالمئة خلال السنوات الثلاثين نفسها. كذلك ارتفعت نسبة قوة العمل الحاملة للشهادة الثانوية أو الجامعية من نحو ٥ بالمئة من عدد السكان عام ١٩٧٠ إلى نحو ٢٨ بالمئة في عام ١٩٨٩. وحدث توسع في المهنيين والعمال المهرة، وانتشرت كذلك العضوية في الجمعيات الثانوية، وشبكات المجتمع المدني المزعومة. وأصبحت سورية دولة ذات دخل متوسط وطبقة وسطى متعلمة ذات شأن (Hinnebusch 1993b: 252).

إن النمو الاقتصادي الموسع والتعبئة الاجتماعية لم يكونا بحد ذاتهما كافيين لفرض التعددية السياسية في النظام، لأن العتبة التي يصعب عندها احتواء القوى الاجتماعية المعبأة من دون تعددية تتغير كثيراً. وكما في سورية، فإن الحكومة توظف نحو ٤٠ بالمئة من قوة العمل، بما في ذلك قسم كبير من الطبقات المتعلمة وحتى المهنية، التي تفتقر إلى الاستقلالية لتحدي الدولة التي تعمل على المزيد من تشتيت سيطرة الملكية المتوافرة (Hinnebusch 1993b). ولم تكن النقابات المهنية التي تنظم الطبقة الوسطى مستقلة ذاتياً عن الحكومة، والنمو الأكبر في الأعداد كان من المهنيين المعتمدين على الدولة مثل المهندسين الزراعيين والمهندسين، بينما تلكّأ المحامون، الذين هم غالباً قوة لمراقبة سلطة الدولة.

ورغم ذلك، في الوقت الذي انحدرت فيه قدرة الحكومة في توفير الموارد الاقتصادية، وخاصة أن التضخم كان يهدد القوة الشرائية لأولئك المعتمدين على رواتب الدولة الثابتة، انطلقت الجمعيات لتملأ الفراغ. وقد نمت جمعيات الإسكان والنقل التعاونية المصدّق عليها رسمياً والتي شارك أعضاؤها بتمويل مصادرها. وكذلك فعلت الجمعيات غير الرسمية التي تقع خارج سيطرة الحكومة كلياً، مثل تلك التي ساهم بتمويل مواردها لاستيراد السلع موظفو الحكومة المهنيون لتعزيز دخولهم الثابتة. وقد تعرضت الدولة لضغوط لاستيعاب تطلعات المتعلمين من الطبقة الوسطى لمزيد من الحرية الاقتصادية والشخصية؛ حيث إن الزيادة المطلقة في أعداد المهنيين المتعلمين كانت تعني، من أجل احتواء هجرة الأدمغة، مواجهة اتساع الفجوة بين عدد الخريجين وفرص العمل المتاحة في الدولة، وتجنب التهديد السياسي للمتعلمين العاطلين من العمل (Hinnebusch 1993b: 251-52).

وثانياً، إن مقدرة النظام المحدودة لاختراق المزيد من القطاعات التقليدية للمجتمع المديني سمحت باستمرار وجود مجتمع مدني «بديل»، خارج عن سيطرتها نسبياً. ورغم انتصار النظام على المقاتلين الإسلاميين، إلا أنه كان من الصعب اجتثاث الإسلام كأيديولوجيا مضادة طبيعية وبقيت متجذرة عميقاً في السوق المديني، حيث أخلاقيات التجار امتزجت مع الوعي الديني المحافظ الواسع الانتشار المعزز من قبل العلماء. وعلاوة على ذلك، فإن السوق يشكل قاعدة اقتصادية شبه مستقلة ذاتياً لهذا المجتمع المدني. وفي الواقع، فإن الحرفيين وتجار البورجوازية الصغيرة، بدلاً من الانحدار في ظل البعث، ازدادوا بالفعل: ووفقاً لعملية حسابية واحدة، إن حجم البورجوازية الصغيرة تضاعف خلال عقد

الاشتراكية في الستينيات ـ من ١١٠,٩٠٠ إلى ٢١٦,٩٠. كذلك زاد عدد التجار فعلياً في العقود الأكثر تحرراً من عام ١٩٧١ إلى ١٩٩١. وقد زادت قوة العمل التجارية نحو ٧ بالمئة في السنة، ورغم تقشف (صرامة) الثمانينيات، ازدادت نسبتها من قوة العمل من ٩ بالمئة إلى ١٢ بالمئة تقريباً بحلول عام ١٩٨٩. من بعض النواحي، فإن البورجوازية الصغيرة ازدهرت رغماً عن النظام، لكنها أيضاً طورت في بعض الأحيان علاقات تكافلية مع موردي ومشتري القطاع العام، وبالتالي التلاعب بالنظام لمصلحتها الخاصة (SAR 1976: 151-5; SAR 1991: 76-77).

إن قدرة مؤسسات القطاع الخاص الصغيرة على النمو في الفراغ الذي خلفته التُّغَر في سيطرة الدولة واضح من عدة دراسات للحالة. فعلى سبيل المثال، في بعض المناطق الريفية، مثل يبرود، فإن الصناعات الخفيفة العائلية المستقلة، قد تطورت من تقليد حرفي قائم سابقاً، في الوقت الذي شجع فيه تاريخ الهجرة على استيراد التكنولوجيا وتراكم رأس المال، والقرب من لبنان الذي سمح بالتهريب للتغلب على القيود المفروضة على المواد الخام، وخطوط الإنتاج التي اختيرت من تلك التي تقع خارج رقابة الدولة على الأسعار (Escher, 1990). وحالة أخرى هي الصناعات النسيجية الصغيرة والحرفيون في مدينة حلب. أولئك الذين انضموا إلى نقابة الحرفيين الموافق عليها رسمياً أو إلى غرفة الصناعة كانوا مخولين شراء المدخلات من مصانع الدولة أو وكالات الاستيراد، للمساهمة في صندوق الضمان الاجتماعي، والحصول على رخص تصدير من وزارة الاقتصاد. وبدلاً من ذلك، مثل هذه الأعمال، كان يمكن أن تشارك في السوق الحرة «الموازية» المسيطر عليها من قبل التجار الكبار؛ وكان الحرفيون معتمدين على هؤلاء التجار في التسويق

وربما كانوا يدفعون أسعاراً أعلى لمدخلاتهم، لكن من المحتمل أنهم كانوا يفضلون العلاقات الشخصية مع العملاء على الاعتماد على مسؤولي الدولة. وفي حالات الصراع، كانوا يعتمدون على الوسطاء التقليديين ويفضلونهم على محاكم العمل الرسمية (Cornand 1984). ورغم تغلغل سيطرة الحكومة، كان هناك، مثلاً، شبكة بديلة يضحي من خلالها المساهمون بفوائد معينة من أجل حرية أكبر. وقد كان الشيء نفسه على مستوى القرية كما أظهر ميترال (١٩٨٤) في حالة مشروع استصلاح الغاب حيث نوّع الفلاحون اعتمادهم بين القطاعين العام والخاص.

ومن المؤكد، أن مثل هذه الاستقلالية ليست من دون حدود أو تكاليف: إن عادة إخفاء الأصول عن التأميم المحتمل والخوف من منافسة الصناعات الحكومية عرقلا التوسع الطبيعي للعديد من الصناعات الصغيرة إلى شركات أكبر شرعية تماماً. على أية حال، بحلول أواخر الثمانينيات، بدأت أزمة الاقتصاد السوري تواجه تراجعاً في دور اقتصاد الدولة، الأمر الذي خلق بشكل متزايد مساحة أكثر لمثل هذه المؤسسات. وقد سعى النظام، مع إيرادات القطاع العام وركود النمو الاقتصادي، إلى استخدام استثمارات خاصة لملء الفجوة، التي كان يجب أن تعطى بالمقابل بعض الامتيازات، وخاصة بعض الكبح لتدخل الدولة. وفي الوقت نفسه، مثلما أجبرت القيود على الإيرادات النظام على خفض الرعاية، والوظائف والرفاهية، فإن العديد من السوريين كان يجب عليهم خفض اعتمادهم على الحكومة وتنويع استراتيجيات بقائهم بالدخول في أعمال صغيرة. وأيضاً فإن آخرين قد اكتسبوا استقلالاً اقتصادياً عن الدولة من خلال رأس المال المجمع من العمل في الخليج، أفريقيا وأماكن أخرى، واستثماره في الخارج. إن قطاعات

الاقتصاد غير الرسمية والسوق السوداء، حيث سيطرة الدولة كانت غير حادة بسبب فساد مسؤوليها، حتى النخبة العليا منهم، برهنت على حدود قدرة النظام للسيطرة على قطاع خاص لا تستطيع الاستغناء عنه.

وبحلول التسعينيات، أدار النظام، بهدف البقاء، الأزمة الاقتصادية من خلال المشاركة بين إحياء القطاع الخاص، والإجراءات التقشفية، والتنويع في مصادر الريع (على سبيل المثال، المساعدات الإيرانية التي تكمّل المساعدات الخليجية المتناقصة). ومن ثم، في التسعينيات ما بعد حرب الخليج، سعى النظام إلى التكيف مع النظام العالمي الجديد بتعميق أكبر للتحرير الاقتصادي؛ حيث وضعت قوانين جديدة لجذب الاستثمار الأجنبي والمغترب إلى كل قطاعات الاقتصاد الرائدة، وبالنتيجة، نهاية احتكار القطاع العام على الصناعات الرئيسية. إن الأفق الاقتصادي كان يتغير بشكل حاسم لأن ـ بعكس توسعية السبعينيات، عندما ازدهرت البورجوازية الخاصة بالاعتماد على رعاية الدولة وعقودها ـ هبات الدولة الموزّعة بعد الثمانينيات كانت أقل، كذلك فإن التعبئة البورجوازية لرأسمالها الخاص أعطتها استقلالية محتملة أكبر عن الدولة. إن المركب المؤلف من الدولة المتراجعة والمجتمع المتقدم قد أسس لمرحلة تخفيف الضغط السياسي.

ج ـ تخفيف الضغط السياسي

كيف كان يمكن نظام الأسد أن يأمل بمقاومة مد الدمقرطة العالمي الذي جرف نماذجه الديكتاتورية الأقوى المفترضة، وخاصة في الوقت الذي كان يواجه فيه هذا المد مجتمعاً أكثر تعقيداً وبموارد أقل؟ هل استطاعت نخبة البعث، التي هي نتاج عصر سابق غير

متحرر، أن تتكيف مع «النظام العالمي الجديد»؟ في الحقيقة، وبعكس الأبارتشكيين السوفيات، لم تكن النخبة السورية مستعدة للتخلي عن السلطة من دون قتال. لقد كانت الشرعية الأيديولوجية أقل مركزية بالنسبة إلى النظام منها إلى شركائها الشيوعيين، كذلك لم تكن نهاية الأيديولوجية الاشتراكية لم تكن لتصبح حتمية. وفي الواقع، فإن الدولة السورية قد اكتسبت طبقة داعمة افتقرت إليها الأنظمة الشيوعية، والنخبة السياسية، مع وضع قدمها بالفعل في الأعمال التجارية، لم تكن بحاجة مشابهة لتحويل النظام ليصبح نظاماً لبورجوازية تمتلك الأملاك.

إن إستراتيجية النظام للتكيف السياسي، الذي ربما من الأفضل تسميته «تخفيف الضغط السياسي المحسوب»، كان بدلاً من ـ وليس خطوة نحو ـ التعددية السياسية الحقيقية، وكانت إستراتيجيته مصممة لتقوية النظام، لا لتحويله (Hinnebusch 1998b). إن هدف النظام كان تكييف هياكله وممارسته للسماح بانفتاح أكبر واسترضاء القوى الاجتماعية الأقوى والأكثر استقلالية؛ البورجوازية، الطبقة الوسطى والإسلاميين، من دون منحها سلطة حقيقية (Kienle 1994a). وفي الوقت نفسه، استخدم الأسد بالفعل القيود الجديدة والتنويع في قاعدة النظام لتأمين استقلالية أكبر عن مؤيديه الخاصين الذين يحتاجهم ليقوم بتعديلات سياسية مستمرة في خضم المحيط الدولي المتغير بتسارع؛ وبشكل خاص دمج عناصر أكثر من البورجوازية بشكل آمن أكثر في نظامه بما يسمح له بموازنتهم مع الجيش، العلويين والبعثيين، وبالتالي منع أي تحديات من مركز دائرته الانتخابية لتعميق التحرير الاقتصادي أو عملية السلام.

لقد وصف الأسد استراتيجيته بصراحة بالتعددية. وقد ناقش بأن صعوده للسلطة عام ١٩٧٠ قد استهل بالفعل بالبيريسترويكا السورية ـ الاسترخاء السياسي، الانفتاح على القطاع الخاص ـ قبل مدة طويلة من غورباتشوف. رغم أنه حذر من أن «المرحلة التي تمر بها [سورية] غير مناسبة لتطبيق [انتخابات تنافسية] (FBIS, Daily Report, Near East& South Asia, May 17, 1990, 27)، وقد وافق صراحة على «تعددية» سياسية أكبر، من المفترض أن يأخذ النظام فيها اعتباراً أكبر لوجهات نظر ومصالح العناصر البورجوازية في التحالف الاجتماعي الأكثر تعقيداً الذي جمعهم معاً. وعملياً، فإن تخفيف الضغط السياسي الأساسي قد حدث بالمقارنة مع الحكم الوحشي في الثمانينيات. إن تراخي سيطرة الدولة كان جلياً في إعطاء حرية شخصية أكبر للسفر، الاغتناء، والاستهلاك. وقد بقيت الصحافة تدار من قبل الدولة، لكن كان الوزراء ينتقدون فيها بشكل متزايد، بينما استبدل النقد الصحفي «للطبقة الجديدة» بالأوسمة لرجال الأعمال لمساهماتهم في الاقتصاد. وكبح كذلك جماح قوات الأمن، واستعادت المدارس الدينية والمساجد استقلالها الذاتي، وأطلق سراح السجناء السياسيين. إلا أن المراقبة على سلطة الدولة بقيت بدائية: حيث إن السلطة القضائية، الصحافة والنقابات المهنية لم تتمتع بأي استقلالية بالمقارنة حتى مع مصر. والتعددية الحزبية بالكاد أوجدت: فالقليل من أحزاب الطبقة الوسطى الصغيرة الخاضعة للنظام كانت مسموحة، لكن لم يكن هناك أحزاب ليبرالية بمكانة حزب الوفد المصري على أهبة الاستعداد في حال حدوث المزيد من التحرير. وتدل اعتقالات ناشطي حقوق الإنسان في سورية عندما بدأوا يتكلمون صراحة على انعدام الديموقراطية على أن مسامحة النظام ما زالت في نطاق محدود. في الواقع، إن استراتيجية الأسد كانت

استراتيجية هيمنة، وليست تعددية، والعنصر الرئيسي للتعددية كان أن مجموعات العمل ذات الاهتمامات الخاصة قد اكتسبت مدخلاً إلى صناع القرار إلى جانب «المنظمات الشعبية» (Hinnebusch 1998b).

إن التحرير السياسي الأكمل، والقليل جداً من الدمقرطة، لم يكونا على الأجندة. فمن جهة، تم احتواء الضغوط من أجل التحرير السياسي بسرعة. ورغم أن تجارب الدمقرطة في أوروبا الشرقية، الجزائر، والأردن قد حفزت مبدئياً توليد الديموقراطية بين الطبقات المتعلمة، إلا أن الفوضى والأصولية الإسلامية التي أطلقت عنانها جعلت ناخبيها الطبيعيين ـ رجال الأعمال والمثقفين ـ يقلقون حيالها. وبدا أن البورجوازية كانت مستعدة لإرجاء مطالبها بسلطة أكبر مقابل حرية العمل وأمنه، بينما الطبقة الوسطى وأهل الفكر كانوا مجزّئين ومعزولين عن الجماهير. وفي أية حال، إن دمج الجماهير في مؤسسات النظام، عرقل إمكانية التشكيل السياسي لتحالف ديموقراطي من البورجوازية والطبقة الوسطى مع الطبقات الشعبية.

ومن جهة أخرى، مُنع النظام من التحرير السياسي الحقيقي بسبب مخاطرة إطلاق الأحقاد الحبيسة للعناصر الأقدم من البورجوازية، التي لم تسامح البعث قطّ على إصلاحاته الاشتراكية، أو تمكين الإسلام السياسي من اللعب بورقة الطائفية. وإلى أن يجري تجسير الشرخ الاجتماعي بين البورجوازية والدولة بشكل كامل سيكون العلويون مهددين بأي عودة لسلطة مؤسسة العمل المسيطر عليها من السُّنة. إن النظام، وبتصميمه منع سيناريوات الجزائر وشرق أوروبا، وبحسابها بشكل واضح، كان يمتلك الشرعية الكافية

ليوسع تحالفه الداعم عبر نظام مؤسساتي أكثر تحرراً، ولكن ليس بما يكفي للمضي أبعد من ذلك. لكن هذه التعديلات في النظام كانت كافية للتحويل المتزايد لتوازن القوى داخل النظام وتنويع قاعدته الاجتماعية.

١ ـ وضع الحزب في الحجم الطبيعي:

إن المظهر السابق البارز لحزب البعث استمر في الانحدار. وبحلول التسعينيات، لم تعد القيادة القطرية تؤدي عمل «المكتب السياسي» الذي يضع السياسة تحت قيادة الأسد، وأصبحت مجرد «مركز سلطة». وكان من الممكن أن تستمر بعرقلة التغييرات ـ مثل اقتراحات إضافية للتحرير الاقتصادي ـ ما دام الأسد بقي غير ملتزم بها. وقد أنكرت الخطابات الرسمية أن يكون لانهيار الاشتراكية السوفياتية علاقة بسورية، نظراً إلى سورية لم تنكر قطّ شرعية الملكية الخاصة، إلا في ما يخص التفاوت المفرط في توزيعها؛ لكن الحزب كان يقف في الجانب الدفاعي الأيديولوجي وكان يشكل دائماً أقل تهديد للأعمال الخاصة. إن انتخابات الحزب ومؤتمراته بقيت معلقة ولم يزعج الأسد نفسه بالبحث حتى عن موافقة أولية على تحولات السياسة الرئيسية، مثل حرب الخليج ومحادثات السلام في مدريد، من أعلى هيئة شرعية في الحزب (رغم أن اللجنة المركزية كانت قد استشيرت). على أية حال، دمج الحزب القاعدة الريفية السُّنية جزئياً التي لا يزال الأسد يحتاجها ـ حتى لو كان ذلك لموازنة الجماعة العلوية والبورجوازية السنية المدينية. ما زالت هذه القاعدة الريفية تعمل كجماعة لها مصالح خاصة في الدولة وآلة رعاية منفتحة على الدائرة الانتخابية الأولية للنظام. وقد عرقل تركيبها الاجتماعي العامي وتقاليدها

الأيديولوجية تحولها إلى حزب للبورجوازية كما حدث مع الحزب الرسمي المصري في ظل حكم السادات (Hinnebusch 1993c: 8-10).

٢ ــ كسب البورجوازية: وحتى حين كان حزب البعث في حالة انحدار، كان الوصول السياسي للبورجوازية في صعود. حيث اعتمد مستقبل النظام على قدرته على كسب دعم البورجوازية والاستثمار دون السماح للبورجوازية بتهديد سلطة النخبة. فمن جهة، إن كسب الأسد لأجزاء من البورجوازية سمح له بتقسيمها وتحريضها على الطبقات الأخرى. ومن جهة أخرى، إن شراكات العمل البورجوازية مع عناصر النظام وصعود جيل جديد لم يتأثر بالحروب الطبقية في الستينيات خلقا مناخاً ملائماً لتوثيق التحالف بين النظام والطبقة البورجوازية، رغم أن شروطه بقيت متنازعاً عليها. وقد أرادت البورجوازية الاستقرار، الأمن الشخصي، الحرية، سيادة القانون والمزيد من الوصول السياسي، إلا أن النظام قدم بعضاً من هذه التطلعات.

أولاً، إن لجنة رئيس الوزراء لترشيد الاستيراد والتصدير والاستهلاك، التي ضمّت رئيسي غرفة الصناعة والتجارة، قدّمت مدخلاً بورجوازياً حاسماً لعملية صنع القرار الاقتصادي (Heydemann 1992). وهذا حوّل هيمنة الدولة الشعبوية (populist corporatism) لسورية إلى صيغة أكثر تقليدية وازنت الدولة من خلالها بين مجموعات المصالح البورجوازية والشعبية. وبينما كان يجب على مجموعات الأعمال دعم استراتيجية النظام الاقتصادية، وبينما كان يجب عليهم السعي وراء التسوية أكثر من المواجهة مع أصحاب النفوذ الذين يمتلكون سلطة الدولة في النظام، فقد

أصبحوا الآن يتمتعون ببعض الإصلاحات ضد التدخل الاعتباطي في القطاع الخاص وسُمح لهم بمتابعة مصالحهم، وخاصة للدفاع عن الخط الجديد الموالي للقطاع الخاص ضد سلطويي الدولة، في الوقت الذي يدفعون فيه باتجاه توسيعها ومأسستها القانونية.

ثانياً، إن مجموعة واسعة من القوى الاجتماعية ـ أعضاء من عائلات معروفة، رجال أعمال محدثي نعمة طموحين، ووجهاء الأحياء ـ قد كسِبَت في البرلمان. وقد سمح لهم بالقليل من الرعاية وفسح المجال لهم للتدخل لمصلحة ناخبيهم مع البيروقراطية؛ وأحياناً نسقت الكتلة البرلمانية للتجار والصناعيين المستقلين من أجل مصالحهم المشتركة (Perthes 1992c).

إلا أن العمل لم ينظم للتنافس مع سياسة الحكومة. إن أصول البورجوازية المتباينة ـ حيث بعض الأجزاء تبناها النظام، وأخرى كانت يوماً من ضحاياه ـ منعت وعي المصالح العامة، ولم تكن قوية كفاية لفرض تحرير أكبر مما أراد النظام. إن تأييد أو عدم تأييد النظام يمكنه أن يقوي العمل أو يفشل؛ وعلى سبيل المثال، فإن قوانين تداول العملة، التي لا يستطيع أغلب رجال الأعمال تجنب المراوغة فيها، والتي هي عموماً غير مفروضة بالقوة، يمكن أن تستخدم لمعاقبة الخصوم. وفي الحقيقة، فقد كُسر بعض التجار الكبار الذين حاولوا الفوز بشعبية سياسية من خلال الإعلانات الصحفية بهذه الطريقة: إن النظام لا يتسامح مع ذرائع البورجوازية للاستقلال السياسي.

بينما هو من غير المؤكد إلى أي مدى قد اقتنعت البورجوازية فعلاً، فإن معارضتها الحادة سابقاً للنظام حُيدت، بينما اكتسبت أقسام منها حصة في الوضع الراهن بشكل متزايد. إن البورجوازية

الدمشقية كانت قد كسبت منذ السبعينيات، لكن وبشكل ملحوظ فإن البورجوازية الحلبية التي دعمت التمرد الإسلامي بعيداً عن استيائها بسبب تهميشها في ظل سلطة الدولة المرتكزة في دمشق، قد استرضيت بنجاح بفرص العمل الجديدة، كالفرصة في استغلال صفقات التصدير لدفع الدين السوفياتي في أواخر الثمانينيات. وقد كان إقناع رأس مال المغتربين أقل سهولة، ورغبة النظام المتزايدة في جذب هذا الاستثمار والاحتفاظ به وضعت المغتربين في وضع أقوى: وهكذا، فإن عمران الأدهم، المغترب المقيم في باريس، معتقداً بأن الوقت قد حان، نشر رسالة صريحة للأسد يحثه فيها على «إظهار الثقة بالناس» وإعطائهم «الفرصة لإظهار قوتهم الإبداعية في كل مجال»، بينما يحذر من أن «الحرية الاقتصادية والسياسية تتماشيان معاً (The Middle East May-June 1991, 33). وبالطبع فإن هذا قد تم تجاهله، وستبقى الثقة بالأعمال واستثماراتها محدودة حتى يكبح النظام بشكل حاسم سلطة الدولة الاعتباطية، وفي النهاية، تتشارك السلطة الحقيقية مع البورجوازية.

٣ ــ المعارضة: من القمع إلى الكسب:

بحلول التسعينيات، كانت المعارضة العلمانية المنقسمة إلى فصائل متعددة بأيديولوجيات منتهية الصلاحية (الشيوعية ــ الناصرية)، المتناوبة بين التعاون والمعارضة، والمنقطعة عن الجمهور العام، تشكل تهديداً قليلاً للنظام. وكان الإسلام السياسي هو الذي يمثل البديل الرئيسي للبعث، إلا أنه كان أيضاً منقسماً وساكناً بعد القمع في أوائل الثمانينيات. وقد شكل عدد السكان الكبير من الأقلية غير السُنة في سورية (٢٥ ــ ٣٠٪) والتقاليد القوية للإسلام المتحرر (الليبرالي)، عائقين أمام إمكانية جرف الرأي الجماهيري من قبل

الإسلام الأصولي المنتعش. وقد كان بإمكان الحكومة أيضاً اللعب على الخوف من السيناريو الجزائري بين الطبقة الوسطى السُنية، وخاصة بين النساء والطبقة ذات الثقافة الغربية الغنية (Hinnebucsh 1993c: 10-11).

ورغم ذلك، فقد اعتمد الاستقرار والتقدم في التحرر السياسي على التسوية التاريخية مع الإسلام السياسي الذي حاول الأسد استرضاءه من خلال بناء الجوامع، رعاية العلماء، ونشر الإسلام عبر وسائل الإعلام الجماهيرية. وحاول جلب العلويين إلى الاتجاه الإسلامي السائد. وحاول أيضاً فرض مؤسسة إسلامية محافظة (شبيهة بالأزهر) لتوجيه التيارات الإسلامية وشرعنة النظام. وقد أسس برئاسة المفتي أحمد كفتارو ووزير الأوقاف، على قاعدة ترسيخ الإسلام، شبكة ما يسمى «مدارس الأسد لتعليم القرآن»، تضمنت الواعظين المعينين من الحكومة للمساجد الكبيرة وأساتذة في الشريعة، بمن فيهم واعظ التلفزيون العام.

وقد سعى النظام أيضاً إلى انفراج في العلاقات السياسية مع الإسلامويين المعارضين من خلال إطلاق سراح مقاتلين منهم من السجن عام ١٩٩٢، والتسامح مع المنشورات الإسلامية، وتعيين مقاتلين معارضين سابقاً في البرلمان. وأصبحت المنظمات والحركات الاجتماعية الإسلامية الآن مسموحاً بها ما دامت قد أحجمت عن التورط السياسي. وقد تضمنت إشارات الانبعاث الإسلامي بناء مساجد جديدة وعودة بين الشباب إلى الإسلام، مع بنات الأمهات المتغرّبات (ذوات الثقافة الغربية) اللواتي يرتدين الزي الإسلامي. لقد عبرت المعارضة الإسلامية إلى مدى كبير عن رد فعل السوق وأقسام من الطبقة البورجوازية على اشتراكية البعث،

بأن التحرير الاقتصادي من المحتمل أن يؤدي إلى تقدم الانفراج الإسلاموي مع النظام .(Hinnebucsh 1993c: 11-12)

٤ ــ الحفاظ على شعبوية ضيقة:

إن التحدي الرئيسي الذي واجه النظام كان كسب البورجوازية في تحالفه من دون الإفراط في الإضرار بدائرته الانتخابية الشعبية الأصلية أو إبعادها. وقد ضيق النظام الشعبوية لكنه لم يقم بأي اعتداء نظامي على الحقوق الشعبية. إن الإجراءات الصارمة في نهاية الثمانينيات آذت بشكل غير متكافئ العمال والموظفين الحكوميين الذين وقعوا بين التضخم وتجميد الرواتب، الأمر الذي أجبر العديد منهم على الدخول في أعمال صغيرة للبقاء. وقد قطع النظام الإعانات المالية، رغم أن بيع السلع الأساسية بأسعار أقل من الكلفة استمر في الأحياء الفقيرة. وعلى أية حال، فإن دائرة النظام الانتخابية الشعبية لم تسرَّح بشكل كامل أو تستثنى سياسياً في هذه العملية. إن نقاط وصول المنظمات الشعبية لصناع القرار احتفظت ببعض الفاعلية، ممكّنة اتحاد العمال من الدفاع عن القطاع العام وحقوق الطبقة العاملة. وقد كان ممثلو اتحاد العمال والفلاحين صرحاء تجاه خفوضات الإنفاق الاجتماعي وخفض الضرائب على الدخول العالية الذي اقترح في ميزانية البرلمان عام ١٩٩٢ ــ ٩٣. ومع ذلك كانت هناك حدود لا يسمح للنقد بالذهاب أبعد منها، وقد كان ردّ الأسد الفطرية على نقد واقتراحات اتحاد العمال التي خففت من روابط النقابيين مع البعث، بالتحذير بأن الحرية يجب أن تتابع «في إطار المسؤولية» لا «بالتناقض والانقسام» (Lawson 1994b: 152-54). إلا أن النقابيين احتفظوا ببعض القدرة للدفاع عن مصالحهم ضد تحرر اقتصادي أكبر، تماماً لأن النظام كان لا

يزال مستقلاً ذاتياً عن البورجوازية، وبما أن علاقاته معها كانت أقل أمناً، فيمكنه بسهولة أقل أن يتحمل إهانة الرأي الجماهيري من دول شرق أوسطية مثل مصر في ظل حكم مبارك.

إن هيمنة الدولة الشعبوية البعثية وقفت عائقاً أمام التحرر السياسي؛ لأن ذلك ـ لدرجة أن عناصر هامة من الجماهير العامة بقيت مندمجة في قاعدة النظام، يجعل من الشعب غير متاح للحركات المعارضة، الليبرالية أو الإسلامية، لبناء «تحالف ديموقراطي» في مواجهة الدولة. وعلاوة على ذلك، فيما كانت المعارضة الجماهيرية يمكن تعبئتها بين أولئك المهددين أو المتضررين من التحرر الاقتصادي، فإن هذا يتطلب أيديولوجيا احتجاج شعبوية، والتي كانت مفتقدة، حيث إن الماركسية ضعفت الثقة بها، بينما الإسلام السياسي، الذي كان يؤدي هذه الوظيفة في أماكن أخرى من الشرق الأوسط، اعتنق أيديولوجيا السوق الحرة في سورية.

IV ـ ضعف النظام: وراثة دون مأسسة

إن التقنيات الوقفيّة ذاتها التي ثبتت الدولة السورية على المدى القصير ـ لسخرية الأقدار ـ شكلت عائقاً أمام المأسسة السياسية الضرورية لمتانتها على المدى الأطول. وفي نهاية التسعينيات، تبين أن التحرر السياسي المحدود في سورية قد استنفد نفسه من دون البدء في معالجة مشكلة الدمقرطة. وسوف تتقاسم النخب الحاكمة السلطة إذا ما قدّرت أن تكون كلفة القمع غالية جداً، وإذا ما كان الاتفاق مع المعارضة على قواعد الدمقرطة سيحمي مصالحهم. وحتى الآن، تم احتواء الخسائر، وظهر أن المخاطر تبدو كبيرة جداً بالنسبة إلى النظام السوري. تتطلب عملية الدمقرطة حرية سياسية كاملة للقوتين الاجتماعيتين البارزتين: البورجوازية والإسلام

السياسي، اللتين تشكلان التهديد الأكبر للنظام. ويفتقر النظام إلى المؤسسات الفعالة التي من خلالها يمكن هاتين القوتين الاندماج بفعالية: حيث إن الحزب، بسبب الأيديولوجيا والتركيب الاجتماعي، لا يمكن أن يستخدم لكسبهما، بينما البرلمان ضعيف جداً لمنحهما حصة من السلطة الحقيقية. ونظراً إلى أن النظام لا يستطيع العمل من دون القطاع الخاص ولا يستطيع استئصال الإسلام، فقد وصل إلى طريق مسدود مع المجتمع.

إن التهديد المباشر الرئيسي لاستقرار النظام يكمن في أزمة الخلافة. محاولة رفعت الأسد تسلم السلطة عام ١٩٨٤ أكدت ذلك، إذ عندما تأتي أزمة الخلافة كأمر حتمي، فإن البريتوريانية ـ المقموعة، ولكن ظاهرياً فقط تحت السطح ـ يمكن أن تنفجر مجدداً.

إن ثلاثة عقود من شخصنة السلطة في القمة ـ على حساب الحزب وأيديولوجيا البعث والبرلمان وتجسيد الإجراءات القانونية ـ قد أضعفت إلى حد بعيد المؤسسات الضرورية للخلافة السّلسة بما يشبه سيناريو ما بعد أتاتورك ـ حيث يقوم الحزب الحاكم بتقديم وريث يبادر بالتحرر السياسي ـ يبدو غير محتمل.

وبهذا الشكل، فإن الأسد يسعى في ما يبدو إلى حل ذي علاقة بالسلالة الحاكمة لخوفه من أنه عدا ذلك فإن صراع السلطة يمكن أن يحطم النظام على طول التقسيمات الطائفية، وهكذا، بحلول نهاية التسعينيات، كان بشار الأسد، نجل الرئيس، يجري إعداده بوضوح ليواصل السلالة الأسدية، وذلك على الرغم من أن سورية دولة جمهورية، وليس لبشار أقدمية حزبية أو عسكرية أو مكانة شعبية خاصة به، تؤهله للرئاسة. وبهذا الشكل، فقد كان يجب على والده أن يحاول خلق قاعدة سلطة بديله له من طريق

التخلص من منافسيه المحتملين وإعطائه الخبرة في القمة. وقد عُيِّن قائداً لقوات الحرس الجمهوري، وترأس الحملة على الفساد، وفُرضت سلطته على العلاقات السورية مع لبنان. وقد صوِّر كرجل التغييرات الجديدة، الذي يخاطب صراحة الشباب أو مثقفي الطبقة الوسطى في سورية. على أية حال، بينما البارونات/الأقطاب العلويون قد يلتفون حوله لمنع طموحات رفعت الأسد الدائمة، يمكن بشار أن يؤول مصيره إلى ممثل للمجلس السياسي؛ ولا يمكن لهذا أن يكون أكثر من حل مؤقت.

إن فرص التوريث السلمي من دون نزاع طائفي ولبننة، كانت قد دُفعت للأمام من قبل التحالفات السنية ـ العلوية والحلول المؤقتة بين الدولة والبورجوازية التي رعت التحرير الاقتصادي المتزايد. وإلى حد ما، فإن نخبة النظام قد شكلت مع القطاع الخاص طبقة جديدة لها حصة في الدولة، التي من الممكن أن تستطيع المحافظة على الاستقرار في أزمة الخلافة. إلا أن الانقسام الطائفي وفقدان الثقة السياسية من جانب البورجوازية يعنيان أن تحالف النظام ـ البورجوازية يبقى غير متماسك.

على الرغم من هذا، فإن تعميق التحرير السياسي يمكنه فعلاً توسيع القوى ذات المصلحة في استقرار الدولة، وفي الواقع، يمكن الوراثة، بحد ذاتها، أن توفِّر الشروط لمثل هذا التعميق، أي المنافسة بين النخب المتنافسة لدعم المجتمع المدني. وهناك بالفعل إشارات على ذلك: وبالتالي فإن المتنافسين الرئيسيين الواضحين على الوراثة، بشار ورفعت الأسد، حاولا أن يبرزا صورة ليبرالية. وقد يحتاج الفائز (مثل سادات مصر) إلى عقد تحالفات أبعد من مركز النظام (العلويين ـ الجيش ـ الحزب)، وخاصة مع طبقة رجال الأعمال،

وسوف يرغب بتحفيز النمو الاقتصادي المطلوب لتقوية موقعه: وهذا ربما يتطلب تنازلات بالمزيد من الاستقلالية للبورجوازية والمجتمع المدني. إن مثل هذا السيناريو يمكن أن يدفع النظام إما باتجاه تحرير سياسي محدود للبورجوازية (كما حصل في مصر ما بعد الناصرية)، أو بدلاً من ذلك باتجاه دمقرطة أوسع وأكثر شمولية. إلا أن أحداً لا يستطيع تخمين ما إذا كان الهيكل المؤسساتي الضعيف لسورية يستطيع التكيف مع مثل هذه المشاركة الموسعة من دون الانحدار نحو البريتوريانية.

الفصل السادس

الاقتصاد السياسي للتنمية

يبحث هذا الفصل في سياسات النظام وتفسيراتها وتبعاتها من خلال النظر في الإصلاح الريفي والتحويل الصناعي والتحرير الاقتصادي.

I ـ الإصلاح والتنمية الريفيان في ظل البعث

أ ـ السياسة الزراعية

كانت سياسة البعث في ما يتعلق بالتنمية الريفية محكومة بضرورات متضاربة؛ فلدى وصول البعث إلى السلطة، تعهد بإصلاح زراعي يراد به خلق قطاع زراعي «اشتراكي» قائم على التنمية التي تقودها الدولة والمزارع الحكومية والجمعيات التعاونية الفلاحية. وقد كانت قدرته على إنشاء قطاع زراعي عادل ومنتج مفتاحاً لإقرار شرعيته لدى ناخبيه الريفيين المفترضين. إلا أنّ تحدياً

عملياً كبيراً كانت تطرحه إعادة توزيع الأرض على الفلاحين التي، من خلال استبعادها لملاك الأراضي والمستثمرين الذين كانوا حتى ذلك الوقت مصدر مستلزمات الإنتاج والاستثمار، تركت فجوة كان على الدولة سدها إذا ما أرادت استمرار الإنتاج. لكن الأسد حين وصل إلى السلطة ورث قطاعاً زراعياً في حالة ركود، فكانت عملية تحويل تعاوني غير مكتملة تدل على فشل الدولة في سد الفجوة، لذا فإنه سعى إلى إرضاء ملاك الأراضي والمستثمرين وإعادة الحياة إلى القطاع الزراعي الخاص. لم يُشَجّع ملاك الأراضي على استثمار ما كان لهم من أراضٍ قبل الإصلاح فحسب، بل إن أراضي الدولة الشاسعة في منطقة الجزيرة النادرة السكان، التي كانت الدولة تعاني من نقص الموارد فيها، سواءً من أجل إعادة توطين الفلاحين أو لإنشاء مزارع دولة، تم تأجيرها إلى مقاولين زراعيين. وهكذا فإن البورجوازية، التي كانت تعتبر طبقة مفلسة ومعادية، جعِلَ منها شريكاً للدولة في التنمية الزراعية. فيما كانت الدولة في تلك الأثناء تركز على تنظيم قطاع صغار الفلاحين وتدخّر استثماره من أجل الأراضي المروية المستصلحة حديثاً من خلال مشاريع مائية هامة مثل الغاب وحوض الفرات. وهكذا يكون للزراعة قطاع مزدوج خاص و«اشتراكي» (ABDP, 1965; 1972b).

لكن الحدود الدقيقة في ما بينهما أصبحت محطاً للجدل بين صانعي السياسة في السبعينيات. فقد أراد أباراتشيكيو[١]

---

(١) Apparatchiki: صيغة جمع والمفرد Apparatchik وهو مصطلح روسي عامّي، ويعني الموظف المهني الذي يعمل بوقت كامل في الحزب أو الحكومة. أي الموظف في جهاز الحكومة أو الحزب الذي يتقلّد أي =

Apparatchiki الحزب ومثقفو الكتلة الشرقية من التكنوقراط أن يقوّوا ويوسعوا القطاع الاشتراكي (تعاونيات الدولة) على حساب السوق، بينما قاوم مثقفو الغرب من التكنوقراط ودافعوا عن تحرير انتقائي. ولعدة أسباب، استعاد الحكوميون المبادرة في السبعينيات. وكان تعزيز الملكيات الصغيرة من طريق التحويل التعاوني وتحويلها إلى قوة اجتماعية منافسة وفعالة، أمراً أساسياً لمنع امتصاصها من قبل بورجوازية في طور النهوض وبالتالي خسارة النظام لقاعدته السياسية. كان التصنيع البديل للاستيراد في القطاع العام يتطلب تحكم الدولة بالمواد الزراعية الخام كالقطن، بينما كان تموين ناخبيها الريفيين بالمواد الغذائية الأساسية يتطلب تسويق الدولة للحبوب. لقد سعى موظفو الحزب، متأثرين بالغاية المزعومة للدول الغربية باستخدام «سلاح الغذاء» لمواجهة سلاح النفط العربي، إلى التحكم بقرارات الزراعة التي كان من شأنها أن تؤدي إلى اكتفاء ذاتي.

إضافة إلى ما سبق، كان أباراتشيكيو الحزب والموظفون الوزاريون يطالبون بحصتهم في البيروقراطية الزراعية. كان من الواضح أن

= موقع في المسؤولية السياسية أو البيروقراطية باستثناء المراتب العليا من الإدارة، وهذا الموظف عادة ما ينقل بين مجالات مختلفة من المسؤولية، وفي الأغلب يكون تدريبه ضعيفاً أو غير فعلي للمجالات الجديدة من المسؤولية.

يستخدم المصطلح اليوم في البيئة غير السوفياتية لوصف الأشخاص الذين يسببون حالة من الإعاقة البيروقراطية في التنظيمات أو المؤسسات المختلفة. كذلك يستخدم لوصف الأشخاص الذين يوضعون في مواقع حكومية استناداً إلى ولائهم الأيديولوجي أو السياسي بدلاً من معايير الكفاءة (المترجم).

مأسسة الأيديولوجيا في الحزب تجري على نحو مواظب دافعة بحلول شبه اشتراكية في الزراعة، وتحديداً من خلال التحويل التعاوني، إضافة إلى ارتيابها المستمر بـ«إقطاعيي» وتجار القطاع الخاص. ومنذ المؤتمر القطري الثامن عام ١٩٨٥ راح المكتب الفلاحي يضغط لتطبيق التعاونيات الإنتاجية على الأرض المروية الجديدة في وادي الفرات، واستمر في تشجيع توسيع التسويق الحكومي ليشمل حقولاً جديدة كالخضار والفواكه، كما طرح تثبيت أسعار خدمات الآلات والنقل في الزراعة بدلاً من تركها للسوق الحرة (Hinnebuch 1989: 41-2; Munathama 1975; ABSP 1975: 37-50).

ولّدت القيادة الحكومية مقاومة، فكان الفلاحون يتجنبون أحياناً خطة الدولة لتدوير المحاصيل، بينما كانت مزارع الدولة تفشل وتعجز عن الحلول محل المستثمرين المستقلين في الأراضي الجافة في الجزيرة. أما في حوض الفرات، فقد كانت الدولة تفتقر إلى استثمارات ضخمة في مشاريع الري فيما كانت العائدات بطيئة وهزيلة. وبحلول الثمانينيات، كانت القيود المتعلقة بالموارد تقوّض الليبراليين الذين كانوا يريدون إخضاع الاقتصاد للأيديولوجيا من الناحية العملية. وقد أحرزوا نصراً حاسماً حين صُدِّق على تجربة القطاع المشترك الحكومي ـ الخاص في الزراعة، والتي كانت تعني في الواقع إعادة أراضي الدولة إلى المستثمرين باطّراد. ومع الانقسامات بين النخب الحكومية، استطاع البورجوازيون الزراعيون والفلاحون أن يستغلوا حاجة الدولة إلى الاستثمار والتعاون لمنع المزيد من التدخل الحكومي الذي طبق تحت شعار الاشتراكية الزراعية (Hinnebuch 1989: 42-48; Musallim 1983: 104-05).

وهكذا لم يتم أبداً اختيار نهائي بين استراتيجيات الدولة أوالقطاع الخاص، بل كانت تجري بلورة أشكال من خليط حكومي ـ تعاوني ـ خاص. عبرت السياسة الزراعية عن «الخبطة» براغماتية، متأرجحة تحت النفوذ التنافسي بين الحكوميين والتحريريين، والفلاحين والبورجوازيين. مع ذلك، وفي سياق الدفاع عن قطاع زراعي حكومي تعاوني، استمر النظام في منع البورجوازيين من استعادة سيطرتهم على كتلة الفائض الزراعي التي كان يحتفظ بها الفلاحون، مستحصلة جزئياً من قبل الدولة نفسها.

ب ـ البيروقراطية والتنمية الزراعية

كانت استراتيجية النظام في التنمية الزراعية بيروقراطية في صميمها، إذ كانت مراقبة من قبل التكنوقراط ويجري تنسيقها من خلال تخطيط من الأعلى، وفي حال بروز مشكلة أو حاجة، كان يجري استحداث وزارة أو «مؤسسة عامة» جديدة لمعالجتها.

كان على الخطط الحكومية أن تترجم أهداف الحزب على شكل سياسات وبرامج ملموسة. وتم دعم مجلس التخطيط الأعلى، وهو جهاز بين الوزارات يترأسه رئيس مجلس الوزراء، من قبل التكنوقراط في هيئة تخطيط الدولة التي رسمت خطة استثمار حكومية تحدد المشاريع والميزانيات المعتمدة. وقد حاول، من دون أن ينجح في أغلب الأحيان، التنسيق بين اقتراحات مختلف القوى البيروقراطية، التي كان كل منها يسعى إلى توسيع نطاق صلاحياته وبرامجه. أما عملياً، فقد كانت المشاريع تضاف أحياناً إلى الخطة من قبل وزير متنفذ أو أحد سياسيي الحزب من دون الاستفادة من أية دراسة جدوى، وخصوصاً في أواسط السبعينيات حين كانت القوى المنافسة لجهاز الدولة تتزاحم للمطالبة بحصة أكبر من ثروة

النفط العربي المتدفقة؛ فعلى سبيل المثال، تحول معمل للورق الخام في دير الزور قامت بفرضه وزارة الصناعة رغماً عن معارضة وزير التخطيط، إلى فيل أبيض مكلف. وقام جهاز الحزب بتشجيع مشاريع مستلهمة أيديولوجياً لكنها مكلفة، مثل مشروع استصلاح أراضي حوض الفرات، أيقونة الاشتراكية الزراعية البعثية (Hinnebuch 1989: 48-60; Arudki 1972: 171-78: Keilany 1970).

على الرغم من أن خطة الاستثمار كانت مقيدة نظرياً من الناحية القانونية، فإن الوزارات من الناحية العملية كانت تسقط على مقربة من أهدافها، جزئياً بسبب وضع أهداف غير واقعية، وجزئياً أيضاً بسبب مشاكل تقنية كوجود الجص في حوض الفرات أو النقص في المساعدات المالية العربية الناجم عن الخلافات السياسية، أو بسبب سوء التنسيق الإداري أو سوء الإدارة من قبل المتعاقدين. وفي ظل غياب بيانات كافية وتحليلات الخبراء، كانت جلسات المتابعة لهيئة التخطيط العليا تفشل باستمرار في تحديد المسؤولية عن الفشل وانتهت إلى بذل الجهود من قبل الموظفين للدفاع عن وزاراتهم (Hinnebuch 1989: 53-56).

لقد وضع المخططون أيضاً خطة إنتاجية زراعية حددت أهداف المحاصيل الرئيسية، وتحويلات المحاصيل الخاصة بمختلف المناطق، ومستويات المداخيل والقروض المطلوبة للوصول إلى هذه الأهداف. وكانت هذه الخطة تفرض عبر سياسة التسعير (رفع أو خفض أسعار شراء الدولة للمحاصيل) والربط بين قروض الدولة وتسليم المحاصيل إضافة إلى تراخيص المزارعين. أما بالنسبة إلى المزارعين، فقد كانت خطة الإنتاج شرطاً غير مرغوب فيه لأنها تضع

حاجات البلد، كما يتصورها المخططون، فوق آمالهم بحيث كانوا يحاولون تجنبها أحياناً (Hinnebuch 1989: 51-3).

كانت المسؤولية عن تنفيذ خطة الإنتاج مجزّأة. فبينما كانت وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي MAAR مسؤولة عن الإنتاج الزراعي، كان المصرف الزراعي ووكالات تصدير المحاصيل كوكالة تسويق القطن، تابعين لوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، بينما كانت وزارة التجارة الداخلية تنظم أسعار السوق للمنتجات الزراعية وكانت وزارة الصناعة تسيطر على شركات الأغذية والنسيج والسكر التي كانت تشتري المحاصيل وتعالجها، إضافة إلى الصناعات التي تنتج مستلزمات الزراعة كالأسمدة.

كان من المفترض أن يتم تحقيق التنسيق من خلال المجلس الزراعي الأعلى HAC، وهو جهاز يترأسه رئيس الوزراء إضافة إلى رؤساء هذه المؤسسات. لكن غالباً على كل حال «كل وزارة كانت تتصرف وكأنها مصلحة مستقلة في صراع مع غيرها"، محبطة بذلك التنسيق بين مختلف الوظائف التي كان يجب تنفيذها تنفيذاً متزامناً «بما أن التأخير في تنفيذ أحداها يؤدي إلى سلسلة من الاختناقات في تنفيذ الأخريات» (Hilan 1973: 113).

كانت وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، التي تؤدي دوراً مركزياً في مجال تطبيق السياسة الزراعية اليومية بين الفلاحين، تعاني من نقاط ضعف متأصلة، بدءاً بقيادتها؛ إذ غالباً ما كان الوزراء إما سياسيين تنقصهم المؤهلات أو أن ولاياتهم كانت قصيرة للغاية؛ وهكذا فإن الوزارة كانت تتزعمها حفنة من وكلاء الوزارة الدائمين يتمتعون إما بنفوذ سياسي أو بالخبرة الزراعية. كانت الوزارة تعمل بتفويض سلطة قليل جداً كان يثقل على الوزير ووكلائه، حتى إن

٢٩ شخصاً من رؤساء الأقسام قد بينوا في تقاريرهم أن عملية اتخاذ القرار كانت متبلّدة وتؤخذ من قبل الأتباع المثبطين للعزائم.

كان تنفيذ المهام أيضاً معوّقاً بسبب الفساد إضافة إلى صراع خفي بين تحالفات زبائنية متنافسة لكبار المسؤولين والوكلاء المزودين حول السيطرة على العقود والعمولات المرتبطة بها. فعندما كانت العمولات هي التي تملي عملية اختيار المشاريع، كانت تتم التضحية بحسابات الكلف ـ العائدات/الفوائد. كانت رخص تصدير المواشي إلى أسواق الخليج المربحة أو استيراد المعدات الزراعية والحق في استئجار أراضي واسعة للدولة بأسعار منخفضة، كلها كانت بمثابة جوائز يمكن السلطات الزراعية توزيعها على زبائنها.

شجّعت الرواتب المتدنية، وخصوصاً بين المناصب العليا، على الفساد وهجرة الأدمغة وهوس المكافآت والأذونات التي كانت تعتمد على علاقات الفرد، كذلك فإن التضخم المالي، ومن خلال خفض الرواتب الحقيقية لكبار موظفي الوزارة بنسبة ٦٤٪ بين عامي ١٩٧٤ و١٩٧٩، وأكثر من ذلك في الثمانينيات، كان الخطر الرئيسي الذي يهدد سلامة هذا المرفق الحكومي. وكانت المفارقة تكمن في أن عجز تمويل الحكومة ساهم في التضخم الذي أدى إلى إضعاف قدراتها الخاصة.

انعكاساً لمهمتها الطموحة، كان للوزارة تقسيم معقد للعمل، إذ تضمنت أقسامها المتعددة أقسام الميزانية، والمحاسبة، والعقود، وشؤون العاملين، والتخطيط والإحصاء، وتوزيع الدخل الزراعي، والحماية النباتية، والأبحاث، وضبط الجودة، والتسويق، والتوسع الزراعي، والثانويات الزراعية، والثروة الحيوانية، وإدارة النطاق،

والآلات الزراعية. أما على مستوى المحافظة، فقد كان المدير الزراعي على رأس موظفي المحافظ في مكاتب التنسيق الميدانية التي تقابل بعض هذه الأقسام المركزية. وكان يفترض أن يكون موظفوه الزراعيّون اختصاصيين يستثيرهم الزراعيون العاملون في الميدان؛ لكن حجم التواصل بين الزراعيين في مختلف المستويات كان في غاية الضآلة. وكثيرون جداً منهم كانوا مجرد «حماة للقوانين» بدلاً من أن يكونوا مسرّعين لأداء المهام وخبراء تقنيين، مكرّسين معظم وقتهم لفرض التوجيهات. كانت مرافق الإقامة ووسائل النقل لا تكفي لإبقاء الزراعيين على المستوى المحلي قادرين على الحركة ضمن الميدان. وكانت ثمة ندرة حادة في الكوادر المنافسة تقنياً؛ إذ لم تكن كلية الزراعة في الجامعة تجذب ألمع الطلاب، وكانت الكليات والمرافق غير ملائمة، وكان التدريب يقدم القليل فقط من الخبرة العملية؛ وكان المزارعون يكتشفون في أغلب الأحيان أنهم يعرفون أكثر من الزراعيين المتخرجين حديثاً المرسلين لتعليمهم (Hinnebuch 1989: 76-86: Arudki 1972: 234-36; Musallim 1983: 145-49). لذا فإن فعالية جهاز الدولة فشلت في مواكبة توسعه الوظيفي والبنيوي؛ ومن اللافت أنها رغم كل ذلك، ولو مع كلفة عالية وبعد تأخير كبير، قد حققت العديد من أهدافها الرئيسية.

جـ ــ السياسة الزراعية قيد التطبيق

١ ــ إصلاح الأراضي: كان مشروع البعث الزراعي يتمحور حول إصلاح الأراضي الذي استغرق استكماله عقدين من الزمن لكنه نفّذ بنجاح معقول. فبعد أن شُرع به بدايةً في عهد الجمهورية العربية المتحدة، وإن كان في ظل وزارة إصلاح أراضٍ بعثية قلبت

بعد وقت قصير تحت النظام الانفصالي، خضع لتسريع حاد في ظل البعث الراديكالي. وقد أنجزت إعادة توزيع الأراضي على نطاق واسع بحلول عام ١٩٧٠ وإن كانت عملية التحويل التعاوني لم تكتمل حتى نهاية السبعينيات. أدى الإصلاح إلى تحويل البنية الزراعية جذرياً: فقد أدى إلى خفض كبير في الملكيات والتحقق من التحويل البروليتاري المفروض على الفلاحين الذي أدى إلى تهديد حياة القرية، ووسع ورسّخ قطاع الملكيات الصغيرة، لتكون النتيجة عبارة عن بنية زراعية متكونة من مزيج من صغار الفلاحين والرأسماليين المتوسطين.

يظهر الجدول ٣ مؤشرات تقريبية لتأثير إصلاح الأراضي على توزيعها. لكن البيانات التي تأخذ بالحسبان التمييز بين الملكيات المروية وغير المروية من شأنها السماح باستيضاح أدق للتصنيف الزراعي مع إتمام الإصلاح (Hinnebuch 1989: 112-116).

الجدول ٣: البنية الزراعية قبل الإصلاح وبعده

	قبل الإصلاح		بعد الإصلاح	
	نسبة المالكين	نسبة الملكية	نسبة المالكين	نسبة الملكية
كبيرة (١٠٠+)	١,٠	٥٠,٠	٠,٥	١٧,٧
متوسطة (١٠ ـ ١٠٠)	٩,٠	٣٧,٠	١٥,٣	٥٨,٧
صغيرة (ـ ١٠)	٣٠,٠	١٣,٠	٤٨,٠	٢٣,٦
بلا أرض	٦٠,٠	٠,٠	٣٦,١	٠,٠

١ ـ نجد في القمة كبار الإقطاعيين والمقاولين المستأجِرين الذين يشكلون ١٪ من المالكين، لا يزالون يسيطرون على خمس الأراضي، إلا أن إصلاح الأراضي عجّل في تحويلهم من حالة ما

قبل رأسماليين «إقطاعيين» إلى رأسماليين زراعيين. وللحفاظ على مداخيلهم في ملكيات متناقصة بدأ الإقطاعيون، الغائبون سابقاً، بالاستثمار في التكنولوجيا المتقدمة كالري بالرش والحبوب المحسنة والحصاد الممكنن. وهكذا فإن الإصلاح أدى إلى استبدال الملكيات الكبيرة، والمزروعة زراعة توسعية في آن معاً، بمزارع رأسمالية أصغر لكن مزروعة بكثافة.

٢ ـ تحت كبار الإقطاعيين ثمة طبقة صغيرة من «الفلاحين الأغنياء»، وحول المدن الكبيرة، مستثمرو المدينة الذين يشكلون بالكاد ٣٪ من الملاك، مسيطرين على ١٠٪ من المساحة. قد يكونون من المزارعين ـ المديرين الذين يستخدمون عمالاً أو قد يؤجرون أو يتخلون عن أراضيهم لمزارعين مشاركين. في حين أن كبار الإقطاعيين والفلاحين الأغنياء ومستثمري المدينة يشكلون ٤٪ من الملاك، إلا أنهم كانوا يسيطرون على ٣٧٪ من الآلات الزراعية عام ١٩٧٠.

٣ ـ تحت ما سبق تظهر طبقة من متوسطي المزارعين المقاولين الآمنين والناجحين تصل نسبتها إلى الثلث من جميع الملاك وتتحكم بنصف مساحة الأراضي. لم يتمكن هؤلاء المزارعون المتوسطون المكتفون ذاتياً (الذين يمتلكون ٢ ـ ١٠ هكتار من الأراضي المروية أو ١٠ ـ ٥٠ هكتار من الأراضي الجافة ولم يكونوا يستخدمون عمالاً إلا في المواسم) لم يتمكنوا من تجنّب العمل خارج المزرعة وكانت لديهم الموارد اللازمة لتحسين الأرض.

٤ ـ يلي ذلك صغار المزارعين الممثلين لـ ٦٢٪ من المالكين والمسيطرين على ١٨,٢٪ فقط من المساحة المروية. القسم الأفضل حالاً من النصف العلوي من هؤلاء المزارعين (المزارعون المالكون

لأكثر من هكتار مروي أو ثلاثة هكتارات بعل)، كان لديهم تعلّق شخصي قوي بالأرض واستقلالية، وكانوا يعيشون الحياة الفلاحية برضا، لكنهم نادراً ما كانوا أثرياء، وكانت تعوزهم، كلّ منهم على حدة، الموارد اللازمة لتحقيق زيادة كبيرة في الإنتاج، ونتيجة النقص في فرص العمل قد يتركون هم أو أبناؤهم الأرض، مؤقتاً على الأقل، ليكّدسوا رأسمال صغيراً. أما النصف الأفقر من صغار المزارعين (الذين يملكون أقل من هكتار مروي أو ثلاثة هكتارات بعلية) فكانوا يجبرون على البحث عن دخل إضافي خارج مجال الزراعة.

٥ ـ في أسفل نظام التصنيف نجد المستأجرين غير المالكين للأرض، والمشاركين والأجراء. كان معظم المستأجرين والمشاركين يحصلون على أقل من نصف الدخل الذي كانت عائلة مالكة للأرض ستحصل عليه من مزرعة مماثلة في الحجم، لذا فإن المستأجر النموذجي يأتي غالباً في الطبقة الأفقر من المزارعين. كذلك فإنهم كانوا يفتقرون إلى الموارد والدوافع لتحسين الممتلكات المعهود بها إليهم. أخيراً، كان الدخل المتدني وانعدام التأمين يجعلان الأُجَراء في قاع البنية الزراعية مكتسبين لثلث إلى نصف دخل صغار الملاك في السبعينيات.

من خلال تجنبه لمساواة أكثر شمولاً في ما يتعلق بامتلاك الأراضي، وتشجيعه على الإبقاء على الملكيات المتوسطة الحجم، فشل النظام في تقديم أراضٍ تكفي للقضاء على ظاهرة عدم امتلاك الأرض وفي ترسيخ طبقة فلاحين صغيرة آمنة. كان مما لا شك فيه أنه، حتى بعد إصلاح الأراضي، لو جمعنا جميع العمال الزراعيين والمستأجرين والمشاركين والملاك الزراعيين الذين يمتلكون أراضي

صغيرة لدرجة تجعلهم غير قادرين على العيش عليها من دون عمل إضافي، فإنهم كانوا يشكلون أكثر من نصف المزارعين في سورية عام ١٩٧٠. بقي الفقر واقعاً قائماً في قرية ما بعد الإصلاح في سورية (Hinnebuch 1989: 116).

لكن الإصلاح الزراعي كرّس بالفعل، بين المزارعين الأغنياء والفقراء، طبقة مؤلفة من المزارعين المتوسطين والنصف القابل للاستمرار من صغار الملاك، الذين يؤلفون معاً نحو ثلثي مقتني الأراضي ونحو خمس الزراعيين. إن سيطرة هذه الطبقة جدلاً على نحو ٦٠٪ من الأرض جعلتها أقوى طبقة اجتماعية في ريف سورية، لتحل محل الأقطاب من أصحاب الأراضي الذين كانت لهم الغلبة من قبل. كان هؤلاء، إضافة إلى المزراعين الأفقر، منضمين إلى تعاونيات تدعمها الدولة. وبحلول عام ١٩٨١ كان ثلثا السكان المعتمدين على الزراعة أو بين سبعين وثمانين بالمئة من جميع المالكين المؤهلين (أولئك الذين يملكون ما لا يزيد على ٨ هكتارات مروية و٣٠ هكتاراً غير مروي من الأرض، إضافة إلى المشاركين والمستأجرين). وبحلول عام ١٩٨٣ كان نحو ٨٥٪ من العائلات الفلاحية (بمن فيها العمال الأجراء) منتظمة، اسمياً على الأقل، في التعاونيات (Hinnebuch 1989: 177). لم يكن أثر ذلك ضئيلاً على الاقتصاد السياسي للنظام، فخلافاً للادعاءات المعارضة القائلة بأن البعث كان يمثل المزارعين الأغنياء فقط، تشير هذه البيانات تشير إلى أنه كان يرسّخ قاعدة سياسية بين الفلاحين المتوسطين كاتجاه أساسي في سورية.

٢ ــ التعاونيات: كانت التعاونيات والبيروقراطية الزراعية التي تربطها بالدولة هما من مَنَح الحياة لإصلاح الأراضي؛ إذ كانت

التعاونيات تؤمن إطار العمل الذي كانت الدولة توزع من خلاله قروض الإنتاج والمواد الزراعية (البذار والأسمدة)، والخدمات (الحراثة والحصاد الممكننان وحماية المحصول) والمبتكرات على صغار الملاك، مع فرض الخطة الزراعية على التوازي وحصر مبيع السلع الاستراتيجية بالدولة. حلّ هذا النظام تدريجاً محل الإقطاعيين والمرابين الذين كانوا يقتاتون سابقاً على «إمبراطوريات» من المقترضين الزراعيين أو كانوا يستغلون حبس المرهونات الخاصة بالديون للمطالبة بملكية الملكيات الصغيرة. من خلال تقديم الخدمات ومنع إعادة التركيز للأراضي كهذه، كرّست التعاونيات قطاع الملكيات الصغيرة. ومن خلال تسهيل التسويق الحكومي للمحاصيل، تم إقصاء الإقطاعيين والتجار من آلية تحصيل الفوائض وتراكم رأس المال، لكن، وعلى عكس الكثير من النظم المشابهة الأخرى، لم يكن التسويق الحكومي في سورية عموماً يستخدم من أجل تحصيل الفوائض من المزارعين، وقد وفّر لهم بالفعل أسعار دعم مستقرة.

فيما جعلت التعاونيات القطاع الصغير منتجاً على نحو معقول، إلا أنها فشلت في تحقيق مُثُل الزراعة الاشتراكية، أي تنظيم الاستثمار التعاوني وإجراءات الإنتاج المشترك، الذي كان النظام بحاجة إليها للتغلب على تجزئة الأرض. كانت تعوز المزارعين الثقة الكافية في التعاونيات التي تسمح لهم بالتنازل عن الإدارة الفردية لأرضهم، ويعود ذلك جزئياً إلى أن التنافس العائلي دمّر هذه الثقة، إضافة إلى استخدام الحكومة للتعاونيات كوسيلة للسيطرة من خلال التشديد على تدوير المحاصيل وفرض المسؤولية التعاونية لتسديد القروض. وهكذا فإن التعاونيات لم تقدّم بديلاً «اشتراكياً» من الآليات الرأسمالية للتراكم والاستثمار. لكنها على كل حال

شجّعت التعهدات بالفعل بين الفلاحين المتوسطين وكانت، على نحو قابل للجدل، مصدراً لرأسمالية فلاحية صغيرة. وكانت علاوة على ذلك مزودة بنسق من المنظمات البيروقراطية الداعمة تم إنشاؤها لتولي مهام سياسة متخصصة، بما في ذلك إدارة الغاب وحوض الفرات، والمؤسسات العامة لتشجيع تربية المواشي والدواجن والأسماك ودوائر مشابهة لتوزيع الأعلاف والبذار ولنشر المكننة الزراعية. قامت هذه المنظمات بردم شيء من الفجوة التي خلفها قصور المتعهدين في الكثير من التعاونيات (Bakhour & Sabbagh 1979; Hinnebuch 1989: 147-63, 171-206; Bianquis 1979; Juma 1972: Metral 1984).

٣ ــ الأداء البيروقراطي، النتائج الاجتماعية ــ الاقتصادية: بعيداً عن إصلاح الأراضي، كان أداء بيروقراطية الدولة الزراعية متنوعاً، إذ ساهم في زيادة الإنتاج والإنتاجية لكن غالباً بكلفة لا يستهان بها متمثلة في الهدر واللافعالية. قللت الخطة الإنتاجية من المضاربات غير الضرورية ووطّدت إنتاج القمح بتركيزه في المناطق ذات الهطل المطري الجيد ونوّعت مزيج المحاصيل. أدى نظام تخطيط الدولة للقروض والمساهمة إلى دفع سيطرة الدولة على المحاصيل الاستراتيجية، وبشكل ملحوظ على القطن والشمندر السكري والقمح، التي تشكل حجر الزاوية في عوائد التصدير والصناعة الزراعية والأمن الغذائي على التوازي مع ضمان استقرار المنتجين، أو حتى الأسواق الربحية. لكن وكالات التسويق الحكومي بدت غير قادرة على تنظيم عملية توزيع الخضار والفواكه على مصانع المعالجة الحكومية على نحو فعال. بادرت وزارة الزراعة بمجموعة من التجديدات المفيدة، من تحسينات البستنة إلى البذار والماشية وتطوير التكثيف الزراعي والمكننة الزراعية بنجاح لا يستهان

به، على الرغم من أن الأداء المحبط لجهاز البحوث والتوسع حال دون التوصل إلى المنفعة القصوى من هذا الجهد (Hinnebuch 1989: 123-170).

تم استثمار موارد هائلة في استصلاح الأراضي والري، مع أن هذه الجهد أيضاً ابتُلي بهدر وعدم فعالية لا يستهان بهما، فقد تحوّل أخيراً مشروع ري الغاب، الذي طالما كان «مريضاً» بعدم كفاءة إدارة الدولة، من منطقة مهجورة وخاضعة لسيطرة المدينة إلى مجتمع فلاحي حيوي يتمتع بنوع من الازدهار (Metral 1984) كان مشروع الفرات الأكثر طموحاً، في بلد جاف وصل إلى حدود التوسع الشامل، خطوة تالية طبيعية في التنمية الزراعية وكان يمكنه إعادة نتائج الغاب. لكنه كان استنزافاً باهظاً لموارد الدولة المحدودة وإجهاداً لقدراتها الإدارية المتواضعة. إن استثمار الدولة الضخم في مجال الري والاستصلاح لم يرح الزراعة السورية بشكل حاسم من اعتمادها العاجز على هطل مطري لا يعتمد عليه، ويعود جزء كبير من ذلك إلى تقويض التقدمات في مجال الري بسبب الملوحة المتزايدة الناتجة من التصريف غير المناسب. لكنّه تماسك و أدى تدريجاً إلى توسيع القطاع المروي (Sainsaulieu 1986; Hinnebuch 1989: 207-252).

كان لإصلاح الأراضي والتحويل التعاوني وتدخل الدولة في الزراعة نتائج اجتماعية واقتصادية إيجابية. فإصلاح الأراضي، ومن خلال تحسين الاستقلالية وإمكانية المبادرة بين الملاك المتوسطين، والصغار القابلين للاستمرار، مع فرض استثمارات أكبر من قبل الإقطاعيين على حيازاتهم المخفضة، ولّد بنية زراعية أوثق صلةً بنمو أكثر ثباتاً من سابقه وبكلفة تعادل فقط الانخفاض المؤقت في

الإنتاج خلال عملية التطبيق. قدمت التعاونيات دعماً حاسماً للمستفيدين من إصلاح الأراضي وللفلاحين عموماً. كذلك فإن تخصيص الدولة للخدمات والاعتمادات والاستثمارات في مجال الري واستصلاح الأراضي غالباً ما وفّر للزراعة من الموارد أكثر مما حصّل منها. كذلك طوّر القطاع العام تبادلات قطاعية كانت تحاكي الزراعة، فقد كانت الصناعة تقدم المداخيل وفرص التسويق وفرص العمل، بينما كان قطاع البناء يوفّر الأشغال المائية العامة وبنية النقل التحتية اللازمة للمكاملة ما بين القرية والسوق. وبشكل عام، أبدى نشاط الدولة من التطور ما يكفي للسماح للفلاحين بتنويع مصادرهم واستراتيجياتهم، فالكثيرون، مستغلين الفرص الجديدة للدخل خارج المزرعة ومساهمات وقروض الدولة، طالبوا بالموارد لتكثيف الإنتاج على نحو كبير (Hinnebuch 1989: 294-301; Bakhour 1984; keilany 1980).

نتيجة لما سبق، كانت ثمة زيادة مستمرة في الإنتاج الزراعي بين أواسط السبعينيات وخلال الثمانينيات. وكان النمو في الإنتاج الزراعي للفرد، على الرغم من تناقص القوة العاملة الزراعية، يشير إلى أن الزراعة تأتي لتدعم النمو السكاني غير الزراعي. غير أن هذا النمو لم يكن كافياً على كل حال للتغلب على العجز الكبير في الميزان التجاري للزراعة. وبغض النظر عن تقويم ذلك، لم تصبح الزراعة المدارة من الدولة آلية فعالة في تحصيل فوائض من الزراعة لإمداد التحويل الصناعي. ويشكل ذلك جزئياً سبباً في ترجمة هذا النمو في الزراعة على شكل ارتفاع كبير في مستوى المعيشة في الريف (Hinnebuch 1989: 253-283; USDA 1980).

د ــ الدولة والقرية: التبعات السياسية للإصلاح الزراعي

لقد تكللت مساعي البعث إلى تحسين قدرات الدولة في مجال الزراعة عموماً بالنجاح. فقد قوّض الإصلاح الزراعي المصالح التقليدية المقاومة لتدخل الدولة وارتباطات الدولة بالمزارعين المؤسسة من خلال التحويل التعاوني. ونتج من تدخل الدولة هذا في القرية تعدد القوى المسيطرة فيها، ما هيأ لكسر السيطرة السابقة للأقلية المالكة للأرض على الفلاحين وردم الهوة بين المدينة والريف التي طالما أبقت القرية منغلقة وكاسدة. وبالطبع كان للاختراق البيروقراطي للنظام ولتنظيم الزراعة تبعاته المكلفة لدى الفلاحين، إذ كان ثمة تضارب في المصالح بين رغبتهم بالاستقلال ومساعي البيروقراطيين إلى السيطرة.

إلا أن المزارعين لم يعودوا عديمي الحيلة كما كانوا في السابق، فقد اكتسبت القرية منافذ للسلطة الوطنية لم تتمتع بها من قبل على الإطلاق، إذ كانت التحالفات بين مسؤولي وزارة الزراعة والحزب المحلي وقادة الاتحاد الفلاحي تدفع نحو أسعار أعلى للمنتج. فقد رفدت المحسوبية هذا المفصل المصلحي المؤسسي عندما قام الأفراد الصاعدين في بنية السلطة الوطنية باستغلال مناصبهم لمساعدة أهليهم في القرية. وجرى التخفيف من الاستبداد الرسمي من خلال تعددية السلطات ــ الحزب، الاتحاد الفلاحي، مسؤولو الوزارة ــ التي كانت تتخذ القرارات في اللجان من خلال توظيف الريفيين في البيروقراطية المحلية. وجد كثير من الفلاحين طرقاً لتحاشي، أو حتى التحايل على الدولة، إذ كان الابن ينتسب إلى الحزب المحلي، والرشوة تستميل موظفاً، وتمت «دمقرطة» المحسوبية على المستوى المحلي عند تحويل البضائع الحكومية ومالت القوانين إلى مصلحة

المحليين. أخيراً، لم يستطع المسؤولون تحمل استبعاد الفلاحين الذين تمكنوا في النهاية من الخروج من قطاع الدولة/التعاوني واختاروا المؤسسات والأسواق الخاصة. وقد استغل المزارعون بالفعل كلاً من الدولة والشبكات الخاصة حسبما ناسبت إحداهما مصالحهم (Metral 1984; Hinnebuch 1976; Seurat 1979).

II ـ اشتراكية الدولة البعثية (Bathist Etatism)[1] والتحويل الصناعي البديل للاستيراد

أ ـ القطاع العام القائد

أبقى نموذج التنمية البعثي على القطاع العام كقطاع قيادي يسيطر على الصناعة الاستراتيجية والطاقة والتجارة الخارجية والبنية التحتية، وكانت الدولة تقود عملية التحويل الصناعي للقطر اللازمة لبناء قاعدة اقتصادية للسلطة الوطنية. وبحلول عام ١٩٧٠ كان القطاع العام في الواقع قد أصبح نواة الاقتصاد وكانت ميزانية خطة التنمية والاستثمار للدولة هي مصدر توسعه الرئيسي: وهكذا، نمت زيادة إجمالي رأس المال الثابت في القطاع العام من ١٧٠ مليون ليرة عام ١٩٦٣ إلى ١,٢٦٢ مليون عام ١٩٧٦، بينما نما لدى القطاع الخاص من ٣٥٥ مليون ليرة إلى ٢,٦٥٥ مليون ليرة فقط (Warld Bank, 1980, v. 4, p. 48). كانت الدولة تتوقع باستمرار نمواً يتجاوز ٦٠٪ في إجمالي رأس المال الثابت، وفي عام

---

(١) Etatism = State Socialism وتعني اشتراكية الدولة، وهي نظام اقتصادي تتحقق فيه بعض الأهداف الاشتراكية من طريق العمل السياسي التدريجي (المترجم).

١٩٨٤، كانت الصناعة الحكومية تستخدم ثلث القوة العاملة في الصناعة، لكنها كانت تنتج ٧٨٪ من إجمالي الناتج الصناعي (SAR 1989: 77, 170-71, 508).

تم الإبقاء على دور للقطاع الخاص في التجارة والبناء والصناعات الخفيفة. وفي السبعينيات، كان كل من القطاعين العام والخاص مسؤولاً عن نصف صافي الناتج المحلي تقريباً NDP. رغم ذلك، فإن الأيديولوجية المضادة للرأسمالية ومنافسة القطاع العام حاصرتا القطاع الخاص الصناعي، مشتتة موارده في الخارج أو في نشاطات ثانوية أو مضاربة، ومبقية إياه ضمن حدود ضيقة: وهكذا فإن ٩٨٪ من ٤٠,٠٠٠ مشروع تصنيع خاص كانت تستخدم أقل من ١٠ عمال (World Bank , 1980, v. 4: 54, 166)، على الرغم من ذلك، كانت بعض المعامل الخاصة الصغيرة تقدم الحماية من المنافسة الأجنبية المزدهرة في مجالات مثل الألبسة الجاهزة والأحذية والأغذية المعالَجة من خلال استيراد الآلات الحديثة وشراء مستلزماتها من القطاع العام (Longuenesse 1978; 1979). على الرغم من موجتين من التحرير الاقتصادي في السبعينيات، بقيت هذه البنية دون تغيير أساسي عبر الثمانينيات، ومع أن التحرير سمح لحفنة من الرأسماليين بالاغتناء كوكلاء لشركات أجنبية أو في مجال البناء والسياحة والسوق السوداء والاستيراد، إلا أنهم لم يستثمروا سوى القليل في المجال الصناعي (SAR 1989: 77, 170-171).

كان القطاع العام الصناعي، على كل حال، يعاني من البيروقراطية والتسييس الذين جرداه من الديناميكية. لم تستطع هيئات التخطيط فرض خطة متجانسة في وجه بناء إمبراطورية الوزارة والوصاية

السياسية. ولم تترك المبالغة في المركزية للمديرين الزراعيين سوى سلطة عملياتية ضئيلة لتحسين الفعالية. الأجور المنخفضة والتعيين على أسس سياسية والانقلاب السريع كانت كلها تعني نقصاً في المديرين الجيدي الخبرة. كانت ثمة ندرة في الكوادر الفنية التي كانت ما إن تحصل على المعرفة والخبرة من الصناعة الحكومية حتى تنتقل إلى القطاع الخاص الذي يدفع أكثر. كان المديرون يعتبرون العمال متهاونين ومهووسين بالمصالح الشخصية وغير راغبين بالتعاون في حل المشكلات. كان العمال غير متحفزين لأن انخفاض الأجور أجبر الكثيرين على العمل في وظيفة ثانية، وكانت الأجور مرتبطة بالأقدمية لا بالمهارة أو الإنتاجية. ولأن أجور العمال المهرة في الصناعة الخاصة كانت أعلى، فإن هؤلاء العمال كانوا يعمدون إلى هجر الصناعة الحكومية جاعلين منها ملاذاً لغير المهرة. كان من الشائع أيضاً وجود عمالة زائدة بسبب سياسة الدولة في زيادة التوظيف أو بسبب استغلال القطاع العام لتوفير وظائف عاطلة سياسية أو بسبب تقادم التجهيزات (SAR 1973: Odeh 1977; Daqqaq 1977).

كان ثمة مشاكل مشابهة في ما يتعلق بمُجَاراة المنتجات للأسواق: كانت حرية مديري الشركات محدودة في التأقلم مع تغيرات ظروف السوق واعتادت وكالات التصدير على البيروقراطية بدلاً من أن يكون لديها توجه تجاري. الانخفاض في طاقة التصدير كان يعني اختناقات في القطع الأجنبي وقطع الغيار والمواد الخام، فكانت الكثير من المؤسسات تعمل بطاقة منخفضة عند انهيار التجهيزات المتقادمة أو السيئة الصيانة.

كان الأداء المالي للصناعة الحكومية ضعيفاً، إذ كانت معامل

الشركات تركز على كمية الإنتاج، لا على ربحيته. كان هناك القليل فقط من التحكم في التكاليف، وفجوات محاسبية كثيرة ونادراً ما وجد تحليل تكاليف ـ أرباح ربما كان من شأنه أن يقيس فعالية مختلف العمليات والاستثمارات. حاولت المعامل ببساطة أن تجعل الأسعار أعلى من التكاليف بما يكفي لتحقيق عوائد بنسبة ١٠٪ على الاستثمار. لكن السياسة الاشتراكية كانت غالباً تملي خلاف ذلك، إذ إن بعض الصناعات كالأسمدة والأنسجة والسكر كان عليها غالباً أن تبيع منتجاتها بأسعار قريبة من الكلفة أو أقل منها مؤدية بذلك إلى قلة في الأرباح أو إلى الخسائر. كانت الربحية الظاهرية في التصنيع الحكومي تراوح (سواء كنسبة من المبيعات أو الأصول) بين ٤ و ٧ بالمئة في الفترة ما بين ١٩٦٨ و١٩٧٥ (World Bank v 4: 1980: 180-181).

كانت النتيجة أن الصناعات، في أحسن الأحوال، كانت قادرة على تمويل نفسها لاستبدال الآلات وبعض التحديثات المتواضعة. لكن فوائض القطاع العام الصناعي لم تكن كافية لتمويل تطويرات هامة أو لبناء معامل جديدة. وكان يجب تمويل الاستثمارات الكبيرة من طريق القروض والمساعدات الخارجية أو تمويل العجز الداخلي. باختصار، فشل القطاع العام في أن يصبح محركاً لتوليد ومراكمة رأس المال الذي كان يمكنه أن يقود عملية التحويل الصناعي ويحل محل التعهدات الخاصة.

ب ـ حدود تعبئة الموارد الحكومية

كانت نقطة ضعف سياسة البعث الاقتصادية تكمن في عدم كفاية ما أنتجته فوائض القطاع العام أو الضرائب من موارد لتمويل التزامات الدولة، إذ كانت الضرائب لا تشكل سوى ٢٥٪ من

عائدات الدولة، وكانت تعبئة الموارد المحلية تغطي نحو ثلثي المصروفات الحكومية الإجمالية على الحكومة والدفاع والتنمية في الثمانينيات (World Bank v.4: 48; Clawson, appendixes 4&5). لقد كانت خطط التنمية بالفعل تتوقع دائماً الاعتماد بقوة على التمويل الخارجي وخصوصاً بعد توافر أموال النفط العربي. وهكذا، وخلال فترة السبعينيات التوسعية، كانت الخطة الخمسية الرابعة الطموحة في سورية (١٩٧٦ ـ ١٩٨٠)، تتوقع من فوائض القطاع العام أن تمول ٥٤٪ فقط من الاستثمار، وكان على الباقي أن يحصّل من عائدات النفط السوري بدلاً من أرباح صناعاته (World Bank v.4: 101).

انطوت نقطة الضعف هذه على عدم قدرة سورية البعث على تعبئة ما يكفي من المدخرات لدعم معدلات الاستثمار العالية. ففي الستينيات (١٩٦٣ ـ ٦٧) كانت المدخرات (٤.١١٪ من إجمالي الناتج القومي) تغطي جزءاً أكبر من الاستثمار (٦.١٣٪ من إجمالي الناتج القومي) مما كانت تفعل في ما بعد، لكن النظام لم يتمكن إلا من بذل جهود استثمار متواضعة نسبياً. وفي السبعينيات والثمانينيات عندما وضع استثمار كبير في مجراه، اتسعت الهوة بينه وبين المدخرات على نحو كبير، إذ كانت المدخرات تغطي بالكاد نصف الاستثمار (Hinnebuch 1995b: 310; World Bank 1980, v.2: 18; SAR 1989: 480-81; SAR 1984: 564).

كان النقص الناتج في ميزانيات التشغيل والاستثمار في الحكومة يغطى بمزيج من المساعدات والسلف. وشكلت التحويلات العربية جزءاً كبيراً من إجمالي التمويل، صاعدة من ١٣٪ في سنوات

البعث الأولى إلى نحو ربع الإجمالي في الثمانينيات. كان النقص الباقي يغطى من خلال تمويل العجز أو من خلال الاقتراض الأجنبي. كان تمويل العجز يراوح بين معدل ٦,٦٪ من إجمالي الميزانية الحكومية في أعوام ١٩٦٦ ـ ١٩٧٦ إلى ٥,٢٢٪ عام ١٩٧٦ عندما انخفضت المساعدات العربية مؤقتاً (Hinnebuch 1995: 309-10). وكانت الاستدانة الخارجية (من المزوّدين مثلاً) تساعد أيضاً في تغطية النقص. إجمالاً، ووفقاً لتقديرات كلاوسون (Clawson 1989: 14-17)، فإن سورية وعلى الرغم من تحقيقها ٢٥ مليار دولار من الصادرات بين عامي ١٩٧٧ و ١٩٨٨، كانت تسوية عجزها التجاري تعتمد على تلقيها لـ ٢٠ مليار دولار على شكل مساعدات مدنية (١٤ مليار منها على شكل منح) و١٠ مليارات دولار على شكل تحويلات العمال.

جـ ــ النمو والانحسار الاقتصادي

لقد نعمت دولة البعث لفترة طويلة، وتحديداً في السبعينيات، بنمو اقتصادي. كانت معدلات النمو الاقتصادي الإجمالي تبلغ بجدارة ٧,٣٪ للفرد سنوياً بين عامي ١٩٦٥ و١٩٨٦، وهي أفضل من معدل الـ ٦,٢٪ للدخل المتوسط في البلدان الأقل نمواً. لقد كان النمو حتى الثمانينيات بالفعل أفضل من معدل حقبة ما قبل البعث البالغ ٦,٤٪ (١٩٥٣ ـ ١٩٦٣). وعلى الرغم من كون الستينيات فترة من عدم الاستقرار البنيوي، فإن النمو كان يبلغ بجدارة ٥,٥٪ من إجمالي الناتج القومي سنوياً. وفي السبعينيات، أدت أموال النفط التي كانت تدعم كلا المحركين الاقتصاديين العام والخاص، إلى نمو اقتصادي لافت، إذ نما إجمالي الناتج القومي الحقيقي بنسبة ٨,٢٪ بين عامي ١٩٧٠ و١٩٧٥ وبنسبة ٨,٦٪

بين عامي ١٩٧٧ و١٩٨٠. وترافقت موجة التصنيع البديل للاستيراد في القطاع العام مع انتعاش كبير في الصناعة الخاصة الخفيفة والبناء المغذى من الإنفاق الحكومي (World Bank 1980, v.1: ix; Clawson 1989: Table 1; SAR 1989: 491; SAR 1991: 485).

مع ذلك، عانى هذا النمو العديد من الاختلالات التي حدّت من استمراريته وتأثيره على نحو حاد. أولاً، كان مقدار كبير من الاستثمار الحكومي الضخم لا يحقق توسعاً مقابلاً وكافياً في الإنتاج. وهكذا، فإن معدل ناتج رأس المال التراكمي ICOR في الصناعة الحكومية بين عامي ١٩٧١ ـ ١٩٧٦ كان ١٤,٥ (أي ١٤,٥ دولاراً من رأس المال الاستثماري لكل دولار من الناتج الجديد) مقابل ٢٨,٢ في القطاع الخاص. وإجمالاً، ساءت الفعالية الاستثمارية في الاقتصاد بمعدل ثابت في الثمانينيات منحدرة من قيمة ICOR تبلغ ٣ بين عامي ١٩٧١ و ١٩٧٦ إلى ١٠ في الثمانينيات. يعود ذلك إلى سوء الإدارة والمماطلة في المشاريع الكبيرة، وتحديداً مشروعات الري الكبرى، وإلى الاختناقات العديدة وانقطاعات الطاقة والنقص في القطع الأجنبي التي قللت من طاقة المعامل الجديدة (World Bank v 1: 63; Clawson 1989: 36).

ثانياً، على الرغم من إعطاء العديد من الخطط الخمسية (١٩٧١ ـ ١٩٨٠) الأولوية للاستثمار في التحويل الصناعي الآني أو لتعزيز الاستثمارات الصناعية السابقة (١٩٨١ ـ ١٩٨٥)، فشلت التنمية الحكومية في خلق قاعدة صناعية قائمة بذاتها. لقد تمّ تنويع الصناعة، لكن استيراد معامل صناعية جاهزة برؤوس أموال كبيرة

والفشل في خلق صناعة آلات كان يعني تكثيف، لا خفض، تبعيتها لقوى السوق الخارجية وعدم الحصانة اتجاهها (Perthes 1995: 25-44). كذلك فشل التحويل الصناعي في تحويل الاقتصاد (سواءً قيس ذلك بالجزء من إجمالي الناتج القومي الذي تساهم به الصناعة أو بقوى العمل الموظفة فيها) على نحو بنيوي، ذلك الاقتصاد الذي بقي خاضعاً للزراعة والتجارة في التسعينيات.

كان لاعتماد سورية الزائد على الموارد الخارجية والديون أو تمويل العجز المحلي ثمنه ونقاط ضعفه، إذ قام بتغذية التضخم الذي دمّر القدرة الشرائية لشريحة واسعة من السكان ذوي الدخل الثابت ـ ناخبو النظام أنفسهم ـ فيما كان المستفيدون الرئيسيون هم المضاربين والتجار. ثمّ، حين انهارت أسعار النفط ـ وبالتالي عائدات التصدير والمساعدات التي تحصل عليها سورية ـ وبشكل دراماتيكي عام ١٩٨٦، انكشفت هشاشة هذه الاستراتيجية؛ إذ ازدادت العديد من الاختلالات الاقتصادية سوءاً إلى حد بعيد في النصف الثاني من الثمانينيات. وبلغ عجز ميزان المدفوعات نحو مليار دولار عام ١٩٨٧ ونصف ذلك عام ١٩٨٨، وتراكم دين مدني بقيمة ٤ مليارات دولار وعسكري بمقدار ١٥ مليار دولار للاتحاد السوفياتي، وأصبح تسديد الدين عبئاً ووقَعت سورية في تأخيرات دفع الفوائد. أصبحت أزمة القطع الأجنبي مزمنة ـ ففي عام ١٩٨٦ على سبيل المثال كان في الخزينة ١٤٤ مليون دولار، أو ما يعادل قيمة أسبوعين من المستوردات (Perthes 1992b; Hinnebuch 1995b: 312).

استجاب النظام بأساليب متعنّتة أدت مبدئياً إلى تعميق الأزمة في أواخر الثمانينيات حيث خمدت محركات النمو: فكانت ميزانية

الدولة، وهي المصدر الرئيسي للاستثمار المنتج في الاقتصاد، مستقرة على مدى سنوات، لكن الدفاع استنفد حتى ٥٠٪ منها، وأغلقت معامل الدولة بسبب النقص في القطع أو المواد والطاقة، ما أدى إلى همود صناعي. أما في الزراعة، فقد اعتصر الشح المتزايد وتكاليف المستلزمات مداخيل الفلاحين. وأدى هبوط الليرة السورية والشح في السلع والإنفاق الحكومي إلى تضخم كان يتسارع من ٥٠ إلى ١٠٠٪ بحلول نهاية الثمانينيات.

أدى كل ذلك إلى ركود إجمالي الناتج القومي بعد عقدين من النمو الكبير، فهبطت معدلات النمو من ٧,٤٪ بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٨٣ إلى ٩,٢ تحت الصفر بين عامي ١٩٨٣ و ١٩٨٧ ومع معدل تزايد السكان البالغ ٣٪ سنوياً، تجسد ذلك في هبوط مؤلم بمقدار ١٥٪ من دخل الفرد. وكان ذلك، بعد فترة من النمو المستمر، يعني أزمة أسوأ من تلك التي ساهمت في سقوط «النظام القديم» (SAR 1989: 490-91; Perthes 1992b; Hinnebuch 1995b: 311-312).

د ــ استنزاف الحكومية البعثية

كان استنزاف النمو، بعيداً عن كونه مجرد وضع حرج، كامناً في قلب استراتيجية النظام للتنمية والبناء، فقد كانت سياسته الاقتصادية مجهوداً بدرجة أقل من «رأسمالية الدولة» لتعظيم التراكم، أكثر منها سياسة لوضع التنمية الاقتصادية في خدمة بناء الدولة. كان التحويل الصناعي البديل للاستيراد، بوصفه ضرورة من ضرورات القدرة الوطنية، يحتوي في ذاته على قيود أصيلة فيه، وقد زاد في سورية من الاتكال على استيراد الآلات وقطع الغيار والتمويل من دون تطوير قطاع تصدير قوي، ما أدى إلى عجوزات

تجارية مزمنة. وتفاقم ذلك بسبب عدم فعالية القطاع العام الذي كان بدوره مرادفاً لمزيد من التضحية العامة بالعقلانية الاقتصادية لمصلحة المنطق السياسي لبناء الدولة. وهكذا فإن استراتيجية «الاحتواء» الأولية للنظام القائمة على إعادة التوزيع شجعت على الاستهلاك على حساب التراكم. وتطلب مسعى الأسد إلى بناء ائتلاف بحجم أعظمي مكافآت تحت بند المحسوبية لشريحة كبيرة من الأطراف كانت تبدد الموارد. لقد جرى استغلال البيروقراطية الحكومية لخلق فرص عمل، وأدت «دمقرطة» البعث للمحسوبية إلى توسيع شبكة الفساد لتشمل شريحة واسعة من الشعب بدلاً من حفنة من العائلات. فوق كل ما سبق، أضاف الصراع العربي الإسرائيلي طبقة أخرى من «الالتزام الزائد» على الدولة. فقد فرض تحويل الموارد الحكومية، التي ربما كانت لولا ذلك ستذهب إلى التنمية الاقتصادية، إلى الآلة العسكرية الضخمة. لقد نتج من خلق وسائل السلطة، من حزب وجيش وبيروقراطية، إفراط في التّنمية البيروقراطية، مسبباً إجهاد القاعدة الاقتصادية للدولة.

في الوقت نفسه ثبط نموذج البعث المصادر البديلة للتنمية، فقد أدت حماية النظام لقاعدته الانتخابية الشعبية ـ الفلاحين في التعاونيات وعمال القطاع العام ـ إلى تقييد تراكم رأس المال في القطاع الخاص. وكان ذلك يعود جزئياً إلى نقص الثقة بالأعمال، فاتخذت الكثير من المشاريع الخاصة شكل المضاربات العقارية وعمليات التصدير والاستيراد التي وسّعت الاستهلاك بدلاً من إنتاج السلع. وأدى الصراع الجاري مع إسرائيل، من خلال تقويضه لثقة المستثمرين، إلى حصر الاستثمار الخاص في مغامرات مضاربة قصيرة الأمد، وجعل سورية غير مؤهلة للاستثمار الأجنبي الخاص على مدى يتّسم بالجدية. إن موقع سورية الجبهوي في الصراع مع

إسرائيل جعلها بالفعل أهلاً للمساعدات العربية الضخمة لكن ذلك، ومن خلال إعفاء النظام من إلحاح الاختيار بين التنمية والدفاع وتخفيف الضغوط عن الإصلاح الاقتصادي، لم يؤدّ إلا إلى تأجيل الانقضاض الجدي على جذور المشكلة.

لقد أدت المشاكل الاقتصادية في أواخر الثمانينيات إلى ضغط متنام على الدولة لتغيير استراتيجيتها. وأجبرت أزمة الخزينة النظام على اتخاذ إجراءات تقشفية أفضت، من خلال حسر الرفاه الشعبي والإنفاق الاستثماري، إلى تنصل معين للدولة من مسؤولياتها الاقتصادية الجوهرية، وشجع انسحاب الدولة على إحياء القطاع الخاص ليملأ الفراغ الناتج. إضافة إلى ذلك، ومع ركود الاقتصاد الحكومي، تطور اقتصاد شبه محظور مبني على تهريب البضائع والقطع الأجنبي غالباً ما كان ممولاً من تحويلات السوريين في الخارج. أدى التقشف أيضاً إلى إقبال أكبر على الأعمال الحرة بين ناخبي البعث الذين، بعد أن كانوا معتمدين في ما سبق على رعاية الدولة، كان عليهم الآن أن ينوعوا مصادرهم من خلال تأسيس مشاريع صغيرة. وفي ظل هذه الظروف تحديداً، بدأ النظام بالابتعاد عن سيطرة الدولة متجهاً إلى التحرير الاقتصادي (Perthes 1991, 1992a).

III ـ سياسات التحرير الاقتصادي الانتقائي

لم تكن الضغوط الاقتصادية تملي بشكل آلي التحرير الاقتصادي، بل كانت تسوّى من خلال عملية سياسية كانت المصالح المتنافسة تسعى فيها إلى تكييف الوضع الناتج، بينما كانت النخبة تسعى إلى احتواء الأزمة ومعايرة مدى التحرير الاقتصادي وفقاً للميزان المتغير للتكاليف والأرباح والضغوط والفرص.

من جهة أخرى، كان مدى التحرير الاقتصادي وعمقه وسرعته مقيدة بمصلحة النظام وناخبيه الأساسيين بالحفاظ على دور رئيسي للدولة في الاقتصاد. فنخبة السلطة أولاً، والمجنّدة عبر حزب اشتراكي وطائفة كانت تستغل الدولة كسلّم للارتقاء، كان لها يد طولى في السيطرة الحكومية. وكرّس ذلك من خلال فساد النخب التي اغتنت عبر التهريب أو الرشوة لتجنب القوانين البيروقراطية. كان أولئك الذين كانوا سيتحملون عادة وزر التحرير ـ الموظفون الحكوميون والعمال ـ جزءاً من تحالفات النظام، بينما كان المستفيدون منه ـ البورجوازيون ـ منافساً تاريخياً لم يكن باستطاعة الدولة تحمل الاعتماد عليهم اعتماداً كبيراً.

اعتمدت شرعية النظام المتقلقلة جزئياً على توفير الرفاهية والفرص الاقتصادية للطبقات الشعبية في دوائرها الانتخابية الأصلية، واقتضى المنطق السياسي أن يحمي النظام قاعدته العمالية والفلاحية من تعدي البورجوازية العائدة. إضافة إلى ذلك، كان لا بد من استرضاء كتلة الجماهير المدينية، التي من المحتمل أن تكون خطيرة وحساسة تجاه الإسلامية ذات الخلفية البورجوازية، من خلال الغذاء وفرص العمل الرخيصين. علاوة على ذلك، كان يجب حماية القطاع العام بوصفه قاعدة الدخل الأساسية للدولة، فقد كانت فوائض القطاع العام البالغة ١٠٪ من إجمالي الناتج المحلي، تمول أكثر من ثلث إنفاقات الدولة كاملةً، ومن الواضح أنه لا يمكن استبدال ذلك بالضرائب التي يسهل التملص منها على القطاع الخاص (Hinnebuch 1995b: 309). أخيراً، إن مطالب أولوية الجيش على المصادر الاقتصادية، ما دام الصراع مع إسرائيل مستمراً، كانت تفرض سيطرة مستمرة للدولة على الاقتصاد.

من جهة أخرى، كانت التغيرات في الضغوط الاقتصادية والفرص تغير بانتظام من حسابات الكلف ـ العوائد لصانعي القرار. بعد عام ١٩٨٦ بدا أن العجوزات المتزايدة في الموارد لن تترك للنظام بديلاً من التحرير، لكن بدء الإنتاج في حقول نفط جديدة عالية الجودة، مترافقاً مع انفراج للطقس السيئ بالنسبة للزراعة التي أثقلت على البلد في الثمانينيات، وفر بعض الفرج من الشرك الاقتصادي الخانق على النظام في نهاية العقد. وكوفئ موقف سورية المضاد للعراق في حرب الخليج بمبالغ كبيرة من السعودية ودول الخليج التي وفرت للنظام فسحة تنفس أكبر (Hinnebuch 1995b: 313). لكن بعد ذلك بقليل لم يُبقِ انهيار الاتحاد السوفياتي وأسواق الكتلة الشرقية أي بدائل للاندماج الكامل في السوق الرأسمالي العالمي. ومع ركود أسعار النفط، الذي كان يبدو دائماً، بدت التدفقات التالية لأموال الخليج العربي إلى سورية أقرب إلى الاستثمارات الخاصة منها إلى المساعدة الحكومية. وفي الوقت نفسه، بدأت الدولة تدرك الفرص التي يوفرها التحرير الاقتصادي، إذ كان ثمة رأسمال محلي مخفي لا يستهان به إضافة إلى تراكم في رأس المال الخاص يحوزه في الخارج السوريون أو المغتربون السوريون، كان من الممكن استثمارها ربما، تحت شروط أكثر تحرراً، في مشاريع منتجة في سورية.

كان التحرير الاقتصادي على كل حال، ولكي يكون فعالاً اقتصادياً وغير مهدِّد سياسياً، يتطلب انبثاق بورجوازية أعيد بناؤها ضمن شروط جيدة مع النظام ومهيأة للاستثمار ولدفع عجلة التحرير. في أواخر الثمانينيات، وجدت الأجنحة المتصلة بالنظام من البورجوازية السورية فرصاً يمكن الإفادة منها في التحرير الانتقائي، لكنها كانت تريد حماية مستمرة ودوراً للدولة كمصدر للعقود

والاحتكارات. علاوة على ذلك، بقيت البورجوازية إجمالاً تجارية ومائلة إلى الاستئجار، وجناحها الصناعي ضعيفاً وغير قادر على الحلول محل القطاع العام (Bahout 1994; Perthes 1991, 1992a; Hinnebuch 1997: 251-2).

سمح التوازن القلق في بداية التسعينيات بين القوى الصاعدة للتحرير الاقتصادي، والمصالح المُضعفة لكن الراسخة المعاكسة لها، للنخبة العليا ببعض الحرية في تكييف السياسة الاقتصادية وفقاً لأيديولوجياتها ومصالحها الخاصة المتغيرة. كانت معطيات السياسة الاقتصادية في ظل الأسد مؤطرة دائماً بمنطق الدولة[1] raison d'état؛ فتماماً عندما كانت سيطرة الدولة جزئياً من وظائف نظام الثنائية القطبية والمساعدات السوفياتية، وإجراءاته المبكرة للتحرر، وحاجته إلى إصلاح الوحدة الوطنية استعداداً للحرب، كان اختفاء القوة السوفياتية وتقلص المساعدات والتكنولوجيا والأسواق السوفياتية تعني معاداة اقتصادية سياسية عالمية لاشتراكية الدولة. وعلى الرغم من عدم رغبة الأسد في التشجيع على حلّ كامل لنظام سيطرة الدولة الذي كان هو قد ساعد في بنائه، فإن التحرير الاقتصادي الانتقائي، ومن خلال الاستمرار في الاستنجاد بالبورجوازية، استطاع تحسين استقلاليته عن الحزب والجيش والجماعة العلوية، وبالتالي قدرته على تكييف سورية مع عولمة ما بعد الحرب الباردة.

---

(١) raison d'état: مصطلح فرنسي يشير إلى المصالح القومية للدولة (أهدافها وطموحاتها الاقتصادية والسياسية والعسكرية والثقافية)، وهي فكرة هامة في العلاقات الدولية. وقد تأسس مسعى المصالح القومية من خلال المدرسة الواقعية في السياسة، وتعني هنا وضع مصالح الدولة كأساس لأي فعل أو توجه (المترجم).

وبحلول عام ١٩٩٠ تبلور إجماع من قبل النخبة على القبول بتحرير اقتصادي مضبوط (Heydemann 1992). وما لبثت المعارضة الأيديولوجية الاشتراكية القوية للتحرير أن بددت من قبل النخبة المبرجزة. وانحاز المناخ بشكل حاسم إلى صف التحرير عندما تطورت شراكة تجارية بين القطاع الخاص وأبناء النخبة السياسية الذين كانوا يشعرون على نحو متزايد بأنهم، وهو ما لم يشعر به آباؤهم أبداً، جزء من البورجوازية، وكانوا واثقين من أن التحرير الاقتصادي سيكون من مصلحتهم. أدى استنزاف القطاع العام وانحسار الشيوعية إلى وضع منظري الحزب في موقع دفاع. وأفسح الإصرار الأيديولوجي على القطاع العام بوصفه «قطاعاً قائداً، وعلى نحو متزايد، الطريق أمام قبول المستثمرين الخاصين كشركاء دائمين تامين في عملية التنمية.

مع ذلك، كان ثمة إجماع براغماتي على أن التحرير يجب أن يكون انتقائياً ومضبوطاً بدقة. وكان يجب تجنب انهيار نظام سيطرة الدولة على غرار التجربة السوفياتية قبل أن يكون السوق في مكانه الصحيح. ولأن القطاع الخاص كان أكثر اهتماماً بالمشاريع القصيرة المدى والأقل مجازفة والأعلى ربحية، كان على القطاع العام أن يستمر في الاستثمار في الصناعات الاستراتيجية. وبينما كان القطاع الخاص يُشَجَّع على التخصص في الإنتاج المعد للتصدير، كان القطاع العام مستمراً في توفير حاجات الاستهلاك الشعبية الأساسية. لم يكن القطاع العام سيخضع للخصخصة، بل كان عليه الخضوع لإصلاح يجعله أكثر انقياداً بالربحية (Sukkar 1994).

كان من المعتقد أن هذه الاستراتيجية ستنوّع القاعدة الاقتصادية

للبلد وتقلل من المخاطرة وتمكّن النخبة العليا من الموازنة بين البورجوازية وبيروقراطية النظام والناخبين من العامة.

ضمن هذه المعطيات، كان مدى التحرير وسرعته يقرّران إلى حد بعيد في الجزء الجيد بالسياسات البيروقراطية، ما يعني التنافس داخل النظام بين «التكنوقراط» التحريريين و"السياسويين» الحكوميين (Hinnebuch 1997; Perthes 1995: 203-271). لقد قوّت الصدقية المنحدرة لنظام سيطرة الدولة التكنوقراطيين نسبياً. وفوق ذلك، فإن الأسد، من خلال دفع الحزب بعيداً عن احتكار صنع السياسة مع إعطاء الأعمال منافذ شبه ممأسسة لصناع السياسة، أعاد ترتيب الطاولة لمصلحتهم. كان الجناح الليبرالي من النخبة تحت قيادة وزراء تكنوقراطيين من أمثال محمد العمادي، وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية، المدافع الأكثر إصراراً ونشاطاً عن المزيد من التحرير. دافع أباراتشيكيو الحزب والنقابيون عن تنظيم الدولة للأعمال وعن القطاع العام بوصفه أساسياً في «العقد الاجتماعي» الذي كان فيه الولاء الجماهيري مشروطاً بضمانة الدولة لحد أدنى من الرفاه. لم يكن هذا الانقسام حاداً على كل حال، فالعمادي لم يكن من أيديولوجيي السوق الحرة وأكد، وهو الذي تثقف في ظل نظرية التنمية في الستينيات، الحاجة إلى دور للدولة في الاقتصاد. لم يكن الحزب معادياً عداءً موحداً للتحرير ورحب باستثمار القطاع الخاص كمصدر لفرص العمل والقطع الأجنبي.

أتى التحرير في موجتين. ففي أواخر الثمانينيات، تم تخفيف قيود الدولة على القطاع الخاص تخفيفاً كبيراً، تحديداً من خلال تجريد القطاع العام من احتكار الاستيراد، ما زاد زيادةً سريعة من حصة

القطاع الخاص من التجارة الخارجية. ونتج عن شركات القطاع المشترك العام ـ الخاص، التي أكثر ما تطورت في مجال السياحة والزراعة، مصالح مشتركة بين الدولة والنخب الخاصة، فبينما احتفظت الدولة بحصتها في الأصول مع بعض السيطرة في هذه الشركات، كانت الإدارة في أيدٍ خاصة، وكانت هذه الشركات مستثناة من تخطيط الدولة وتنظيمها (Hopfinger 1990). ووفقاً لرجل أعمال بارز، كان هذا المنحى بتجنبه لمعارضة الاتحادات المهنية، طريق سورية الخاص إلى الخصخصة.

كانت نواة موجة التحرير الثانية تتمثل في قانون الاستثمار الجديد، القانون رقم ١٠ لعام ١٩٩١، الذي رحّب بالاستثمار الأجنبي والخاص في مجال الصناعة وسمح بإعادة توطين الأرباح وتنازل عن رسوم الاستثمار وضرائبه وسمح للمستثمرين باستيراد العملة الصعبة خارج قنوات الدولة. وخفضت معدلات ضرائب الدخل التراكمية (Poelling 1994; Hinnebuch 1995b, 1997).

مثّلت هذه المبادرات توسيعاً للقطاع الخاص. وفي بداية التسعينيات، ولأول مرة منذ استيلاء البعث على السلطة، تجاوزت ميزانية الاستثمار الخاص على نحو ملحوظ ميزانية استثمار الدولة. وفي عام ١٩٩٤ تم استثمار ١,٧٨ مليار دولار في نحو ٤٧٤ شركة جديدة تحت القانون رقم ١٠. وأدى ازدهار طفيف إلى رفع معدل النمو السنوي الحقيقي من ٤,٩٪ بين عامي ١٩٨٧ و١٩٨٩ إلى ٨٪ خلال فترة ١٩٩٠ ـ ١٩٩٤ (Hinnebuch 1995b: 311, 317). ربما كان الاستثمار الخاص الجديد غير كافٍ على كل حال للحلول محل الاستثمار الحكومي الصناعي المتناقص، إذ كان محصوراً إلى حد كبير بقطاع ثانوي. ففيما قام القطاع الخاص

بالفعل بالاستثمار في مجال الصناعة، فإنه كان يؤسس صناعات استهلاكية تحت تراخيص أوروبية كان يمكنها سحب استثماراتها بسرعة (Perthes 1992a).

لم يكن المناخ الاستثماري محرراً بشكل يكفي لجذب استثمار منتج دائم، فقد بقيت قيود كبيرة ضمن بنية النظام، من ضمنها الإعاقة البيروقراطية المستمرة والفساد والقوانين الجزائية الخاصة بالعملة التي منعت الكثير من الأعمال من طلب العملة الأجنبية بحرية، والتي كانت تحتاجها في المستوردات التي كانت تلك الأعمال قائمة عليها. كانت علاقة الأعمال الأصغر والأقل إقبالاً بالبارونات/الأقطاب العلويين لا تزال تشابه دفع خوة حماية للمافيا. اتخذ النمو الصناعي للقطاع الخاص شكل المزيد من التكاثر للمنشآت الصغيرة بسبب الخوف من قوانين الحكومة وقانون العمل الشعبي وغياب الأسواق المالية اللازمة لتمويل التوسع، ولم تكن الإصلاحات التي طال انتظارها، وتحديداً القطاع المصرفي الخاص وسوق الأوراق المالية، وشيكة. بقيت ثقة أصحاب الأعمال هشة نتيجة الخوف من عدم الاستقرار في مرحلة ما بعد الأسد وغياب السلام مع إسرائيل وضعف سلطة القانون.

في أواخر التسعينيات كان الاقتصاد السوري يعاني من الركود مرة أخرى مع تحول العجوزات التجارية إلى سلبية وتدمير الجفاف للمحاصيل ورحيل العديد من شركات النفط الدولية لعدم قدرتها على التوصل إلى اتفاق مع الحكومة. من الجدير بالذكر أن مصر، التي تقف بعيداً وراء سورية في مستويات المعيشة، والتي كانت تركب موجة من الازدهار الاستثماري سمحت لها بتجاوز سورية، التي كانت لا تزال غير ملائمة للمستثمرين، بإجمالي الناتج

القومي. وأبرزت المفاوضات السورية للانضمام إلى الشراكة الأورو ـ متوسطية حقيقة أن التدفقات الاستثمارية المستقرة كانت تتطلب المزيد من الإصلاحات. مع ذلك، فإن ضعف الرئيس المتزايد وتجميد عملية السلام شلّا أي ابتكارات إضافية في السياسة الاقتصادية، وتركت البورجوازية في إحباط متزايد مع اقتراب القرن الجديد.

IV ـ نقاط ضعف الفاشستية الشعبية: الفاشستية الشعبية كصيغة نيومركنتلية انتقالية

قد تحتاج بلدان نامية متأخرة مثل سورية إلى دولة قوية للإقلاع بالتنمية الوطنية. ويشير الاقتناع الواسع بالفاشستية الشعبية في الشرق الأوسط في فترة ما بعد الاستقلال إلى أن هذه الفكرة كانت معتقداً سائداً بين بناة الدول (Waldner 1999). لكن عندما يتجاوز توسّع الدولة حدوداً معينة، فإنه يصبح مثبطاً للإنتاجية. إن استخدام التوجه الشعبي والعسكري والوقفي لتغذية استقلال النظام وقدراته أدى إلى الإفراط في تطوير الدولة مقارنة مع قاعدتها الاقتصادية. إن الإخضاع النيومركنتلي للاقتصاد للمنطق السياسي كان يعني أزمة في تكديس رأس المال العام، بينما عمل التحويل المتزامن للعائدات العامة إلى القطاع الخاص على تقوية بورجوازية جديدة في ظل الدولة. وهكذا بدا على الأنظمة الفاشستية الشعبية أنها تقوي الشروط نفسها والقوى التي كانت تقوّضها على المدى الطويل، ولم يكن نظام البعث في سورية استثناءً من ذلك.

لا يمكن النظم الفاشستية الشعبية أن تتجاهل المطالب العقلانية الاقتصادية تجاهلاً كاملاً، ويجب عليها ـ عند وصول سيطرة

الدولة إلى حدودها ـ تحرير اقتصاداتها جزئياً ومحاكاة انبعاث القطاع الخاص. لكن العقلانية السياسية تعوق التحرير الراديكالي الذي سيعرض قاعدة سلطتها الحكومية/الشعبية للخطر. يمأسس النظام السلطة في قوى اجتماعية لا تستطيع، بعد تكريس سيطرتها على حساب البورجوازية، أن تنظر باتزان إلى عمليات من شأنها أن تقوي هذا المنافس التاريخي بأقصى ما يمكنها. بما أن الفاشستية الشعبية، وبعيداً عن ضبطها للجماهير، تعلمها أن لها حقوقاً اجتماعية، فإن انبعاثاً رأسمالياً كاملاً سيتطلب استراتيجية إقصاء قمعية ستستبعد هذه الجماهير وتجعل النظام أكثر اعتماداً على البورجوازية. وسورية البعث مثال على هذه الورطة.

إلا أن صانعي السياسة السوريين في التسعينيات كانوا لا يزالون محتفظين بما يكفي من الاستقلالية للموازنة بين القوى الاجتماعية وتجسيد تحرير انتقائي يتوافق مع القاعدة الشعبية للنظام واستقراره. وقد بدت على سورية بالفعل مناعة نسبية تجاه الضغوط العالمية نحو التحرير. إن التنوع النسبي في قواعدها الاقتصادية ـ الاستثمارات العامة والخاصة والنفط المحلي والإيجار الممنوح من الخارج ـ كان يعني أنها تحافظ، مع سعيها إلى الوصول إلى تسوية مع البورجوازية، على استقلال كبير. كذلك فإنها كانت قادرة على تجنب مطالب التحرير من المؤسسات الاقتصادية الدولية (Perthes 1995: 6-7). وما دام ميدان سورية الإقليمي ميداناً للصراع وعدم الأمن، فليس أمام النخب السورية سوى وضع سلطة الدولة بشكل ثابت على رأس التنمية الاقتصادية.

على أية حال، إذا كانت الدولة، الأمر الذي يبدو مرجحاً، لا تستطيع الاستمرار في تحصيل موارد اقتصادية كافية، فسيكون

لديها خيار أقل في تحمّل المزيد من التحرير الاقتصادي، وحين تحاول الدولة الاعتماد أكثر على الاستثمار الخاص والأجنبي، فسيترتب عليها أن تكون أكثر استجابة لمطالب البورجوازية. وسيكون لذلك تبعات سياسية. ومن الممكن أن يولّد تحالفاً أكثر وضوحاً بين الدولة والبورجوازية خلف التنمية الرأسمالية وبالتالي ستلزم، على ما يقال، نقلة نحو الفاشستية البورجوازية للاستنكاف عن العقد الاجتماعي الاشتراكي الذي يعوق الاستثمار الخاص. كانت هذه هي الطريق التي سلكتها مصر ما بعد عبد الناصر، لكن الخسارة المرجح حدوثها بالتالي لقاعدة نظام البعث الاجتماعية بين العامة من شأنها أن تجعل ذلك أكثر مخاطرة بالنسبة إليه مما هي للنخب المصرية التي يمكنها الاتكال على مجتمع متماسك ومذعن. من الصعب أيضاً معرفة ما هو المشروع الأيديولوجي الذي يستطيع توحيد النخبة السورية والبورجوازيين ضد الجماهير. فحتى أكثر نماذج البعثية تحرراً ترفض عدم المساواة الذي يرافق التنمية الرأسمالية، وما من بديل واضح للبعثية التي استطاعت شرعنة حكم فاشستي مستمر في خدمة التنمية الرأسمالية.

من جهة أخرى، وكما أشير سابقاً، فإن نضالاً مستمراً يمكنه أن يقود إلى تحرر سياسي محسّن تحصل فيه جميع القوى الاجتماعية، بما فيها عناصر العامة، على حرية أكبر في الدفاع عن مصالحها ضمن تصميم نظام ما بعد الفاشستية الشعبية. أما على المدى الطويل، فسيؤدي التحرير الاقتصادي العميق إلى ضغوط على حكم القانون وإلى تقدم الانتزاع التدريجي للسلطة الاقتصادية من الدولة وتحويلها إلى مجموعات وطبقات مستقلة تكمن فيها القدرة على مراقبة سلطة الدولة وفرض المزيد من الدمقرطة في النهاية.

في كلتا الحالتين ستستبدل الفاشستية الشعبية. وهكذا، سيُنظر إلى وظيفة نظم الفاشستية الشعبية على أنها توطئة، مهما كان تقويم ذلك، لنقل دول الشرق الأوسط من نقاط انطلاقها الهشة والضعيفة التطور عند الاستقلال إلى إعادة الدمج في النظام العالمي ـ وهي أفضل تجهيزاً بما يسمح لها بالصمود ربما ـ في عصر العولمة.

الفصل السابع

السياسة الخارجية السورية

بدأت الدولة السورية بوصفها كياناً مصطنعاً هشاً ومحملاً بالتناقض القائم بين وضعها هذا وبين تمتعها ببعض مصادر القوة. وجمعت أيضاً بين كونها ذات توجه تحرري بشكل عميق، وبين كونها ضحية لجيرانها الأقوى بشكل متكرر. وكان أن تحولت هذه الدولة خلال عشرين عاماً إلى قوة إقليمية متوسطة القدرة. منذ ذلك الحين لم تستطع أي دولة عربية البرهان على مثل مهارة كهذه، وبشكل لا يتناسب مع مقدراتها الطبيعية، في ممارسة السلطة، أو تصميم كهذا على ضمان عدم تجاهل مصالحها (Drysdale and Hinnebusch 1991 :1-9).

هذه النتيجة كانت الدالة على التشكل الداخلي للدولة، وكان هذا التشكل بذاته معتمداً تماماً على مقدرة الدولة على انتزاع الثروات ـ أموال النفط والسلاح ـ من النظام العالمي.

I ـ المحددات الراسخة للسياسة الخارجية السورية

أ ـ الهوية:

تجذرت سياسة سورية الخارجية عبر كلٍّ من هويتها القومية العربية وإحباط الطموحات المتأصلة في تلك الهوية. إن الافتقار إلى عمقٍ تاريخي سابقٍ لتشكل الدولة السورية مقارنةً بدول مثل مصر، والنجاح النسبي للعروبة كهوية عامة وسائدة، كفل أن تتشكل السياسة الخارجية لسورية المستقلة من خلال طموحات العروبة. بالإضافة إلى هذا كان هناك قضية التحرر الثابت والعميق من خيبة التطلعات القومية في سورية، الحادثة بفعل الفرض الغربي لنظام الدولة الشرق أوسطية. الدولة السورية المجتزأة كانت قد فصلت عن بيئتها العربية، خضعت للحكم الفرنسي وفُصلت عن بقية بلاد الشام بفرض الانتداب على كلٍّ من فلسطين والأردن ولبنان (Tibawi 1969 :Zeine 1960).

في ما بعد، جرى تفضيل الهوية القومية على الانضواء تحت لواء الكيان السوري المجتزأ، الذي اعُتبر ككيان إمبريالي مصطنع، الأمر الذي أدى إلى الميل نحو التركيز على «مجتمعات متخيلة» عابرة للدول ـ سورية الكبرى، الإسلام، وفوق الكل «الأمة العربية». لا يستطيع أي قائد سياسي سوري أن يكسب الصدقية بسياسة خارجية لا تؤكّد عضوية سورية في هذه الجماعة الواسعة، ودورها المحوري في الدفاع عن جميع القضايا العربية.

ومن جهة أخرى تكفلت الإمبريالية بتأسيس دولة إسرائيل في فلسطين. ولم يجد أحد من العرب، باستثناء الفلسطينيين أنفسهم، صعوبةً كبيرة في قبول شرعية إيجاد إسرائيل على حساب فلسطين

العربية. وبذلك أصبحت إسرائيل العدو المرعب القابع على عتبات سورية والعائق الدائم لتطلعاتها القومية.

الهوية العربية لسورية بإحباطاتها الظاهرة في وظيفة السياسة الخارجية، التي يعتقد أنها تغيرت مع مرور الوقت، بقيت سليمة جوهرياً رغم التغيرات الكثيرة في القيادة. وبذلك نظرت سورية إلى نفسها على أنها «قلب العروبة النابض». فقد كانت سورية هي التي أنجزت ولادة البعث، الحركة التي كانت ترى رسالتها قائمة على توحيد الدول العربية، والتي لا تزال الأيديولوجية الرسمية حتى اليوم. الأمر الذي اقتضى أن تكون سورية المركز الأساسي للشعور القومي العربي، وفي الواقع هذا ما دفع بها إلى التنازل عن استقلالها ـ الوحدة مع مصر عام ١٩٥٨ ـ في سبيل الوحدة العربية. منذ ذاك الحين وحتى الآن لا تزال الهوة تتعمق بين الأفكار العروبية وأداء السياسة الخارجية الفعلي بشكل واسع. حيث دافعت النخب الحاكمة بعناد عن سيادة دولها واستقلالها، ومنذ سبعينيات القرن المنصرم، وبعد أربعين عاماً من تشكل حالة الدولة وخيبة الآمال من التجارب الوحدوية المتكررة، جاء الرأي العام ليعبر عن المشاريع الوحدوية باعتبارها غير واقعية.

في أواخر الستينيات أعادت التحررية الوحدوية السورية التركيز على قضية النضال الفلسطيني، الذي بلغ ذروته بجهود الجناح الراديكالي للبعث (١٩٦٦ ـ ١٩٧٠)، ما جعل دمشق الحصن المنيع للحرب من أجل تحرير فلسطين والثورة العربية الكبرى التي ستطيح الدول المناصرة للغرب. وقد جاء هذا التركيز مع نكبة ١٩٦٧ واحتلال إسرائيل لأراضٍ عربية جديدة، من ضمنها مرتفعات الجولان. الصراع مع إسرائيل منذ هذه اللحظة أخذ بعداً

محلياً سوريةً بشكل خاص، والذي جرى تكثيفه وتعميقه، وبعد ذلك بالتركيز على استعادة الجولان حُوِّل الصراع تدريجياً من معركة الطموح المحلي العنيد إلى ميدان صراع يمكن حله خارج حدود هذه المنطقة.

هذه المنطقة التي كانت تعني بوضوح سورية، بدأت تغيّر معنى العروبة من حالة كانت سورية تضحي لأجلها إلى وسيلة تصل بها سورية إلى غاياتها.

وعلى الرغم من هذه التغيرات في مفهوم الهوية بقي السوريون مدركين لعزم الدول العربية على تأكيد قطريتها ضاربةً عرض الحائط بالأهداف القومية التي يجب على الأقل أن تحكم سياساتها الخارجية. من ضمن ذلك المشهد المعبر عن طموحٍ أقل للعروبة، أوّلت القيادة السورية الدور السوري وقدمت بوضوح المركزية السورية بطريقة ملتوية عن عروبتها: سورية تطالب، باعتبارها من أشد دول خط المواجهة إخلاصاً في الصراع مع إسرائيل، أن تكون المدافعة عن العرب، لا عن مصالح الدولة السورية فقط. بدأت القيادة السورية، بشكل خاص بعد أن تخلت مصر عن دورها العروبي، تزعم أن المصلحة القومية العربية تتطابق مع مصالح سورية، وخاصة مع احتياجات أمنها العسكري. اعتقدت القيادة السورية، من زاوية أن ما هو جيد لسورية هو بالضرورة جيد للقومية العربية، أن هذا سيؤهلها لاجتذاب الثروات النفطية من الدول العربية الأخرى وفرض النظام على ما يعتبرونه خصوصية فلسطينية (Hinnebush 1991:378).

هذا المشهد اتخذ شكل التحدي الأكثر حسماً في علاقات سورية مع تشكل «عقيدة فك المسارات» بين عناصر بلاد الشام ـ

الأردن، فلسطين، وفوق هذا لبنان أيضاً ـ والأكثر من ذلك أن سورية باعتبارها «الدولة الأم» جاءت لتفرض حقوقاً ومسؤوليات خاصة.

وكما يشير سيل (Seale (1992 :788-89)، أبقت سورية نفسها في حالة صراع مع إسرائيل على امتداد الشرق، بما يعادل صراعاً بين إسرائيل الكبرى وسورية الكبرى. وتجب الإشارة ضمن هذا السياق إلى أنه لم يكن عند أغلب السوريين وقيادتهم أي تعارض بين مفهوم العروبة و«سورية الكبرى» على اعتبار أن الشق الأخير يشكل جزءاً متكاملاً مع الأمة العربية الأوسع، ولا يشعر إزاءه بأنه يشكل أمة سورية مميزة (Seale 1988: 349-40).

الإصرار السوري على أولوية الاحتياجات السورية كان مقيداً بإنهاء الصراع مع القوى العربية الأخرى على حساب التضامن العربي. وقد توضح ذلك بشكل خاص عندما قام النظام بانتهاك مقررات القمة العربية بتحالفه مع إيران ضد العراق العربية في الحرب الإيرانية العراقية (١٩٨٠ ـ ١٩٨٨) وبصراعاته مع منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان.

وبعد، فإن المطابقة بين المصالح السورية والقضايا العربية لم يكن مجرد خيال ومجرد سياسةٍ متمركزة على سورية ولم تتشكل بعد: لكن هل تحققت هذه المطابقة فعلاً؟ كان بإمكان سورية التوصل منذ وقتٍ طويل إلى تسوية مع إسرائيل بشأن الجولان، شبيهة بما حققه السادات، بدلاً من رهن رفاهها الاجتماعي ومستقبلها للصراع المتجذر في المقام الأول في العروبة، لا على الدقة بسبب الدولة السورية بالتحديد.

لقد تطابقت الأهداف السورية بشكل كبير مع المبادئ العربية العريضة أكثر من بقية الدول العربية، إذ بدون التضامن العربي لا يمكن تحقيق تلك الأهداف. تعريف سورية لـ «مطالبها القومية» وتصورها لدورها يمكن أن يوصف بأفضل وصف بـ «العروبة المتمركزة على سورية».

ومع تسعينيات القرن المنصرم كان هناك دليل على أن الهوية القومية للسوريين كانت في طريقها إلى التحول باتجاه هوية سورية أكثر وضوحاً. التجارب الطويلة مع سورية المجتزأة كإطار اعتيادي للسياسات الطبيعية، والوعي المتراكم بكلفة تحمّل المهام العربية لسورية، كانا قد أضعفا الجماعات المنادية الوحدة العربية.

ومهما يكن من أمر، فالحد الفاصل في شرعية التضييق الحاصل لمفهوم الهوية كان سلسلة الصفقات المنفصلة مع إسرائيل التي نفذتها مصر والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية على حساب سورية. هذه الأحداث هي ما ولدت الاستعداد المتزايد لقبول أن على سورية أيضاً وضع أهدافها الخاصة كأولوية.

المأزق الدائم لسورية كان في فكرة «الأمة» السورية بشكل حصري، وليس العربية بشكل جوهري، التي لا تزال تتمتع بالقليل من الصدقية: فمهما تكن الهوية السورية تبقَ ذات مضمون عربي.

ب ــ الجغرافيات السياسية وميزان القوى

لا تصاغ السياسة الخارجية فقط بالمطامح والإحباطات، بل أيضاً بالحقائق الموضوعية. فقد فرض موقع سورية الجيوسياسي عليها

قابلية استثنائية للتعرض للتهديد، وبشكل طبيعي واجهت ميزان قوى إقليمي غير مناسب، ما أدى بالضرورة إلى تخفيف الرغبة في الفعل في مجال الشكاوى التحررية.

سورية، الصغيرة نسبياً بحجمها وتعدادها السكاني، مجهّزة بقاعدة محدودة من القدرة البشرية، وبعمق استراتيجي بسيط أو بقدرة ردع صغيرة إزاء الغزو. فقد كانت سورية غير محمية بحدودها الطبيعية ومكشوفة من جميع الجوانب على الدول المجاورة، التي كانت بين الفينة والأخرى تشكل تهديداً لها: العراق مثلاً، سواء عندما كان تحت القيادة الهاشمية أو البعثية كان يخطط لمشاريع وحدوية تحررية مع سورية. فسورية هي واحدة من دولتين عربيتين فقط محاطة بدولتين جارتين غير عربيتين.

لقد وضع التدخل التركي ذو الهيمنة المتزايدة ضد الراديكالية السورية في خمسينيات القرن المنصرم يده على مياه الفرات التي تعتمد سورية عليها، والتي دخلت حديثاً في اتفاق مع إسرائيل بما يطوّق سورية. وفوق كل هذا تمتعت إسرائيل، العدو الرئيسي لسورية، بشكل دائم بقوة عسكرية متفوقة. وكانت خسارة سورية لمرتفعات الجولان، خط دفاعها الطبيعي الأول مع اسرائيل، قد ولّدت مخاوف أمنية جديدة وشديدة. بالإضافة إلى أنها ــ أي سورية ــ لم تكن محصَّنة تجاه الحركة الالتفافية التي كانت إسرائيل تقوم بها عبر الأردن ولبنان. الضرر المتأتي من عدم التكافؤ في ميزان القوى الإقليمي، كان قد دفع سورية إلى قبول إسرائيل كحقيقة واقعية من جهة، والسعي إلى الحصول على القوة لاحتواء التهديد الإسرائيلي من جهة أخرى.

إذا كان على سورية ألا تكون ضحيةً للقوى المجاورة، فعليها

تحقيق «توازن قوى» ضدها عبر تحريك بعض الجماعات الداخلية في تلك الدول وتشكيل التحالفات معها.

إن الاندفاع نحو تصحيح حالة عدم التوازن العسكري مع إسرائيل كان الموضوع المسيطر لنظام الحكم تحت قيادة حافظ الأسد. وبهذا الاعتبار، كان موقع سورية في قلب الشرق الأوسط مصدر قوة لها، أهّلها لتحظى بأهمية استراتيجية استثنائية. فقلة من البلدان كانت تمتاز بمسارب عديدة كهذه، مفتوحة على عوالم جيوسياسية متميزة جداً لكنها متداخلة. فموقعها كخط أمامي في مواجهة إسرائيل أعطاها مكانة رفيعة استثنائية في العالم العربي، وجعلها ذات موقع محوري للجهود الدولية المبذولة في إطار حل الصراع العربي الإسرائيلي. وكانت سورية تاريخياً شريكاً طبيعياً، سعت بشكل متكرر مع دول مثل مصر والعراق والمملكة العربية السعودية إلى إحلال التوازن بين مجموعة القوى المتنافسة في المنطقة. هذه المركزية الجيوسياسية أعطت سورية أهميةً استطاعت من خلالها المراهنة على الموارد والدعم الدبلوماسي خارج حدودها (Drysdale and Hinnebusch1991: 1-3).

II ـ تشكل الدولة:

قدرة سورية على إدارة سياستها الخارجية تلونت بشكل كبير تبعاً للتغيرات الحاصلة في تشكل الدولة. فقبل الأسد، لم تمنع أنظمة الحكم، المفككة وغير المستقرة داخلياً، سورية من أن تكون الجائزة التي تتنازع عليها الدول الأقوى. وقد كان رسوخ البنية السياسية السورية تحت حكم حزب البعث بمعان عديدة بمثابة رد فعل على هذا الضعف، وبهدف تقوية سورية لتكون على مستوى البيئة الخارجية. دولة البعث هذه، الناجمة عن حزب قومي وجيش

راديكالي/عقائدي تجذّر في الصراع مع اسرائيل، تطوّرت تحت قيادة حافظ الأسد إلى جهاز أمني داخلي ضخم مصمّم لمواجهة إسرائيل. لقد حققت سورية تماسكاً داخلياً نسبياً تحت قيادة حافظ الأسد، الأمر الذي أتاح لصناع السياسة الخارجية إمكانية تحقيق سيادة مستقلة بشكل كاف، وأسس لبناء قدرات وافية لجعل سورية لاعباً أساسياً في المحيط الإقليمي أكثر من كونها ضحية له (Seale 1988: 492- Maoz 1975, 1978).

أ ــ سورية بوصفها ضحية: عدم استقرار داخلي وضعف خارجي:

١ ــ سورية ما بعد الاستقلال: الدولة المخترقة (١٩٤٦ ــ ١٩٦٣):

منذ زمن الاستقلال، فقدت الدولة السورية، على قاعدة التضييق الداخلي الذي اعتمدته، استقرارها الداخلي بسرعة بسبب تشابك المعارضة المحلية مع التهديدات الخارجية. معظم أحزاب المعارضة الرئيسية ــ كالبعثيين والقوميين السوريين، وحتى حزب الشعب التقليدي ــ رفضت الدولة السورية المجتزأة تحت راية العروبة، إذ جرى استغلالها من قبل قوى عربية أقوى. وفي الوقت ذاته استخدمت القيادات العشائرية، بوجه خاص قيادات الأقليات كالدروز والعلويين، هويات ما قبل الدولة لمقاومة الحكم المركزي في المناطق المحيطية، وأحياناً كان يتم ذلك بدعم خارجي.

الحدود الخارجية المصطنعة والهشة لسورية، بالإضافة إلى الشعور العروبي، عنت اختراقاً خارجياً للسياسات السورية ممولاً من الدول العربية المتنافسة، وكذلك أيضاً الانقلابات العسكرية المسلحة في

سورية، في الوقت الذي كانت فيه النخب السورية تبحث عن دعم وحماية من الخارج.

وقد هُدّدت الحكومات السورية بشكل متكرر بمشاريع الوحدة المطروحة من قبل الدول العربية الأخرى، وعرضت عليها الإغراءات التي يمكن أن تقدمها الوحدة لحمايتها من الدول القوية أو من الخصوم في الداخل. الطموحات الهاشمية لاحتواء سورية المتضمنة في مشروع سورية الكبرى للملك عبد الله ومشروع الهلال الخصيب للعراق. رأى عبد الله أن الهاشمية هي التي سارت بالعرب نحو الثورة على العثمانيين، وهو الأمر الذي يمنحه الشرعية لقيادة سورية بأكملها، في الوقت الذي كان فيه شكري القوتلي الرئيس السوري الأول مصراً على قيادته القائمة على أساس الانتخابات الحرة المستقلة، وسعى إلى طلب الدعم والمؤازرة من خلال التحالف مع الدول المعارضة للحكم الهاشمي مثل مصر والمملكة العربية السعودية. وبالمقابل خلق الملك عبد الله مقاومة داخل سورية، وبوجه خاص عائلة الأطرش الدرزية التي أسست لحكومة حكم ذاتي في جبل الدروز، لكن اتصالاته بالبريطانيين والصهاينة نزعت الشرعية عن ذرائعه في القيادة من أعين معظم القوميين السوريين، كما لم تشجع بريطانيا التدخل العسكري الأردني في سورية (Seal 1965: 5-15 Mufti 1995: 43-59 Maddy-Weitzman 1993 :15, 41-43).

الجهود المبذولة من قبل الدولة السورية الحديثة لدمج الولاءات الشعبية تعرضت للخطر بشكل قاتل عندما تحطّمت شرعيتها الهشة، المكتسبة في معركة الاستقلال، إثر خسارة فلسطين.

كافح نظام القوتلي من طريق الجماهير العامة المستثارة التي

حشدت قوى متطوعة للقتال في فلسطين، وفي نهاية الأمر أودعت هذه المهمة للجيش النظامي الصغير، وعلى الرغم من أنه كان قادراً على الاستيلاء على بعض الأجزاء من الحدود مع فلسطين، إلا أن استغلال الحرب والعجز قوّضا جهوده. وهذا بالضبط ما قدمته المنافسة التي سدت الطريق في وجه التعاون بين الجيوش العربية. فعلى سبيل المثال التعاون الحاصل بين الملك عبد الله والصهيونية لتقسيم فلسطين وخوف القوتلي من نتيجة هذا الحدث التي كانت ستعني تأسيس اللبنة الأولى لبناء الإمبراطورية السورية الكبرى، عرقلا التنسيق بين السورين والأردنيين. وبعد انتصار الصهيونية، وحدها التدخلات العسكرية منعت انهيار النظام الجمهوري وسط اشمئزاز شعبي من المؤسسات القائمة غير الموثوقة.

رفض الحكومة المحاصرة، والمعرقلة من قبل جمهور مستثار قومياً، لتوقيع اتفاقية سلام مع إسرائيل أو القبول بالرعاية الأميركية لأنابيب النفط من المملكة العربية السعودية، حثّ الاستخبارات المركزية الأميركية على التآمر على الجيش، كحلقة أولى فقط من سيناريو التدخل الغربي لزعزعة السياسات السورية. هذا الأمر، بالإضافة إلى محاولة السياسيين لإلقاء اللائمة على الجيش في الفشل على المستوى الفلسطيني، قاد إلى انقلاب حسني الزعيم عام ١٩٤٩. وبعد تحرك الزعيم لملاقاة المطالب الأمريكية، وبدئه لمفاوضات سلام مع إسرائيل، وفضلاً عن ذلك إبعاده لجميع القوى السياسية، أطيح حسني الزعيم نفسه (Rrthmell 1995:22-61; Seal 1965:37-63).

بعد حكم الزعيم، بدا العراق في موقع أفضل لالتقاط القطع في سورية. حزب الشعب المعارض أتى إلى السلطة داعماً الوحدة مع

العراق كوسيلة لكسب الحماية من إسرائيل. استمد حزب الشعب نفوذه من البورجوازية الصاعدة في حلب، والتي شعرت بالتهميش بسبب سيطرة الدمشقيين على الحكومة، في الوقت الذي تم فيه اقتطاعها من أسواقها التاريخية في شمال العراق. في دعوته إلى الوحدة مع العراق، كان حزب الشعب يأمل كسب التأيد من قِبل العروبيين في سورية، وتجنيد العراق ضد المنافسين له مثل حزب القوتلي «الحزب الوطني»، ولاحقاً ضد ضباط الطبقة الوسطى في الجيش تحت قيادة أديب الشيشكلي والتي شكلت تحدياً لقيادته للحكومة في أوائل الخمسينيات. في مفاوضات الوحدة أرادت بغداد بشكل مزعوم وحدة قوية بجيوش مندمجة وهيئات دبلوماسية مشتركة، بينما أراد رئيس الوزراء السوري ناظم قدسي المنتمي إلى حزب الشعب نظاماً غير مركزي يحافظ على النظام الجمهوري السوري ويعفيه من الاتفاقية المضرمة بين العراق وبريطانيا، والتي شكلت لعنةً بحسب الرؤية القومية العربية في سورية.

كان من المسلم به ضرورة موافقة كل من أميركا وبريطانيا لإتمام هذه الوحدة، إلا أن الدولتين أظهرتا عدم ارتياح لهذه الخطوة، كذلك فإن إسرائيل حرصت على إعلان معارضتها لها.

اقترحت مصر اتفاقية أمنية للجامعة العربية تحت اسم الاتحاد العربي كحل بديل لهذا الضعف السوري، واستخدمت الأموال السعودية لشراء السياسيين والأحزاب الوطنية السورية ـ حتى حزب البعث الوحدوي ـ الذين رفضوا التبعية للحكم الملكي العراقي البريطاني الولاء.

على كل حال، كانت سورية المحكومة عسكرياً بقيادة الشيشكلي خائفة من تبعيتها للقيادة العراقية، فرفضت المقترحات الوحدوية مع

العراق، وفي نهاية الأمر أسقطت حكومة حزب الشعب. وضعت العراق في اعتبارها التدخل لكنها، من دون وجود تشجيع فرنسي أو بريطاني، أقنعت نفسها عبر المحاولة بتخريب الجيش السوري.

وهكذا، بقيت السيادة السورية بمأمن، ليس بسبب الالتفاف الشعبي حول الدولة، بل بسبب اتحاد التقسيمات المحلية فيها، ومصلحة الجيش في الدولة الحديثة، والدعم الخارجي للوضع الراهن، وميزان القوى الإقليمي. وقد عملت هذه القوى في كافة أنحاء المنطقة للحفاظ على نظام الدول الإقليمي على الرغم من افتقارها إلى الشرعية الشعبية (Maddy-wetzman 1993: 105-114; Seal 1965).

ومع منتصف الخمسينيات كان التهديد من إسرائيل ـ التي شعرت بحماسة كبيرة لتصاعد العداء السوري الإسرائيلي ـ بتغذية المناوشات الحدودية على طول المناطق المنزوعة السلاح والمتروكة منذ حرب ١٩٤٨.

لم تستطع سورية العمل من دون اصطفافات/انحيازات إقليمية أو عالمية وقائية، لكن السوريين كانوا منقسمين بشكل عميق حول ماهية التحالف المناسب.

تداخلت احتياجات الأمن السوري والتقسيمات المحلية مع الصراعات العربية الداخلية المنقسمة بين العراق ذي الولاء الغربي والمؤيد للانضمام إلى حلف بغداد المدعوم من الغرب، وبين مصر عبد الناصر التي عارضته تحت مسمى عدم الانحياز والأمن الجماعي العربي. ولأنه كان يعتقد أن النتيجة متوقفة على كسب سورية، ظهر «الصراع من أجل سورية» (١٩٥٤ ـ ١٩٥٨) على المستويين الإقليمي والعالمي. التعبئة التي قامت بها الطبقة الوسطى السورية

المتمسكة بالقومية رجحت ميزان القوى لمصلحة مصر، في الوقت الذي أدّت فيه المنزلة العالية لعبد الناصر كبطل للعروبة، وخاصة بعد حرب السويس، إلى ضعف السياسيين المحافظين المؤيّدين للغرب والعراق، وتقوية السياسيين الآخرين، وخاصة البعثيين، المصطفّين مع القاهرة. كانت النتيجة تشكيل سورية ذات ولاء مصري عام ١٩٥٦، بحكومة جبهة وطنية مناهضة للإمبريالية. الدعم الغربي للعديد من الانقلابات المحافظة الفاشلة ضدها، ومحاولة عام ١٩٥٧ لعزل الراديكاليين السوريين بالانخراط في مبدأ أيزنهاور، عادت مع الفتن المدعومة عراقياً والتهديدات التركية، الأمر الذي عجل بالمقابل بظهور التهديدات السوفياتية المضادة للأتراك والحركة الارتدادية للشعور المؤيد للشيوعية داخل سورية. وهذا ما كنا نعنيه باستقطاب البلد بين القوى الإقليمية والعالمية المتنافسة، كلٌ منها مع المؤيدين له في الداخل، الأمر الذي قاد قيادات البعث إلى السعي لإنقاذ البلاد بالاتحاد مع مصر، وبالتالي إجبار المنافسين لهم على الخروج وإطلاق العنان للمطالب الشعبية للتعبير عن نفسها وعن رغبتها بالوحدة الكاملة.

لقد كانت النخب السورية مندفعة لتسليم السيادة السورية إلى جمال عبد الناصر، والخلاصة هنا أن هذا الاندفاع، من وجهة نظر الواقعية العالمية، إنما كان يعبر عن ضعف الدولة وفشل السياسة الخارجية. (Seal 1965; Mufti 1996: 49-54; Maddy-Weitzman 1993: 114-127; Rathmell 1995; as-Sayyid 1999)

٢ ــ حزب البعث في السلطة: أولوية الأيديولوجية (١٩٦٣ ــ ١٩٧٠):

أعلن الانقلاب الذي أتى بحزب البعث إلى السلطة بداية عهد جديد من التقلبات. كان على نظام حكم البعث بقاعدته الداعمة

الضيقة مواجهة كتلة الناصريين (وخاصة بعد فشل مشروع الوحدة الجديد عام ١٩٦٣) والمعارضة المؤلفة من الأوليغارشية القديمة والمنافسين الإسلاميين. وفوق كل هذا كان النظام موزعاً بين القادة الشباب اليساريين المهتمين أساساً بـ «الثورة في بلد واحد» الاجتماعية أكثر من التضحية بسلطتهم على مذبح المشروع العروبي، وبين مؤسس الحزب ميشيل عفلق الذي ما زال يرى في الوحدة العربية محدداً مركزياً للمهام القومية للحزب. وبذلك أصبحت السياسة الخارجية أداة في صراعهم، حيث كل طرف مرغم على الدفاع عن نفسه ضد الطرف الآخر عبر تأييد التعصب الشديد ضد إسرائيل. استولت العصبة الراديكالية على السلطة المزعزعة في انقلاب عام ١٩٦٦، مقودة بالتعصب الأيديولوجي والبحث عن الشرعية عبر تثوير السياسة الخارجية، معرّضة ببساطة الدولة السورية للخطر مرة أخرى.

في محاولتها للتحريض على حرب التحرير الفلسطينية تجاهلت هذه العصبة ميزان القوى غير المشجع مع إسرائيل، الأمر الذي أدى في نهاية المطاف إلى نكسة عام ١٩٦٧ والاحتلال الإسرائيلي لأراض عربية جديدة، ومن ضمنها مرتفعات الجولان Rouleau1967) Ben Tzur 1968).

في غضون ذلك، أدى الانشقاق الحاصل في حزب البعث السوري مع القادة المؤسسين، وخسارة حرب عام ١٩٦٧، وسيطرة قيادة جديدة آتية من الأقلية العلوية، إلى عزل العديد من البعثيين السوريين الموالين أو الذين حوّلوا ولاءهم باتجاه قيادة ميشيل عفلق العروبية المنفية حالياً. وفي عام ١٩٦٨ استولى البعث العراقي على السلطة في بغداد، معترفاً بشرعية عفلق كقيادة عروبية اسمية، وبدأ

يحاول تخريب الحكومة السورية، منتجاً العديد من محاولات الانقلاب الفاشلة من قبل أنصار ميشيل عفلق. وبالتزامن مع هذه المعركة الأيديولوجية بين دمشق وبغداد، وبتفويت النظامين لفرصة إحراز شرعية أيديولوجية للبعث من خلال الوحدة بين دولتيهما، فإن كلاً منهما كان عليه «المزاودة» على الآخر بالتعصب ضد إسرائيل والإمبريالية الغربية، المحكّين الآخرين للقومية البعثية. سورية كانت دائماً في موقف دفاعي حتى عندما أتت هي، لا العراق، للدفاع عن الفلسطينيين الواقعين تحت الهجوم الأردني في «أيلول الأسود» عام ١٩٧٠. وبذلك كسب السوريون عصاً أيديولوجية يضربون بها العراق (Kienle 1990).

نكسة عام ١٩٦٧ قسمت نظام البعث في سورية مرة أخرى حول ما يتعلق بالسياسة الخارجية، مع إصرار القادة الراديكاليين على الاستمرار بالتحدي العالي الخطورة لإسرائيل، والذين جرت مواجهتهم من قبل الواقعيين الجدد الملتفين حول وزير الدفاع حافظ الأسد. من بين التكتيكات الأخرى، استخدم الأسد العروض المُقترحة لإنشاء وحدة سورية عراقية ضد إسرائيل في محاولة للفوز على صعيد الحزب والجيش ضد خصومه من الجناح اليساري. في عام ١٩٧٠، طرد الأسد الجناح الأيديولوجي الراديكالي ووضع سورية على طريق «واقعية» جديدة للسياسة الخارجية تأخذ في الاعتبار التفوق الإسرائيلي العسكري. وتعرّفت النخب السورية إلى القواعد «الواقعية» لنظام الدولة باعتبارها الطريق الأصعب (Kerr 1975; Petran 1972; 194-257).

بشكل ملحوظ، حالما قام الأسد بترسيخ نظامه، أقلع عن مغازلة العراق التي قد تسبب الخطر لنظامه ولاستقلال سورية. وبدأ

كذلك يعتمد على الولاءات الطائفية والشخصية، والمحسوبيات، واسترضاء طبقة الضباط، وعلى الشرعية المكتسبة من حرب ١٩٧٣ لتثبيت نظام حكمه أكثر من اعتماده على أيديولوجيا البعث. وهكذا أصبحت سورية أقل ضعفاً إزاء العراق المتلاعب بالولاءات الأيديولوجية العابرة للدول.

ب ــ سورية الفاعلة: ترسيخ الدولة تحت حكم الأسد:

ترسيخ الأسد لنظام البعث ولرئاسة قوية كما تأسست سيطرتها، أدى للمرة الأولى إلى خلق حالة من الاستقلالية النسبية لنخبة الدولة في إدارة السياسة الخارجية. لقد شقت مركزية سلطة الأسد طريقها من خلال السياسة الخارجية وتكيفه مع القوى الدولية، وكان ذلك مقبولاً داخل النخبة السياسية كضرورة ملحة لمواجهة التهديد الخطِر المحيق بالبلاد ونظام الحكم، المتمثل بالنكسة والاحتلال اللذين جاء بهما الضعف وتهور النظام الحزبي. وبعد تركيز السلطة بين يديه، كأولوية للأسد، قام بصياغة كامل نظام الحكم وكل سياساته، لحشد موارد السلطة من أجل الصراع مع إسرائيل.

وجدت استراتيجية بناء سورية الأسد تسهيلات عديدة من مصادر خارجية: فالتسليح من الاتحاد السوفياتي، سمح بتوسع هائل في حجم القوى النارية للجيش وأعداد القوى الأمنية، وكذلك أموال النفط المتوافرة بكميات كبيرة من دول الخليج. كل هذا مكن النظام من توسيع البيروقراطية وكسب البورجوازية. وقد وجدت دولة الأسد الأمنية الوطنية مشروعيتها بالنجاح النسبي الذي حققه الأسد في حرب ١٩٧٣، ولاحقاً بإنجازات سياسته الخارجية الحاذقة (Mufti 1996 :231-252).

في المونارشية الجمهورية التي صنعها، تمتع الأسد بحرية اختيار واسعة في صناعة السياسة الخارجية. في البداية على الأقل، حاول أن يقيم السياسة الخارجية على أساس إجماع النخب السياسة الداخلية، بدلاً من فرض وجهة نظره الشخصية.

بدا كأنه يأخذ التعصب الأيديولوجي لحزب البعث في الاعتبار، بالإضافة إلى الحسابات البراغماتية للتهديد الخارجي، والفرص في صناعة قراراته. ومع ذلك، كان الأسد يُعدّ نفسه ليكون خارج وأمام رأي النخبة والحزب، وهذا ما بدا واضحاً في القرارات الرئيسية التي اتخذها خلال السبعينيات. وهكذا لاحظ كيسنجر في مفاوضات فك الارتباط بعد حرب ١٩٧٣، أن النخبة السياسية العليا بكاملها في سورية، مقارنة بمصر التي حكم فيها السادات بمفرده، كانت موجودة بكاملها ومقتنعة بدورها، ولكن في النهاية كان الأسد هو من وافق على المقترحات النهائية لكيسنجر، وجرّ كل مساعديه المعارضين خلفه. وتبعاً لدويشا Dawisha، حتى التدخل في لبنان عام ١٩٧٦ ضد منظمة التحرير الفلسطينية كان أيضاً قد اتخذ من قبل قيادة جماعية، لكنه كان واضحاً تماماً أن الأسد فرض سلطانه وبشكل واضح على الحزب والجيش (Dawisha 1978b, 1980, Sheehan 1976a, 1976b).

وبعد أن ترسخت حالة من السمو لشخصية الأسد بشكل كامل في الثمانينيات، أصبحت صناعة السياسة الخارجية مجالاً محجوزاً له بشكل مطلق، من دون الخضوع للسياسات البيروقراطية، حيث يمكن فئات المتشددين والمسالمين نقض مبادراته (Seal 1988: 340-344).

وبشكل مماثل، كما ترسخ نظام البعث تحت حكم الأسد، كذلك

توقف الرأي الشعبي عن أن يكون قيداً مباشراً كما كان في ما يخص صناعة السياسة الخارجية. لقد اتخذ الأسد عدة قرارات في السياسة الخارجية دون أن تكون هذه القرارات معبرة عن الرأي العام الشعبي، وأهم هذه القرارات التدخل السوري في لبنان ضد منظمة التحرير الفلسطينية، الانحياز إلى جانب الإيرانيين في حربهم مع العراق، والوقوف في صف الائتلاف الغربي ضد العراق بعد اجتياحه الكويت. إلا أننا لا نورد ذلك بهدف القول إن الرأي العام لم يكن له أي تأثير، بل للقول إنه كان على النظام أخذ الحذر من الوقوع في الأخطاء غير القابلة للإصلاح بحق شرعيته التي استندت في النهاية إلى ادعائه الدفاع عن القضايا العربية في مواجهة إسرائيل. وكما أن الأسد استطاع تبرير قراراته غير الشعبية كضرورات للمعركة الطويلة الأمد ضد إسرائيل، كان بشكل واضح يقدّر أنه يمكن احتواء تلك المعارضة. مثل هذه القرارات، مع ذلك، كان لها أثمان محلية داخلية، وبشكل قابل للجدل سبب التدخل السوري في لبنان عام ١٩٧٦ ضد الفلسطينيين ضرراً كبيراً لشرعية النظام، التي كانت ضعيفة وعرضة للتهديد من قبل التمرّدات الإسلامية بين عامي ١٩٧٧ و١٩٨٢.

ليست الصلة بين السياسة الخارجية والسياسات الداخلية أن الأولى مصممة لتساير الأخيرة، وبل لأن صناع القرار لا يستطيعون بشكل آمن تجاهل تأثير السياسات المصممة لتكون على مستوى التعامل مع التهديدات الخارجية لشرعيتهم الداخلية المتزعزعة بشكل كبير.

الخط الأساسي كان أنه ليس بإمكان نظام قومي ـ وخاصة في نظام يسيطر عليه العلويون ـ من دون خطورة كبيرة، أن ينحرف عن

رأي الاتجاه العام في التعامل مع إسرائيل. فإذا جاز القول إن الحكومة السورية والرأي العام الشعبي بإمكانهما الوصول إلى إجماع في أي قضية، فإن هذا الإجماع كان حول إسرائيل: السوريّون يرفضون شرعية إسرائيل، لكنهم رغم ذلك يريدون تسوية سياسية مشروطة بكونها تسوية مشرفة تستلزم انسحاباً إسرائيلياً شاملاً من المناطق المحتلة، وهذا كان موقف الحكومة لعقود من الزمن.

بناء دولة الأسد أدى إلى الاقتراب من نموذج الأفكار الواقعية في صناعة السياسة، بما يعني قيادة موحدة باستقلال كاف عن القيود الداخلية من أجل تكييف استراتيجيات السياسة الخارجية بحرية مع ميزان القوى الجيوسياسية المتغيّر. وفي الوقت ذاته كان الأسد قادراً على تعبئة الموارد التي تعطي سورية المقدرات العسكرية التي تحتاجها من أجل صراع القوى الإقليمي.

III ـ بنادق فوق الزبدة: المقدرات، الأعباء العسكرية وتنوع التبعية

أ ـ القدرة العسكرية:

توسعت القوة العسكرية السورية باطّراد في ظل حكم الأسد، حيث حفّزت نكبة ١٩٦٧ عملية إعادة بناء هائلة للقوى العسكرية والارتقاء بها إلى المستوى الاحترافي، وهو ما ظهر في الأداء الحسن لها خلال حرب عام ١٩٧٣. فيما بعد، أدى السلام المنفصل لمصر، وترك سورية وحدها تواجه إسرائيل، والاجتياح الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢، إلى تحولات بعيدة في عملية البناء العسكري بهدف تحقيق تعادل كاف مع إسرائيل لأجل تشكيل رادع لها، وتوفير سند للدبلوماسية السورية.

بحلول عام ١٩٨٦، كانت سورية تملك جيشاً ضخماً مقارنة بدولة في حجمها: ٥٠٠٠ دبابة، ٦٥٠ طيارة قتالية، تتضمن ٢٠٠ طيارة تتمتع بقدرات عالية، ١٠٢ بطاريات صاروخية، وما يزيد على ٥٠٠٠٠٠ جندي في الجيش. الدعم السوفياتي للجيش بغطاء جوي بعيد المدى ونحو ٤٠٠ صاروخ باليستي وبعض الأسلحة الكيميائية، أعطى سورية قوة رادعة جديدة. الهجوم الإسرائيلي على سورية كان مرجحاً، ولكن مع ميزان قوى كهذا بدا أن تكلفته ستكون عالية، من دون ضمانات تكفل هزيمة سورية. ومن جهة أخرى افتقرت سورية إلى قدرات هجومية موثوقة على إسرائيل. فعلى الرغم من أن الهجوم المفاجئ قد يسمح بالاستيلاء على الجولان، فإنه من غير المرجح أن تستطيع سورية السيطرة عليه في وجه هجوم إسرائيلي معاكس (Z. Maoz 1986; Levron 1987).

وتبعاً لإيفرون Evron (1987)، أنتجت إعادة البناء السورية ردعاً متبادلاً مع إسرائيل، الأمر الذي أدى إلى استقرار نسبي في ما يتعلق بالمواجهة العسكرية بين الطرفين. وبالتالي تحول الصراع السوري الإسرائيلي إلى صراع من أجل التأثير في المشرق ـ عبر منظمة التحرير الفلسطينية والأردن، وفوق كل هذا عبر حرب الوكالة في لبنان بشكل بسيط، وهذا كان متوازياً مع الصراع الدبلوماسي حول شروط التسوية السلمية في تسعينيات القرن المنصرم. قوة الردع السورية كانت ضرورية للفاعلية السياسية. وهذا كان يعني أن الأسد أصبح بحل من المساومة من موقع الضعيف، حتى إنها سمحت له بتشكيل ضغط عسكري على إسرائيل في جنوب لبنان بخطورة معقولة. لكن وجب على سورية الصراع لمنع تدهور هذه القوة الرادعة، وخاصة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي الداعم لجيشها.

ب ــ القدرات الاقتصادية

كان تحول سورية إلى النظام «الاشتراكي» في نهاية الخمسينيات، في جانبه الحسن، مسوقاً بفكرة أنه يمكن اتباع سياسة خارجية قومية فقط من خلال تخفيف التبعية الاقتصادية للغرب. أدى التدمير السياسي الذي لحق بملاك الأراضي والطبقة الرأسمالية إلى قطع علاقات الزبائن التجاريين بين سورية والغرب، واستعيض عنها بتنمية علاقات اقتصادية مع الكتلة السوفياتية، التي تنشطت بشكل واضح عبر الرغبة في التحرر من القيود الغربية وكسب الحماية السوفياتية.

في ظل البعث، سيطرت الدولة بدرجات كبيرة على الاقتصاد، ما سمح للأسد بتسخير هذا الاقتصاد لسياسته الخارجية بعد عام ١٩٧٠. وفي بحث سورية عن التكافؤ مع إسرائيل، فإن ١٥ ــ ١٧٪ من الناتج القومي العام، ومن ثلث إلى نصف النفقات العامة خُصصت من أجل الدفاع. وخدمت عشرون بالمئة من القوة البشرية في القوات المسلحة في ذروتها في الثمانينيات. نفقات التسليح ازدادت من ١,٨ بليون دولار عام ١٩٧٧ إلى ٥,٤ بلايين دولار عام ١٩٨٤. ولو أن قيمة التسليح هذه تضمنت قيمة الأسلحة المستوردة عبر القروض، فإن الإنفاق العسكري لسورية يقفز إلى ٣٠٪ من الناتج المحلي العام (Clawson 1988).

لكن هذا البناء العسكري جاء بكلفة اقتصادية وبتزايد التبعية، لأن القاعدة الاقتصادية البسيطة لسورية لا تستطيع بمفردها تحمّل البناء الدفاعي الضخم. كذلك شكلت التنمية والاستهلاك متطلبات على الموارد المحدودة، وخاصة مع معطى عدد السكان المتزايد بسرعة في سورية، ما خلق فجوة ثابتة في الموارد وزيادة في الاعتماد السوري

على المساعدات والقروض الخارجية. وبحسب كلاوسن Clawson (1989)، من عام ١٩٧٧ حتى ١٩٨٨ موّلت سورية بنفسها ٤٥٪ فقط من عمليات الاستيراد، أما الباقي، ٤٢ بليون دولار، فقد تمت تغطيته عبر المنح والقروض المقدمة من الاتحاد السوفياتي (٢٣ بليون دولار)، ودول مجلس التعاون الخليجي (١٢ بلايين دولار)، وإيران (٣ بلايين دولار)، ومن الغرب (٤ بلايين دولار).

على كل حال، في نهاية الثمانينيات انخفضت المعونات الخارجية بشكل كبير: المساعدات العربية هبطت بمقدار يراوح من الثلث إلى الثلثين من مبلغ ١,٨ بليون دولار تلقتها سورية في عام ١٩٧٨. في هذه الأثناء، تضخّم الدين العسكري السوفياتي، وساهم العبء الثقيل للإنفاق العسكري في توقف النمو الاقتصادي.

النتيجة المباشرة للقيود الاقتصادية كانت تحديد مستوى البناء العسكري السوري في نهاية الثمانينيات. القيود الاقتصادية لم تفرض، على أي حال، تغيراتٍ جوهرية في السياسة الخارجية. لذلك كان الاقتصاد تحت ضغط شديد وصل إلى حده الأعلى في الثمانينيات، لكن الأسد رفض تغيير سياسته في لبنان وتحالفه مع إيران من أجل التماس المنح المالية من دول مجلس التعاون الخليجي.

القيود المحتملة على السياسة الخارجية كنتيجة للتبعية الاقتصادية للنظام جرى تخفيفها عبر تنويع المتبرعين لسورية، وقدرة النظام على موازنة التنافس بين مصادر المعونة، الاتحاد السوفياتي/أوروبا الشرقية وأوروبا الغربية، والخليج العربي وليبيا أو إيران، فالسياسات الخارجية التي تبعد أو تفقد صداقة متبرع ما قد تتلقى مكافأة من

غيره. وعلى الرغم من استغلال الأسد للسياسة الخارجية من أجل الفوز براحة اقتصادية ـ كان هذا عاملاً من عوامل الانضمام إلى الحلف المعادي للعراق ـ إلا أنه لم يسجل له أية قرارات من أجل أسباب محض اقتصادية، لم تكن لتؤخذ، في ما عدا ذلك، على أرضيات استراتيجية (Waldner 1995; Diab 1994: 87).

يمكن المجادلة في هذا الأمر من زاوية أن صناعة السياسة الخارجية بمعزل ظاهرياً عن القيود الاقتصادية كانت أمراً شاذاً، والذي لا يمكنه بشكل غير محدد أن يستمر ويعتمد على شروط مؤقتة معينة، مثل ارتفاع أسعار النفط والتسليح السوفياتي الرخيص عبر القروض. لكن، حتى عندما تصبح الظروف أقل مواتاةً، كان النظام يجد صمامات أمان متنوعة، سمحت له بالحفاظ على جيش ضخم ومقاومة الضغوط التي تعمل على تغيير سياسته الخارجية.

IV ـ استراتيجية السياسة الخارجية: الفاعل العقلاني؟

سمحت القدرات والاستقلالية المتعززة للأسد باتباع سياسات تقترب من تلك التي يمكن أن يتوقعها الواقعيون من فاعل عقلاني. كانت العقلانية واضحة في خفض الأسد الواقعي للأهداف التغييرية العالية والمنبثقة من الهوية السورية من أجل مواءمة الضغوط الجيوسياسية، من خلال ثباته على المبدأ وامتلاكه الوسائل المطلوبة لاتباع تلك الأهداف الشديدة الواقعية، وعبر تكييفه الحاذق لاستراتيجياته مع ميزان القوى الخارجي.

١ ـ الأهداف المحدودة:

دلّت فرضية الأسد في السلطة على تغيّر كبير في السياسة الخارجية

السورية. الحكومات السابقة للبعث كانت ضعيفة جداً لتستكمل حالة الحرب أو السلام مع إسرائيل، بينما كان الجناح الراديكالي البعثي مسوقاً بأيديولوجيا خطرة وغير واقعية بإهمالها لحسابات التفاضل والتكامل للقوى. أما الأسد فقد استبدل هذه السياسة بالإبقاء على الطموحات لكن بأهداف أكثر واقعية لاستعادة الأراضي المحتلة، وقبل كل شيء مرتفعات الجولان وتحصيل حقوق الفلسطينيين، وبشكل خاص الضفة الغربية وغزة، كجزءٍ من السلام الشامل بحسب قرار الأمم المتحدة رقم ٢٤٢. وفي الوقت نفسه، مكّن سورية من أن تصبح أكثر فاعلية في محاولتها لاحتواء القوة الإسرائيلية من خلال قوة الردع العسكرية والتحالفات.

تجلى نصر الواقعية في القرارات الأولية المحورية للأسد: معارضته للتدخل الراديكالي ضد الملك حسين عام ١٩٧٠، وحالة المسالمة بينه وبين الدول العربية التقليدية الموالية للغرب، والتي دلّت على نهاية حركته التصحيحية الثورية. الدليل الحاسم على الطبيعية المحدودة لأهداف سورية في صراعها مع إسرائيل كان جلياً في تصرفاتها في حرب ١٩٧٣: فالقوات السورية التي هاجمت الجولان، لم تفكر في محاولة التقدم داخل إسرائيل نفسها، رغم أنها كانت تملك هذه الفرصة، وبشكل واضح فإن هذا الاحتمال لم يكن مخططاً له (Wakebridge 1976: 27; Maoz 1988: 90). أظهر عدم اكتراث الأسد بضم لبنان، حتى بعد أن وطدت سورية هيمنتها هناك، ووقوفه ضد الاجتياح العراقي للكويت في حرب ١٩٩٠ ـ ١٩٩١ تعارض هذا الموقف مع عدم قبول البعثية لمبدأ سيادة الدولة. وبعيداً عن موقع الثوري من أجل العروبة، تابع الأسد أهدافه التقليدية المحدودة والمتسمة بالواقعية، ما يعني التقليل من حجم الخسائر والحفاظ على توازن القوى ضد التهديدات.

٢ ــ الثبات على المبدأ:

وقد تجلى بإظهار الأسد لإصراره في مسعاه إلى خفض الأهداف الاستراتيجية، برفضه التسوية مع إسرائيل بأقل من الانسحاب الكامل إلى خطوط عام ١٩٦٧. فلمدة ربع قرن، تجنب الأسد إقامة سلام منفصل مع إسرائيل على حساب الفلسطينيين. عندما كان ميزان القوى لا يسمح بإحراز سلام شامل، وبدلاً من مبدأ التسليم، فضّل الأسد العمل على تغيير ميزان القوى، في الوقت الذي كان يعرقل فيه بفعالية مخططات جر الأطراف العربية الأخرى لتسويات منفصلة وجزئية. عندما كانت هذه المصالح الحيوية مهددة بالضياع، كان الأسد يهيئ نفسه لمواجهة القوى الخارجية المتفوقة، وأثبت أن لديه أعصاباً باردة ليس من السهل استفزازها، وأفضل مثال على ذلك كان عرقلته للاتفاق اللبناني الإسرائيلي عام ١٩٨٣ المحفوفة بالمخاطر، في الوقت الذي كان «يتوقع فيه وجود القوى الأميركية والإسرائيلية تماماً على «عتباته اللبنانية» (Seal 1988: 494).

٣ ــ التكيف الإستراتيجي: تناغم الوسائل والغايات

برهن الأسد على أنه سيد في المزج بين أدوات متنوعة في مجال السياسة الخارجية ــ الحرب المحدودة، تشكيل الأحلاف، المفاوضات، وضع العراقيل ــ بحسب ما تمليه الظروف. إنه الواقعي الذي آمن بأن القوة العسكرية هي العامل الحاسم في السياسات الدولية، لذلك عمل على المزاوجة البراغماتية بين خفض حجم الأهداف والزيادة الهامة في قدراته العسكرية، ليس فقط من أجل تحقيق قوة ردع ضد إسرائيل، بل من أجل إعطاء الصدقية لدبلوماسيته. وبالرغم من حذره ورغبته الاقتصاد في موارده

المحدودة أصلاً، قام بتسخير معظم إمكاناته الاقتصادية وأقل الوسائل خطورة، الممكنة من أجل تحقيق أهدافه، هذه الشخصية كانت أشد وضوحاً في استخدامه المدروس للوكلاء في لبنان (Maoz 1978;Seale 1988: 366-420).

ولأن سورية بمفردها تفتقر إلى الموارد التي تمكنها من الإبقاء على سياساتها، فضّل الأسد وضع الأولوية العليا في إدارة التحالفات، بغض النظر عن الأيديولوجيا، الأمر الذي أتاح له تعبئة موارد الدول الأخرى لدعم أهدافه: وهكذا، حافظ على تحالفاته مع الدول العربية النفطية المحافظة، ومع الاتحاد السوفياتي، والجمهورية الإسلامية الإيرانية.

لم يتحاش الأسد العمل الدبلوماسي؛ إذ على الرغم من حذره الشديد من العواقب المترتبة عن المفاوضات مع إسرائيل، كان مستعداً للمساومة عندما يتهيأ له الأمر من موقع تمتعه بقوة كافية لكسب بعض المنافع. وما عدا ذلك فهو رجل مفعم بالصبر، يفضّل الانتظار إلى حين تحسن ميزان القوى (Sheehan 1976b).

باختصار، لقد تكيف الأسد بشكل فعال مع التغيرات ومع ميزان القوى غير المناسب عادة. وفاوض عبر تفعيل موارده المحدودة لتثمر نتائج أكبر مما كان متوقعاً من مصادر القوة الوطنية لسورية.

٤ ــ التعامل مع الثنائية القطبية:

استخدم الأسد أيضاً مركزية الجغرافية السياسية لسورية محاكياً طريقة عبد الناصر في الموازنة بين القوى العظمى. فالحماية والموارد التي كانت سورية بحاجة إليها لمواجهة إسرائيل جعلت من رعاية

قوة عظمى ما أمراً لا غنى عنه، وقد برهن الأسد على براعة كبيرة في استثمار التنافس بين القوى العظمى ليكسب منه ما يكفي لدعم سياسته الخارجية، التي ما كانت لتستطيع الاستمرار من دون ذلك.

الدعم الأميركي لإسرائيل جعل من الانحياز السوفياتي الوثيق أمراً طبيعياً في عالم ثنائي القطب. فقد كانت الأسلحة المسلمة من قِبل الاتحاد السوفياتي لسورية مفتاح نجاحها النسبي في حرب ١٩٧٣، وفي ما بعد طريقها للتكافؤ مع إسرائيل. لقد كان لدور الاتحاد السوفياتي كراع وحامٍ لسورية تأثير رادع وحاسم على حرية إسرائيل في العمل ضد سورية، وبشكل خاص كان الدعم السوفياتي محورياً في إكساب الأسد الثقة في تحدي القوى الإسرائيلية والأميركية في لبنان بعد الغزو الإسرائيلي للبنان سنة ١٩٨٢ (Cobban 1991: 112-138; Drysdale&Hinnebusch1991: 149-174; Ramet 1990).

فعلى الأقل، من وجهة نظر دمشق، كان الانحياز الأميركي المتواصل لترجيح كفة ميزان القوى الإقليمي لمصلحة إسرائيل، ليس من خلال ضمان تفوق إسرائيل العسكري فحسب، بل عبر تقسيم العرب أيضاً، وبشكل خاص فصل مصر عن التحالف المعادي لإسرائيل. وبالرغم من أن العلاقات مع أميركا بشكل طبيعي ومستمر غير سهلة بسبب ذلك، سعى الأسد إلى استثمار الخوف الأميركي من عدم استقرار الشرق الأوسط للحصول على ضغط أميركي على إسرائيل للانسحاب من الأراضي العربية المحتلة. كذلك، لطالما برهنت الوساطة الأميركية على أهميتها في الحفاظ على التنافس بين سورية وإسرائيل في لبنان من التصعيد وخروجه عن السيطرة. رغم أنه خلال عهد ريغان، تعاملت الولايات المتحدة

مع سورية كبديل عن الاتحاد السوفياتي في ما يخص العقاب، فقد استغل الأسد في فترة حكم بوش الأب حاجته إلى سورية في تحالف حرب الخليج ضد صدام حسين لاسترضاء الأميركيين في الوقت الذي كانت فيه القوة السوفياتية تتآكل وتتدهور.

V ـ سياسة الأسد الخارجية في العمل: أسلوب الحدود الفاصلة في الصراع مع إسرائيل

أ ــ التقدم باتجاه الحرب المحدودة في عام ١٩٧٣: بناء تحالف للحرب

لقد كان الأسد ـ هذا الشخص الواقعي ـ مقتنعاً بفكرة أن إسرائيل لن تنسحب من المناطق العربية المحتلة ما لم تتغير معالم الوضع العسكري التالي لحرب ١٩٦٧. لذلك كان التوجه الأساسي لسياسته بعد مجيئه إلى السلطة الاستعداد لحرب كلاسيكية لاستعادة الجولان. وباتجاه هذا الهدف، كانت أولويته التحرك باتجاه إعادة بناء الجيش السوري المنهك، لذلك حافظ على التحالف الوثيق مع الاتحاد السوفياتي ليضمن تسليح الجيش. لقد وضع جانباً الأيديولوجيا الراديكالية للحرب الباردة، وصاغ تحالفات جديدة مع الدول النفطية العربية التي وفّرت التمويل اللازم للبناء العسكري. بالإضافة إلى ذلك، أحرز تحالفاً استراتيجياً مع مصر السادات، التي كانت القوة العسكرية الأكبر بين الدول العربية، والتي شاركت سورية في تطلعها لاستعادة الأراضي المحتلة (Seal 1988: 185-225; Kerr 1975).

ب ــ اللجوء إلى الدبلوماسية: (منتصف السبعينيات)

دخلت سورية ومصر الحرب عام ١٩٧٣ لكسر الجمود في

المفاوضات على المناطق المحتلة. فبالرغم من فشل سورية في استعادة الجولان عسكرياً، إلا أنها استطاعت مع مصر اكتساب قوة دفع سياسية كبيرة من خلال التحدي الموثوق لحالة التفوق الإسرائيلي، وعبر مقاطعة الدول العربية النفطية. سعى الأسد إلى استغلال قوة الدفع هذه لفرض ضغط دولي على إسرائيل للانسحاب من الأراضي المحتلة.

الحلقة المفصلية الأولى في هذا الوضع الاستراتيجي الجديد، كانت موافقة الأسد على وساطة كيسنجر في مفاوضات فك الارتباط على مرتفعات الجولان. فالضعف الذي قادت إليه أولويات السادات، وفك الارتباط الأول من جانبه ومن طرف واحد، ورفع المقاطعة النفطية قبل نضوجها، أدى بالأسد إلى القيام بحرب استنزاف مع إسرائيل كجزء من استراتيجية المساومة «القتال أثناء التفاوض».

لقد جرى النظر إلى اتفاق فك الارتباط في الجولان سنة ١٩٧٤ الناتج مع إسرائيل كخطوة أولى للانسحاب الإسرائيلي الكامل (Sheehan 1976a,1976b). على كل حال، أدت تعاملات السادات المنفصلة مع إسرائيل إلى تقويض صعود الدبلوماسية السورية، وقضت على التحالف السوري المصري الضروري للضغط على إسرائيل باتجاه سلام شامل في المنطقة.

ومن هذا المنطلق، حاول الأسد بناء كتلة مشرقية تجذب كلاً من سورية ولبنان والأردن والفلسطينيين إلى فلك دمشق، ومنع التعامل المنفصل من قبلهم مع إسرائيل، وإعطاء سورية أوراقاً إضافية في المناورة الدبلوماسية في أواخر السبعينيات. وبناء على ذلك كان مسعى الأسد إلى قيادة العرب، لأن المنافسين الرئيسيين لسورية

كانوا قد همشوا ـ مصر عبر سلامها المنفصل مع إسرائيل، والعراق مشغول بحربها مع إيران.

لا بد أن تكون سورية قائدة للعرب، لأن الأسد يعتقد بقدرته على استعادة دعم القوى العظمى، من أجل تحقيق السلام الشامل في المنطقة (Seale 1988:226-266;Mao 1988:113-134).

ج ـ الرفض التكتيكي (فترة الثمانينيات):

حالما أنهى السادات عملية السلام في السبعينيات باتفاقه المنفصل مع اسرائيل، اندفع الأسد إلى نزع الشرعية عن اتفاقية كامب ديفيد في العالم العربي، وإلى طلب المعونة العربية لدعم ما دعته سورية «دولة المواجهة العربية الوحيدة الباقية». هذه المعونات العربية مولت بناء القوة العسكرية بهدف وضعها على قدم المساواة مع اسرائيل: إن تهديد إسرائيل، الذي شجّع عليه تطبيعها مع جبهتها الجنوبية، كان يجب احتواؤه، في الوقت الذي كان فيه الأسد مقتنعاً بأن استئناف مفاوضات السلام يعتمد على استعادة توازن القوى العربي الإسرائيلي بشكل أفضل. في غضون ذلك، عرقلت دمشق كل المحاولات لإقامة اتفاقات جزئية أو سلام منفصل بين إسرائيل والدول العربية الأخرى التي حاولت تطويق سورية. كانت الغاية من هذا «الرفض التكتيكي» أنه إن لم تكن سورية قادرة على إنجاز السلام العربي ـ الإسرائيلي المبتغى من قبلها، فإنها على الأقل تستطيع منع أي أحد من إلحاق الضرر بمصالحها أو بالحقوق العربية: هنا يتبدى الدرس الذي قدمه الدور السوري في فشل الاتفاق اللبناني الإسرائيلي عام ١٩٨٣، وفشل مسعى عرفات وحسين عام ١٩٨٠ في التفاوض مع إسرائيل بحسب خطة ريغان. لكن هذا الرفض، مضافاً إليه وقوف سورية مع إيران في حربها مع العراق،

أدى إلى عداء متعدد للقوى العربية والغربية، وإلى عزل سورية. لذلك، مع مرور مرحلة الثمانينيات خسرت سورية الكثير من إمكانيات العمل الدبلوماسي للتقدم باتجاه تحقيق أهدافها في الصراع مع إسرائيل (Seale 1988: 267-315, 344-49).

VI ـ سياسة الأسد الإقليمية: المنطق العروبي أم السوري للدولة؟

على الرغم من إصرار الأسد على أن قراراته قد صيغت بالاستناد إلى المصالح العربية، إلا أنه كان متهماً بالسعي خلف سياسة «سورية أولاً» بشكل غير بعيد عن النموذج المصري. ثلاثة قرارات، بشكل خاص، يمكن التمسك بها للبرهنة على أنه كان مستعداً لخرق الإجماع العربي من أجل مصالح الدولة السورية، لكن كل واحد من تلك القرارات يمكن رؤيته، حسب وجهة نظر الأسد، باعتباره يخدم استراتيجيته القومية العريضة ضد إسرائيل.

أ ـ التدخل في لبنان:

فُسِّر التدخل السوري في لبنان، على نطاق واسع، ضد منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٧٦ بأنه يخدم المبرر السوري للدولة، وحتى مشروع «سورية الكبرى». بشكل رئيسي، كلّف هذا الاعتداء على الممثل المعترف به للقضية الفلسطينية ـ مقياس العروبة ـ النظام السوري الكثير من شرعيته القومية العربية. لكن استراتيجية الأسد في لبنان حافظت، بالرغم من ذلك، على رؤية معقولة للمصالح القومية العربية في الصراع مع اسرائيل. لقد سعى الأسد إلى إعداد بعض القوة ضد إسرائيل من طريق تجميع كتلة مشرقية بديلة، حيث كانت سورية تخسر بسبب مصر التي ذهبت

إلى سلام منفصل. لقد قدمت الحرب الأهلية في لبنان فرصة لسورية كي تحشر نفسها في لبنان كحكم أو وسيط، وبالتالي جر لبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية إلى هذا المسار من الفعل (الكتلة المشرقية). لكن لبنان كان يمثل نقطة خطيرة خاصة، فهو عرضة للتهديد والاختراق من قبل إسرائيل بسبب حربه الأهلية والوجود الفلسطيني فيه: كان الأسد واعياً لمساعي بعض المسيحيين المارونيين إلى جر إسرائيل للقتال لمصلحتهم، وخوفه من أن يرمي هذا الصراع المسيحيين بين إسرائيل ويؤدي إلى بلقنة لبنان.

قبل تدخلها، عملت سورية على دعم الفلسطينيين ضد الحرب المارونية للتطهير العرقي، ثم حاولت بعد ذلك وضع حد لنهاية الحرب الأهلية من خلال إصلاحات تهدف إلى تهدئة كل الأطراف: إعادة توزيع معتدلة للسلطة في صالح المسلمين، واحترام الفلسطينيين للسيادة اللبنانية. لكن عندما رفض المسلمون اللبنانيون ومنظمة التحرير الفلسطينية هذه الإصلاحات تحت مسمى الدولة العلمانية الراديكالية، وأظهروا نيتهم في إلحاق هزيمة عسكرية بالمارونيين ــ ملهمين بالانتقام الطائفي، ما شحن الأسد ــ تدخلت سورية بشكل عنيف ضدهم في منتصف عام ١٩٧٦.

لقد أَملَ الأسد منع الانحياز الماروني لإسرائيل بإظهار عدم رغبة سورية في التشجيع على الانتصار الطائفي عليهم. عندما وقف الفلسطينيون لمجابهته، سعى الأسد إلى حرمان منظمة التحرير الفلسطينية الحصن اللبناني المتمتعة فيه باستقلال ذاتي، والذي تستطيع من خلاله تجنب الضغوط السورية من أجل «التنسيق» الاستراتيجي. كان مصمماً على عدم ظهور لبنان «رافضاً» ومسيطراً عليه فلسطينياً، داعماً حرب الفدائيين ضد إسرائيل،

مقدماً العذر للأخيرة لتجنب ضغوط السلام، ومعرقلاً دبلوماسية السلام السورية في الاصطفاف مع العراق الرافض. لقد كان هذا السيناريو المبرر لإسرائيل لإدخال جيشها إلى لبنان، ليس فقط أنها قد تحقق طموحها التاريخي المفترض في الاستيلاء على الجنوب اللبناني، بل أيضاً لتدخل البقاع وتُقسِّم سورية، ومن ثم تطويق دمشق بشكل لا يمكن احتماله على الإطلاق. لقد سمح تدخل الأسد في لبنان له بإيجاد موضع قدم لجيشه في البقاع ليحرس بذلك الخاصرة الغربية الرخوة لسورية (Hinnebusch 1986; Chalala 1985 ;Dawisha1978b,1978-79,1980-1984).

إضافة إلى ذلك، كان لبنان، الذي مني بوجود منظمة التحرير الفلسطينية فيه، مفتاح قيادة الأسد ليتحكم بـ «الورقة الفلسطينية»: حيث ستزداد بشكل كبير قوة المساومة السورية في الصراع العربي الإسرائيلي، إذا ما تمتع الأسد بالقدرة على الاعتراض على أي تسوية للقضية الفلسطينية تترك سورية خارجاً، أو للضغط على المقاومة الفلسطينية الرافضة في حال وجود تسوية مقبولة، فالذي يتحكم بلبنان سيكون في وضع قوي للتحكم بمنظمة التحرير الفلسطينية. لقد ذهب النقاد بعيداً في تفسير تدخل الأسد، على أنه محاولة لكسر أي مقاومة لسلام سوري منفصل مع إسرائيل على حساب الفلسطينيين؛ إذ على الرغم من أن التدخل، بإنقاصه للقوة الفلسطينية وإظهار الاعتدال السوري إزاء الولايات المتحدة وإسرائيل، قد وضع الأسد في موقف أفضل من أجل هكذا تسوية، إلا أنه استمر في إصراره على الحقوق الفلسطينية وعلى التسوية الشاملة، مضيّعاً بشكل مثير للجدل فرصة السير في طريق السادات نحو سلام منفصل (Hinnebusch 1986; Ehteshami and Hinnebusch 1997: 71-76; 116-156).

ب ــ التحالف الإيراني

القرار الثاني الذي اتخذه الأسد، والذي يمكن أن يُفسَّر على أنه خرق للمبادئ العربية، هو انحيازه إلى إيران ضد العراق العربية في الحرب العراقية الإيرانية. وقد خدم هذا القرار المثير للجدل نظام الحكم ومصالح الدولة السورية، من طريق إضعاف وتحويل التهديد من دولة جارة قوية تدار من قبل جناح منافس لحزب البعث، إلا أنه يمكن هذا القرار أيضاً أن يُفسر كجزءٍ من استراتيجية الأسد الشاملة في الصراع مع إسرائيل.

لقد كانت سورية ضعيفة جداً تجاه القوة الإسرائيلية المتفوقة بعد ارتداد مصر عن تحالفها مع سورية بعد اتفاقية كامب ديفيد، والانهيار السريع للتحالف السوري العراقي ضد اتفاقية كامب ديفيد الذي كان سببه استيلاء صدام حسين وتفرده بالسلطة في بغداد. وفي الوقت نفسه حوّلت الثورة الإسلامية إيران من حليف لإسرائيل ووكيل للولايات المتحدة الأميركية إلى موقع خصم لكليهما. وعلى الرغم من عدم وجود بديل للحضور المصريّ الفعّال على الجبهة الجنوبية لإسرائيل، إلا أن إيران الإسلامية كانت، بمعاداتها للصهيونية وثقلها الاستراتيجي، مصدر قوة قيّماً في توازن القوى العربي ــ الإسرائيلي، وعاملاً مضاداً لعزلة سورية النسبية.

وقد أدان الأسد غزو العراق لإيران باعتبارها حرباً خطأً في الوقت الخطأ وضد العدو الخطأ، متوقعاً، على نحو صحيح، بأنها سترهق العرب وتقسمهم وتصرف أنظارهم عن الخطر الإسرائيلي (Seale 1988: 351-65). لقد توطّد انحياز الأسد لمصلحة إيران خلال الغزو الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢، حيث إن الفعالية المثيرة

للمقاومة الإسلامية المدعومة من قبل إيران ضد إسرائيل للمساعدة في إحباط التهديد المهلك لسورية، قد برهنت على الأهمية الإستراتيجية للتحالف الإيراني السوري (Seale 1988: 366-420, 396-97). وقد كانت إيران الدولة الوحيدة، إلى جانب الاتحاد السوفياتي، التي وقفت مع سورية في أوقاتها العصيبة. على أي حال، عمل الأسد بفعالية، استجابة للرأي العربي العام، على تثبيط التهديدات الإيرانية للأراضي العراقية (Hirshfield 1986; Chalala 1988; Marschall 1992; Ehteshami and Hinnebusch 1997: 87-115).

ج ــ الانضمام إلى تحالف حرب الخليج

إن القضية الثالثة والأكثر صعوبة للمصالحة مع العروبة كانت انضمام سورية إلى التحالف تحت القيادة الغربية ضد العراق. وقد عزا بعض المحللين قرار الأسد إلى الحاجة الاقتصادية والتنافس مع العراق، لكن فيما كانت هذه الأسباب تؤدي دوراً ما، إلا أنها كانت في حد ذاتها غير كافية تماماً لتفسير السياسة السورية. وفي الواقع فإن استراتيجية الصراع مع إسرائيل اخترقت جميع الاعتبارات العديدة المنفصلة ظاهرياً التي دخلت حيز صنع القرار السوري.

وصحيح أن سورية اعتمدت لفترة طويلة على الدعم الاقتصادي السعودي الأمر الذي سيصبح أكثر أهمية ــ كما أدرك الأسد بالتأكيد ــ في الوقت الذي ضعفت فيه العلاقات مع الكتلة الشرقية. ومما لا شك فيه أنه تعرض لبعض الضغط ليردّ دعم السعوديين لسورية ضد إسرائيل من طريق الوقوف معهم في وقت الحاجة؛ وإلا كانت سورية قد جازفت بضياع المساعدات السعودية المستقبلية إن أُبعدت الرياض أو خضعت للتأثير العراقي. وقد كانت الأزمة فرصة مثالية لإعادة

تنشيط قناة الإعانة من دول مجلس التعاون الخليجي. ولم يحدث سابقاً أن سمح الأسد للعوامل الاقتصادية أن تملي قرارات استراتيجية؛ إلا أنه في هذه الحالة كان الدعم السعودي أساسي جداً للمحافظة على الوضع الاستراتيجي لسورية في المعركة مع إسرائيل حيث يصبح من المتعذر التمييز بين العوامل الاقتصادية والاستراتيجية.

وبطريقة مماثلة، رغم أن المنافسة السورية العراقية كانت هامة ظاهرياً في قرار الأسد، إلا أنها كانت بحد ذاتها غير كافية للتفسير. ومن المؤكد أن صدام حسين كان عدائياً ويمتلك جيشاً ضخماً؛ إلا أنه لم يكن هناك تاريخ من المواجهات العسكرية بين الدولتين، وبعد اجتياح الكويت كان صدام مشغولاً بجبهته الجنوبية وأقل تهديداً لسورية حتى الآن. وقد كان التهديد من العراق يكمن في ما إذا كان صدام سينجح في ضم الكويت (وبترهيب المملكة العربية السعودية باستخدام سلاح النفط المحتمل)، حيث سيصبح في موقع أكثر قوة للمطالبة بالقيادة العربية في الصراع مع إسرائيل على حساب سورية، وسورية لم تكن لتسمح لأي دولة أخرى بأن تملي القرارات التي يمكن أن تقود إلى حرب مع إسرائيل أو تحاصرها في تسوية سلمية تجدها غير مقبولة.

ورغم ذلك فقد كانت المجازفة السياسية بالانضمام إلى تحالف الحرب تحت القيادة الغربية كبيرة، حيث إن الوقوف إلى جانب الغرب ضد دولة عربية قومية شقيقة أدى إلى ضرر جدي بشرعية سورية العروبية، والتي هي مصدر القوة غير الملموس لكن الحاسم الذي اعتمدت عليه سورية في مطالبتها بالدعم العربي المطلوب لتأييد سياستها تجاه إسرائيل. كذلك فإن أفعال التحالف أيضاً قد دمرت مصادر القوة العربية التي يحتاج إليها الأسد في الصراع مع إسرائيل؛ حيث أنهم وضعوا ثروات البترول العربي ـ قوة الرفع

المحتملة في أي عملية سلام ـ إلى حد بعيد تحت السيطرة الغربية، ودمروا العراق الذي هو القوة العربية الأكبر للتوازن مع إسرائيل؛ إلا أن هذا قد حدث بغض النظر عما فعلته سورية.

إن الالتزام بالتحالف كان من ناحية ذروة التحرك السوري للخروج من العزلة العربية التي جلبها التحالف الإيراني والممانعة التكتيكية، ولتحديد موقعها في الجولة الجديدة من الصراع الدبلوماسي الأكبر مع إسرائيل. في نهاية الثمانينيات، أبعدت سورية عن مصر التي خرجت تدريجاً من عزلتها، بينما ظهر العراق ـ المنافس العربي الرئيسي لسورية ـ بشكل غير متوقع قوياً في حربه مع إيران، وبدأ بدعم التحدي الماروني لسورية في لبنان، ويدافع عن حق قيادة الصراع العربي الإسرائيلي على حساب سورية. وبحلول عام ١٩٨٩، أجبر الأسد على القيام بتراجع تكتيكي ضروري لجعل سورية جزءاً من الإجماع العربي الناشئ، أكثر منها ضحية له. إن المصالحة مع مصر وفق شروط القاهرة ـ أي الموافقة على اتفاقية السلام المنفصلة ـ كان يعني كلا الأمرين؛ التوازن مع التهديدات العراقية، وإمكانية استخدام العلاقات الجيدة للقاهرة مع الولايات المتحدة لتخفيف الجهود الأميركية لعزل سورية (Diab 1994: 82-83). وقد وضع الانضمام إلى تحالف حرب الخليج سورية ثانية في قلب محور القاهرة ـ دمشق ـ الرياض الذي أعيد إحياؤه، والذي تستطيع من خلاله تنظيم جبهة بكل العرب لمصلحة صراعها مع إسرائيل.

وفي نهاية المطاف، كانت سياسة سورية على أية حال أكثر حسماً، وتكوّنت استراتيجياً مع الانهيار الناشئ في العالم الثنائي القطبية. وبحلول عام ١٩٩٠ أدى انسحاب الاتحاد السوفياتي بوصفه راعياً حامياً موثوقاً ومزوداً بالسلاح إلى حرمان سورية تهديداً معقولاً بالحرب ضد إسرائيل في حال عدم وجود سلام

مقبول؛ حيث كيف يمكن أن تستبدل مئات الدبابات التي فقدت في حرب جديدة، أو كيف يمكن التفوق الإسرائيلي أن يتوقف من دون التدخل السوفياتي؟ كذلك فإن سورية دون الحماية السوفياتية ستُترك بشكل خطر عرضة للعداء الغربي بسبب عرقلتها لعملية السلام في الثمانينيات، وعلى الأخص بسبب كونها ملجأً مزعوماً للإرهاب، الأمر الذي يمكن أن تستغله إسرائيل لتبرير شن هجوم عليها. والاعتبار الأكثر أهمية على المدى الطويل هو الاختفاء المُهدِّد للكتلة الشرقية كمصدرٍ للأسواق والمساعدات والتكنولوجيا، وبالتالي الحاجة إلى إصلاح الروابط الاقتصادية مع الغرب المتوترة طوال فترة الثمانينيات حول قضية الإرهاب.

ليس لدى سورية المعرضة للخطر خيار سوى إصلاح وتنويع صلاتها الدولية، وخاصة أن الأسد قد فهم أنه لن يستطيع تحقيق أهدافه في معارضة القوة الأميركية العظمى الباقية. إن صراع سورية مع إسرائيل سيأخذ من اليوم فصاعداً الشكل الدبلوماسي بدلاً من التهديدات العسكرية، وهذا يتطلب انفراجاً في العلاقات مع الولايات المتحدة الوحيدة التي لديها نفوذ على إسرائيل، كذلك فإن الأسد بحاجة للحصول على قبول سورية من قبل الولايات المتحدة كمفتاح للسلام والاستقرار في الشرق الأوسط، والاعتراف بمصالحها المشروعة في التوصل إلى تسوية عادلة مع إسرائيل.

وقد قدمت حرب الخليج فرصة ذهبية للمتاجرة بعضوية التحالف ـ بالصدقية التي منها كانت أوراق الاعتماد القومية لسورية أمراً حاسماً بشكل قابل للجدل ـ مقابل الاعتراف الأميركي بالمصالح السورية (Armanazi 1993: 114). وقد كانت مغامرة الأسد تنصب على أنه بعد حل مسألة الاحتلال العراقي للكويت، سيكون على الولايات المتحدة أن تفي بوعودها لحلفائها العرب بحل مسألة

الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية بطريقة مشابهة ـ على أساس قرارات الأمم المتحدة. وباختصار، فإن سورية ترى «النظام العالمي الجديد» الذي يتشكل وتريد أن تكون عنصراً فاعلاً فيه بدلاً من أن تصبح ضحية له. وقد كان القرار نتيجة لعادة الأسد في اغتنام الفرص لتعزيز وضع القوة السورية من خلال تحويل الهزيمة (انهيار الاتحاد السوفياتي) إلى انتصار (إعادة الاصطفاف باتجاه الولايات المتحدة الأميركية).

قدم الانضمام لتحالف الخليج فائدة جانبية قيمة، وهي التسامح الأميركي والإسرائيلي مع التدخل العسكري للأسد لدحر تحدي الجنرال ميشيل عون المدعوم من العراق لدور سورية في لبنان. إذ إن توطيد الهيمنة في لبنان بعد ذلك من شأنه أن يسمح للأسد «بلعب ورقة لبنان» في الدبلوماسية العربية ـ العربية والعربية ـ الإسرائيلية. بوقوف الأسد على الجانب الصحيح في «النظام العالمي الجديد»، حصد مكافآت إستراتيجية فورية.

باختصار، إن التفسير الأساسي لقرار سورية بالانضمام إلى قوات التحالف في حرب الخليج كان التهديدات الخارجية والفرص التي من الممكن الحصول عليها؛ حيث إن التهديد العراقي كان ثانوياً، أما التهديد الرئيسي فكان قادماً من احتمال أن تترك مرحلة ما بعد الثنائية القطبية وتوازن القوى سورية عاجزة أمام إسرائيل، وقد أتاح الانضمام للتحالف الفرصة لاستعادة الموقف القوي لسورية في هذا الصراع. وبالمقابل، فإن سياسة الأسد الواقعية كانت مقيدة بشكل قليل لا يذكر من قبل السياسة الداخلية. وفي الواقع، فإن قرار مشاركة سورية في التحالف كان على ما يبدو ـ كما لم يكن أي قرار قبله ـ لتثبيت استقلال النظام النسبي عن الرأي العام المحلي الذي كان مؤيداً للعراق على نطاق واسع. وفي النهاية، على أي

حال، كانت معاناة شرعية النظام قليلة بشكل لافت، حيث أظهرت هزيمة صدام وتدمير العراق ما وفره الأسد من عناء لسورية (Diab 1994: 82-83; Keinle 1994b: 384-85, 392-93; Hinnebusch 1997b; Quilliam 1999: 155-74; Ehteshami and Hinnebusch 1997: 78-83).

وفي كل هذه الحالات، فإن التناقض الظاهر بين المبادئ العروبية والسلوك السوري قد حُلَّ، لدرجة أن موقف السلطة السورية في الصراع مع إسرائيل توافق مع المصالح القومية العربية؛ حيث من المعقول قبول أنه كان هناك تداخل كبير بين الأمرين في الوقت الذي كانت فيه سورية تشكل القوة العربية الوحيدة التي تحاول بفاعلية مستمرة احتواء القوة الإسرائيلية، بينما ترفض سلاماً منفصلاً على حساب الحقوق الفلسطينية.

VII ـ سورية في مرحلة ما بعد الثنائية القطبية وعملية السلام:

أ ـ توازن القوى الجديد

أدرك الأسد أن «النظام العالمي الجديد» الناشئ من نهاية الحرب الباردة منحاز بعمق ضد المصالح العربية والسورية. وقد صرَّح بأن توازن القوة قد اضطرب [مع انهيار الثنائية القطبية] وأن «الفائزين الأساسيين كانوا أعداء العرب». وفي الوقت الذي كانت فيه الأجزاء الأخرى من العالم تشكل تكتلات إقليمية، كان العالم العربي يسير في الاتجاه المعاكس، حيث قامت الدول العربية منفردة بوضع أمنها بأيدي قوى خارجية على حساب التسبب بالضرر لكل العرب. وقد ناضلت سورية للتقليل من النتائج الإقليمية لهذا الضرر للنظام العالمي ما بعد الحرب الباردة.

وفي الوقت الذي أدى فيه دخول سورية في تحالف الخليج وعملية السلام إلى تحسين العلاقات السورية الأميركية، أدى منع واشنطن لسورية من الحصول على الأسلحة عام ١٩٩٣، وفشلها في إزالة سورية من قائمتها للإرهاب، إلى إبقاء العلاقات مضطربة. وقد حاولت سورية السعي تجنب تأثيرات الهيمنة الأميركية على المنطقة بزيادة روابطها مع قوى أخرى، وكان الوصول الآمن للسلاح بعد سقوط الاتحاد السوفياتي على رأس الأولويات، حيث سعت سورية إلى الحصول على مصادر بديلة في الصين وكوريا الشمالية. وباستثمار رغبة روسيا ودول شرق أوروبا في تسديد الدين كقوة رفع لها، حققت سورية أيضاً بعض النجاح في إعادة بناء علاقات اقتصادية وعسكرية معها، ومن الواضح أنها حصلت على معدات ذات نوعية عالية وبأسعار فائدة مخفوضة. وربما كان الأمر الأكثر أهمية، أن روسيا قد سامحت سورية بالكثير من ديونها العسكرية بوضوح، واستأنفت تزويدها ببعض الأسلحة وشحنات قطع الغيار على أسس تجارية، رغم الظن بأنها حدت من تسليم الأسلحة المتطورة إذعاناً للمطالب الإسرائيلية. كذلك حافظت سورية أيضاً على التحالف الإيراني كقوة مضادة للهيمنة الأميركية على الخليج وكشريك في تطوير صناعة الأسلحة. وأخيراً قامت سورية خلال حرب الخليج بإعادة بناء العلاقات المتضررة مع أوروبا الغربية التي أصبحت الشريك التجاري الأساسي لسورية ومصدر المساعدات الاقتصادية في عصر ما بعد الثنائية القطبية. وعلى الرغم من ذلك، كان «النظام العالمي الجديد» أقل إيجابية بكثير للمصالح السورية من العالم الثنائي القطب الذي قام فيه الأسد باستغلال المنافسات السوفياتية ـ الأميركية بشكل حاذق جداً.

واجهت سورية أيضاً تهديداً كبيراً على حدودها الشمالية مع

تركيا، حيث كانت العلاقات السورية التركية متوترة بسبب الاستياء السوري التاريخي من الضم التركي للواء إسكندرون، والاتهامات التركية لسورية بدعم «الإرهاب» من طريق مقاتلي حزب العمال الكردستاني الكردي (PKK) ضد تركيا. كذلك،كانت الخلافات حول الحقوق السورية في ما يتعلق بالحصة من مياه نهر الفرات الذي استخدمت تركيا تدفقه عبر أراضيها كنفوذ سياسي لها على دمشق، تتسم بالحدة، حيث إن النمو السكاني السريع، والتوسع الحضري واستمرار التعرض للجفاف وضع ضغوطاً هائلة على المصادر المائية السورية المحدودة، وكانت جهود تركيا لإملاء توزيع مياه نهر الفرات تشكل تهديداً أمنياً خطيراً، بالإضافة إلى النمو العسكري التركي بالتوافق مع إسرائيل شكّل تطويقاً تركياً إسرائيلياً، الأمر الذي حاول الأسد موازنته من خلال توثيق العلاقات مع مصر وتعزيز تحالفه مع إيران. وكانت هذه «رقعة الداما» الكلاسيكية لتوازن القوى النموذجي للجغرافية السياسية «الواقعية» (Hinnebusch 1998a).

ب ــ سورية في عملية السلام

إن دخول الأسد في مفاوضات السلام في مدريد لم يكن علامة على التخلي عن أهداف سورية، بل متابعتها بطرق أخرى. وكما قالها شمعون بيريز بأن الأسد قد أدار عملية السلام «تماماً كما يدير الحملة العسكرية ــ بتأنٍّ، وصبر، وبتوجيه يستند إلى اعتبارات استراتيجية وتكتيكية». وكان الأسد يهدف إلى تحقيق أقصى قدر ممكن من استرداد الأراضي والحد من «تطبيع العلاقات» والامتيازات الأمنية التي تتوقعها إسرائيل في المقابل .(Hinnebusch 1996b: 44)

ومع ذلك، كان على الأسد أن يقدم تنازلات رئيسية من أجل

الدخول في مفاوضات السلام، وعلى وجه التحديد، الإذعان لمفاوضات منفردة وجهاً لوجه بدلاً من فريق التفاوض العربي المشترك الذي لطالما أصر عليه. وبالتالي أصبح من المستحيل لسورية أن تصر على التنسيق بموقف تفاوضي مشترك مع الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية. وعندما اختيرت منظمة التحرير الفلسطينية لأوسلو خسرت سورية أي تظاهر باستخدام «ورقة فلسطين» في التعامل مع إسرائيل؛ بل إنها أعفيت أيضاً من مسؤولية ربط استردادها للجولان بشرط تلبية الحقوق الفلسطينية، وبعد ذلك فاوضت سورية على الجولان وحده.

أظهرت الدبلوماسية السورية في هذه المفاوضات مرونة جديدة، فقد أدى اعتراف إسرائيل عام ١٩٩٣ بأن الجولان أرض سورية إلى تحفيز سورية لكسر الجمود حول ما إذا كان الالتزام الإسرائيلي بالانسحاب أو القبول السوري للسلام سيأتي أولاً. وقد طرح المفاوض السوري موفق العلاف صيغة تقضي بأنه كلما كانت الأراضي التي تسلمها إسرائيل أكثر، كانت فرصتها في السلام أكبر، وكان الرد الإسرائيلي بأن عمق الانسحاب سيتطابق مع المدى الذي يصل إليه السلام. وقد وافق الأسد على أن التسوية من شأنها أن تؤدي إلى إقامة «علاقات طبيعية»، ووافق أيضاً على أن يتقدم بدوره بقرار رسمي، جوهره أن الأرض مقابل السلام، والتفاوض على مسألة الترتيبات الأمنية التي يجب التوصل إلى اتفاق بشأنها في حال انسحاب إسرائيل من الجولان. وفي هذه المفاوضات اعترفت سورية بمناطق منزوعة السلاح على الحدود مع إسرائيل بشكل غير مماثل، إلا أن المفاوضات تعثرت نتيجة طلب إسرائيل وجود محطة مراقبة على جبل حرمون، الأمر الذي يُعَدُّ إهانة لسيادة سورية واتخذه الأسد دليلاً على أن رابين ليس

مستعداً بعد للتوصل إلى اتفاق. ومع فوز حزب الليكود في انتخابات عام ١٩٩٦ ضاعت فرصة التسوية، رغم أن انتخاب إيهود باراك عام ١٩٩٩ أعاد إحياء الفرص الأمر الذي رحب به الأسـد (Hinnebusch 1996b; Muslih 1994; J .Moore, 1996; SEALE 1996; Cobban 1999).

وعلى عكس ما زعم بعض المحللين (Pipes 1996) لم تكن السياسة الداخلية السورية عقبة رئيسية أمام التوصل إلى تسوية سياسية عادلة مع إسرائيل، فقد كان توجه سلوك سورية في المفاوضات منوطاً بالتنازلات التي كانت إسرائيل على استعداد لتقديمها، وبما يسمح توازن القوى بتحقيقه باعتقاد الأسد، وبالقليل جداً من السياسة الداخلية السورية. لم يقم البارونات/الأقطاب العلويون، الواثقون من احتفاظهم بمواقعهم المهيمنة في مرحلة ما بعد السلام وتقليص حجم الجيش وقوات الأمن، بمعارضة التسوية علناً، في حين أن رجال الأعمال السوريين، الذين كانوا متأرجحين بشأن النتائج المترتبة على الأعمال بعد السلام، لم يدفعوا في أي من الاتجاهين. إلا أن النتائج الاقتصادية للسلام لم تجذب أو تصد نظام الحكم بما يكفي لتكون عاملاً حاسماً في سياسته. وقد حدد الرأي العام السوري فقط الحدود العريضة ـ ولكن غير القابلة للتغيير ـ لما يمكن أن تقبله سورية. والهام أنها لم تردع السعي لأقل من التسوية الشاملة التي وردت في التقارير بعد أوسلو: حيث إن الاتفاقات المنفردة الفلسطينية والأردنية مع إسرائيل على حساب سورية أقنعت السوريين بأنه يجب على الحكومة أن تعطي الأولوية لمصلحة سورية في استعادة الجولان. وقد عبّر الأسد عن أسفه قائلاً: «ماذا يمكننا أن نفعل بعد أن تركنا الآخرون ومضوا قدماً؟» (The Middle East, Sept. 1995, p8). لقد كان هناك سأم

شديد بين السوريين من الحرب، ورغبة في تحويل الموارد من القطاع العسكري، وكان ثمة تصور جديد للفرص في العلاقات الاقتصادية مع الغرب، وخاصة بين أوساط الطبقة البورجوازية. لكن نوع التسوية الذي يبدو ممكناً ـ الذي يستعيد الجولان ولكن يفشل أكثر من جزئياً في تلبية الحقوق الفلسطينية ـ سيكون كسباً غير متوقع لشرعية النظام. وقد بدا، رغم ذلك، أن الفشل في التوصل إلى تسوية لن يكون الخيار الأفضل، وكان الأسد حريصاً على التوصل إلى تسوية، مدركاً أنه إذا توفي قبل أن يتوصل إلى حلٍّ، فإنه لن يكون هناك خليفة ـ بمن فيهم ولده بشار ـ من المحتمل أن يكون قوياً بما يكفي لتقديم هذا الحل (Hinnebusch 1998a; Quilliam 1999: 175-228).

بنى الأسد دولته لمحاربة إسرائيل، وعلى المدى الطويل ـ بطبيعة الحال ـ سيتطلب السلام القيام بتغييرات كبيرة محتملة فيها. وكان يتوجب على النظام إيجاد بديل من أيديولوجيا القومية العربية التي منحته لفترة طويلة قدراً قليلاً من الشرعية، وقد يكون الحل الوحيد القابل للتطبيق يتمثل المزيد من التحرير السياسي والاقتصادي. من المحتمل أن يؤدي السلام إلى تدفق الاستثمارات الخاصة العربية والأجنبية، التي من شأنها دعم البورجوازية والمجتمع المدني، وربط سورية بقواعد الاقتصاد السياسي الدولي المؤيدة لقطاع الأعمال، بما يؤدي إلى خلق ضغوط عابرة للدول من أجل التحرير وخلق مصالح اقتصادية تحافظ على السلام. إن الجمع الصحيح بين توريث القيادة والانفتاح الاقتصادي والسلام في الشرق الأوسط، يمكن أن يؤدي إلى تحويل الدولة السورية؛ ولكن حتى تجتمع هذه الأمور معاً، لا يزال التغيير الكبير معلقاً.

إن النظام الدولي قد شكَّل حرفياً الدولة السورية، ولم تكن السياسة الخارجية السورية أبداً مدفوعة برد فعل على تلك التجربة. ومن

المستحيل فهم ديمومة أهداف السياسة الخارجية السورية من دون إدراك كيف أن الهوية العربية والسياسات الداخلية بقيت حيَّةً وكيف أن الشعور الوحدودي والتحريري بقي حاضراً بعمق احتجاجاً على تشويه أو بتر بلاد الشام وتجزئة العالم العربي في عهد الاستعمار. وكانت الدولة البعثية حرفياً نتاجاً لرد الفعل القومي العربي على ذلك، فيما كان الدور المركزي للعروبة بالنسبة إلى شرعية الدولة الضامن بأن مبادئها سوف تسيِّر صناعة السياسة وتقيدها.

كانت نكسة حرب عام ١٩٦٧ نقطة تحوُّلٍ في التخفيف من حدة سورية الوحدوية التحررية، فقد كانت نتيجة لفشل سورية في التكيف مع قواعد البقاء الواقعية لنظام الدولة، وسبباً للتغيرات الرئيسية المطلوبة لبقائها في هذا النظام. وقد أدت مستويات الخطر الشديدة والتكلفة الكبيرة للسياسات الأيديولوجية إلى صعود قيادة واقعية قامت بتحديد أهداف محددة أكثر، وسعت إليها ضمن القيود المفروضة لتوازن القوى. كذلك باشرت النخب الواقعية الجديدة أيضاً بتشكيل الدولة التي منحتهم الاستقلالية الذاتية في الداخل لاتخاذ قرارات واقعية، والقدرة العسكرية لتنفيذ هذه القرارات، وبالتالي شاركت سورية الآخرين في قواعد النظام الدولي الإقليمي. وفي الوقت ذاته، حددت البيئة الدولية الموارد والقيود التي تشكِّل قدرة سورية على مواصلة سياساتها: الأسلحة السوفياتية وريع النفط من جانب، والدعم الأميركي لإسرائيل من جانب آخر.

ويمكن القول بأن نهاية الحرب الباردة كانت نقطة تحول فارقة أخرى في بيئة السياسة الخارجية السورية، وحتى الآن فإن سورية تكيَّفت على مضض فقط مع هذه الحقبة الجديدة من العولمة؛ ولكن في المدى البعيد فإن من غير المرجح أنها تستطيع الهروب من الالتزام المتزايد مع كل ما يدعمه النظام العالمي.

المؤلف

يعمل رايموند هينبوش مديراً لـ«مركز الدراسات السورية» وأستاذاً للعلاقات العامة ودراسات الشرق الأوسط والاقتصاد السياسي في المنطقة في «جامعة سانت أندروز». ويدرّس السياسة في الشرق الأوسط، والعلاقات الدولية في المنطقة واقتصادها السياسي. وتشمل اهتماماته البحثية الراهنة مشروعاً عن العلاقات السورية ـ التركية، وكتاباً عن نظرية العلاقات الدولية والشرق الأوسط، ومشروعاً عن الاقتصاد السياسي للإصلاح في سورية.

فهرس الأعلام

أ

ابن خلدون ٤٣
أتاتورك، كمال ٣٨، ٨١، ٢٢٢
الأتاسي، جمال ١٩٨
الأتاسي، نور الدين ١٢٠
الأتاسي، هاشم ٧١، ٧٤
الأحمر، عبد الله ١٥٠
الأرسوزي، زكي ٨٤
الأسد، بشار ٢١، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٤، ٣٥، ٥٧، ٣١٠
الأسد، حافظ ١٣، ١٩، ٢٠، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٢، ٥٧، ٥٨، ١١٣، ١١٨، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٨، ١٤٠، ١٤١، ١٤٣، ١٤٧، ١٤٨، ١٥٠، ١٥٤، ١٥٥، ١٦٥، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٥، ١٩٤، ٢٠٠، ٢١١، ٢١٣، ٢١٥، ٢١٩، ٢٢٦، ٢٥٢، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠
الأسد، رفعت ١٧، ١٤٩، ١٥٦، ١٥٧، ١٩٨، ٢٠١، ٢٢٢، ٢٢٣
أصلان، علي ١٤٩، ١٥٢
إيفرون ٢٨٥
الأيوبي، محمود ١٩٨

ب

باراك، إيهود ٣٠٩
بايس، دانييل ٥٧
برمدا، رشاد ٨٨

بكداش، خالد ١٠٠
بوش، جورج (الأب) ٢٩٣
البيانوني، علي صدر الدين ١٩٠
بيرثيس ٣١
بيرلوتر ٤٦
بيريز، شمعون ٣٠٨
البيطار، صلاح الدين ١٥، ٨٤، ١٠٠، ١٠١، ١٠٦، ١١٣، ١١٥، ١١٧، ١٩٩، ٢٠١
بيكر ١٤٧

ت

الترك، رياض ١٩٨

ج

الجابري، سعد الله ٧١
جبور ٨٣
جديد، صلاح ١١٣، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٣٨
جميل، ناجي ١٥٠، ١٥٥
الجندرما، علي ٨٨
الجندي، سامي ٧٢، ٩٣

ح

الحافظ، أمين ١١٣، ١١٨، ١١٩، ١٣٧
الحريري، رفيق ٣٥
الحريري، زياد ١٠٩، ١١٢
حسن، عدنان بدر ١٤٩
حسين، صدام ٢٩٣، ٢٩٩، ٣٠١، ٣٠٥
حسين (الملك) ١٣٢، ٢٨٩، ٢٩٥
الحصري، ساطع ٧٥
الحوراني، أكرم ٨١، ٨٢، ٨٧، ٨٨، ٩٠، ١٠٠، ١٠١، ١٠٦، ١٠٧، ١١٤
حيدر، علي ١٤٩

خ

خدام، عبد الحليم ١٥٠، ١٥٤
الخليفاوي، عبد الرحمن ١٦٥
الخولي، محمد ١٤٩

د

دوبا، علي ١٤٩، ١٦٥
دويشا ٢٨٢
ديفيد، ستيفن ٥٧

ر

رابين، إسحق ٣٠٩

ز

الزعبي، محمود ١٦٥
الزعيم، حسني ٧٦، ٨١، ٢٧٥
زعين، يوسف ١٢٠
زيادة، رضوان ١١

س

السادات، أنور ١٦، ٢٠، ٢٨، ٢١٦، ٢٨٢، ٢٩٣، ٢٩٨
السباعي، مصطفى ١٨٩، ١٩٠
السراج، عبد الحميد ٨٢، ١٠١
سعد الدين، عدنان ١٩٠

سويداني، أحمد ١١٣
السيد، جلال ٨٤
سيل، باتريك ١٠

ش

الشهابي، حكمت ١٤٩، ١٥٠، ١٥٤
الشيشكلي، أديب ٧٦، ٨١، ٨٨، ٢٧٦

ص

صافي، إبراهيم ١٤٩
صافي، لؤي ١١

ط

طلاس، مصطفى ١٣٣، ١٥٠، ١٥٤، ١٦٥

ع

عابدين، علاء الدين ١٧١
عبد الله (الملك) ٢٧٤، ٢٧٥
عبد الحميد، عمار ١١
عبد الناصر، جمال ٣٨، ٩٢، ١٠٠، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١١٢، ١٣٠، ٢٦٣، ٢٧٨
عرفات، ياسر ٢٩٥
العسلي، صبري ١٠١
العطار، عصام ١٩٠، ٢٠١
العظم، خالد ١٠١، ١٠٤
العظم، صادق جلال ١٨٥
عفلق، ميشيل ١٥، ٦٧، ٨٤، ١٠٨، ١١٥، ١١٧، ١١٨، ٢٧٩، ٢٨٠
العلي، إبراهيم ١٤٩
العمادي، محمد ٢٥٨
عمران، محمد ١١٣، ١١٨، ١١٩
عون، ميشيل ١٧، ٣٠٤

غ

غابو، حسني ١٩٠
الغضبان، نجيب ١
غورباتشوف، ميخائيل ٢١٣

ف

فياض، شفيق ١٥٦
فيبر، ماكس ٤٣
فيصل (الأمير) ٦٥

ق

قاضي، أسامة ١١
قداح، سليمان ١٦٢
القدسي، ناظم ٧٤، ٢٧٦
القوتلي، شكري ٧١، ٧٤، ٧٦، ٢٧٤، ٢٧٥

ك

الكسم، عبد الرؤوف ١٦٥، ١٩٨
كفتارو، أحمد ٢١٩
كلاوسن ٢٨٧
كيسنجر، هنري ٢٨٢، ٢٩٤

ل

لانديز، جوشوا ١٠
لاوسن، فريد ١٠

لونغنيز ١٢٦
ليش، ديفيد ١٠، ٢٩، ٣٥
ليفيريت ٣٠

م

المالكي، رياض ١٠٢
المالكي، عدنان ٨٢
مبارك، حسني ٢٢١
مخلوف، عدنان ١٤٩
مردم، جميل ٧١
مكيافيللي ٢٠٢

ن

ناصر، عز الدين ١٦٥

هـ

هاشم، مازن ١١
هايدمان، ستيفن ٩
هنانو، إبراهيم ٧١
هنتينغتون ٤٣، ٤٤، ٤٦
هوف، فريدريك ١٠
هينبوش، ريموند ١٠، ٣٥، ١٧٥

و

وارينر ٧٥، ٨٩
ويلاند، كارستين ١٠

فهرس الأماكن

أ

آسيا ٦٢
الاتحاد السوفياتي ٩٨، ١٠٣، ١٢٩، ١٤٢، ١٨٢، ٢٠٥، ٢٥٠، ٢٨١، ٢٨٥، ٢٨٧، ٢٩١، ٢٩٣، ٣٠٢، ٣٠٤
إدلب ١٩٩
الأردن ٧٣، ١٠٢، ١٣١، ١٣٢، ٢٦٦، ٢٦٩، ٢٧١، ٢٨٥، ٣٠٨
إسرائيل ١٥، ١٧، ٢٠، ٢٧، ٣٤، ٤١، ٥٧، ٥٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣٢، ١٤٠، ١٤٦، ١٥٨، ١٧٩، ١٨١، ٢٠٠، ٢٠٥، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٥، ٢٧٧، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٦، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٥، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١٢
إسكندرونة ٨٤، ٣٠٧
أفريقيا ٢١٠
أميركا انظر الولايات المتحدة الأميركية
أميركا اللاتينية ٤٧
أوروبا ٦٣، ٢١٤، ٢٨٧، ٣٠٦
أوروبا الشرقية ٣٠
أوروبا الغربية ٣٠٦
إيران ١٦، ١٥٦، ١٩٩، ٢٦٩، ٢٨٧، ٢٩٥، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠٢، ٣٠٧

ب

باريس ٢٠٠

بريطانيا ٧٢، ٢٧٦
بغداد ١٠٠، ٢٧٧، ٢٧٩
بلاد الشام ٢٦٨، ٣١١

ت

تركيا، ٣٤، ٣٨، ٣٠٧

ج

الجزائر ٢١٤
جسر الشغور ١٩٩
الجمهورية العربية المتحدة ٩٢، ١٠٥، ١٠٧
الجولان ١٦، ١٠٩، ١٣١، ٢٦٩، ٢٨٩، ٢٩٤، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠

ح

حلب ٧٢، ١٠٠، ١٢٥، ١٩٩، ٢٠٩، ٢٧٦
حماه ١٦، ٧٢، ٨١، ٨٢، ٨٤، ٨٧، ٨٩، ١٧، ١٥٤، ١٩٥، ١٩٩
حمص ٧٢، ١٠٨، ١٩٩

د

درعا ٨٢، ١٠٨
دمشق ٣١، ٦٥، ٧٢، ٨٥، ٩٠، ٩١، ١٠٠، ١٠٢، ١٠٨، ١٣٠، ١٧١، ١٩٣، ١٩٥، ٢٠١، ٢٠٢، ٢١٨، ٢٨٠، ٢٩٢، ٢٩٥، ٢٩٨، ٣٠٧
دير الزور ٧٧، ٨٤، ١٠٨، ١٢٥، ١٩٩، ٢٣٠

ر

روسيا ٣٠٦

س

السعودية ٧٦، ٢٥٥، ٢٧٢، ٢٧٤، ٢٧٥، ٣٠١
السويداء ٨٢، ١٠٨

ش

الشرق الأوسط ٢٠، ٣٤، ٣٨، ٤٣، ٤٩، ٥٥، ٥٨، ٢٦١، ٢٧٢، ٣٠٣

ص

الصين ٣٠٦

ض

الضفة الغربية ٢٨٩

ع

العالم العربي ١٩، ٤٠، ٨٦، ٨٨، ١٣٠، ٣١١
العراق ٢٧، ٣٠، ٣٤، ٣٥، ٧٣، ٧٦، ١٠٢، ١٣١، ١٥٦، ٢٠٤، ٢٥٥، ٢٦٩، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٨١، ٢٨٣، ٢٩٥، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠٢، ٣٠٥

ف

فرنسا ٧٢، ٨١، ٨٦
فلسطين ٢٠، ٧٥، ٩٣، ٩٨، ١٢٩، ١٣١، ١٦٠، ٢٦٦، ٢٦٩، ٢٧٥، ٣٠٨

ق

القاهرة ١٠٥، ١١٢، ٣٠٢
القدس ١٦
قطاع غزة ٢٨٩
قطنا ١١٣

ك

كوريا الشمالية ٣٠٦
الكويت ٢٨٣، ٢٨٩، ٣٠٤

ل

اللاذقية ٧٢، ٨٢، ١٠٨، ١٢٥، ١٩٩
لبنان ١٦، ١٧، ٣٥، ١٠٢، ١٦٠، ١٦٥، ١٩٦، ٢٢٣، ٣٦٦، ٢٦٩، ٢٧١، ٢٨٧، ٢٨٩، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٣٠٢، ٣٠٤
ليبيا ٢٨٧

م

مدريد ٣٠٧
مصر ٣٨، ١٠٠، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٢، ١٣٠، ١٤٢، ٢٠٠، ٢٢١، ٢٢٣، ٢٦٣، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦، ٢٧٢، ٢٧٤، ٢٧٨، ٢٨٢، ٢٨٤، ٢٩٣، ٢٩٤، ٣٠٧
معرة النعمان ٩٩

و

وادي الفرات ٢٢٨
واشنطن ٣٥
الولايات المتحدة الأميركية ٣٤، ٨١، ١٣٢، ٢٠٠، ٢٠٦، ٢٧٦، ٢٩٢، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٢، ٣٠٣

يشرح هذا الكتاب تطوّر الدولة السورية كما ظهرت تحت الحكم العسكري للبعث خلال خمسة وثلاثين عاماً، وتحديداً تحت حكم الرئيس الراحل حافظ الأسد. ويحلّل الطريقة التي من خلالها فتحت هشاشة دولة ما بعد الاستقلال، التي لم تكن قادرة على احتواء الكفاح القومي المتصاعد والصراع الطبقي، الطريق لصعود حزب البعث إلى السلطة. ويتفحّص كيف حولت "ثورة البعث من فوق" تضاريس سورية السياسية ـ الاجتماعية. بعد ذلك يخوض الكتاب في الإستراتيجية المختلطة لتركيز السلطة تحت حكم الأسد، والطريقة التي من خلالها تمت عملية الجمع بين خلق حكم ملكي رئاسي (Presidential Monarchy) مدعوم من قبل أقرباء مؤتمنين وعملاء يقودون أجهزة القمع، وبين خلق منظمة سياسية شبه لينينية تضمّ جمهوراً من الناخبين الريفيين. ثم يعرض الكتاب العلاقات اللاحقة بين الدولة والمجتمع، بما فيها صعود الطبقة الجديدة، والتمرّد الإسلامي، وبقاء المجتمع المدني، ولجوء الأسد إلى التخفيف من الضغط السياسي بديلاً للديموقراطية. ثم ينتقل المؤلف لتقييم الاقتصاد السياسي للتنمية الاقتصادية، فيظهر كيف أن الإصلاح الزراعي، التصنيع، والتحرر الاقتصادي، قد خلقت اقتصاداً أكثر تنوعاً وعدلاً، لكنه